الدكتور عبد السلام عبد الحفيظ
كلية اللغة العربية — جامعة الأزهر

مناهج البحث البلاغي
في
الدراسات العربية

الأولى ١٩٧٨

ملتزم الطبع والنشر
دار الفكر العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقـــــــدمة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ،،،

وبعـــد

فإن المعرفة بمناهج الدراسة فى أى علم ، وأى فن ضرورة تستدعيها نظم البحث فيه ، ويستلزمها مستقبل دراسته : إذ هى التى تستكشف خططه التى اتبعت أثناء درسه ، وتستوضح الطرق التى سلكت فى تنفيذها ، وتستبين الأسباب التى دعت إلى التزام الخطة وسلوك الطريق وتعرف بالفوارق بين مختلف الدراسات حوله أو فيه .

كل ذلك يفيد فى المعرفة بأسلم الطرق لدراسته ، وأقصرها ، وأكثرها فائدة ، وأعونها على النمو به ، والإفادة منه ، فى حاضره ومستقبله .

والبلاغة العربية واحدة من الدراسات الإنسانية ، ذات الآثار الجديرة بالبحث ، مادامت الآداب التى تخدمها تريد لنفسها صبغة تميزها عما عداها ، والأدباء الذين تعينهم يبتغون أساليب أدبية توضح كلا منهم بين زملائه ، ودارسو الآداب يودون قدرات تمكنهم مما اتجهوا إليه ، وباحثو الدين يحبون تمكنا فى فهم مصادر دينهم

وقد بحثت هذه البلاغة : فنونا تطورت أو تتطور ، ودرست مادة رفدتها موارد متعددة ، وقومت شخصيات أثرى بها الفكر ، أو توقف وجمد . ومع هذا لا يزال المجال متسعا للبحث والدرس والتقويم ، والاستكشاف ، والإصلاح ، والتعديل فيما بحث ، وما لم يبحث .

وفى دراستنا لمناهج البحث البلاغى سنتجه إلى الروافد العربية التى أمدت هذا البحث، ونجمع مادة البلاغة فى كل رافد على حده، ونبين الخط المنتهج فى درسه، ونذكر أسباب اتجاهه، ماوسعنا البحث وأسعفتنا المادة.

وفى تصورنا أن البلاغة العربية نشأت فى ظلال النقد الأدبى، منذ كان العرب نقد، حاف عليه الزمن، وجارت عليه الرواية، فقل نصيبنا من المعرفة به، وبحدود الفن البلاغى فيه، ولكن هذه البلاغة مالبثت أن أثرت بنهضة الدراسات العربية المختلفة: نحوية، وقرآنية، ونقدية، ثم تأثرت - فيما بعد - بالاتجاهات العقدية، والدراسات الفلسفية، على أيدى طوائف أو شخصيات من أصحاب هذه الاتجاهات عندما درسوا البلاغة، أو تعرضوا لها.

لذلك جعلنا القسم الأول من هذه الدراسة «فى نشـــأة البلاغة العربية»، وحاولنا استقصاء مادتها من مظانها، وبينا حدود المعارف العربية فيها قبل أن تأثيم ثقافة وافدة، وحددنا مكان الآثار الأجنبية من هذه المعارف.

وبالطبع لم يكن فى الوسع استخلاص منهج معين اتبع فى فترة النشأة أو ما أطلقنا عليه ذلك إذ كانت المواد البلاغية مبعثرة بين لمحات نقدية قليلة، استخلصناها من بينها، أو استشهدنا عليها بشهادات الدارسين فيما بعد هذه الفترة، فكانت محاولة البحث عن منهج وسط هذا النثر المبعثر عقيمة الجدوى، معدومة النتيجة لو وجدت.

ثم اتجهنا فى القسم الثانى إلى «مناهج البلاغة فى الدراسات غير البلاغية»، وتتبعنا كتب النحو من ناحية، وكتب الدراسات القرآنية من ناحية أخرى، وكتب الأدب والنقد من ناحية ثالثة، وحصرنا زمنها فيما بين أواخر القرن الثانى ونهاية القرن الخامس الهجريين، وبينا دور كل طائفة من هذه الطوائف الثلاث فى إثراء المادة البلاغية، ومنهج البحث البلاغى فيها، والعوامل الموضوعية

التى أحاطت به ، مع بيان القدر الذى أثرت فيه الاتجاهات العقائدية والكتب التى تأثرت بالدراسات الفلسفية .

ونأمل أن تساعدنا الظروف على إتمام البحث بإضافة القسمين :

الثالث فى دراسة البلاغة والبديع فيما تلا ذلك من عصور الجمود البلاغى .

والرابع فى صورة البحث الحديثة وعودة البلاغة إلى رحبات النقد الأدبى ، وفى دراسة الأسلوب والله الموفق للقصد والسداد إنه سميع مجيب ؟

د ـ عبد السلام عبد الحفيظ

القسم الأول

فى نشأة البلاغة

عرف البلاغيون المتأخرون بلاغة الكلام بأنها « هى مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته[1] » وعرفوا بلاغة المتكلم بأنها « ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ[2] » .

ومن ينظر فى هذين التعريفين نظرا مجردا ، بعيدا عما حصرت فيه البحوث البلاغية أو يتساءل عن محتويات التعريفين يجد أنه كان من الممكن أن تتسع البحوث البلاغية لمجالات أكثر سعة ، وأخصب فائدة ، وأعمق فكرا وأجمل فى تذوقها :

وإلا : فما الكلام الذى يريدون مطابقته للحال أو مقتضاها ؟ أهو كلام الشعراء ، أم هو كلام الناثرين ؟ وهل هو كلام الخطباء أو الكتاب ، أو هو ذلك كله ؟

وما الحال التى يريدون من الكلام أن يطابقها أو يطابق ما يقتضيها ؟ أهى حال المتكلمين وهم يصورون مشاعرهم وأفكارهم ؟ أو هى حال المخاطبين والمتكلمون من الأدباء يخاطبون قلوبهم وعقولهم ويريدون أن يؤثروا فيهم ؟ أو هى حال الموضوع الذى يجيلون الكلام فى أنحائه وزواياه ليبتدعوا منه شكلا جديدا ينقل الواقع ، أو يصوره مختلفا عنه فى قليل أو كثير ؟

ثم ما الملكة التى يقتدر بها المتكلم البليغ على تأليف كلام بليغ ؟ أهى فطرية موهوبة أم هى مقدرة مكتسبة ؟ وهل يمكن تزويدها ؟ وبأى شىء تزداد ؟ وما الوسائل التى تجعل من أصحاب هذه الملكة متمايزين بعضهم عن بعض ؟

تلك أسئلة لو اتخذت مجالا للبحث البلاغى - فوق بحوثها التى طرقتها - لأثرى بها هذا البحث وانترك مجالا للتذوق الفنى المدرب كى يؤدى دوره الأدبى

---

(١) بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح ج ١ - ١٩

(٢) المرجع السابق ٣٢

والجمالى ، ولالتقت بذلك مع النقد الأدبى ، ولما أمكن الفصل بين الفنين المتصلين .

ولكن هذه البلاغة المتأخرة ضيقت المجال على نفسها بتحديدها مقتضيات الأحوال فيما تستلزمه المقامات من صياغات تعبيرية متفاوتة ليس إلا ، فيقولون معقبا على تعريفهم لبلاغة الكلام السابق ذكره : « ومقتضى الحال مختلف ، فإن مقامات الكلام متفاوتة : فمقام التنكير يباين مقام التعريف ، ومقام الإطلاق يباين مقام التقييد ، ومقام التقديم يباين مقام التأخير ، ومقام الذكر يباين مقام الحذف ، ومقام القصر يباين مقام خلافه ، ومقام الفصل يباين مقام الوصل ، ومقام الإيجاز يباين مقام الإطناب والمساواة ؛ وكذا خطاب الذكى يباين خطاب الغبى ، وكذا لكل كلمة مع صاحبتها مقام[1] » .

وقامت بعد ذلك بحصر منطقى لطرائق الاستعمال اللفظى الفصيح : مجازية أو حقيقية ، مزينة بوسائل المحسنات أو عارية منها ، وظلت بعد هذا تفرع وتتوسع فى التفريع ، وتمزق صور المجاز ، وتضع الحدود الفاصلة بين أشكالها ، وتنوع فى أقسام البديع .

وبذلك تركت كثيرا مما تحتويه تعريفاتها من بحوث خصبة إلى مجال آخر هو النقد الأدبى ، الذى تكفل ببحوث البلاغة ، وتضمن الكثير مما تركته ، وتناول كل ذلك فى شىء غير قليل من يسر الأداء ، ومن سعة النظرة ، ومن مراعاة الذوق ، والعقل فيما يرتئيه .

لهذا كان النقد الأدبى هو المحتوى الجيد لنظرات البلاغة - من حيث ما خصت به من الدراسة الشكلية اللفظية ، ومطابقاتها لمقتضى الحال - وهو - من غير شك - قد تضمنها ، وظل قائما بعبئها غير مفرط فيها ، ولا مجحف لمباحثها ، بقدر ما كان يزيدها يسرا ، ويعينها بالثقافة وبالذوق الجمالى المدرب .

---

(١) بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح جـ ١ - ١٩

(١)

وإذا كان النقد الأدبى قد عرف منذ العصر الجاهلى فنا مقوما للأدب ، ومميزا بين صوره ، ومفاضلا بين منشئيه ، بصورة تعتمد على أسس فنية عامة معروفة لا على ذوق تأثرى فردى خاص[١] فلا مرية إذن أن تكون البلاغة قد عرفت هى الأخرى فى ذلك العصر ضرورة أنها جانب مهم من هذا النقد لا تنفصل عنه إلا بتمزيق أوصاله ، وتضييق مجاله .

ولقد تكون هذه البلاغة الجاهلية قد عرفت فنا جماليا . يجمل الصور ولا يفصلها ، ويلفت النظر إليها ولا يدل عليها بمصطلح ، أو لعل الرواية كانت هى السبب فى كثير من هذا .

ولقد يكون من الأمور الطبيعية ألا توضع مصطلحات بلاغية فى هذا الزمان، وبالتالى لا تذكر حدود تفسر هذه المصطلحات ، فإن البلاغة العربية كغيرها من سائر الفنون والعلوم وأشياء الحياة ومكتشفاتها : يوجد الشىء منها ، ثم يستدل عليه ، ثم يبحث له عن علم أو مصطلح ، ثم يعمل المتخصصون فيه على تحديده وتفسيره ، وقد تطول مسافات مابين هذه المراحل أو تقصر حسب ظروف البحث ، ونشاط الباحثين فيه .

ولقد وجدت فنون البلاغة العربية صياغات أدبية ، ثم استدل على صورها فنونا جمالية يقاس بها النجاح الأدبى فى العصر الجاهلى ، ثم توالت الأزمان حتى وضعت مصطلحاتها ثم فسرت وعرفت .

ولقد تدخلت أسباب مختلفة أدت إلى هذا التأخر العرفى فى تحديد المصطلحات البلاغية ووضع تفسيراتها ، كان من أهمها ماشغل به المسلمون من مستلزمات

---

(١) راجع ما كتبناه فى رسالتنا : نقد الشعريين ابن قتيبة وابن طباطبا العلوى ، من المفسوخة فى الكلية .

دينهم : تعبدا وجهادا وحرصا على القرآن الكريم ، وبيان قراءاته ، فلما استقرت بالمسلمين الأوضاع الاجتماعية والسياسية وتأدت المهمة القرآنية ، وجدت أوضاع علمية وقرآنية أخر أخذ دور المصطلحات البلاغية فى الظهور .

على أن هذا التأخر لم يمنع - ولا يصح أن يمنع - من معرفة العرب الجاهليين - كما قلت - بفنون البلاغة . وهذا ماحدث فعلا على الرغم من قلة المروى عنهم وعن أوائل الإسلاميين فى المجال النقدى بعامة ، والبلاغى منه بخاصة ، لكن هذا القليل من المروى يدل فى جملته على شىء من المعرفة لايقال من قيمته ضآلة حجمه .

يدل على أن ذلك طرفة بن العبد قد فهم مضمون التجوز الاستعارى فيما روى من أن المسيب بن علس أنشد قصيدته :

ألا أنعم صباحا أيها الربع وأسلم   نحييك عن شحط وإن لم تكلم

فلما بلغ قوله :

وقد أتناسى الهم عند ادكاره   بناج عليه الصيعرية مكدم

. . . .

فقال طرفه - وهو صبى يلعب مع الصبيان - : استنوق الجمل ، فقال المسيب : ياغلام اذهب إلى أمك بمؤيدة : أى داهية »(١) .

نعم فهم هذا التجوز ، فقوله « استنوق الجمل » يعنى أن ذكر الصيعرية على الجمل قد أعطاه صفات الناقة إذ هى من خصائصها .

وفهم كذلك مع هذا أن التجوز الذى استعمله الشاعر غير مناسب لمقتضى الحال . إذ كانت الحال يفتخر فيها المسيب بجمله ، والافتخار يستلزم منه ذكر ما يرفع من قدره ، فلما أعطاه صفات النوق أو خصائصها قلل من شأنه ، فلم

---

(١) الموشح ١١٠ - ١١١

يوافق الحال ، وكان قول طرفة عيبا عاب به شعر المسيب ، فدعا المسيب عليه .
ويدل هذا المروى أيضا ـ على أن أم جندب قد عرفت الكناية ـ وإن لم تدل عليها بلفظ ، وعرفت كذلك حسن ماطابق الحال منها ، وسوء ما خالفه ، ودلت على ذلك بحكمها الذى أصدرته فى المنافسة الأدبية التى ذكرت « أن امرأ القيس وعلقمة الفحل تنازعا الشعر إلى أم جندب امرأة امرىء القيس وادعى كل واحد أنه أشعر من صاحبه ، فقالت : قولا شعراً فى صفة الخيل على روى واحد فقال امرؤ القيس شعرا فيه هذا البيت .

فللسوط ألهوب وللساق درة ... وللزجر منه وقع أخرج مهذب

وقال علقمة شعراً فيه :

فولى على آثارهن بحاصب ... وغيبة شؤبوب من الشد ملهب
فأدركهن ثانيا من عنانه ... يمر كمر الرائح المتحلب

فحكمت لعلقمة على امرىء القيس ، وقالت : أما أنت فجهدت فرسك بسوطك وزجرك ومريته بساقك ، وأما هو فأدرك فرسه الطريدة ثانيا من عنانه : لم يضربه بسوط ولم يمره بساق ، ولم يزجره »[1] فقولها هذا يدل على أنها فهمت أن زوجها قد دل ـ بصفاته التى ذكرها فى فرسه على أنه غير جواد ، وأن منافس زوجها قد دل بصفاته التى وصف بها فرسه على أنه فرس جواد ، وليست الكناية عن صفة إلا استدلالا على صفة غير مذكورة بصفات أو هيئات مذكورة وتعد من لوازمها .

ولما كان المجال أو المقام للافتخار ، وهو يستدعى ذكر محاسن الموصوف ، أو الاستدلال بالمذكور على محاسنه ليس إلا ، عابت أم جندب شعر زوجها واعتبرته متخلفا فى شاعريته عن منافسه الذى ذكر ما يستوجبه المقام .

---

(١) المعانى الكبير ١ - ٨١ - ٨٢

بل لقد دل هذا المروى عن الجاهليين على أنهم قد توصلوا إلى ما هو أعمق من ذلك من دلالات الألفاظ، ومواطن استعمالها إذ يروى أن « النابغة الذبيانى - كانت - تضرب له قبة حمراء من أدم بسوق عكاظ ، فتأتيه الشعراء ، فتعرض عليه أشعارها ، قال : فأول من أنشده الأعشى ميمون بن قيس أبو بصير ، ثم أنشده حسان بن ثابت الأنصارى :

لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحا   وأسيافنا يقطرن من نجدة دما
ولدنا نبى العنقاء وابنى محرق   فأكرم بنا خالا وأكرم بنا ابنما

فقال النابغة : أنت شاعر ، ولكنك أقللت جفانك ، وأسيافك ، وفخرت بمن ولدت ولم تفخر بمن ولدك[١] ، وقد دل بذلك النابغة على أنه يفهم أن جمع السلامة للمؤنث ، وصيغة أفعال فى التكسير تفيد القلة ، ولما كان المقام للافتخار، وهو يستدعى أن يبث المفتخر فى قلوب السامعين هيبته ويبالغ فى تصوير مفاخره وما يمتز به ، وقد قصر عنه حسان ، عابه النابغة بتقصيره .

ويؤيد وثاقة ماروى عن النابغة فى نظرنا أنه قد كان « من شعراء العرب من يدع القصيدة تمكث عنده حولا كريتا ، وزمنا طويلا ، يردد فيها نظره ، ويجيل فيها عقله ، ويقلب فيها رأيه »[٢] وأن « زهير بن أبى سلمى يسمى كبار قصائده الحوليات »[٣] إذ لو لم يكن زهير على معرفة دقيقة وواعية بمدلولات الألفاظ ، وفوارق الصور فى التراكيب الفنية ، وما يحسن منها فى مواضعه وما يسوء ، وما يلائم الحال ، وما يخالفها ، لما كان لإبقائه قصائده عنده حولا أو أحوالا قيمة ، ولما كان لترديد نظره ، وإجالة عقله ، وتقليب رأيه فيها من أثر ، أما وإن شعره كان « كله متخيرا منتخبا مستويا لمكان الصنعة والتكلف والقيام عليه(٤)».

---

(١) الموشح ٨١ - ٨٣   (٢) البيان والتبيين حـ ٢ - ٩
(٣) البيان والتبيين حـ ٢ - ١٢   (٤) « « حـ ١ - ٢٠٦

فلابد أن يكون على قدر من المعرفة بهذه الأمور تهيء له أن يخرج شعره كلمات متخيرا منتخبا مستويا .

فإذا انضاف إلى هذا أن الشاعرين : النابغة الذبياني وزهير بن أبي سلمى كانا متعاصرين ومتعارفين - إن لم يكونا متصادقين - مما يثبته ، أن النابغة الذبياني قال النعمان بن المنذر :

تراك الأرض إما مت خفا وتحيي إن حييت بها ثقيلا

فقال النعمان : هذا بيت إن أنت لم تتبعه بما يوضح معناه كان إلى الهجاء أقرب منه إلى المديح ، فأراد ذلك النابغة فعسر عليه ، فقال : أجلني قال : أجلتك ثلاثا فإن أنت أتبعته بما يوضح معناه فلك مائة من العصافير النجائب ، وإلا فضربة بالسيف أخذت منك ماأخذت ، فأتى النابغة زهير بن أبي سلمى ، فأخبره الخبر ، فقال زهير : اخرج بنا إلى البرية ، فان الشعر برى ، فخرجا فتبعهما ابن لزهير يقال له كعب ، فقال : ياعم أردفني ، فصاح به أبوه ، فقال النابغة : دع ابن أخي يكون معنا ، فأردفه ، فتجاولا البيت ، فلم يأتهما مايريدان ، فقال كعب : فما يمنعك أن تقول :

وذاك بأن حللت العز منها فتمنع جانبيها أن يزولا

فقال النابغة : جاء ورب الكعبة ، (١)

إذا انضاف التعاصر ، والتعارف والتعاون بين هذين الشاعرين تمكن من اعتقادنا صحة ما روى من أخبارهما معا في مجال المعرفة الدقيقة بالاستعمالات اللغوية ، وخبايا الألفاظ ، ودقائق التراكيب الفنية ، من حيث إن العادة قد جرت بالتقاء المتجانسين في الإدراك وصحبة المتقاربين في الثقافة ، وبخاصة إذا

---

(١) الموشح ٥٨

انعدم التنافس المادى بين هؤلاء كما انعدم بين زهير والنابغة ، إذ كان لكل منهما صاحبه الذى يمدحه ، ومورد رزقه الذى ينتجعه ، وإلا فهل تكون الصدفة وحدها هى التى اختارت هذين الشاعرين ـ دون غيرهما لتوضع لهما الأخبار الدالة على سعة مداركهما الفنية وعمق درايتهما اللغوية ؟ أم هل كان واضع هذه الأخبار من الحنكة ، لدرجة أن يضع عليهما خبرين متقاربين ، ويجمع بينهما فى صحبة وتعاون ؟ أحسب أن من المنطق ومن العدل أيضا أن نغلب جانب الاعتقاد فى صحة هذه الأخبار ، وبخاصة أن مصادر رواياتها مختلفة ، واتجاهات أهلها الشعرية ليست من مجال واحد .

وإذا صح هذا ـ وهو فى اعتقادنا صحيح ـ فستستوى ـ عندنا أيضا ـ معرفة الجاهليين بمصطلحات فنية لما كانوا يعرفونه من موضوعات البلاغة ، ونظرات النقد ، ولما كانوا يستبدلون به كلماتهم أو يضيفونه أو يسقطونه من تعبيراتهم ، تستوى فى ذلك معرفتهم بهذه المصطلحات وعدم معرفتهم بها ، فالمهم أنهم عرفوا لب البلاغة ، ووظيفتها ، وطبقوا ماعرفوا فى الصياغة الادبية ، فنا يبرز الجمال الأدبى . ونقدا يقيس صور الأدب ، ويوجه إلى جمالها .

على أنه قد وجد من الباحثين المحدثين من استخلص من كلام الجاحظ أن هؤلاء الجاهلين قد عرفوا بعض هذه المصطلحات فقال : « وقد استدل الجاحظ على أن الجاهليين عرفوا عيوب البلاغة والخطابة استدلالا لغويا فقال : (وكلام الناس فى طبقات كما أن الناس أنفسهم فى طبقات : فمن الكلام الجزل والسخيف والمليح والحسن ، والقبيح والسمج ، والخفيف والثقيل ، وكله عربى ، وبكل قد تكلموا ، وبكل قد تمادحوا وتعايبوا ، فإن زعم زاعم أنه لم يكن فى كلامهم تفاضل ، ولا بينهم فى ذلك تفاوت ، فلم ذكروا العي والبكى ، والحصر والمفحم والخطل والمسهب ، والمتشدق ، والمتفيهق ، والمهذار والثرثار، المكثار والمهمار، ولم ذكروا الهجر والهذر ، والهذيان والتخليط ، وقالوا : رجل تلقاعه وتلهاعه ، وفلان يتلهيع فى خطبه ، وقالوا : فلان يخطىء فى جوابه ، ويحيل فى كلامه ، ويناقض فى خبره ، ولولا أن هذه الأمور قد كانت تكون فى بعضهم دون بعض

لما سمى ذلك البعض والبعض الآخر بهذه الأسماء) وفى هـذا آية على معرفتهم بالايجاز والتعقيد ، والمطابقة بين الكلام وموضوعه ، (١) بل إنه ليستنبط من كلام الجاحظ ـ أيضاً فوق ما استنبط الدكتور سيد نوفل ـ معرفة هؤلاء الجاهليين بالإطالة والإحالة والتناقض ، وكلها موضوعات أو عيوب ذكرت بعد فى أبواب البلاغة ، ولم تختلف هناك عما كانت عليه فى وضعها اللغوى .

كل هذا مع ماهو معروف من قلة النثر المروى عن الجاهليين ، لضياع الكثير منه ـ لا لقلة إنشائهم فيه .

وإذا كان النقد الأدبى والبلاغى منه صورة من صور النثر فلا شك أن قد أهمل منه قدر كبير لعله يفوق نسبة ما أهمل من النثر الأدبى لوجود عوامل قبلية أو سياسية ، أو دينية ، أو حاجات اجتماعية تدفع للحرص على هذا النثر ، وذلك ماقد كان ، أما النثر النقدى ـ والبلاغى منه بخاصة ـ فلم يتهيأ ـ له من هذه العوامل مايؤدى إلى الحرص عليه ، وعلى روايته ، ولعل مما يؤكد هذا عندنا أن أكثر المروى من النقد قد صاحبته حالات غريبة وشاذة ، تجعله أقرب إلى النوادر القصصية التى تذكر استطرافاً واستملاحا ـ وإن أمكن الإفادة منها فنيا ـ وبالقطع ليس كل نقد يلزم أن تصاحبه هذه الغرابة ، بل إن الذى يقال فى الظروف المعتادة هو بالقطع أكثر حجما ، وأدق فنا من الغريب الشاذ ، فالاقتصار على الشذوذ فى المروى أكبر دليل على ضياع الكثير مما لم يرو لأنه لم يجد فيه الرواة مايستطرفونه فيروونه من أجله .

(٢)

وفى عهد النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ وعهد صحابته من بعده جد عامل الدين الذى ملأ حياة الناس ، وقلوبهم ، وشغل عقولهم وأفكارهم ، فماشوا به وله ،

---

(١) البلاغة العربية فى دور نشأتها ص ٧ .

يتعبدون أنفسهم لله ويبذلون أرواحهم فى سبيله ، ويعيشون فراغ أمنهم فى رحبات قرآنه الكريم يحفظونه ويتلونه ويقيسون حياتهم بتعاليمه .

تلك هى الصورة الغالبة على المسلمين من غير شك ، ولكنها لم تكن هى الصورة الوحيدة أيضاً ، فلقد كان لهم نشاط أدبى أيضاً ، تمثل أيام النبى — ﷺ — فى الصراع الشعرى الذى قوى بين شعراء مكة وشعراء المدينة بعد الهجرة ، وفى المناظرات الفنية التى كان يثيرها الوافدون عليه — صلى الله عليه وسلم — فيرد عليها شعراؤه وخطباؤه ، وفى شعر الشعراء من المادحين أو المعتذرين إليه ، وفى شعر المحاربين ممن كان يبعثهم — ﷺ — فى سراياه .

وقد استمر هذا اللون الشعرى الأخير من بعده طوال عصر الفتوح ، وزيدت عليه أشعار من المديح ومن الهجاء ، اتخذت وسيلة للكسب عند شاعر كالحطيئة ومنعه عمر بن الخطاب — رضى الله عنه — كما زيدت أشعار هى أقرب إلى المهاترات الحزبية بين أهل الشام وأهل العراق أيام الفتنة بين على ومعاوية .

كذلك تمثل هذا النشاط الأدبى فى الخطابة الدينية التى وضع ركائزها وقوى دعائمها وأقامها شاعخة نبى الإسلام — عليه الصلاة والسلام — وأجادها تلامذته وحواريوه ، واعتمدوا عليها فى كل مكان ذهبوا إليه وفى كل مسئولية تولوها ، معلمين ، وحاكمين ، وقادة جيوش ، ورجال شورى ، وخلفاء لرسول الله من بعده .

كما تمثل أيضا فى كتابة رسول الله — ﷺ — دعوة إلى الله فى رسائله إلى الملوك والقادة وزعماء القبائل ، وأمانا للمعاهدين فى عهوده ومواثيقه ، وفى كتابة الخلفاء من بعده وفى وصاياهم للجند وقادتهم ، والولاة وعهودهم ، وسائر ما زخرت به حيواتهم العامرة النشطة .

ولكن هذا التراث الزاخر — والذى لاشك فى وجوده — لم يحفظ الرواة المتأدبون منه إلا القدر القليل الذى لا يكاد يذكر عند تصور ما كان منه ، وتركوا بعضه لكتاب الحديث الذى جمعوا تراث رسول الله — صلى الله عليه وسلم —

ولكتاب السير والتراجم والتاريخ ، وأهمل الكثير بعد ذلك لأسباب مختلفة : كشعر الهجاء المكى للدعوة الإسلامية ، وصاحبها وصحابته ، وشعر الوفود وخطاباتهم ، وشعر المحاربين ، إلا ما كان أبياتا متناثرة فى غير كتب الأدب ، وتركت كذلك ـ من كتب الأدب ـ خطابة الخطباء ، إلا من كان ذا مكانة من الخلافة فقد ذكرت له خطبة أو عدة منها لا تقاس بما يمكن أن يكون قد قاله .

وإذا كان هذا التراث العظيم قد أهمله الرواة فلا غرابة إذن أن يتركوا قبله أو معه ما كان لهؤلاء من نظرات فنية نقدية أو بلاغية ، وإلا فليس يتصور أن يعمر هذا العصر بكل هذا النشاط الأدبى ويخلو أو يكاد يخلو من أثر نقدى له قيمته ـ إذا استثنينا القليل الذى سنذكره ـ وبخاصة أن مجال الموازنة بين شعراء مكة وشعراء المدينة كان قائما ، ومجال المفاضلة بين شعراء النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ وخطبائه وبين شعر الوفود وخطاباتها كان متسعا ، وعلى إثر هذه المناظرات الأدبية استجاب ناس وآمنت قبائل ، وهل يتصور أن تمضى أقوال المتنبئة فى إدعاءاتهم أنهم يوحى إليهم دون تعليق عليها ، وقد كان القرآن الكريم بين أيديهم مقياسا لوحى الله ؟

ثم هل يمكن ألا يكون النشاط الأدبى : شعره ونثره فى هذه الفترة كلها مجالا لتعليق بكلمة واحدة وقد كان الناس يختصمون فى أشعر الشعراء فى مجلس الخلفاء وعلى مسمع منهم [1] ؟

لاشك عندنا أنه قد كان لهذه الفترة تراث نقدى وبلاغى إلى جوار التراث الأدبى الغزير ، ولكن هذا التراث النقدى والبلاغى قد أضاعه الرواة كما أضاعوا أكثر تراث هذه الفترة الأدبى .

---

(١) راجع الأغانى ج ١٦ ـ ٢٧٧ دار الكتب .

ومع كل التضييع الذى صنعه الرواة متعمدين مرة وغير قاصدين أخرى فقد نجا قدر لا بأس به فى دلالته بالمعرفة النقدية والبلاغية ، منها مادل عليه بمصطلحات فنية ، ومنه ما لا يزال فنا جماليا يستحسن الأدب به أو يعــــاب ، دون الدلالة عليه بمصطلح .

من ذلك ورود كلمة « بليغ » فى القرآن الكريم ، فى قول الله ـ عز وجل : (فأعرض عنهم وعظهم وقل لهم فى أنفسهم قولا بليغا) . « يقول الراغب الأصفهانى فى تفسيرها : البلاغة تقال على معنيين » .

أحدهما : أن يكون بليغا بذاته ، وذلك بأن يجمع ثلاثة أوصاف : صوابا فى موضوع لغته ، وطبقا للمعنى المقصود ، وصدقا فى نفسه . ومتى اخترم وصف من ذلك كان ناقصا فى البلاغة .

والثانى : أن يكون بليغا باعتبار القائل والمقول له ، وهو أن يقصد القائل أمرا فيورده على وجه حقيق أن يقبله المقول له ، وقوله تعالى : (وقل لهم فى أنفسهم قولا بليغا) يصح حمله على المعنيين[1] .

ولكن الزمخشرى اتجه فى تفسير الكلمة إلى بيان أثرها لا إلى بيان صفاتها فقال : « قوله (وقل لهم فى أنفسهم قولا بليغا) : مؤثرا فى قلوبهم يغتمون به اغتماما ، ويستشعرون منه الخوف استشعارا »[2] ولن يبلغ القول البليغ هذا المبلغ من التأثير فى النفوس إلا وقد جمع فى ذاته صفات البلاغة فى القول ، ووافق المقام باعتبار المقول له ، عندئذ يتآزر اللفظ بمقوماته مع المقام واستعداداته ، فيحدث الأثر المطلوب الذى وصفه الزمخشرى بأنه يغمهم ويخيفهم .

---

(١) مصطلحات بلاغية د - مطلوب ٤١ - ٤٢ عن المفردات فى غريب القرآن - ٦٠

(٢) الكشاف ١ - ١٠٧ - ١٠٨

فلفظ « بليغ » إذن قد ورد فى القرآن الكريم بالمعنى المقصود عند البلاغيين، سواء فسر بذكر صفاته البلاغية ، أو فسر بذكر آثاره النفسية ، إذ بالصفات يحدث الأثر ، وإذ يتوقف الأثر على هذه الصفات ، ولا يمكن توقع أحدهما دون الآخر : سببا ونتيجة .

وأما النبى – صلى الله عليه وسلم – فقد اتخذ علماء المسلمين من أقواله دليلا على كرهه الغريب فى الاستعمالات الأدبية ، وفى الحوار اليومى كذلك ، من ذلك ما قال ابن قتيبة : « ونستحب له – أى لمن قبل عنه ، وائتم بكتبه – أن يدع فى كلامه التقعير والتقعيب ، كقول يحيى بن يعمر لرجل خاصمته امرأته : أأن سألتك ثمن شكرها وشبرك ، أنشأت تطلها وتضهلها ؟ وكقول عيسى بن عمر – ويوسف ابن هبيرة يضربه بالسياط – والله إن كانت إلا أثيابا فى أسيفاط قبضها عشاروك . فهذا وأشباهه كان يستثقل ، والأدب غض ، والزمان زمان ، وأهله يتحلون بالفصاحة ويتنافسون فى العلم ، ويرونه تلو المقدار فى درك مايطلبون ، وبلوغ ما يأملون ، فكيف به اليوم مع انقلاب الحال ؟ وقد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم : (إن أبغضكم إلى الثرثارون المتفيقهون المتشدقون)[١] .

ويقول الجاحظ : « كان النبى – صلى الله عليه وسلم – قد قال : (إياى والتشادق) وقال : (أبغضكم إلى الثرثارون المتفيقهون) وقال : (من بدا جفا)[٢] ، وإذا كان النبى – صلى الله عليه وسلم – سماه فيقهة أو تشدقا أو جفاء ، فليس ذلك بغير من حقيقة عرفها عنه المستيقنون من علماء المسلمين وأدبائهم كالجاحظ وابن قتيبة ، وهى كرهه – صلى الله عليه وسلم – لهذا الغريب ، ونهيه عن استعماله فى الأساليب الأدبية عامة ، فضلا عن الأحاديث اليومية الجارية .

---

(١) أدب الكاتب ١٥ – ١٦

(٢) البيان والتبيين حـ ١ – ١٣ ، ولهذه الألفاظ معان أخر عند أهل الحديث راجع تيسير الوصول إلى جامع الأصول حـ ٢ ص ٢٤ .

كذلك عاب ـ صلى الله عليه وسلم ـ السجع المتكلف ، واستغرب وروده من أهل زمانه ، وسماه باسمه الذى اصطلح عليه بلاغة ـ فيما بعد ـ وإن كان قد دل على تكلفه بإضافة إلى الكهانة الجاهلية ، فيما روى من « أن النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال للذين جاءوه فكلموه فى شأن الجنين : كيف ندى من لاشرب ولا أكل ، ولا صاح فاستهل ، أليس دمه قد يطل ؟ فقال: أسجاعة كسجاعة الجاهلية ؟! وفى رواية أسجعا كسجع الكهان(١) ولأجل هذا الحديث حاول بعض الدارسين فى الإعجاز القرآنى أن ينفوا السجع من القرآن الكريم ، وسموا ماورد منه فيه فواصل ، مفرقين بين الفواصل والسجع ـ مما سنذكره فى موضعه من هذا البحث ـ ظانين أن النبى ـ ﷺ ـ قد عاب السجع على إطلاقه ولم ينظروا إلى ماتفيده الإضافة فى المشبه به .

وورد كذلك فى حديث رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ مما جرى مصطلحات فى عرف البلاغيين ـ فيما بعد ـ لفظ « البليغ » فى قوله صلى الله عليه وسلم . « إن الله عز وجل يبغض البليغ من الرجال الذى يتخلل بلسانه تخلل الباقرة بلسانها(٢) » وواضح من الحديث أنه ـ صلى الله عليه وسلم لا يكره البليغ من الرجال على العموم ، وإنما يكرهه مع هذه الصفة الزائدة وهى التخلل باللسان ، ولعله يعنى به افتعال مخارج الحروف تكون بها أكبر من طبيعتها ، لونا من التفصح ، ومحاولة التغلب بالرأى ، ومظهرا من التكبر على الناس .

وورد كذلك لفظ البيان فى قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : « إن من البيان لسحرا(٣) » ولكن البيان هنا له معناه اللغوى أو القريب من معنى البلاغة ، وليس له المعنى الاصطلاحى الذى أخذه على أيدى البلاغيين ـ فيما بعد ـ

وورد فى كلامه ـ صلى الله عليه وسلم ـ لفظ التجوز فى القول ، فيما روى من

---

(١) إعجاز القرآن للباقلانى ٥٨ (٢) ، ٣ ـ سنن أبى داود ح ٢ ٥٩٧

« أن عمرو بن العاص قال يوما - وقام رجل فأكثر القول - فقال عمرو ، لو قصد في قوله لكان خيرا له ، سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول ، لقد رأيت أو أمرت أن أتجوز في القول ، فإن الجواز هو خير » (١) .

ولكن معنى هذه الكلمة أقرب - في استعمال الحديث الشريف - إلى معنى أهل اللغة من القصد إلى الغرض والتوصل إليه » ولعل ذكر عمرو إياه في مواجهة الإطالة والإكثار من القول ما يوضح هذا .

وقد لفت - صلى الله عليه وسلم - الأفكار والعقول لفتا إلى ما بين الألفاظ من دقائق معنوية وإيحائية ، وإلى ضرورة مراعاتها في التعبير فيما يرويه طلحة في قوله ، « خرجنا مع رسول الله - ﷺ - حتى إذا أشرفنا على حرة واقم ، قال ، فدنونا منها ، فإذا قبور بمحنية ، قلنا ، يا رسول الله ، قبور إخواننا هذه ؟ قال : قبور أصحابنا ، ثم خرجنا حتى إذا جئنا قبور الشهداء قال ، قال رسول الله - ﷺ - هذه قبور إخواننا (٢) » ولاشك أن تفرقة النبي - ﷺ - في استعمال الكلمتين فيه إشارة إلى ما بينهما من فرق ، ولاشك أن رواية هذا الخبر من طلحة فيه إشارة إلى وعيه عنه ما أراد ، وفيه أيضا رغبة منه في التبليغ عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ما أراد أيضا .

وإلى جوار ما حفظ من أقوال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ذات الطابع البلاغي الفني ، نجد من أقوال صحابته - رضوان الله عليهم - جانب له هذا الطابع أيضا .

من ذلك ما روى عن أبي بكر - رضى الله عنه - حين قال لرجل مر به ، ومعه ثوب (أتبيع الثوب ؟ قال ، لا . عافاك الله ، فقال أبو بكر - رضى الله عنه -

---

(١) سنن أبي داود ج ٢ - ٥٩٨

(٢) مسند أحمد ج ٢ - ١٢٨٧

لقد علمتم لو كنتم تعلمون ، قل ، لا . وعافاك الله)[١] . وهذه الجـملة ذاتها استمرت فى الشواهد البلاغية مثالا من أمثلة باب الفصل والوصل ، وهى تدل على معرفته - رضى الله عنه - بمواقع الـكلام ، وعوامل الربط بين الجمل فصلا ووصلا ، وقوله (لقد علمتم لو كنتم تعلمون) يشعر أن مثل هذا يمكن تعلمه ، بل إن العالمين بقدر العلم وقيمته يتعلمون على التحقيق والتأكد ، يدل على ذلك القسم وقد التحقيقية فى الجملة .

وأما عمر - رضى الله عنه - فقد حفظت عنه أقوال عدة ، يدخل أكثرها فى باب البحث البلاغى ، بل قد دخلت فعلا ، واستغلت أدلة وشواهد فى أبوابها من هذه البحوث ، وليس غريبا ذلك منه فقد (كان من أنقد أهل زمانه للشعر ، وأنفذهم فيه معرفة) كما يقول عنه ابن رشيق[٢] .

من ذلك أنه امتدح زهير بن أبى سلمى ووصفه (بأن كان لا يعاظل بين القول ولا يتبع حوشى الـكلام[٣]) وقد فسرت المعـاظلة بين القول بأنها فاحش الاستعارة[٤] كما فسرت بأنها (هى ركوب الشىء بعضه بعضا وسمى الـكلام به إذا لم ينضد نضدا مستويا ، وأركب بعض ألفاظه رقاب بعض ، وتداخلت أجزاؤه)[٥] مما ينشأ عنه التعقيد اللفظى ، ويستوى فيما نحن بصدده أن تكون المعاظلة التى امتدح أمير المؤمنين شعر زهير بخلوه منها واحدا من التفسيرين ، فكله من فنون البلاغة ، وكله من حسنات الفن ، وليس يقلل من قيمته أن المتأخرين سموه بمصطلح يختلف عن تسمية أمير المؤمنين .

كذلك أعجب - رضى الله عنه - بشعر فيه حسن تقسيم ، واستيفاء أقسام ،

---

(١) البيان والتبيين حـ ٠ - ٢٦١ (٢) العمدة حـ ١ - ٢٠
(٣) الشعر والشعراء حـ ١ - ١٣٧ - ١٣٨ (٤) نقد الشعر لقدامة
(٥) الصناعتين ١٦٩

(قال العائشى : ولقد أنشدوه شعرا لزهير – وكان لشعره مقدما – فلما انتهوا إلى قوله :

وإن الحق مقطعه ثلاث يمين أو نفار أو جلاء

قال عمر – كالمتعجب من علمه بالحقوق وتفصيله بينها ، وإقامته أقسامها :

وإن الحـــق مقطعه ثلاث يمين أو نفار أو جلاء

وأنشدوه قصيدة عبدة بن الطبيب الطويلة ، التى على اللام ، فلما بلغ المنشد إلى قوله :

والمرء ساع لأمر ليس يدركه والعيش شح وإشفاق وتأميل

قال عمر متعجبا :

والعيش شح وإشفاق وتأميل

يعجبهم من حسن ماقسم وفصل ،[1]

ولسنا ننكر أن يكون أمير المؤمنين – رضى الله عنه – قد لفتت نظره الحكمة الواردة فى البيتين ، لكنا نعتقد مع ذلك أن هذه الحكمة ما استوفت جلالها ، واستوقفت أمير المؤمنين عندها من القصدتين إلا لكمال أقسامها واستيفائها جمال التقسيم ، وإذن فقد كان هذا الفن البلاغى مبعث إعجاب أمير المؤمنين بالشعر المحتوى عليه ، وقد عرفه ، وسواء بعد هذا أن سماه[2] أو لم يسمه ، فإن المهم أن يكون قد عرفه فناً يقاس به جمال الفن الادبى ، وهذا ماقد كان .

وأما على – كرم الله وجهه – فله فى المجال البلاغى أقوال هى أقرب إلى التجريد

---

(١) البيان والتبيين ج ١ ٢٤٠ - ٢٤١

(٢) ذكر العقاد أنه حين سمع البيت الاول قال « ماأحسن ماقسم » عبقرية عمر ص ١٠٣ ولم نعثر على مرجع فيه هذا النص

الذهنى - وإن كان مستقى من التجربة - مما يؤكد عندنا صحة نسبته إليه تلاقيا مع ماعرف عنه فى النحو والفقه :

من ذلك قوله «لولا أن الكلام يعاد لنفد»(١) إذ معناه ، لولا أن الكلام يتردد فى صور مختلفة الدلالة على المعنى الواحد لما وجد الناس مايقولونه : أى لو كان لكل معنى صورة واحدة من اللفظ لا تتغير لضاقت بالناس سبل التعبير ، ولكن الكلام يعاد فى صور مختلفة للتعبير عن المعانى . ومن أجل إعادته اتسعت دوائر القول للناس .

وإذا صح أن متجه الإمام فى كلمته كان هذا الذى فهمناه - وهو فى اعتقادى صحيح - يكون الإمام - رضى الله عنه - قد وضع فى جملته هذه مفهوماً بلاغيا سمى - فيما بعد - علم البيان وجعل موضوعه : التعبير عن المعنى الواحد بصور مختلفة فى وضوح الدلالة عليه ، ولقد يكون فهم الإمام لهذا المضمون البلاغى فهما مجملا لايعتمد على تحديد إعادة الكلام فى أشكال من الحقيقة ومن المجاز تتفاوت وضوحا وغموضا ، إذ هو لم يضمن جملته شيئا من هذا ، بقدر ما كان يهمه ألا ينفد الكلام .

كذلك أثرت عنه - كرم الله وجهه - أقوال فى تفسير البلاغة ، وصفات البلاغيين تعكس لنا صورة لما كان يؤثره من الفن التعبيرى ، وهى - وإن لم تلتق مع تفسيرات البلاغيين لمصطلح البلاغة - تنقل لنا من معارفه قدرا بلاغية ، ذات أهمية خاصة بين البحوث البلاغية ، من ذلك قوله : «مارأيت بليغا قط إلا وله فى القول إيجاز ، وفى المعانى إطالة»(٢) بل لعل قوله هذا هو أول كلام يفصل - ولو نظريا - بين اللفظ والمعنى ، وهو بالنص يقصر البلاغة على الإيجاز فى القول مع ثراء المعانى ، فهو رائد من جعل البلاغة الإيجاز .

---

(١) الصناعتين ص ٢٠٢ (٢) الصناعتين ١٨٠

ولعل أقواله الأخر فى حدود البلاغة عنده تفسر حدود الإيجاز الذى يبتغيه فى القول، إذ يقول - رضى الله عنه - « البلاغة إفصاح قول عن حكمة مستغلقة، وإبانة عن مشكل»[١] فيشترط الإفصاح والإبانة فى القول: فينفى بذلك البلاغة عن كل قول يخفى معناه على متلقيه بسبب لفظه المفرد أو بتركيب صياغته، وبذا يفتح المجال لبحوث الفصاحة فى البلاغة العربية.

وأما مضمون هذا القول الذى يريده مفصحا مبينا فأحد شيئين حكمة غير بينة، ومشكل غير متضح، أى: يضيف البليغ بقوله الذى يقول: جديدا من الفكر، أو يكشف عن غامض من الأمر، ويفيد بذلك قوله شيئا يستحق به اسم البلاغة.

ولقد أفاد أولاده - رضى الله عنهم - من نظرات أبيهم فكانوا قريبين منه فيما اختاروا من أساليب القول وما اعتبروه فى البلاغة فقال الحسن « البلاغة تقريب بعيد الحكمة بأسهل العبارة»[٢] وقال محمد بن الحنفية «البلاغة تفسير عسير الحكمة بأقرب الألفاظ» [٣].

ومن الملاحظات ذات القيمة أن كل من كان صاحب رأى فى هذين العصرين الذين عرضناهما هو عربى النشأة والجنس والثقافة ليس له اتصال خارجى إلا فى حدود النطاق العربى، فالنابغة - مثلا - لم يخرج من الجزيرة إلا إلى الحيرة أو غسان، وحين وصل ما كان على درجة من النضج الفنى جذبت إليه أنظار المجالس الأدبية فى البلدين بل لقد استأثر فى الحيرة بتقديم الملوك، وإيثاره على سواه من شعراء الحاشية[٤]، فليس يظن بعدئذ أنه أفاد من أحد البلدين ما ليس يعرفه فى فنه الشعرى الذى كان قد اتخذ له عدة الإجادة فيه من فنه البلاغى والنقدى.

١، ٢، ٣ - الصناعتين ٥٨.

(٤) راجع النابغة الذبيانى لعمر الدسوقى

وكذلك الحال بالنسبة لأمير المؤمنين علي - كرم الله وجهه - فهو إن كان قد خرج من الحجاز في عهد خلافته ليتخذ الكوفة مقرا له وعاصمة لخلافته ، فالكوفة عربية التخطيط ، عربية السكان ، إلا من قدر من الموالي والعبيد ، وقد شغلت فترة خلافته هناك بألوان من الصراع السياسي لم تكن تدع له فرصة الإفادة من غير الدراسات العربية وبما يعرفه منها ، وإذا كانت له آراء نقدية(١) أو بلاغية أعلنها في هذه الفترة فهي أفكار عربية اللحمة والسدى وليس فيها أو عليها أية مسحة غير عربية .

وحقا لقد كثر في هذه الفترة المتأخرة من عهد الخلفاء الراشدين أعداد العبيد والجواري داخل البيوت العربية وخارجها ، (٢) نتيجة الفتوح والسبي ، ولكن رأيا واحدا لم يستعلن لواحد من هذه الألوف الكثيرة التي سبيت ونقلت داخل الحجاز لهذه الفترة .

وكل ذلك يقطع - عندنا - بأن العرب - قبل اتصالهم الثقافي بالعالم الخارجي - كان عندهم شيء من الفكر البلاغي والنقدي . ورثته عنهم الأجيال التالية ، وتعهدته بالزيادة فيه ، والإضافة إليه ، وبسط مسائله ، وتحديد أفكاره ، وبيان غاياته ، ولم يقف العرب جامدين في الرأي حتى يأتيهم ما يقومون به آدابهم من خارج بلادهم ، وبعيدا عن طبيعة هذه الآداب .

(٣)

وفي العهد الأموي وبعده بقليل توزع النشاط الأدبي بين ثلاثة أقاليم : هي الأقاليم التي كان العرب من أهل الجزيرة يعيشون فيها ، أو انتقلوا إليها في صور جماعية واسعة ، وهي الحجاز ونجد داخل الجزيرة ، والشام وبخاصة مدينة دمشق

---

(١) مراجع الأغاني دار جـ ٦ ٢٧٧

(٢) راجع فتوح البلدان للبلاذري ، وكلمة حرة في معجم البلدان لياقوت ومروج الذهب للمسعودي جـ ٤

فيه ، والعراق وبخاصة مدينتا البصرة والكوفة ، فأما غير هذه الأقاليم كمصر ، وشرق الدولة فكان الشعراء يرحلون إليه ، ويعودون ، وقل أن تسمع عن شاعر نبغ فيها ، أو أقام بشكل مستمر .

فأما الحجاز فقد استأثر به فن الغزل ، لظروف سياسية واقتصادية واجتماعية - تفصل في مجالاتها - وانحصر النقد فيه بين حدود هذا الفن ، لم يكد يخرج عنها إلا في حدود بلاغية ولغوية ودينية تدور في نطاقه أيضا ، وتمس جزئياته ، وتوازن بين شعرائه .

وأما الشام فقد انتشر في بلاطه شعر المديح ، وانتقل إليه شعر الغناء والغزل لم يكد يخرج من هذه الحدود إلا انفكها بشعر الهجاء العراقى ، واستمتاعا بالقصص وشعر الجاهليين الذى يروى خلالها أو بعيدا عنها .

وأما العراق فقد نشط فيه أدب السياسة لانتشار الخوارج والشيعة والزبيريين فيه ، ونشط فيه أيضا شعر النقائض لكثرة القبائل ذات العصبيات القديمة فيه ،

وفى الوقت ذاته نشطت مدينة البصرة ، ثم تلتها بعد حين ليس بالقصير مدينة الكوفة فى دراسة النحو والقراءات واللغة مستعينتين بالرواية الأدبية لشعر الجاهليين ونثرهم ولهجاتهم .

ومن خلال ما دار حول الشعر من مناقشات نقدية ، ومن خلال الدراسات النحوية واللغوية يمكننا أن نعرف أن المعارف البلاغية ازدادت ثراء فى هذا العصر ، كما أخذ فى وضع مصطلحاتها ، بل وتحديد مفهومها :

فمن هذه المعارف البلاغية ، ومايروى « الزبير بن بكار عن عمه مصعب - بن عبد الله الزبيرى قوله - ، راق عمر بن أبى ربيعة الناس وفاق نظراءه ، وبرعهم بسهولة الشعر ... ودقة المعنى - واستنطاق الربع ، وانطاق القلب ، ...

وترجيح الشك فى موضع اليقين .. وبخل المنازل .. وغم الطير .. وحالف بسمعه وطرفه .. ونفض النوم .. وكان بعد هذا كله فصيحا »[1] وروى أن ابن عباس – رضى الله عنهما – « أقبل على ابن أبى ربيعة فقال له : أنشد ، فأنشده .

تشط غدا دار جيراننا

وسكت ، فقال ابن عباس :

وللدار بعد غد أبعد

فقال له عمر : كذلك قلت – أصلحك الله – أفسمعته ؟ قال : لا ، ولكن كذلك ينبغى »[2] .

فمصعب هذا قد عرف الاستعارة فنا – وبخاصة المكنية منها – إذ دل عليها بفهمه لمضمونها من استنطاق الربع ، وانطاق القلب ، وتبخيل المنازل ، وغم الطير ، والمحالفة بالسمع والطرف ، وتنفيض النوم ، كل ذلك استعمال غير حقيق استلفت نظر الناقد فعده من محاسن الشاعر .

كذلك عرف التشكيك البلاغى وسماه « ترجيح الشك فى موضع اليقين » ودل عليه بمثال من التشكيك البلاغى فى قوله (ومن ترجيحه الشك فى موضع اليقين) قوله :

نظرت إليها بالمحصب من منى ولى نظر لولا التحرج عارم
فقلت : أشمس أم مصابيح بيعة بدت لك خلف السجف أم أنت حالم[3]

---

(١) الأغانى ج ١ (هيئة الكتاب) ص ١٢٥ وذكر أمثلة لكل ما ذكر من ذلك ومن غيره ص ١٢٦ — ١٥١

(٢) الأغانى ج ١ (هيئة الكتاب) ص ٧٨

(٣) الأغانى ج ١ (هيئة الكتاب) ص ١٣٢

واعتبر هذا أيضا أحد محاسنه التي راق الناس بها وفاق نظراءه .

أيضا عرف مصعب أن من محاسن شعر عمر سهولته ، ودقة معناه ، وأنه فصيح ، ولكننا في الحق لم نستطع تحديدا لمراده من السهولة : أهي سهولة فهم تنفي عنه الغريب والتعقيد بقسميه ، أم هي سهولة نطق تنفي عنه التنافر في مفرداته وتراكيبه أم هي ذلك كله ؟ وهل تراه فهم هذا الذي عرضناه كله ؟

ولم نستطع كذلك تحديدا لمراده من « دقة المعنى » أتراه يريد أن ينفي الاشتراك عن ألفاظه أم تراه يعني وضع الكلمة موضعها حيث لا يمكن تحويلها عنه أو استبدالها بغيرها ؟ وهل يمكن أن يكون قد توصل إلى هذا المستوى من الفهم الدقيق لاصطلاحاته مع تقدم زمانه ؟

ثم مامراده بقوله : « وبعد هذا كله كان فصيحا » وهل يقصد معناها اللغوي وهو الإبانة ؟ وهل يمكن لمن كان سهل الأداء دقيق المعنى ألا يكون فصيحا حتى يحتاج الى وصفه بالفصاحة بعد هذا كله ؟

لكن المهم أن الرجل قد عرف هذه المحاسن البلاغية بأى معنى قصد ، فهي على كل حسنات بأى مفهوم ذكرت .

أما حكاية ابن عباس - رضي الله عنهما - مع عمر بن أبي ربيعة فتدل على معرفته برد الأعجاز على الصدور وتعليقه على ما أتم به البيت بقوله « كذلك ينبغي » يدل على أنه يعرف أن هذا الفن البلاغي - باعتباره وسيلة ربط لفظي ومعنوي بين شطري البيت الشعري - هو الواجب أن يكون ، وهو على ذلك من حسنات الصياغة الشعرية .

وعرف التشبيه في هذه الفترة كذلك ، بل وتجاوزوا المعرفة به إلى عيبه أحيانا وتفضيل غيره عليه ، أعني أنهم اتخذوه مجالا للمفاضلة والموازنة بينه وبين ماعداه من كلام ، وذلك حين دخل الأخطل على عبد الملك بن مروان وقال له « قد امتدحتك ، فقال - أي عبد الملك - : إن كنت تشبهني بالحية والأسد فلا حاجة لي بشعرك ، وإن كنت قد قلت في مثل ماقالت أخت بني الشريد : فهات ، فقال :

وما بلغت كعب امرئ متطاول ... به المجد إلا حيث ما نلت أطول
وما بلغ المهدون فى القول مدحة ... ولو أكثروا إلا الذى فيك أفضل»(١)

ويكرر هذا المعنى نفسه فى قوله للشعراء : « تشبهوننى مرة بالأسد ، ومرة بالبازى ومرة بالصقر !

ألا قلتم كما قال كعب الأشقرى فى المهلب وولده .

ملوك ينزلون بكل ثغر ... إذا ما الهام يوم الروع طارا
نجوم يهتدى بهم إذا ما ... أخو الظلماء فى الغمرات حارا(٢) »

ولعل عبد الملك فى قوله هذا كان يعيب عليهم تهافت هـــذه التشبيهات فى أشعارهم ، وابتذالها بكثرة استعمالها . بدليل تكرار الخبر من ناحية ، وبتكرار لفظ « مرة » من ناحية أخرى .

وإذا كان كذلك فى هذين النصين دليل على المعرفة بالتشبيه فنا بلاغيا ، وبعيوبه فى بعض المواطن الشعرية ، وبكراهة ابتذاله بتكراره .

ولا غرابة أن يكون كل ذلك ، فإن تواتر المعرفة به فى هذا العصر : وفيما بعده بقليل يجعل ذلك أمرا سائغا غير مستغرب ، وقد حكى « المدائنى قال : قال جرير ، سمعت عدى بن الرقاع ينشد

تزجى أغن كأن إبرة روقه

فرحمته من هذا التشبيه ، فقلت ، بأى شىء يشبهه ترى ! فلما قال .

قلم أصاب من الدواة مدادها

---

(١) الشعر والشعراء جـ ١ ٤٨٣
(٢) الأغانى جـ ١٣ (الساسى) ٥٦

رخمت نفسي »(١) فعرف جرير غرابة التشبيه ، ورحم عديا من أجله ، وعرف مع غرابة التشبيه أداة التشبيه قبل أن يتم التشبيه ، إذ لولا لفظ «كأن» لما قطع الشطر الأول من البيت بأن فيه تشبيها ، لجواز الإخبار عن إبرة روقه لاتشبيها.

وكما عرف التشبيه ، عرفت الكناية مصطلحاً أيضا ، بل ربما سبقت معرفة الكناية ، المعرفة بالتشبيه ، ولقد تكون الكناية التى عرفت بداية لغوية إذا ما قيست بالكنايات البلاغية ، ولكن ظالت بالمعنى الذى عرفت به فى عصر هذا المتقدم إلى ما بعد منتصف القرن الثالث على الأقل - كما سنبين بعد - يدلك على معرفتهم بها قول على بن سليمان الأخفش : « أول من سبق إلى الكناية عن اسم من يعنى بغيره فى الشعر الجعدي فإنه قال :

أكنى بغير اسمها وقد علم الله . خفيات كل مكتتم

« فسبق الناس جميعا ، واتبعوه فيه »(٢)

وعرفت كذلك الاستعارة مصطلحا فى هذا العصر بعد أن كانت فنا يدرك بمعناه دون الدلالة عليه باسم ، وكان أول من ذكرها مصطلحا هو أبو عمرو بن العلاء ثم الأصمعى وأبو عبيدة وحماد وكلهم من الرواة وقد ذكر ذلك فيما قال الباقلانى تعليقا على قول امرىء القيس :

وقد أغتدى والطير فى وكناتها بمنجرد قيد الأوابد هيكل

قال الباقلانى « قوله : (قيد الأوابد) عندهم من البديع ، ومن الاستعارة ، ويرونه من الألفاظ الشريفة ، وعنى بذلك : أنه إذا أرسل هذا الفرس على الصيد صار قيدا له ، وكانت بحالة المقيد من جهة سرعة إحضاره ، واقتدى به الناس ،

---

(١) الأغانى جـ ٨ [الساسى] ١٧٥ - ١٧٦
(٢) الأغانى جـ ٥ [ساسى] ١٣٦ - ١٣٧

وأتبعه الشعراء فقيل : قيد النواظر ، وقيد الألحاظ ، وقيد الكلام ، وقيد الحديث وقيد الرهان ... وقال الآخر :

قيد الحسن عليه الحدقا

وذكر الأصمعى ، وأبو عبيدة ، وحماد ، وقبلهم أبو عمرو ، أنه أحسن فى هذه اللفظة ، وأنه اتبع فلم يلحق ، وذكروه فى باب الاستعارة البليغة »(١).

فان ظن ظان أن الذين ذكروه فى باب الاستعارة البليغة هم ناس متأخرون عن الرواة الاربعة ـ وهذا ما نتوقعه ـ فان الاصمعى من غير شك ذكرها فى مجلس من مجالسه مع الرشيد ، وفى حضرة يحيى البرمكى وولديه الفضل وجعفر أى قبل نكبة البرامكة ، إذ قال الأصمعى تعقيبا على تفضيل يحيى البرمكى بيت النابغة الذبيانى :

من وحش وجرة موشى أكارعه ۝ طاوى المصير كسيف الصيقل الفرد

قال الأصمعى « وأما قوله :

طاوى المصير كسيف الصقل الفرد

فالطرماح أحق بهذا المعنى ، لانه أخذه فجوده ، وزاد عليه ـ وإن كان النابغة اخترعه ـ وقول الطرماح هو :

يبدو وتضمرة البلاد كأنه ۝ سيف على شرف يسل ويغمد

فقد جمع فى هذا البيت استعارة لطيفة بقوله : وتضمره البلاد ، وتشبيهين اثنين بقوله : يبدو وتضمر ويسل ويغمد ، وجمع حسن التقسيم وصحة المقابلة »(٢) وكذلك ذكرها أبو عبيدة فى كتابه النقائض حين قال تعليقا على قول الفرزدق لجرير :

---

(١) إعجاز القرآن ٧٠ - ٧١ ۝ (٢) حلية المحاضرة ٥٨

لا قوم أكرم من تميم إذ غدت عوذ النساء يسقن كالآجال

قوله : عوذ النساء : هن اللاتى معهن أولادهن ، والأصل فى عوذ الإبل التى معها أولادها ، فنقله العرب إلى النساء ، وهذا من المستعار ، وقد تفعل العرب ذلك كثيرا[1] فإذا تحقق لنا صحة ما يرويه الباقلانى فى اثنين ممن ذكرهم ترجح على الأقل صحة بقية الخبر ، وبخاصة أن أبا عمرو بن العلاء أحد أعلامه ، وقد عرف بسعة علمه ، وغزارة مادته ، وسعة تأويله حتى فى دقائق التعبير حتى إننا لنحسب أنه أول من أول الكلام فى المجاز المرسل على غير الحذف إذ قد روى أن أبا عبيدة قال : « لما أنشد ذو الرمة بلالا — يعنى ابن أبى بردة — مدحه فبلغ قوله :

رأيت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعى بلالا

قال بلال : ياغلام ، اعلف ناقته ، فانه لا يحسن المدح .

فلما خرج قال له أبو عمرو ، — وكان حاضرا — : هلا قلت له : إنما عنيت بانتجاع الناقة صاحبها ، كما قال الله — عز وجل — : (واسأل القرية التى كنا فيها) يريد أهلها ، وهلا أنشدته قول الحارثى :

وقفت على الديار فكلمتنى فما ملكت مدامعها القلوص

يريد صاحبها ؟ .

فقال ذو الرمة : يا أبا عمرو أنت مفرد فى علمك ، وأنا فى علمى وشعرى ذو أشباه »[2] .

فهو هنا يذهب الى استعمال الناقة وإرادة صاحبها ، واستعمال القرية وإرادة

---

(١) البلاغة العربية فى دور نشأتها ص ٨٤ عن النقائض ص ٢٧٥ ج ١ ، ص ١٢١ ج ١

(٢) الموشح ٢٨٢ - ٢٨٣

أهلها ، واستعمال القلوص وإرادة صاحبها - دون إشارة إلى حذف فى الجملة - وكل هذا من المجاز المرسل ، وإن لم يسمه أبو عمرو باسم ولا دل على علاقة فيه ، ولا ذكر قرينة له ، ولكن يكفينا منه أن عرف تأويله البلاغى دون انحراف به إلى مجاز الحذف أو الاستعارة ، اللذين ظلا بعده زمنا طويلا طريقين فى تأويله مما سنشير إليه فى مواضعه .

وعلى هذا فقد عرفت كل أبواب علم البيان : من تشبيه واستعارة وكناية ، ومجاز مرسل ، وإن ظلت الكناية مصطلحا تطور مدلوله ، فيما بعد ، وبقى المجاز المرسل فنا لم يذكر مصطلحه إلا فى فترة متأخرة .

ولم تقف المعرفة - فى هذا الزمان المتقدم - عند حدود علم البيان البلاغى ، بل قد عرفت فنون كثيرة مما سماه البلاغيون علم البديع ، وكان فارسا هذا الميدان الخليل بن أحمد والأصمعى ، وإن سبقا أحيانا بمن يذكر بعض هذه الفنون دون مصطلح كما يفهم مما يحكى من أنه قد (عرض العجير لسليمان بن عبد الله - وهو فى الطواف - وعلى العجير بردان يساويان مائة وخمسين دينارا - فانقطع شسع نعله ، فأخذها بيده ، ثم هتف بسليمان فقال :

ودليت دلوى فى دلاء كثيرة إليك فكان الماء ريان معلما

فوقف سليمان ، ثم قال : لله دره ، ما أفصحه ! ، والله ما رضى أن قال : ريان ، حتى قال : معلما ، والله إنه ليخيل إلى أنه العجير ، وما رأيته قط الا عند عبد الملك ، فقيل له : إنه العجير)[1] فهذا الذى أعجب سليمان من البيت الشعرى هو ما يسميه البلاغيون ، والبديعيون الإيغال عرفه سليمان مظهرا من مظاهر الجمال الفنى ، وليس بغريب على مثله أن يعرفه وقد عرف الشاعر من طريقة صياغته الأدبية فى بيت واحد ، ولم يكن ذلك الشاعر معروفا بذاته عنده ، أليس ذلك دليلا على قوة الدربة والملكة النقدية عنده ؟

---

(١) الأغانى ج ١٣ [دار الكتب] ص ٧٦ - ٧٧

وربما كان الاحتراس البلاغى قد عرف إلى جانب الإيغال ، فقد ذكر المرزبانى أنه « قد أنكر ـ الأصمعى ـ قول ذى الرمة .

ألا يا اسلمى يادار مى على البلى ولا زال منهلا بجرعائك القطر

واحتج من عاب هذا البيت ، بأن فى قوله هذا إفسادا للدار التى دعا لها ، وهو أن تغرق بكثرة المطر ، وقالوا : الجيد فى هذا المعنى قول طرفة .

فسقى ديارك ـ غير مفسدها ـ صوب الغمام وديمة تهمى[1] »

أقول : ربما ، لاننا نغلب أن يكون الأصمعى واحدا ممن احتج على عيب بيت ذى الرمة ، واستجاد بيت طرفة عليه ، وإلا فلم بدأ المرزبانى بإضافة الحكم إلى الأصمعى ؟ ومع ذلك فيجوز أن يكون من احتج واستجاد ناسا آخرين يسبقون الأصمعى زمنا ، أو يتأخرون عليه ، ولذا فإننا لم نقطع بالرأى .

وعدا هذين الفنين مما ذكر من فنون البديع قد دل عليه بمصطلحه ، وبمضمون هذا المصطلح عند البلاغيين فالطباق عرفه الخليل بن أحمد ، شهد بذلك ابن المعتز فى بدء حديثه عن الفن الثالث من فنون البديع فقال : « قال الخليل ـ رحمه الله ـ يقال : طابقت بين الشيئين إذا جمعتهما على حذو واحد[2] » وشهد به كذلك ابن رشيق إذ قال : « قال الخليل بن أحمد : يقال : طابقت بين الشيئين إذا جمعتهما على حذو واحد وألصقتهما[3] » وشهد به للخليل معهما الباقلانى إذ قال : « ومن البديع مايسمونه المطابقة ، وأكثرهم على أن معناها أن يذكر الشىء وضده ، كالليل والنهار ، والبياض والسواد ، وإليه ذهب الخليل بن أحمد والأصمعى[4] »

وكذلك عرف الخليل الجناس أو التجنيس : قال الباقلانى : (وباب آخر :

---

(١) الموشح ٢٩١ ـ ٢٩٢ (٢) البديع شرح د ـ خفاجى ٧٤
(٣) العمدة حـ ٢ ص ٦ (٤) اعجاز القرآن ٨٠

وهو التجنيس : ومعنى ذلك أن تأتى بكلمتين متجانستين : فمنه ما تكون الكلمة تجانس الأخرى فى تأليف حروفها ومعناها ، وإليه ذهب الخليل[1]) .

أما الالتفات فقد عرفه الأصمعى وسماه باسمه الذى استقر عليه البلاغيون ، وشهد به للأصمعى سلسلة من رجال السند الإخبارى والأدبى ، قال الباقلانى : (ومن البديع الالتفات ، فمن ذلك ما كتب إلى الحسن ابن عبد الله العسكرى : أخبرنا محمد بن يحيى الصولى قال : حدثنى يحيى بن على المنجم ، عن أبيه ، عن إسحاق ابن إبراهيم قال ، قال لى الأصمعى ، أتعرف التفاتات جرير ؟ قلت ، لا ، فما هى ؟ ، قال

أتنسى إذ تودعنا سليمى　　بفرع بشامة سقى البشام

ومثل ذلك لجرير :

متى كان الخيام بذى طلوح　　سقيت الغيث أيتها الخيام[2])

وقد سبق فيما عرضناه من كلام الأصمعى فى مجلسه مع الرشيد يحيى البرمكى وابنيه الفضل وجعفر أنه قد فضل قول الطرماح .

يبدو وتضمره البلاد كأنه　　سيف على شرف يسل ويغمد

بما فيه من فنون بلاغية منها (حسن التقسيم ، وصحة المقابلة)[3] .

وأما بحوث علم المعانى فأكثر ما ورد منها فى هذه الفترة مبثوث فى كتب النحاة - مما سنعرض له فى بابه - وكان فارس ميدانه - أو على الأقل من عرفناه - هو الخليل بن أحمد أيضا .

---

(١) اعجاز القرآن ٨٣　　(٢) اعجاز القرآن ٩٩

(٣) راجع فحولة الشعراء ٥٨

وبحوث الفصاحة كذلك كثر الحديث فيها كثرة هائلة ، إذ كانت تمس علمى النحو ، واللغة وهما علمان معاصران لنشأة العهد الأموى أو كانا قبله إذ عهد عمر ابن الخطاب ، أو على بن أبى طالب[١] إلى أبى الأسود الدؤلى بالبحث فى أولهما ، فقام به ، وعرض منه أبوابا على على - كرم الله وجهه -[٢]

وأما ثانيهما فلعله أقدم نشأة من أولهما إذ « أمر عمر - رضى الله عنه - ألا يقرىء القرآن إلا عالم باللغة وأمر أبا الأسود الدؤلى أن يضع النحو[٣] » .

ومن أجل ذلك كثر تتبع النحاة للشعراء ومآخذتهم على تجاوزهم فى قياسهم ، ومن يتصفح كتب التراجم النحوية ، وكتب الأدب يثبت له كثرة هذا التتبع .

وأما تنافر الحروف فنحسب أن صاحب الكلمة السابقة فيه هو الخليل بن أحمد ، إذ لم نتوصل إلى حديث فيه سابق على الخليل ، فأما هو فقد عرفه ، وذكر مثاله ، وبين سببه ، قال ابن سنان « وقد روى أن الخليل بن أحمد قال . سمعنا كلمة شنعاء وهى « الهعخع » ، وأنكرنا تأليفها[٤] .

وقال الرمانى « وأما التنافر فالسبب فيه ما ذكره الخليل من البعد الشديد ، أو القرب الشديد[٥] .

والشىء الوحيد من عيوب الفصاحة الذى غرى به بعض النحاة هو الغريب ، ولعل هؤلاء لو أحبوه مرويا لكان عذرهم فيه أنه مورد من موارد بضاعتهم يحسن بهم أن يحرصوا عليه ، ولكنهم أغرموا به حديثا يجرونه على ألسنتهم من ذلك المثال المعروف فى كتب البلاغة من أنه قد « روى عن عيسى بن عمر

---

(١) راجع . نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوى ص ١٥ - ١٨ ، وأبو على الفارسى للدكتور عبد الفتاح شلبى ص ١٥ - ١٦

(٢) راجع نشأة النحو ص ١٧ (٣) نشأة النحو ص ١٨

(٤) سر الفصاحة شرح الشيخ الصعيدى ٤٨

(٥) ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ٩٦

النحوى ، أنه سقط عن حمار ، فاجتمع عليه الناس ، فقال : مالكم تكأكأتم على كتكأكؤكم على ذى جنة ! افرنقعوا[١] ، ولكن ابن قتيبة يذكر نماذج من هذا الغريب الذى كان يستعمله يحيى بن يعمر وعيسى بن عمر هذا ، ويذكر معه أنه كان معيبا أيضا فيقول بعد ذكر الأمثلة : « فهذا وأشباهه كان يستثقل والأدب غض ، والزمان زمان ، وأهله يتحلون بالفصاحة ، ويتنافسون فى العلم ، ويرونه تلو المقـــدار فى درك مايطلبون ، وبلوغ ما يأملون ، فكيف به اليوم مع انقلاب الحال ؟[٢] » .

ومراعاة الأحوال باب واسع جدا فى هذا العصر ، غير أنه لم يقتصر على الحد الذى ذكره البلاغيون من الأحوال اللفظية وحسب ، ولكنه ـ ولعل ذلك كان أكثر ما استعمل فيه ـ اشتمل على الأحوال الاجتماعية والنفسية والدينية ، أو بتعبير آخر فى الأغراض الشعرية ومواقف الشعراء مما يتحدثون عنه أو ممن يخاطبونه ، من ذلك ماذكره المرزبانى فى قوله : « قالوا : اجتمع فى ضيافة سكينة بنت الحسين بن على ـ رضوان الله عليهم ـ جرير ، والفرزدق ، وكثير عزة ، وجميل ، والنصيب ، فمكثوا أياما ، ثم أذنت لهم ، فدخلوا ، فقعدت حيث تراهم ، ولايرونها ، وتسمع كلامهم ، وأخرجت إليهم جارية لها وضيئة ، وقد روت الأشعار ، والأحاديث ، فقالت : أيكم الفرردق ؟ فقال الفرزدق : هاأنذا ، فقالت : أنت القائل :

هما دلتانى من ثلاثين قامة ... كما انقض باز أقتم الريش كاسره

قال : نعم ، أنا قلته ، ما دعاك إلى إفشاء سرك وسرها ؟ أفلا سترت على نفسك وعليها ، ثم دخلت ، وخرجت ، فقالت ، أيكم جرير ؟ قال : هاأنذا ، قالت ، أأنت القائل .

(١) بغية الإيضاح ح ١ ص ٧
(٢) أدب الكاتب ١٥ - ١٦

طرقتك زائرة القلوب وليس ذا حين الزيارة فارجعى بسلام

قال جرير : أنا قلته ، قالت : أفلا أخذت بيدها ، ورحبت بها ، وقلت ، ادخلى بسلام ، أنت رجل عفيف . . . . »(١) ، فهذا الشعر لاعيب فى صياغته ، ولكن السيدة سكينة لقنت جاريتها أن تبين الشاعرين الكبيرين أنهما لم يرعيا ما تقتضيه الحال بما ينبغى مراعاته ، فالحال الاجتماعى والدينى أو عرفهما يستلزم الستر على النفس ، وعلى الناس ، وبخاصة مثل هــذه المرأة التى يتحدث عنها الفرزدق إذ كانت حبيبته ، فلما كشف الفرزدق ستره وسترها عابته السيدة سكينة بهذه المخالفة .

وكذلك الأمر مع جرير ، فهو لم يراع ما يوجبه العرف الاجتماعى ، ولا الواجب النفسى فى مثل ماتحدث عنه إذ هما يلزمان بحسن استقبال الحبيبة ، والأخذ بيدها ، والترحيب بها ، ودعوتها للدخول فى كل وقت فلما لم يرع هذا الواجب عد صنيعه عيبا ، وعد عيبا مثله كل تجاوز لما استوجبوه فى فنون الشعر أو أغراضه وبخاصة رسوم المديح والغزل التى استوجبوها ، ولم يراعها الشعراء وهى كثيرة .

ولم يفتهم مع ذلك مراعاة مقتضيات الأحوال من حيث الصياغة والألفاظ فقد قيل لأبى عمرو بن العلاء ، هل كانت العرب تطيل ؟ قال ، نعم ، كانت تطيل ليسمع منها ، وتوجز ليحفظ عنها(٢) ، فلحظ بذلك أبو عمرو ما يقتضيه حال المتكلمين من إرادة الإسماع أو إرادة الحفظ عنهم ، وما يطابقون به بهذه الحالين من إطالة أو إيجاز .

ولم تفتهم كذلك المبالغة ، وتأويلاتها ، والموازنة بينها وبين القصد والاعتدال فى الصفات ، بل كانت لهم أحاديث شملت كل هذا .

---

(١) الموشح ٢٦٣ (٢) الصناعتين ١٩٨

(٤)

وإذن فأكثر الفنون البلاغية قد عرفت فى هذه العصور المتقدمة ، عرفت فنونا يقاس بها حسن الكلام وقبحه ، وعرفت مصطلحات دقيقة الدلالة عما قصد منها ، وكانت المعرفة بها وبما أريدت له تسبق عصور الترجمة والنقل عن اللغات الاجنبية ، وفيما رأيت منها ، قد خلت من كل مظهريات المنطق والفلسفة وليس ذلك بالغريب ، فقد دل عليها ، واستغلها فى القياس الادبى رجال ونساء لم يتأثروا الاجانب ، ولا يصح أن يوصفوا بذلك ، بل هم لم يستحبوا شيئا مما ورد عليهم من الاجانب ، ولا حتى من العرب من معاصريهم إذ قد شهر عنهم تعصبهم للقديم حتى ولو ناقضوا أنفسهم فى أحكامهم عليه بين معرفتهم بتقدمه ، ومعرفتهم بحداثته ، « فإسحاق بن إبراهيم الموصلى أنشد الاصمعى :

هل إلى نظرة إليك سبيل فيروى الصدى ويشفى الغليل
إن ما قل منك يكثر عندى وكثير ممن تحب القليل

فقال الاصمعى : لمن تنشدنى ؟ فقال : لبعض الاعراب ، قال : والله هذا هو الديباج الخسروانى ، قال : فإنهما لليلتهما ، فقال : لاجرم والله ، إن أثر الصنعة والتكلف بين عليهما »[1] وأنفو من مجرد التفكير فى الموازنة بين الشعر المحدث والشعر القديم . تعصبا للقديم ، وامتهانا للمحدث : قال الاصمعى : « حضرنا مأدبة ومعنا أبو محرز خلف الاحمر ، وحضرها بن مناذر ، فقال لخلف : يا أبا محرز ، إن يكن النابغة وامرؤ القيس ، وزهير قد ماتوا فهذه أشعارهم مخلدة ، فقس شعرى إلى شعرهم ، واحكم فيها بالحق ، فغضب خلف ، ثم أخذ صحفة مملوءة مرقا ، فرمى بها عليه فملأه »[2] بل إن منهم من تعالى على الشعر الإسلامى والاموى حتى على

(١) الموازنة ت صقر ص ٢٢ (٢) الأغانى جـ ١٧ « الساسى » ١١-١٢

كبار شعرائه ، فلم يحتج بأقوالهم ، ولم ينصح أحدا برواية أشعارهم مع اعترافه بحسنها : يقول الأصمعي : « جلست إلى أبي عمرو عشر سنين ، ماسمعته يحتج ببيت إسلامي ، قال : وقال مرة . لقد كثر هذا المحدث وحسن ، حتى لقد هممت أن آمر فتياننا بروايته ، يعني شعر جرير والفرزدق وأشباههما »(١) .

وكثير مما روينا تقدم البلاغي وذكرنا معارفهم البلاغية كان في الحجاز مقيما وناشئا ، أو ناشئا متنقلا وإن كان قد انتقل إلى غيره كعبــــد الملك بن مروان ، وهؤلاء الحجازيون نشأة وثقافة لم يتأثروا بأثر أجنبي لافي الأدب والبلاغة فحسب بل في مخالف أوجه النشاط الفكري من فقه وعقائد ، إنما ظلت لهم طوابعهم القديمة الموروثة أو الجديدة المكتسبة من ظروف الحياة الفارغة اللاهية التي عاشوها ، ويكفي دليلا على عدم تأثرهم الأجنبي فيما نحن بصدده من البلاغة والنقد أنك لو استعرضت آثارهم فيهما ماوجدت رأيا لأجنبي : مولى ، أو عبدا ، أو مغنيا على كثرة من وجد من هؤلاء داخل هذا الإقليم مما يؤكد أن هذين الفنين - ماوجد منهما فيه - كان عربيا محضا .

على أن ذلك كله لم يمنع من وجود آراء لبعض الأعاجم المستعربين في البلاغة العربية ونظراتها الجزئية من أمثال ابن المقفع ، وسهل بن هارون ، وجعفر بن يحيى البرمكي ، وبشار بن برد ، وسيبويه في كتابه - وكل ماعرفناه منها - عدا آراء سيبويه التي ضمنها كتابه - كان مصدره العرب أنفسهم مما يؤكد عندنا دقتهم في البحث ، ونزاهتهم عن التعصب ، على الرغم من تعصب الأعاجم عليهم في شعوبيتهم إذ كانت الكتب التي وردت فيها هذه الآراء كلها قد كتبت في احتدام الشعوبية .

من هذه هذه الآراء البلاغية ما « قال إسحاق بن حسان بن قوهي : لم يفسر البلاغة تفسير ابن المقفع أحد قط . سئل : ما البلاغة ؟ قال : البلاغة اسم جامع

---

(١) البيان والتبيين ج١ / ٢٣١

لمعان تجرى فى وجوه كثيرة ، فمنها مايكون فى السكوت ، ومنها مايكون فى الاستماع ومنها مايكون فى الإشارة ، ومنها مايكون فى الاحتجاج ، ومنها مايكون جوابا ، ومنها مايكون ابتداء ، ومنها مايكون شعرا ، ومنها مايكون سجعا وخطبا ، ومنها مايكون رسائل ، فعامة مايكون من هذه الأبواب الوحى فيها ، والإشارة إلى المعنى ، والإيجاز هو البلاغة ، ... وليكن فى صدر كلامك دليل على حاجتك ، كما أن خير أبيات الشعر البيت الذى إذا سمعت صدره عرفت قافيته .. وقال : إذا أعطيت كل مقام حقه [يعنى من الإطالة والإيجاز] وقمت بالذى يجب من سياسة ذلك المقام ، وأرضيت من يعرف حقوق الكلام فلا تهتم »[1] ومنها مايرويه أبو هلال فى قوله ، « وقال ابن المقفع ، البلاغة كشف ماغمض من الحق وتصوير الحق فى صورة الباطل »[2] وواضح مماسبق أن أوردناه أنه لا جديد فى كلام ابن المقفع ، وأن من المغالاة قول إسحاق بن حسان ، لم يفسر البلاغة تفسير ابن المقفع أحد قط ، إلا أن يكون قصد إجراءها على الفنون التى ذكرها أما ماعداه من تفسيره البلاغة بالإيجاز والإشارة إلى المعنى ، فقد سبقه إليه العرب منذ عهد سيدنا على - كرم الله وجهه - وظل يتردد من بعده على ألسنة ولديه ، وفى مجالس معاوية[3] ، وما بعد ذلك ، وحديثه عن أحسن أبيات الشعر سبق لنا أن أرجعنا بدء الكلام فيه إلى ابن عباس - رضى الله عنهما - وقد ذكره هنا تأييدا للكلام السابق عليه .

وأما تفسيره الأخير للبلاغة فروى قبل رواية أبى هلال لكلثوم بن عمرو العتابى ، إذ قال الجاحظ ، « حدثنى صديق لى قال ، قلت للعتابى ، ما البلاغة ؟ قال كل من أفهمك حاجته من غير إعادة ، ولا حبسة ، ولا استعانة فهو بليغ ، فإن أردت اللسان الذى يروق الألسنة ، ويفوق كل خطيب ، فإظهار ماغمض من الحق

---

(١) البيان والتبيين ج ١ ١١٥ - ١١٦

(٢) الصناعتين ٥٩

(٣) راجع الصناعتين ٣٨

وتصوير الباطل فى صورة الحق[1] فلعل أبا هلال أخطأ النقل فى إسناد القول كما أخطأ الرواية ، يؤكد هذا أن أول ماذكره الجاحظ للعتابى قد أسنده إليه أيضا أبو هلال[2] .

ومن هذه الآراء أيضا ماروى الجاحظ فى قوله « قال ثمامة ، قلت لجعفر بن يحى ما البيان ؟ قال ، أن يكون الاسم يحيط بمعناك ، ويجلى عن مغزاك ، وتخرجه عن الشركة ، ولاتستعين عليه بالفكرة ، والذى لابد له منه أن يكون سليما من التكلف بعيدا من الصنعة ، بريئا من التعقيد ، غنيا عن التأويل » وقد أغنانا الجاحظ عن البحث فى مصدر الكلام إذ عقب عليه بقوله . « وهذا هو تأويل قول الأصمعى « البليغ من طبق المفصل وأغناك عن المفسر »[3] ومع هذا ففيما عرضناه من نظرات بلاغية للعرب فيه الكثير مما ذكر جعفر ، فمزيته - إن تكن - فى جمعه فى صورة نظرية ، وقد كانت من قبل موزعة أو مجموعا بعضها فى صور تطبيقية .

فليس العرب إذن عالة على غيرهم فى تقدير آدابهم ، ولا فى وضع الأسس التى يقدرونها بها ، بل الحق عكس هذا ، كانوا أساتذة لغيرهم ممن أتوهم وعاشوا معهم علموهم لغتهم ، وحاطوهم بثقافاتهم ، وطغوا عليهم بسطوة هــــذه الثقافة ، فلم يقدروا على التمرد عليها أو الخروج عنها .

وإذا كان هؤلاء قد نقلوا إلى العرب شيئا من بضاعاتهم البلاغية المروية مع ماجلبوه من تراث حضارى ؟ فإن هذا القدر البلاغى حفظه لهم العرب فى كتبهم ولكنهم - إذ حفظوه - لم يفيدوا منه إلا فى القليل النادر ، وفيما عدا هذا النادر

---

(١) راجع البيان والتبيين جـ ١ / ١١٣

(٢) راجع الصناعتين ١٧

(٣) البيان والتبيين جـ ١ ١٠٦

كان ذكرهم له . إما توثيقا لآراء ارتأوها ، وإما حرصا على معارف أن تضيع ، وإما لتصحيح أخطاء فيها أحسوا بها .

من هذا مارواه الجاحظ فى قوله « قال معمر أبو الأشعث لبهلة الهندى .. ما البلاغة عند الهند ؟ قال بهلة : عندنا فى ذلك صحيفة مكتوبة ، ولكن لا أحسن ترجمتها لك . قال أبو الأشعث فلقيت بتلك الصحيفة التراجمة ، فاذا فيها : أول البلاغة اجتماع آلة البلاغة ، وذلك بأن يكون الخطيب رابط الجأش ، ساكن الجوارح ، قليل اللحظ ، متخير اللفظ ، لا يكلم سيد الأمة بكلام الأمة ، ولا الملوك بكلام السوقة ، ويكون فى فضل قواه التصرف فى كل طبقة ، ولا يدقق المعانى كل التدقيق ، ولا ينقح الألفاظ كل التنقيح ، ولا يصفيها كل التصفية ، ولا يهذبها كل التهذيب ، ولا يفعل ذلك حتى يصادف حكيما فيلسوفا ، ومن قد تعود حذف فضول الكلام ، وإسقاط مشتركات الألفاظ ، وقد نظر فى صناعة المنطق على جهة الصناعة والمبالغة ، لا على جهة الاعتراض والتصفح ، وعلى وجه الاستطراف والتطريف ، قال ، ومن علم حق المعنى أن يكون الاسم له طبقا ، وتلك الحال له وفقا ، ويكون الاسم له لا فاضلا ، ولا مفضولا ، ولا مقصراً ، ولا مشتركا ، ولا مضمنا ، ويكون مع ذلك ذاكرا لما عقد عليه أول كلامه ، ويكون تصفحه لمصادره فى وزن تصفحه لموارده ، ويكون لفظه مونقا .. ومدار الأمر على إفهام كل قوم بمقدار طاقتهم ، والحمل عليهم على أقدار منازلهم ، وأن تواتيه آلاته ، وتتصرف معه أداته ، ويكون فى التهمة لنفسه معتدلا ، وفى حسن الظن بها مقتصدا »[1] ومن يعاود كتابة الجاحظ فى بيانه عن الخطابة على الأخص يجد كل هذه الأفكار . وقد استمدها من هيئات الخطباء العرب فى خطابتهم ، ومن أفكارهم فى أقوالهم ، مما يوضح أن ذكره ترجمة هذه الصحيفة ليس إلا توثيقا لما رأى من قبل واستخلاص .

---

(١) البيان والتبيين ج ١ ٩٢ - ٩٣ ، والصناعتين ٢٥ - ٢٦ مع تغيير قليل

ومن هذه المنقولات أيضا ماذكر في قوله : « خبرني أبو الزبير كاتب محمد بن حسان ، وحدثني محمد بن أبان - ولا أدري كاتب من كان - قالا ،

قيل للفارسي ، ما البلاغة ؟ قال ، معرفة الفصل والوصل .

وقيل لليوناني ، ما البلاغة ؟ قال تصحيح الأقسام واختيار الكلام .

وقيل للرومي ، ما البلاغة ؟ قال : حسن الاقتضاب عند البداهة ، والغزارة يوم الإطالة .

وقيل للهندي ، ماالبلاغة ؟ قال ، وضوح الدلالة ، وانتهاز الفرصة ، وحسن الإشارة .

وقال بعض أهل الهند ، جماع البلاغة البصر بالحجة ، ومعرفة مواضع الفرصة ثم قال ، ومن البصر بالحجة ، والمعرفة بمواضع الفرصة ، أن تدع الإفصاح بها إلى الكناية عنها إذا كان الإفصاح أوعر طريقة ، وربما كان الإضراب عنها صفحا أبلغ في الدرك ، وأحق بالظفر .

قال ، وقال مرة ، جماع البلاغة التماس حسن الموقع ، والمعرفة بساعات القول ، وقلة الخرق بما التبس من المعاني أو غمض ، وبما شرد عليك من اللفظ أو تعذر»[1] وهذا الكلام كل مافيه - ماعدا القولين الأولين - تفريعات لمراعاة الحال وما تقتضيه ، وقد سبق لنا أن ذكرنا معرفة العرب بهذه الأحوال على توسع فيها .

وأما قول اليوناني فقد عرف عند الأصمعي فيما نقلناه من مجلسه مع الرشيد والبرامكة ، وعلى صورة ذكرت في المجلس يفهم منها أنها أمور معروفة في زمانهم ومسلم بها وسيلة من أسباب التقدير الأدبي .

والشيء الوحيد الذي لم يرد مصطلحة عن العرب من قبل في هذا الكلام هو

---

(١) البيان والتبيين ج ١ ٨٨

قول الفارسي في تفسيره البلاغة بمعرفة الفصل والوصل ، وحتى هذا عرفت بعض صوره عند أبي بكر — رضي الله عنه — مما ذكرنا ، ولكن المصطلح ظل مجهولا لم نقع على ذكر له عند أحد قبل هذا الفارسي ، ولهذا اعتبرناه مما أفاده العرب من الوافد عليهم ، على أن الإفادة منه تأخرت كثيراً عن زمان وروده ، إذ لم يذكر بعد هذا إلا في الكتب المتأخرة .

ومن هذا الوافد الذي أفادوا منه ، وعارضوا بعضا منه مايرويه ابن قتيبة ويعلق عليه في قوله : « قال أبرويز لكاتبه في تنزيل الكلام : إنما الكلام أربعة سؤالك الشيء ، وسؤالك عن الشيء وأمرك بالشيء ، وخبرك عن الشيء ، فهذه دعائم المقولات ، إن التمس لها خامس لم يوجد ، وإن نقص منها رابع لم تتم ، فإذا طلبت فأسجح ، وإذا سألت فأوضح ، وإذا أمرت فأحكم ، وإذا أخبرت فحقق ، وقال أيضا ، وأجمع الكثير مما تريد في القليل مما تقول : يريد الإيجاز وليس هذا بمحمود في كل موضع ، ولا بمختار في كل كتاب ، بل لكل مقام مقال ، ولو كان الإيجاز محمودا في كل الأحوال لجرده الله تعالى من القرآن ، ولم يفعل ذلك ، ولكنه أطال تارة للتوكيد ، وحذف تارة للإيجاز ، وكرر تارة للإفهام ، وعلل ذلك مستقصاة في كتابنا المؤلف في تأويل مشكل القرآن»[1] فقد عارض ابن قتيبة الجزء الأخير من كلام أبرويز ، وهو كلام في الإيجاز سبق للعرب أن عرفوه قبل أن يعرفوا كلام أبرويز .

أما الجزء الأول من هذا الكلام الفارسي الأصل فقد أفاد منه أبو العباس أحمد بن يحي : ثعلب في كتابه قواعد الشعر إذ قال « قواعد الشعر أربعة : أمر ، ونهى ، وخبر ، واستخبار ، ثم تتفرع هذه الأصول إلى مدح ، وهجاء ، ومراث واعتذار ، وتشبيب ، وتشبيه ، واقتصاص أخبار »[2] وهي فائدة — كما ترى —

---

(١) أدب الكاتب ١٩

(٢) قواعد الشعر ٣٥

يمكن الطعن عليها ، لأنها غير مترابطة فيما بينها إذ لاعلاقة بين ماجعله أصلا وما جعله فرعا ، ثم إن هذه القواعد الأربعة ليست قواعد للشعر وحده ، بل هى قواعد الكلام : شعره ونثره كما كانت فى أصلها الفارسى ، فليست الفائدة التى أفادتها البلاغية العربية بذات قيمة ، ثم إن أقسام الكلام كانت موضوع حديث عند النحاة العرب . قبل ابن قتيبة وقبل ثعلب ، إذ رأى أبو الحسن الأخفش أنها ستة [1] .

وإذن لم تكن المادة البلاغية المنقولة عن الأعاجم فى دور النشأة البلاغية شيئا ذا قيمة كبيرة ، إذ كانت موضوعاتها قد سبق للعرب أن عرفوها ، كما لم تكن آراء الأعاجم الوافدين والمستعربين أمرا لابد من وجوده لإفادة هذه البلاغة لأن آراءهم البلاغية لم تخرج فى مضمونها عما كان العرب قد سبقوهم إليه ، وتطوره هم منهم .

وعلى هذا فما قد قيل من أن « القول بأن هذا البيان عربى بحت قول مبالغ فيه(٢) » غير صحيح فالبيان العربى - بمعنى البلاغة العربية - عربى بحت فى مادته لامبالغة فى هذا القول ، ولا تجوز .

وكذلك القول « بتأثير المنطق فى البلاغة ونشأ فنونها » بناء على مايدعى من أن أبحاث أرسطو فى خطابته وأشباهها « كانت بين يدى القوم - يعنى العرب - فيما يتدارسونه باسم المنطق فى آخر القرن الثانى(٣) غير صحيح ، حتى وإن صح أن خطابة أرسطو كانت مترجمة فى هذه الفترة وهو قول لا دليل عليه ، ولم يقل به غير صاحب هذا الرأى .

وليس صحيحا كذلك أن العرب قد أخذوا فنون البلاغة عن أرسطو ، وكل

---

(١) راجع أثر النحاة فى البحث البلاغى ٣٤٠

(٢) البيان العربى للدكتور طه حسين مقدمة نقد النثر ص ٦

(٣) البلاغة العربية وأثر الفلسفة فيها للأستاذ أمين الخولى ص ١٣

ماتحاشوه هو أخذ جميع أمثلته وإن أخذوا بعضها ، مما يوحى به القول بأن « تصور هؤلاء المؤلفين - فى البلاغة - من العرب للتشبيه ، والمجاز ، والمقابلة ووزن الكلام ، والفصول - كان - قريبا مما نجده فى الموضع المذكور من كتاب الخطابة ، نعم إنهم تحاشوا أن ينقلوا عن المعلم الاول جميع الامثلة التى كان يمثل بها ، لا لشىء أكثر من أنهم لم يفهموا هذه الأمثلة غير أنهم أوردوا مرة أحد أمثلة أرسطو(١) » .

وليس صحيحا أيضا أن الاستعارة عند العرب « قد عرفوها من (ميتافورا) أو مجاز أرسطوطاليس (٢) » بل ليس صحيحا (أن كلمة الاستعارة من وضع الجاحظ ، نقلها عنه ابن المعتز(٣) » .

ليس صحيحا كل ذلك ، ولاشىء منه ، لأن الاستعارة ، والمقابلة ، ووزن الكلام ممثلا فى السجع والجناس ، وغير هذا ، وأكثر منه كان معروفا عند العرب من قبل معرفتهم بخطابة أرسطو حتى على القول بأن هذا الكتاب الأرسطى نقل إلى العرب فى أواخر القرن الثانى ، إذ كانت المعرفة بهذه الفنون تسبق منتصف القرن الثانى .

نعم : إن المثال الذى ذكره العرب مشابها لنظيره فى بلاغة أرسطو وذكره الدكتور طه حسين دليلا على التأثر العربى بأرسطو ، موجود فى البلاغة العربية ، ولكنه وجد فى مرحلة متأخرة جنحت البلاغة العربية فيها إلى التعليم ، أما مراحل النشأة البلاغية فقد خلت من هذا المثال ، بل لم يفرق أحد من العرب بين التشبيه والاستعارة على النحو الذى ذكر أرسطو لا فى هذه الفترة ، ولا فيما تلاها إلى مراحل الجمود العربى .

---

(١) البيان العربى ١٢

(٢) بلاغة أرسطو بين العرب واليونان ١٣٢

(٣) بلاغة أرسطو بين العرب واليونان ١١٤

ولقد يصح أن البلاغة العربية تأثرت بالمنطق ودراسته ، لكن فى غير دور نشأتها ، بل فيما تلا هذا الدور ، وبالتحديد فى بداية القرن الرابع الهجرى ، وعلى يدى عالم المنطق قدامة بن جعفر ، فهو أول من تأثر بصناعته المنطقية فى دراسة النقد والبلاغة فى كتابه نقد الشعر ، ويكاد يستأثر الأثر المنطقى فى هذا الكتاب بطريقة تبويبه ، وعرض مادته ، دون تدخل فى هذه المادة ذاتها ، إلا فى القليل الذى سنحدده .

وأول ما يصادفك منه محاولته تعريف الشعر تعريفا جامعا مانعا ، وهى محاولة لم يسبقه إليها ، ولا حاولها معاصر له ، ولا استطاع هو ، ولا غيره ممن حاولوها أن يقطعوا فيها بقول ذى بال - وان يستطيعوا - فهى إذن محاولة عقيمة أساسها الغرام بوضع الحدود الجامعة المانعة ، فالمحاولة أساسها دافع منطقى .

وبعد أن يضع التعريف يخرج محترزاته على أساس من الأجناس ومن الفصول المنطقية ، ثم يأخذ فى تقسيم الموضوع وهو واقع تحت تأثير المنطق ، ثم يفرع فى الأقسام ، ويستنبط بالعقل فى عملية ذهنية مجهدة وبأسلوب ثقيل على التذوق الأدبى ، ممجوج فى دراسة الأدب والفن . —

ثم يبدو التأثير المنطقى فى مادة الكتاب فى محاولة قدامة حصر صفات المدح والذم ، وفى التفريع عليها وفيما عدا هذا من مادة البلاغة والنقد ينعدم هذا الأثر اللهم إلا أن يقال إنه غير المتمنطق لا يكون دقيقا فى تبيان الفوارق اللفظية ، ومحاولة الفصل بين ما تدل عليه ، أو أن يقال إن الباحث العربى لا يمكن أن يبتكر ويزيد فى المادة النقدية مما يمكن استنباطه من مادة الفن الموجودة .

ويزداد الأثر المنطقى كمية ووضوحا فى كتاب آخر نسب إليــــه باسم « نقد النثر » ، وأخرج بعد ذلك باسم « البرهان فى وجوه البيان » لابن وهب الكاتب .

فليس إذن من دقة البحث أن يحاول محاول أن يرجع مواد كتاب « نقد الشعر » إلى أصول أرسطية[1] — حتى مع تصريح قدامة نفسه بمصدره العربي — لمجرد التشابه بينه وبين الأفكار الأرسطية . فمجرد التشابه وحده لا يصح أن يتخذ دليلا على التأثر أو النقل ، ما لم يثبت ذلك بدليل ، وحتى إن وجد الدليل وصح الحكم بالتأثر عند واحد بعينه كقدامة ، لا يصح أن يبسط الحكم ليشمله ويشمل معه الفكر العربي النقدي والبلاغي أجمعه ، ما لم ينعدم هذا الفكر في فترة زمنية سابقة على هذا التأثر بالفكر الأجنبي .

أما وقد ثبت لدينا ثراء البحث البلاغي في فترات لا تتسم بالأخذ عن الأجانب — شرقيين ، وغربيين — فلنا أن نحكم بعروبة البلاغة العربية في دور نشأتها . لا يقلل من هذا أن بعض الباحثين فيها من المتأخرين قد أثرت فيهم الثقافات الوافدة ومنها المنطق والخطابة الأرسطية ، وقد ساء هذا التأثير أكثر مما نفعها ، وجمد بها ولم يجعلها طيعة في الذوق .

---

(١) راجع بلاغة أرسطو بين العرب واليونان للدكتور ابراهيم سلامة

القسم الثانى

مناهج البلاغة فى الدراسات غير البلاغية

من أواخر القرن الثانى حتى نهاية الخامس

أولا : فى الدراسات النحوية واللغوية

ثانيا : فى الدراسات القرآنية

ثالثا : فى الدراسات الأدبية والنقدية

أولا : فى الدراسات النحوية واللغوية

بدأت دراسة النحو العربى - كما هو معروف ومذكور - فى عهد الخلفاء الراشدين لداع من الحرص على كتاب الله - تعالى - أن يتطرق إليه اللحن ، وقد بدت صور اللحن فيما بلغ الخليفة الأمر بوضع النحو ، فوضع من أجله[1] .

ثم انضافت إلى ذلك أسباب أخر ، من الحرص القومى على اللغة ، ومن حاجة الأعاجم الاجتماعية إليها[2] وهى لغة الدولة ، والناس معا .

ولم يكن كتاب الله تعالى - المقصود بالسلامة من اللحن - إلا القرآن الكريم فى قراءاته المختلفة التى وردت عن رسول الله - ﷺ - وحفظها القراء عنه ، ودونت فى عهده ، ثم جمعت من بعد ، ونسخت فى مصاحف ، حسبما هو معروف من أعمال الخلفاء الراشدين فى المجال القرآنى حرصا عليه ، واعتناء به .

فكان طبيعيا لذلك أن يكون المتصدى للنحو على علم بالقرآن الكريم ، وقراءاته ، وطرق أدائه وتلاوته بلهجاته أو قراءاته ، مع إتقان متناه ، ودقة باللغة .

وكان طبيعيا - لكى يستشهد لها وهو يعلم أن القرآن الكريم نزل بلغة العرب - أن يلم باللهجات القبلية ، وطرائق الاستعمال اللغوى فيها ، فإنه أعون على استنباط القواعد ، وإتاحة الشواهد .

وكان طبيعيا كذلك ، وقد لفت الأنظار ابن عباس - رضى الله عنهما - إلى الشعر يفسر به القرآن فى قوله : « إذا تعاجم شىء من القرآن فانظروا فى الشعر

---

(١) راجع نشأة النحو للشيخ الطنطاوى ص ١٦ - ١٨

(٢) راجع المدارس النحوية للدكتور شوقى ضيف ص ١٢ - ١٣

فإن الشعر عربى »[1] وقوله « إذا سألتم عن شىء من غريب القرآن فالتمسوه فى الشعر فان الشعر ديوان العرب »[2] كان طبيعيا أن يجمع الشعر العربى ليفهم به القرآن الكريم فيعرف معناه ، ويصح إعرابه . إذ كان الإعراب فرع المعنى كما يقول النحويون .

وكان طبيعيا أن تجمع الأمثال القصيرة التى يحسب الناس ، أو يغلب على تفكيرهم أن الرواية لم تنلها بتحريف . وذلك كله قد كان ، مع اختلاف فى القدر من هذا ، ومن ذاك بين المدرستين الكبيرتين اللتين اشتركتا فى وضع النحو[3] .

ولقد جهد هؤلاء فى البحث عن تلك المصادر الأدبية واللغوية جهدا بالغا ، واستوثقوا له استيثاقا دقيقا ، يمكن أن يوصفوا معه بالتزمت الشديد ، حتى إنهم أهملوا الأخذ عن قبائل كثيرة ، لمجرد الخوف مما يكون قد أثر فيها لقربها من العجم ، ومن الحواضر المختلطة ، بل بلغوا أن أهملوا الاستشهاد بالحديث الشريف ، لأن فى رواته بعض الموالى ممن لا يستوثق من صحة رواياتهم[4] . ومهما يكن عليهم من مآخذ فى هذا الاتجاه فان لهم وجهتهم إذ كان دافعهم الأول صون كتاب الله الكريم .

وبالطبع لم يجتمع لهم ما أرادوا من مصادر فى جيل واحد ، ولا فى زمن متقارب ، بل كان كل جيل أو طبقة تتمكن من شىء من ذلك تعمل فيه نظرها ، وتستقصى النظر وسعها ، وتستنبط ما تعينها عليه المادة ، ويؤدى إليه النظر ، أو يمكن منه القياس ، ثم يسلم السلف منهم الخلف ما توصل إليه علمه ، واستنباطه عن طريق التلمذة والرواية ، أو الكتاب إن تيسر له الكتاب ، ويزيد الخلف فى الرصيد الموروث ، بما تهيأ لهم من مادة جديدة أمكن التوصل إليها ، أو قياس عرف ولم يكن متيسرا من قبل ، ويتناظر المتعاصرون فيما أشكل من تعبيرات ،

(١ ، ٢) أثر القرآن فى تطور النقد الأدبى ص ٣٢

(٣) راجع سبق المدرسة البصرية بنحو قرن من الزمان

(٤) راجع مدرسة الكوفة ومنهجها فى النحو واللغة ص٥٢

مناظرات تؤدى إلى استبانة الصواب وانتباذ الخطأ ، ويسجل ذلك كله أو يروى حتى يصل بين يدى سيبويه ، فيعمل الرأى فيما أخذ ، ويضيف إليه مما ارتأى ، ويضمن ذلك كله كتابه المشهور ، الذى نعتده ونعده غيرنا سجلا واعيا ـ مغلفا بشخصية صاحبه القوية ـ لما رأى دارسو النحو من قبله ، وصورة فى الوقت ذاته لشخصية صاحبه ، وعلمه وروايته .

لذا لانستغرب حين يقول ابن النديم « قرأت بخط أبى العباس ثعلب : اجتمع على صنعة كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنسانا منهم سيبويه والأصول والمسائل للخليل»[1] ونرى دليلا على ذلك قول نصر بن على الجهضمى : « لما أراد سيبويه أن يؤلف كتابه قال لأبى : تعال نحى علم الخليل[2] » وفى الإحصائية التى أجراها الدكتور عبد الفتاح شلبى على كتاب سيبويه لبيان مافيه من آراء سابقيه . ما يدل على صحة ماننظر به إلى هذا الكتاب القيم ، قال الدكتور : « لو أردنا تقدير كتاب سيبويه من حيث الأصالة ، أو اتباعه لغيره من السابقين ، لرأينا أنه على بالقول عن شيوخه : الخليل بن أحمـــد فى كثرة ظاهرة ، بلغت مراتها اثنتين وعشرين وخمسمائة ، ثم يونس ، وجملة المروى عنه مائتان ، ثم أبو الخطاب الأخفش ، وأبو عمرو بن العلاء فى جملة بين الأربعين والخمسين ، ومن بعد هؤلاء عيسى بن عمر فى مرات تتجاوز العشرين ، وأبو زيد الأنصارى ، وهارون بن موسى ، وعبد الله بن أبى إسحاق فى قلة نادرة فى كتابه الكبير[3] » وذلك غير مانقل عن أبى جعفر الرؤاسى الكوفى[4] .

لذا فإن هذا الكتاب الكبير سيكون هو مجالنا ، فيما نحن بصدده من تبيان المنهج البلاغى عند النحاة . باعتباره صورة لفكر صاحبه وفكر أساتذته

---

(١) أبو على الفارسى ص ٤٥٤ عن الفهرست ٦٧

(٢) أبو على الفارسى ص ٤٥٥ عن طبقات الزبيدى ٧٨

(٣) أبو على الفارسى ص ٤٥٤ وراجع أيضا نشأة النحو ٦٣ - ٦٥

(٤) نشأة النحو ص ٩٠

وباعتباره أيضا ممثلا - فى جانبه البلاغى - المدرستين : البصرية والكوفية إذ كانت أفكار الخليل مرجعا للكسائى أستاذ المدرسة الكوفية لذلك العهد لأنه تتلمذ عليه(١) ثم لأن الخلاف بين المدرستين حتى فيما تلا عهد الخليل من أزمان . لايكاد يؤثر كثيرا على النظرة البلاغية عند علماء المدينتين ، فاذا ما تجاوزت خلافاتهم فى التقديم والتأخير ، وندبة النكرة والموصول ، وزيادة واو العطف والعطف بلكن بعد الايجاب(٢) ، فالخلافات بعد هذا ليست بذات أثر بلاغى .

وسنضيف إلى كتاب سيبويه دراسات ابن جنى النحوية باعتباره مرحلة متأخرة ، لنبين مدى التطور الذى طرأ على منهج البحث البلاغى عند النحاة خلال هذه الفترة ، كما سنستعين بكتب الدراسات الحديثة من ناحية ، وبكتب اللغة ما أحوجنا المقام ، ووجدنا آراء من ناحية أخرى .

أولا : بحوث الفصاحة :

من البدهيات الأولية أن نقول : إن المهد الأول الذى درجت فيه بحوث الفصاحة البلاغية كان دراسات اللغويين والنحويين ، بل هى التى احتضنت هذه البحوث حتى بلغت أشدها واستوت ، سواء فى ذلك فصاحة المفرد ، وفصاحة المركب ، لانستثنى من ذلك إلا تنافر الكلام والتعقيد المعنوى ، فأما تنافر الكلام فمرجعه الحس المتذوق واللسان المدرب ، وإن كان للرواة الأدباء وللنقاد فيه لمسات فنية ، سنبينها فى موضعها ، وللغويين إشارات قليلة ، يمكن أن نلفت إليه لفتا ، لأنها لا تنص عليه نصا ، من ذلك ما يقوله ابن دريد : « ومما يدلك على أنهم لا يؤلفون الحروف المتقاربة المخارج أنه ربما لزمهم ذلك من كلمتين ، أو

---

(١) نزهة الألباء ص ٤٣

(٢) راجع مسائل الخلاف بين الفريقين فى نشأة النحو ١٢٦ - ١٣٠ عن الانبارى وابن إياز .

من حرف زائد، فيحولون أحد الحرفين، حتى يصيروا الأقوى منهما مبتدأ، على المكره منهم، وربما فعلوا ذلك في البناء الأصلي.

وأما مافعلوه من بناءين مثل قوله تعالى جل ثناؤه (كلا بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون) لا يبينون اللام، ويبدلونها راء »(١) فقد تحدث عن كيفية التخلص من ثقل النطق بكلمتين متجاورتين، ولولا هذا الإبدال لثقل النطق، والكلمتان المتجاورتان تخرجان بالحـــديث عن المفرد إلى المركب مما يعد كلاما لو أفاد.

وأما الثاني وهو التعقيد المعنوي فمجال تلافيه دراسات المجاز، والمعرفة بطرائق استعمالها، ودقة الأداء فيها.

وقد نص على هذا كله علماء البلاغة المتأخرون. فقال الخطيب القزويني: « إن البلاغة مرجعها إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، وإلى تمييز الكلام الفصيح من غيره، والثاني - أعني التمييز - منه ما يتبين في علم متن اللغة، أو التصريف، أو النحو، أو يدرك بالحس، وهو ما عدا التعقيد المعنوي، وما يحترز به عن الأول - أعني الخطأ - هو علم المعاني، وما يحترز به عن الثاني - أعني التعقيد المعنوي - هو علم البيان »(٢).

(١) فأما الغرابة وتنافر الحروف - أعني مادتهما اللغوية - وما يقابلها من أليف الألفاظ ومتلائمها، فقد تكفلت بها المعاجم اللغوية: سواء منها المعاجم الموضوعية والمعاجم الجامعة، إذ جمعت الأولى ما كان مستعملا في اللغة، ومذكورا في الأدب أو على الألسنة: مما يتصل بالإنسان، وبالحيوان، وبالأماكن وبالأشياء المختلفة والألفاظ الدخيلة، والألفاظ الأعجمية، ونظمت كل طائفة من الألفاظ تتصل بموضوع واحد في رسالة أو كتاب، ثم جمع بعضها، ونسق،

---

(١) الجمهرة ج ١ / ١٢

(٢) بغية الإيضاح الى تلخيص المفتاح ج ١ ص ٢٣ — ٢٤

وبوب، وأخرج فى كتاب جامع هو « المخصص » لابن سيدة، ولاشك أن جمع هذه المادة اللغوية بالطريقة الموضوعية التخصصية التى عرضت بها، أفاد مادة خصبة مألوفة - إن لم تكن لنا فلمن تحدثوا بها واستعملوها - ومتلائمة فى تأليفها، وفوق هذا دل على دقة موضوعية ومعنوية للألفاظ المعروضة بخاصة، واللغة بعامة، وحددت - مع هذا - ما أفادت منه لغتنا العربية من لغات أخرى اتصلت بها، أو نقلت عنها.

وتناولت المعاجم الجامعة مجموعات الألفاظ العربية، مرتبة فى شكل ما، ومشروحا معنى كل كلمة فيها، ومستدلا أو مستشهدا على استعمالها، ونحسب، أن اختيار الخليل بن أحمد طريقة التقليبات الصوتية، التى عرض بها مادة كتابه « العين » كأول معجم عربى جامع، نحسب أنها تدل على أن الرجل لم يكن يقصد إلى مجرد العرض وحسب إذ لو كان كذلك لاختار لعرضها طريقا آخر أسهل عليه من طريقته التى نهج عليها. كطريقة التقليبات الهجائية التى اتبعت فيما بعد، وقد كانت معروفة له من غير شك، فتركه الطريق السهل إلى الطريق الأصعب عليه، يؤكد أن الرجل كان يقصد مع جمع المادة محاولة تلافى متنافرات الألفاظ التى لايسهل النطق بها بناء على ماتوصل إليه من أسباب للتنافر « من البعد الشديد أو القرب الشديد(١) »، على أن الرجل قد « جمع الكلمات المكونة من حروف - متقاربة(٢) المخارج - تحت نطاق واحد، وأشار إلى المهمل، مفصحا عن سر إهماله، وهو: إما عدم استعمال العرب له، أو لأن القوانين الصوتية تأباه، كما قال فى باب العين والحاء، لأنه لاتأتلف منهما كلمة مستعملة لتقارب مخرجيهما إلا فى باب النحت(٣) » لكن الكتاب مع هذا قد ضم بعض الغريب الذى لم يفسره الخليل.

---

(١) ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ص ٩٦

(٢) فى الأصل المنقول منه « واحدة »

(٣) المعاجم اللغوية - د - إبراهيم نجا ص ١٨

وجاء ابن دريد، وألف كتاب «الجمهرة»، وقال في مقدمته : «وجمعنا النوادر في باب فسميناه النوادر لقلة ما جاء على وزن ألفاظها . . . على أنا ألغينا المستنكر، واستعملنا المعروف(١)» وبذلك نص على تركه الغريب في كتابه — إلا ما جاء في باب النوادر — وحرص على المألوف من ألفاظ اللغة .

وفي اعتقادنا أن الغرابة في الاستعمال الأدبي لها صفة النسبية، فقد يكون اللفظ مألوفا عند قوم ومجهولا عند آخرين حسب الاستعمال من ناحية، وحسب اختلاف الزمن من ناحية أخرى، وقد يكون محدد الدلالة عند ناس، ومجالا للاختلاف عليه أو لالتباس معناه عند ناس آخرين، وقد كانت ألفاظ القرآن الكريم كلها واضحة المعاني في أذهان الناس إلى عهد رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ثم صار بعضها غير معروف حتى عند العلماء من الصحابة إذ قد روى عن ابن عباس — رضى الله عنهما — أنه قال : «كل القرآن أعلم، إلا أربعا : غسلين، وحنانا، والأواه، والرقيم(٢)» ثم جاء من ذلك أجيال أحوجت إلى شرح الكثير من مفردات القرآن الكريم، ومفردات الحديث النبوي، تحت اسم غريب القرآن، وغريب الحديث، ولهذا فإنا لا نقر ابن دريد على إهماله بعض الألفاظ اللغوية عن عمد بحجة الاستكراه والإلفة . لأنه بذلك خالف المنهج العام الذى اتبعه علماء اللغة: إذ كانوا غير واضعين في اعتبارهم فكرة الاقتصار على المألوف من الألفاظ، وإنما كانوا حريصين على جمع اللغة، وبيان استعمالها . لأنهم لم يضعوا في اعتبارهم جيلا واحدا، ولا ناسا معينين، بقدر ما هدفوا إلى خدمة الأجيال كلها، والناس في مختلف مواطنهم، بما جمعوا لهم وفسروا، ليتمكنوا به من معرفة القديم، وفهم القرآن الكريم، والحديث الشريف، وآداب معاصريهم ممن هم أوسع معرفة باللغة وأجرأ في استعمال موروثها، ولن يضير الباحث — بعد — في البلاغة أن يعود إلى هذه المعاجم يفيد منها معرفة بغريب اللغة ومأنوسها، ولن يضيق البليغ — الذى يحرص على فصاحة ألفاظه — أن يفيد مما أفاد منه سلفه، خاصة،

---

(١) الجمهرة ج ١ ص ٤

(٢) المزهر للسيوطى ج ٢ / ١٩٢

وأنهما مرتجيان لتوجيه الناس بما يبسطان من أفكار ، وما يشرحان للناس ، فهما فى مكان الريادة اجتماعا وفكرا فلا أقل من أن يكونا كذلك ثقافة وعلما ، وجهدا .

(ب) وأما مخالفة القياس اللغوى — المخل بالفصاحة — فوسيلة تجنبه العلم بالقياس نفسه وقد تولت بيان حدوده ، وشرح مسائله ، وعرض مشكلاته ، كتب التصريف ، والاشتقاق ، وقد بدأت مبكرة ينسب وضعها إلى معاذ الهراء(١) أستاذ الكسائى ، ومعاصر الخليل وسيبويه ، وكثرت الكتابة فيه من بعد مندمجا فى كتب النحو تارة ، ومستقلا بكتب وحده تارة أخرى ، ولكن الدراسة ظلت فيه — وماتزال إلى يومنا هذا . علمية خالصة : يهمها أطراد القياس ، أكثر مما يهمها جمال الاستعمال ، ولذلك تراهم فى كثير من أمثلتهم يلجئون إلى الغريب الذى يعاب استعماله ، والمتنافر الذى يصعب النطق به ، ولذا حذر ابن قتيبة منه المحدثين من أهل زمانه فقال : « وليس للمحدث أن يتبع المتقدم فى استعمال وحشى الكلام الذى لم يكثر ككثير من أبنية سيبويه ، واستعمال اللغة القليلة فى العرب(٢) » على أن هؤلاء إنما كانوا يقننون للغة لا للأدب وحده ، ويضعون فى اعتبارهم أسس العلم ، لا أسس الاختيار ، ولذا فهم يستقصون ، ويستنبطون ليكون استقصاؤهم تاما ، ونتائجهم دقيقة ، وقد أجهدوا أنفسهم بما صنعوا ، أمانة فى العلم ، ودقة فى تأديته ، وقد تحوج الحاجة الباحثين إلى ما ذكروا ، وقد يحيى الاستعمال بعض ماقد مات من هذه الاشتقاقات ، أو يؤنس بعض هذا الغريب فلا يتهم بالغربة ، ولا يعجز الاستعمال عن تصريفه .

وعلى هذا فالأديب أو البليغ مرجو لاختيار لغته ، ومطلوب لاستعمالها فى

---

(١) راجع نشأة النحو ٩١

(٢) الشعر والشعراء حـ ١ — ١٠١

حدود ماورد فيها من قياس ، لا يضره معه أن أصحاب القياس اللغوى وسعوا دائرة بحوثهم عن حاجاته ، وأضافوا مانصح الأدباء بعدم استعماله .

(ح) وأما ضعف التأليف ، وما يقابله من قوة التأليف وصحته ، فمرجعه دراسات علم النحو كلها : الإعرابية والتكوينية ، أعنى ما اتصل منها بالضبط ، وما اتصل منها بالصياغة والتركيب ، وماشهر من قواعده ، وما ضعف ، لأن مجرد الاختلاف مع هذه القواعد التى اشتهرت هو ضعف تأليف ، حتى لو كان له مخرج فى القواعد المخالفة ، إذ لا يوصف بضعف التأليف ماخالف المتفق عليه من قواعد النحو ، وإنما يوصف بالخطأ(١) .

من أجل ذلك كنا نرجو النحو المعاصر - ولو فى المراحل التعليمية - أن يقتصر على القواعد المتفق عليها ويدع الآراء والاختلافات للمراحل العلمية ، مادامت القواعد غير المشهورة لايجزئ الارتكاز عليها فى البلاغة

أما المتقدمون فقد درسوا هذه القواعد من منطلق التقنين للغة ارتبطت بالقرآن الكريم ، وكثرت مواردها وتشعبت طرق استعمالها ، وازداد الحرص عليها بدافع من الروح الدينى أولا والدنيوى ثانيا ، فكان طبيعيا أن تنهج القواعد منهجا علميا ، يضع لكل ظاهرة لغوية قاعدة تنظمه ، ثم تصطرع الآراء حولها بالترجيح والاختيار ، بالشواهد وبالقياس ، حتى تصطفى قواعـــد وتشتهر ، وتضعف قواعد وتخمل .

على أن مخالفة هذه القواعد المشهورة ، إن جار على وضوح المعنى ، وألجأ إلى إعمال الذهن ، ولم يكن فيه من القرائن اللفظية أو المعنوية ما يوضح المقصود منه معنويا سمى التعقيد اللفظى إذ « الكلام الخالى من التعقيد اللفظى ما سلم نظمه من الخلل ، فلم يكن فيه مايخالف الأصل من تقديم ، أو تأخير ، أو إضمار ، أو غير ذلك ، إلا وقد قامت عليه قرينة ظاهرة : لفظية أو معنوية(٢) » .

---

(١) راجع تعليقات الشيخ عبد المتعال الصعيدى فى بغية الإيضاح ص ١١

(٢) بغية الإيضاح ح ١ ص ١٤

ثانيا : بحوث المعانى

يحدد الخطيب القزوينى هذه البحوث فى قوله : « ثم المقصود من علم المعانى منحصر فى ثمانية أبواب : أولها . أحوال الإسناد الخبرى ، وثانيها : أحوال المسند إليه ، وثالثها : أحوال المسند ، ورابعها : أحوال متعلقات الفعل ، وخامسها : القصر ، وسادسها : الإنشاء ، وسابعها : الفصل والوصل ، وثامنها : الإيجاز والإطناب والمساواة »(١) .

وهذه الأبواب هى ذاتها - باستثناء الإطناب والمساواة - جانب من مجالات الدراسة فى علم النحو ، لا يزيد عليها إلا بحوثه فى المفرد : من جهة صياغته كالعدد، وطرق التثنية والجمع والتعريف والتنكير ، وما شابه ذلك ، ومن جهة ضبطه الاعرابى كما لا ينصرف ، وإعراب الفعل ، وماسار فى هذا الاتجاه .

أما ما عدا ذلك مما يدخل فى نطاق التركيب الجلى فهو مجال مشترك بين العلمين : النحو ، والمعانى ، غير أن النظرة فى هذه الأبواب تختلف بين كل من العلمين ، إذ تتناولها بحوث النحاة من حيث صحة الصياغة وخطئها ، وما يجوز استعماله منها ، وما لا يجوز ، بينما بحوث تنظر إليها المعانى من حيث مطابقتها لمقتضى الحال ، وعدم مطابقتها ، أى من حيث حسنها وقبحها بهذه المطابقة وعدمها .

ونظرا لتقارب مجال العلمين ، واتحاد مباحثهما ، تداخل العلمان ، وتناول السابق منهما فى الوجود - النحو - كثيرا من أفكار المتأخر - علم المعانى - فأشار إلى شىء من الحسن ومن القبح فى مباحثه ، ومال - أحيانا - إلى التفسير والتعليل البلاغيين ، فهيأ بذلك لإفادة البلاغيين ، والنقاد من دراساته ، ومكن الشيخ عبد القاهر الجرجانى أن يضع نظريته المعروفة بالنظم ، على أساس من مراعاة معانى النحو - كما سيجىء -

(١) بغية الايضاح حـ ١ ص ٢٩

وقد جاءت الإشارات البلاغية فى كتب النحاة مبثوثة بين مشكلات علمهم حسبما يقتضى المجال، لم تنضم فى باب، ولا انسقت فى نظام، إلا فى بعض الكتب، وفى مرحلة زمنية متأخرة تجدها فى حديثنا عن جنى.

(ا) من ذلك ما سماه البلاغيون المجاز العقلى، أو المجاز الحكمى، فقد أورد سيبويه بعض أمثلته، وحللها مستشهدا بها فى أبواب نحوية منها ما ذكره فى «باب من الفعل يبدل فيه الآخر من الأول ويجرى على الاسم كما يجرى أجمعون على الاسم، وينصب بالفعل لأنه مفعول، قال فيه: «وتقول: مطر قومك الليل والنهار، على الظرف، وعلى الوجه الاخر - يعنى حذف الجار - وإن شئت رفعته على سعة الكلام، كما قيل: صيد عليه الليل والنهار - بالرفع - وكما قال: نهاره صائم، وليله قائم، وكما قال جرير:

لقد لمتنا - يا أم غيلان فى السرى ونمت وما ليل المطى بنائم

فكأنه فى كل هذا جعل الليل بعض الاسم، وكما قال الشاعر:

أما النهار ففى قيد وسلسلة والليل فى قعر منحوت من الساج

فكأنه جعل النهار فى قيد، والليل فى جوف منحوت، أو جعله الاسم، أو بعضه»(١) وقال فى «هذا باب جرى مجرى الفاعل الذى يتعدى فعله إلى مفعولين فى اللفظ لا فى المعنى: وذلك قولك:

يا سارق الليله أهل الدار

وتقول على هذا الحد: سرقت الليلة أهل الدار، فتجرى الليلة على الفعل فى سعة الكلام، كما قال: صيد عليه يومان، وولد له ستون عاما، فاللفظ يجرى على قوله: هذا معطى زيد درهما، والمعنى إنما هو فى الليلة، وصيد عليه فى اليومين

---

(١) الكتاب ج ١ - ٨٠

غير أنهم أوقعوا الفعل عليه لسعة الكلام ، ومثل ما أجرى مجرى هذا فى سعة الكلام والاستخفاف قوله - عز وجل - : (بل مكر الليل والنهار) فالليل والنهار لا يمكران ، ولكن المكر فيهما (١) ، وقال فى : « هذا باب استعمال الفعل فى اللفظ لا فى المعنى ، لاتساعهم فى الكلام ، وللإيجاز ، والاختصار ، فمن ذلك أن تقول على قول السائل : كم صيد عليه ؟ - وكم غير ظرف لما ذكرت لك فى الاتساع والإيجاز - فتقول : صيد عليه يومان ، وإنما المعنى : صيد عليه الوحش فى يومين ، ولكنه اتسع واختصر ، . . . ومن ذلك أن تقول : كم ولد له ؟ فيقول : ستون عاما ، فالمعنى : ولد له الأولاد ، وولد له الولد ستين عاما ، ولكنه اتسع وأوجز ، . . . . ومما جاء على الاتساع والاختصار قوله تعالى : (واسأل القرية التى كنا فيها ، والعير التى أقبلنا فيها) إنما يريد أهل القرية فاختصر ، وعمل الفعل فى القرية كما كان عاملا فى الأهل - ومثله (بل مكر الليل والنهار) وإنما المعنى : بل مكركم فى الليل والنهار ، وقال تعالى : (ولكن البر من آمن بالله) إنما هو : ولكن البر بر من آمن بالله . . . . ومثل ذلك من كلامهم : بنو فلان يطؤهم الطريق ، وإنما يطؤهم أهل الطريق)(٢) وقال فى « باب ماينتصب فيه المصدر . . . . على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، قال بعد أن ذكر أمثلته منصوبة « وإن شئت رفعت هذا كله فجعلت الآخر هو الأول ، فجاز على سعة الكلام ، من ذلك قول الخنساء

ترتع مارتعت حتى إذا ادكرت فإنما هى إقبال وإدبار

فجعلها(٣) الإقبال والإدبار فجاز على سعة الكلام ، كقولك : نهارك صائم ، وليلك قائم »(٤) .

---

(١) الكتاب حـ ١ - ٨٩
(٢) الكتاب حـ ١ ١٠٨ - ١٠٩ (٣) هكذا فى الأصل
(٤) الكتاب حـ ١ - ١٦٩

فجميع ما ذكره فيه المجاز العقلى - كغيره مما ذكر أمثلة له - يجرى فى اللغة على الاتساع والاختصار والإيجاز ، وله فيه تفسيران : أحدهما على الحذف وعندئذ يخلو من التجوز ، إلا من المجاز بالحذف كما هو معروف .

والثانى يقوم على اعتبار المبالغة ، والتخيل بقوله « فكأنه جعل النهار فى قيد ، والليل فى جوف منحوت » وبقوله فى باب انتصاب المصدر بفعله المضمر « وإن شئت رفعت . . . فجعلت الآخر هو الأول » وبتعليقه على بيت الخنساء بقوله « فجعلها - أى الناقة - الإقبال والإدبار » إذ لا حذف عندئذ ، ولا تأويل يدنيه من الحقيقة ، وإنما هو المعنى المراد ، والمعنى المراد قائم على التجوز والمبالغة والتخيل ، ولا مكان له إلا بين المجاز العقلى .

وإذن فسيبويه قد فهم المجاز العقلى ، ولم يسمه باسم ، وفسره - إلى جوار التفسير اللغوى المعتمد على الحذف - تفسيرا بلاغيا قائما على اعتبار التجوز فى الإسناد .

لكن الرجل - مع هذا - كان نحويا ، تأتى المادة البلاغية عنده . تبعا وكأنها تعليل لحكم نحوى ، إذ تراه يعرض الحكم الإعرابى ، ويتبعه بما يجوز فى الجمل معه ، ثم يأخذ فى تفسير كل على ما يمكن أن يحتمله لغويا ، وينبث بين ذلك التفسير البلاغى ، كوجه لغوى أيضا ، له أدلته وشواهده من التعبير الموروث .

٢ - وعلى الطريقة ذاتها يسهم فى حديثه عن أحوال المسند إليه ، فيقول فى تعريفه « واعلم أنه إذا وقع فى هذا الباب - باب كان أخواتها - نكرة ومعرفة فالذى تشغل به كان المعرفة ، لأنه حد الكلام . . . وهما فى كان بمنزلتهما فى الابتداء فإذا قلت : عبد الله منطلق تبتدئ بالأعرف ، ثم تذكر الخبر ، وذلك قولك : كان زيد حليما ، وكان حليما زيد . لا عليك أقدمت أم أخرت . . . . فاذا قلت : كان زيد فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك ، فإنما ينتظر الخبر ، فاذا قلت : حليما ، فقد أعلمته مثل ما علمت ، وإذا قلت كان حليما فانما ينتظر أن تعرفه صاحب هذه الصفة . . . . فان قلت : كان حليم ، أو رجل فقد بدأت

بنكرة ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور)[١] وقال فى (باب يختار فيه أن تكون المصادر مبتدآت مبنيا عليها ما بعدها ، وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات وذلك قولك : الحمد لله ، والعجب لك ، والويل لك ، والتراب لك ، والخيبة لك وإنما استحبوا الرفع فيه لأنه صار معرفة وهو خبر ، فقوى فى الابتداء بمنزلة عبد الله ، والرجل ، والذى تعلم ، لأن الابتداء إنما هو خبر ، وأحسنه إذا اجتمع معرفة ونكرة أن تبدأ بالأعرف وهو أصل الكلام ، ولو قلت : رجل ذاهب لم يحسن حتى تعرفه بشىء فتقول : راكب من بنى فلان سائر ، .. فأصل الابتداء للمعرفة)[٢] وقال فى (باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة ، وذلك قولك : ما كان أحد مثلك وليس أحد خيرا منك ، وما كان أحد مجترئا عليك ، وإنما حسن الإخبار ههنا عن النكرة ، حيث أردت أن تنفى أن يكون فى مثل حاله شىء ، أو فوقه ، لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا ، ثم يقول .. يقول الرجل : أتانى رجل . يريد واحدا فى العدد لا اثنين ، .. ثم يقول : أتانى رجل لا امرأة ويقول : أتانى اليوم رجل : أى فى قوته ونفاذه ،[٣]

فسيبويه فى كل هذا يتعرض لتعريف المسند إليه ، والتنكيره ، ويذكر أنواعا من التعريف كالعلم وذى الألف واللام ، والموصول ، إذ يقول فى الابتداء بالمصدر : « فقوى فى الابتداء بمنزلة عبد الله ، والرجل ، والذى تعلم » ويذكر أيضا أن التعريف فى المسند إليه « هو أصل الكلام » ويتحدث كذلك عن تقديمه ، وعن تأخيره ، وجواز ذلك ما دام هو المعرفة .

وفى تنكيره يبين جانبا من أسباب هذا التنكير منها إرادة التعظيم بالخبر ، ومنها الوحدة فى العدد ومنها تحديد الجنس ، ومنها التعظيم بمجرد التنكير فيه .

---

(١) الكتاب ج ١ - ٢٢　　　(٢) الكتاب ج ١ - ١٦٥

(٣) الكتاب ج ١ - ٢٦ - ٢٧

وكل هذه أمور عدت - فيما بعد - أسبابا من أسباب تعريفه وتنكيره ، ذكرها سيبويه وهو يعرض قوانينه النحوية ، فجاءت بيانا للمتجه النحوى ، وتفسيرا لأسباب القواعد المذكورة فيه ، دون أن تكون غاية تقصد ، ولا هدفا يبحث عنه .

٣ - ويمتد نفس سيبويه طويلا وهو يتحدث عن الحذف ، وينقل فيه عن أستاذه الخليل ، ومن الطبيعي جداً أن يكثر الحديث في هذا الموضوع بالذات لأنه حديث يستمد من طبيعة اللغة العربية المتميزة بالإيجاز ، وإيجاز الحذف فيما هو مجال من مجالات دراسة النحاة : لا يتجاوزونه - أو لم يتجاوزوه - حتى عهد سيبويه - إلى إيجاز القصر .

- ومن المعروف أن الحذف في النحو يمتد باعه فيدخل علامات الإعراب ، إذ يستبدل الحركة بالسكون في الوقف ويدخل باب التنوين فيحذفه لعوض أو لغير عوض ، ويدخل الكلمات فيحذف حرفا منها ، أو يحذف الحرف القائم بنفسه ويدخل التراكيب فيحذف منها أجزاء مفردة ، أو يحذف جملا بأسرها . ولكل ذلك تعرض سيبويه وأستاذه في الكتاب ، ونذكر هنا ماورد فيه أسباب الحذف مما قالا فهو الذي يتصل بما نحن فيه .

يقول : « ومن العرب من يقول : الله لأفعلن ، وذلك أنه أراد حرف الجر وإياه نوى ، فجاز حيث كثر في كلامهم ، وحذفوه تخفيفا ، وهم ينوونه[١] » ، ويقول في باب الترخيم : « والترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفا كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفاً »[٢] ويقول « هذا باب يحذف المستثنى فيه استخفافا ، وذلك قولك « ليس غير ، وليس إلا ، كأنه قال : ليس إلا ذاك ،

---

(١) الكتاب جـ٢ ١٤٤ (٢) الكتاب جـ١ ٢٢٩

وليس غير ذاك ، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاء بعلم المخاطب ما يعني »[١] ويقول في باب حذف الفعل لكثرته « ومما ينصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره (انتهوا خيرا لكم) .. وقال الخليل : كأنك تحمله على ذلك المعنى كأنك قلت : انته وادخل فيما هو خير لك ، فنصبته لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له : انته ، أنك تحمله على أمر آخر ، فلذلك انتصب وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام ، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قالوا انته ، فصار بدلا من قوله : ائت خير ، وادخل فيما هو خير لك »[٢] ويقول « وسألت الخليل عن قوله - جل ذكره : (حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها) أين جوابها ؟ ، وعن قوله - جل وعلا - (ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب) (ولو ترى إذ وقفوا على النار) فقال : إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم لعلم المخبر لأى شيء وضع هذا الكلام »[٣] وقال « هذا باب ما يكون فيه المصدر حينا لسعة الكلام والاختصار ، وذلك قولك : متى سير عليه ؟ فيقول : مقدم الحاج ، وخفوق النجم ، وخلافة فلان ، وصلاة العصر ، وإنما هو : زمن مقدم الحاج ، وحين خفوق النجم ، ولكنه على سعة الكلام والاختصار »[٤] .

ومن هذا يتبين أن أسباب الحذف التي ذكرت هي : التخفيف ، والاكتفاء بعلم المخاطب ما يعنيه الكلام أو المتكلم ، وكثرة الاستعمال في الكلام ، واتباع طريق العرب في الحذف عندما يكون الحذف في القرآن الكريم ، وكل هذه أسباب كافية لزمن هؤلاء ، ولعل نطاق البحث النحوي هو الذي حد الأفكار من الانبعاث القوي لاستنباط أسباب أوسع دائرة ، وأعمق مدى ، وأكثر صلة بالعبارة الموجزة بالحذف منها لكن هذا النطاق وحده وقف بالباحثين عند هذا الحد ، بل وجعلهم يقدرون محذوفات يفسرون الكلام بها ، لا يمكن أن تكون مقصودة عند من يقولها، منها ما يقوله سيبويه : « وما حذف في الكلام لكثرة استعماله كثير ،

---

(١) الكتاب حـ١ - ٣٧٥ (٢) الكتاب حـ١ - ١٤٣
(٣) « حـ١ - ٤٥٣ (٤) « حـ١ - ١١٤

زمن ذلك ، هل من طعام ؟ أى هل من طعام فى زمان أو مكان ،[1] فالقائل : هل من طعام ؟ إنما يرجو طعاما يحضر إليه ، لأنه جائع أو ليقدمه لجائع ، أوليطعمه، وليس يسأل عن طعام فى زمان أى زمان أو مكان أى مكان ، لأن مثل هـــذا يعتد عبثا من القول ، واختلالا فى الفكر إذ لابد من طعام فى زمان أو مكان ، فلا قيمة للسؤال عنه ، ولامعنى ، ولو قدر سيبويه فى الكلام محذوفا آخر كأن يقول : هل عندكم من طعام ؟ أو هل من طعام لديكم أو معكم أو فى بيتكم لكان أقرب إلى مراد القائل .

كذلك دعام التقنين النحوى ، أو الرغبة فيه إلى قبول صور من الحذف ، لو أخرجت بعيداً عما فسرت به لبدت غامضة لكثرة ماحذف منها ، يقول سيبويه « هذا باب مايحسن عليه السكوت فى هذه الأحرف الخمسة[2] ، لإضمار مايكون مستقراً لها ، وموضعا لو أظهرته ، وليس هذا المضمر بنفس المظهر ، وذلك : إن مالا ، وإن ولدا ، وإن عدداً ، أى إن لهم مالا ، فالذى أضمرت : لهم ، ويقول الرجل للرجل : هل لكم أحد ؟ إن الناس إلب عليكم ، فيقولون : إن زيداً ، وإن عمرا ، أى : إن لنا . وقال الأعشى :

إن محلا ، وإن مرتحـــلا وإن فى السفر ما مضى مهلا

وتقول : إن غيرها إبلا وشاء ، إن لنا غيرها إبلا وشاء ، أو عندنا غيرها إبلا وشاء ، فالذى يضمر هذا النحو ، وما أشبهه »[3] فبيت الأعشى خاصة لايفهم منه مافسره به الأعلم الشنتمرى لكثرة التقدير فيه وإلا فمن أين يفهم منه « إن لنا محلا فى الدنيا ، ومرتحلا عنها إلى الآخره .. وفى رحيل من رحل ومضى مهل : أى لايرجع »(٤) .

---

(١) الكتاب جـ ١ - ٢٧٩

(٢) يريد إن وأخواتها وهى خمسة عنده ، لأنه يعد أن ، وإن واحدة

(٣،٤) الكتاب جـ١ - ٢٨٣

إن الحرص على التقنين اللغوى هو الذى جعل سيبويه يقبل مثل هذه المحذوفات الكثيرة ، وعذره أنه كان فى موضع لايستطيع معه رد شىء مما ورد ، إلا بدليل ينفى وجوده ، ولم يكن فى مقام الاستحسان والاستقباح وإن كان كثيرا مايشير إليهما .

٤ - وفيما يقابل الحذف تحدث سيبويه عن الذكر حديثا نحويا أشار فيه إلى الحسن والقبح إشارة خفيفة لم يطل فيها نفسه ، ولاحدد من سر القبح أو سبب الحسن غير استعداد المخاطب لفهم مايقال ، من ذلك قوله : « إن الفعل يجرى فى الأسماء على ثلاثة مجار : فعل مظهر لايحسن إضماره ، وفعل مضمر مستعمل إظهاره وفعل مضمر متروك إظهاره : أما الفعل الذى لا يحسن إضماره فإنه أن تنتهى إلى رجل لم يكن فى ذكر ضرب ، ولم يخطر بباله ، فتقول : زيدا ، فلابد أن يقول : اضرب زيدا ، وتقول له . قد ضربت زيدا ، أو يكون موضعا يقبح أن يعرى من الفعل ، نحو أن ، وقد ، وماأشبه ذلك ، وأما الموضع الذى يضمر فيه الفعل وإضماره مستعمل ، فنحو قولك : زيدا ، لرجل فى ذكر ضرب ، تريد : اضرب زيدا »(١) فهو يحدد بذلك سبب إظهار الفعل أو ذكره بتهيؤ ذهن المخاطب له ؛ فإذا لم يكن فى ذكر الفعل ، ولا خطر بباله لم يحسن الحذف ، وإن كان ذهن المخاطب متهيئاله ، وفى ذكر منه ، جاز ذكره وحذفه ، ولاشك أن مراعاة أحوال المخاطبين داع بلاغى لاستعمال الكلام كما هو معروف .

ويحدث كذلك عن ذكر ضمير الفصل ، فذكر الضمائر ، ومواضعها فى الفصل ثم قال : « واعلم أن (هو) لايحسن أن تكون فصلا حتى يكون مابعدها معرفة أو ماأشبه بالمعرفة مما طال ولم تدخله الألف واللام .. كما أنها لا تكون فى الفصل إلا وقبلها معرفة أو ماضارعها ، كذلك لايكون مابعدها إلا معرفة أو ضارعها ، لو قلت : كان زيد هو منطلقا ، كان قبيحا ، حتى تذكر الأسماء التى

---

(١) الكتاب جـ١ ١٤٩

ذكرت لك»[1] ويتوقف الحديث البلاغي في ضمير الفصل عند ذكر الاستحسان والاستقباح، لا يتجاوزه إلى بيان آثاره المعنوية التي التفتت إليها البلاغة.

٥ - وفي الحديث عن زيادة الحروف في الكلام يشير إلى لفتات فكرية لهذه الزيادة، ولا يكتفي بالحديث عن الجواز والصحة في الاستعمال، فيقول في زيادة (ما): «وأما قوله عزوجل: (فبما نقضهم ميثاقهم) فإنما جاء به لأنه ليس «لما» معنى سوى ما كان قبل أن تجيء به إلا التوكيد»[2] وفي زيادة (من) والباء يقول: «معنى ما أتاني أحد، وما أتاني من أحد، واحد، لكن من دخلت ههنا توكيدا، كما تدخل الباء في قولك: كفى بالشيب والإسلام، وفي: ما أنت بفاعل، ولست بفاعل»[3] ويروي أثر الباء الزائدة عن أستاذه الخليل فيقول: «وإن قلت: مررت برجل حسبك به من رجل، رفعت أيضا، وزعم الخليل أن به ههنا بمنزلة هو، ولكن هذه الباء دخلت ههنا توكيدا، كما قال: كفى الشيب والإسلام، وكفى بالشيب والإسلام»[4] وفي زيادة (لا) يقول: «وأما (لا) فتكون (كما) في التوكيد واللغو، قال الله - عزوجل - (لئلا يعلم أهل الكتاب) أي لأن يعلم»[5]، ويقول في زيادة (أن) و(إن) «وأما أن فتكون بمنزلة لام القسم في قوله: والله أن لو فعلت لفعلت.. وتكون توكيدا في القسم، وكما كان إن مع ما»[5] وفي زيادة الكاف قال «وقولهم (النجاءك) فهذه الكاف لم تجيء علما للمأمورين والمنهيين المضمرين، ولو كان علما - يعني اسما - لكانت خطأ.. وإنما جاء الكاف توكيدا وتخصيصا»[6] فزيادة الحروف عند سيبويه، وعند أستاذه تفيد التوكيد، وتفيد الكاف التخصيص مع التوكيد وأما (ما) و(لا) فتفيدان التوكيد واللغو، إذن (لا تكون

---

(١) الكتاب جـ١ - ٢٩٥ (٢) الكتاب جـ١ - ٩٢

(٣) « جـ١ - ٣٦٢ (٤) « جـ١ - ٢٣٠

(٥) « جـ٢ - ٣٠٦ (٦) « جـ١ - ١٢٤

كما ، فى التوكيد واللغو) ولكن اللغو فى (ما) يعنى عدم العمل فى شىء من الجملة ولذا يقول (وقال الله - عز وجل - : (فبما نقضهم ميثاقهم) فهى لغو فى أنها لم تحدث إذا جاءت شيئا لم يكن قبل أن تجىء من العمل ، وهى توكيد للكلام »[1]
أما اللغو فى (لا) فيعنى طرحها فى العمل وفى المعنى قال : « قال الله عز وجل - : (لئلا يعلم أهل الكتاب) أى لأن يعلم ، وإذا كانت كذلك فهى لا تفيد التوكيد لأن « دخولها كخروجها »[2] وإنما تفيـــده إذا سبقت بنفى لتكون مؤكدة له .

وعلى كل حال لاتزال الطريقة اللغوية عند سيبويه هى المسيطرة على هذه الدراسة ، إذ تأتى المعانى البلاغية فيما بين استنباطات النحو ، وقوانين الاستعمال اللغوى كواحدة من هذه الاستعمالات التقطناها من بينها التقاطا .

٦ - ويكثر سيبويه من أحاديث التقديم لما حقه أن يتأخر ، والتأخير فيما وضعه أن يتقدم . حسب الأبواب النحوية التى تستجيز هذا أو توجيه ، وتكاد تشمل أبواب النحو التكوينى الذى تهمه صياغة الجمل ، وبالطبع كان يشغله من هذا كله بيان حدود المستباح منه ، واللازم ، وتفسير وضع ما قدم أو تخريجه ، وهو فى كل هذا نحوى تقنيني ولكنه لم يفته أن ينص على علل بلاغية عرفت عند البلاغيين المتأخرين من أسباب هذا التقديم ، ولعل العلة الوحيدة التى استأثرت عنده بمعظم التقديمات هى العناية بالمقدم والاهتمام به . يقول : (هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعول ، وذلك قولك : ضرب عبد الله زيدا ، فعبد الله ارتفع ههنا .. وانتصب زيد لأنه مفعول به تعدى إليه فعل الفاعل ، وإن قدمت المفعول ، وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى فى الأول وذلك قولك: ضرب زيدا عبدالله لأنك إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما .. فمن ثم كان حد اللفظ فيه

---

(١) الكتاب جـ ٢ ص ٣٠٥

(٢) الجنى الدانى فى حروف المعانى المرادى ص ٣٠٢

أن يكون الفاعل مقدما ، وهو عربي جيد كثير ، كأنما يقدمون الذى بيانه أهم ، وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعا يهمانهم ، ويعنيانهم)[١] ويقول : (هذا باب مايكون فيه الاسم مبنيا على الفعل : قدم أو أخر ، وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم ، فإذا بنيت الاسم قلت : ضربت زيدا ، وهو الحد .. وإن قدمت الاسم فهو عربي جيد كما كان ذلك عربيا جيدا ، وذلك قولك : زيدا ضربت ، والاهتمام والعناية ههنا في التقديم والتأخير سواء[٢] ويذكر هذه العلة للتقديم في باب إن[٣] وكان ، والظرف والجرور بل ينص عند حديثه في تقديم الظرف والمجرور على أن هذه العلة في كل تقديم وتأخير فيقول : « والتقديم ههنا والتأخير فيما يكون ظرفا ، أو يكون اسما ، في العناية والاهتمام مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول ، وجميع ماذكرت لك من التقديم والتأخير »[٤] .

ومع نصه هذا الذى جعل فيه العناية والاهتمام هما الباعث ، أو المبرر لكل تقديم وتأخير مع هذا يذكر الشك بعد اليقين داعيا إلى التقديم والتأخير في (باب الأفعال التى تستعمل وتلغى) إذ يقول : « وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى وكل عربي جيد .. وإنما كان التأخير أقوى ، لأنه إنما يجيء بالشك بعدما يمضى كلامه على اليقين ، أو بعدما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك .. فإن ابتدأ كلامه على مافى نيته من الشك أعمل الفعل قدم أو اخر »[٥] .

كذلك يكون التقديم والتأخير لتنبيه المخاطب وهو ماذكره سيبويه في قوله في « باب مايكون فيه الاسم مبنيا على الفعل » .. ومايكون فيه الفعل مبنيا على الاسم) : « وإن بنيت الفعل على الاسم قلت : زيد ضربته فلزمته الهاء ، وإنما تريد بقولك مبنى عليه الفعل أنه في موضع منطلق ، إذا قلت عبد الله منطلق فهو

---

(١) الكتاب جـ ١ - ١٤-١٥ (٢) الكتاب جـ ١ - ٤١
(٣) « جـ ١ - ٢٨٥ (٤) « جـ ١ - ٢٧
(٥) « جـ ١ - ٦١

فى موضع هذا الذى بنى على الأول ، وارتفع به ؛ فاذا قلت عبد الله فنبهته ، ثم بنيت عليه الفعل ، ورفعته بالابتداء »[1]

وكما حسن التقديم فيما ذكر . وبين علته البلاغية ، منع التقديم فى بعض المواضع منعا نحويا إذ كان هذا المنع مختصا بباب الحروف التى لا يليها إلا فعل وهى ربما ، وقلما ، وهلا ولولا وألا التى فيها معنى التحضيض ، ومع ذلك وقد يجوز فى الشعر تقديم الاسم قال :

صددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم»[2]

وهو على جوازه قبيح إلا أنه يحتمل لذا يقول ، ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه فى غير موضعه لأنه مستقيم ليس فيه نقص ، فمن ذلك قول ابن أبى ربيعة

صددت فأطولت . . . . البيت

وإنما الكلام قلما يدوم وصال »[3] .

٧ - والإنشاء أيضا نال من حديث سيبويه نصيبا ، إن لم يستوعب مسائله فانه قد فتح المجال واسعا للبحث فيه ، واستيفاء عناصره . ووضوح جوانبه ، لأن حديث سيبويه تناول أدق جوانبه التعبيرية ، ولفت إلى أغراضه البلاغية معا فالاستفهام أم أبواب الإنشاء ، وأوسعها مادة يقول فيه سيبويه مفرقا بين أدواته فى استعمالها : « واعلم أن حروف الاستفهام كلها يقبح أن يصير بعدها الاسم ، إذا كان الفعل بعد الاسم ، لو قلت : هل زيد قام ؟ وأين زيد ضربته ؟ لم يجز إلا فى الشعر ، فاذا جاء فى الشعر نصبته ، إلا الألف فانه يجوز فيها الرفع والنصب ، لأن الألف قد يبتدأ بعدها الاسم ، فان جئت فى سائر حروف الاستفهام باسم وبعد ذلك الاسم اسم من فعل نحو ضارب ، جاز فى الكلام»[4] فأنت ترى

---

(١) الكتاب ج ١ ص ٤١ (٢) الكتاب ج ١ ص ٤٥٩
(٣) « ج ١ ص ١٢ (٤) « ج ١ ص ٥٢

أن الهمزة التى سماها الألف تختلف عن سائر أدوات الاستفهام ، فى أن الجملة الفعلية بعدها يصح فيها التقديم والتأخير ، أما بقية الأدوات فلا يصح فيها التقديم وإنما يجب تأخير فاعلها عن فعلها ، لكن ذلك الوضع يتغير إذا جاء بعد الأدوات جملة اسمية إذ يجوز التقديم والتأخير ، وحينئذ يشارك الهمزة غيرها من الأدوات .

ولم يعلل سيبويه لامتياز الهمزة على غيرها من بقية الأدوات فى جواز تقديم الاسم بعدها فى الجملة الفعلية إلا تعليلا لغويا قال فيه « فأما الألف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز كما جاز فى (هلا) وذلك أنها حرف الاستفهام الذى لا يزول عنه إلى غيره ، وليس للاستفهام فى الأصل غيره »[1] فهى على هذا أصل الباب ، وهى الخاص به ، أما بقية الأدوات فليست أصولا فى الاستفهام ، وليست خاصة به .

على أن هذه الأدوات قد تخرج فى معانيها عما أريدت له فى الوضع اللغوى للاستفهام وهو طلب العلم بما ليس معلوما للسائل ، إلى أغراض أخرى بلاغية ، لم يجمعها سيبويه فى مكان من كتابه ، وإنما بثها فيه خلال موضوعاته . فقال فى « باب ما جرى من الأسماء التى لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التى أخذت من الفعل ، وذلك قولك : أتميميا مرة ، وقيسيا أخرى ؟ ! كأنك قلت : أتتحول تميميا مرة وقيسيا أخرى ؟ فأنت فى هذه الحال تعمل فى تثبيت هذا له ، وهو عندك فى تلك الحال فى تلون وتنقل ، وليس يسأل مسترشداً عن أمر هو جاهل به ، ليفهمه إياه ، ويخبره عنه ، ولكنه وبخه بذلك »[2] فالاستفهام هنا مستعمل للتوبيخ ، ويقول فى باب أو « وقد تقول : أتضرب زيدا ؟ فأنت تدعى أن الضرب واقع »[3] فهو إذن للتقرير ، ويقول أيضا : « وتقول :

---

(١) الكتاب حـ ١ ١٥ (٢) الكتاب حـ ١ - ١٧٢
(٣) « « حـ ١ ٤٨٥

أطربا وأنت قنسرى

فقد علمت أنه قد طرب ، ولكن قلت لتوبيخه أو تقريره ،(١) فاستعملت التوبيخ أو التقرير ، وفى « باب مالا يعمل فى المعروف إلا مضمرا » قال : «تقول سبحان الله من هو ؟ ! وما هو ؟ ! فهذا استفهام فيه معنى التعجب » (٢) وقال فى « باب أم منقطعة .. وبمنزلة أم ههنا قوله - عزوجل - : (ألم ، تنزيل الكتاب لاريب فيه من رب العالمين ، أم يقولون افتراه) فجاء هذا الكلام على كلام العرب ليعرفوا ضلالتهم .. ومثل ذلك قوله تعالى : (أم اتخذ مما يخلق بنات وأصفاكم بالبنين) فقد علم النبى - ﷺ - والمسلمون أن الله - عزوجل - لم يتخذ ولدا ، ولكنه جاء على حرف الاستفهام ليبصروا ضلالتهم »(٣) فى هذا جاء الاستفهام مرتين للتنبيه على ضلال .

فقد تناول سيبويه - فيما رأيت بحوث الاستفهام مفرقا بين حروفها ، ومبينا استعمال كل منها ، وناصا على خروجها عن مقتضى وضعها إلى معان أخر ، ذكر بعضا منها آناء شرحه للأمثلة التى يأتى بها .

ولم تقتصر أحاديثه الإنشائية على حد الاستفهام وحده - وإن كان قد نال منها الكثير - بل قد تجاوز الاستفهام إلى النداء ، فأخرجه عن أصل وضعه - وهو طلب الحضور - إلى معانى التهديد والوعيد والاستطالة فقال فى « قول الشاعر : وهو مهلهل :

يالبكر انشروا لى كليبا يالبكر أين أين الفرار

فاستغاث بهم لأن ينشروا له كليبا ، وهذا منه وعيد وتهدد ، وأما قوله :

---

(١) الكتاب حـ ١ - ٤٨٥ - ٤٨٦. (٢) الكتاب حـ ١ ٣٠٢

(٣) « حـ ١ ٤٨٤

يالبكر أين أين الفرار فإنما استغاث بهم لهم ، أى لم تفرون ؟ استطالة عليهم ووعيدا »(١) وطبيعى أن يخرج النداء إلى الندبة وقد نص عليه سيبويه وشرح ضرورة كون المندوب معرفا(٢) لا منكرا ، وذكر أدوات النداء واستعمال الهمزة منها للقريب ، وبقيتها لنداء البعيد ، وذكر معها أنه « يجوز لك أن تستعمل هذه الخمسة إذا كان صاحبك قريبا منك مقبلا عليك توكيدا »(٣) وبهذا أخرج أدوات النداء عن أصل وضعها إلى إجازة استعمالها فى غير ماوضعت له لعلة بلاغية هى توكيد الرغبة فى حضور الإنسان المطلوب إذ هو قريب مقبل وليس محتاجا إلى نداء .

ويذكر سيبويه فى أبواب كتابه بقية الأساليب الإنشائية : الأمر والنهى ، والدعاء والتحضيض والتمنى وسواها ، ولكنه أخلاها من إشاراته البلاغية تقريبا .

٨ وإخراج الكلام على غير ما يقتضيه ظاهره باب متسع الجوانب ، متشعب الأنحاء فى البلاغة ، وهو كذلك عند سيبويه ، لايقف به عند حد ماذكر فى الاستفهام والنداء ، ولكنه يتجاوز ذلك إلى الخبر إذ يراد منه الإنشاء(٤) ، والقلب ولا يحبذه بل يفضل استقامة التعبير على نماذجه(٥) ، ويذكر صورا للتعبير بالمفرد فى مواضع المثنى (٦) والمفرد فى موضع الجمع (٧) ، والمثنى فى موضع الجمع (٨) والظاهر فى موضع المضمر(٩) وفى أثناء مايذكر من ذلك يشير إلى علل الخروج أو الدواعى إليه من خلال التفسير .

---

(١) الكتاب حـ ١ ٣١٨ - ٣١٩ (٢) راجع الكتاب حـ: ص٣٢٤
(٣) « ١حـ ٣٢٥ (٤) « ١حـ/١٥٨
(٥) راجع الكتاب حـ ١ ٩٢ (٦) « ١حـ ٢٨
(٧) الكتاب حـ ١٠٨ (٨) « ١حـ ١٠٤
(٩) « ١حـ ٣٠ - ٣٠

٩ - والفصل والوصل لم يتسم باسمه فى كتاب سيبويه على الرغم من أنه بلاغة الفارسى كما قال الجاحظ وعلى الرغم من أن الذى روى عنه الجاحظ كان معاصراً لسيبويه ، وكان أكبر منه سنا ، إذ كان كاتبا لمحمد بن حسان(١) ، الوالى على الكوفة فى فترة العهد الأموى(٢) . ولذا عددناه - فيما ذكرنا من قبل - من المصطلحات البلاغية الوافدة (٣) ولذا نحسب أن سيبويه - على الرغم من كونه فارسى الأصل - استخلص كتابه من كل أثر فارسى عرفه ، فإن لم يكن قد عرفه - على شهرة مثل هذا المصطلح حتى لتحسب البلاغة بمعرفته - يكن سيبويه غير ذى معارف فارسية .

ومع كون المصطلح غير مذكور ولا مشار إليه من سيبويه إلا أنه قدر كثيرا من الجمل المفصولة على تقدير السؤال واعتبار ما يليها جوابا بل قد صرح باعتبار الثانية استئنافا ، فقال فى (باب بدل المعرفة من النكرة والمعرفة من المعرفة ، وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة) « وقول الشاعر :

ولقد خبطن بيوت يشكر خبطة   أخوالنا وهم بنـــو الأعمام

كأنه حين قيل : خبطن بيوت يشكر ، قيل له : ماهم ؟ فقال : أخوالنا وهم بنو الأعمام ... .. وتقول : مررت برجل الأسد شدة ، كأنك قلت : مررت برجل كامل . لأنك أردت أن ترفع من شأنه ، وإن شئت استأنفت ، كأنه قيل له : ماهو ؟ وقال فى (باب مالا يعمل فى المعروف إلا مضمرا) .... « وأما قولهم : نعم الرجل عبد الله فهو بمنزلة ذهب أخوه عبد الله ، عمل نعم فى الرجل ، ولم يعمل فى عبد الله ، وإذا قال عبد الله نعم الرجل فهو بمنزلة عبد الله ذهب أخوه ، أو كأنه قال : نعم الرجل ، فقيل له : من هو ؟ فقال : عبد الله ، وإذا قال : عبد الله

---

(١) البيان والتبيين جـ ١ ٨٨

(٢) راجع ترجمة الحكم بن عبدل فى الأغانى جـ ٢ [الهيئة العامة]

(٣) راجع القسم الأول من هذا الكتاب (٤) الكتاب جـ ١ ٢٢٥ - ٢٢٦

فكأنه قيل له : ما شأنه ؟ فقال نعم الرجل »(١) والفصل على تقدير السؤال والجواب هو مايعرف فى باب الفصل والوصل باسم شبه كمال الاتصال ، أو يذكر باسم الاستئناف البيانى ، وهو من دواعى الفصل عند البلاغيين .

وإذا كان سيبويه يذكر هذه الأمثلة التى أوردها على أنها مفردات تبين ماقبلها ، كما فى البدل ، أو يبينها مابعدها كما فى المدح ، فإنه فسر البدل على الاستئناف وهو يعنى قطع مابين الكلامين وابتداء كلام ثان بعد الأول : أى الثانى فيه جملة أيضا على تقدير محذوف ، وإذن فهو من باب الفصل والوصل بين الجمل .

١٠ — وكذلك لم يتسع القصر فى كتاب سيبويه ، بل إن الالتفات إلى معانيه قليلة نادرة فى الكتاب مع أن الوسيلة إليه لغوية متمثلة فى أدواته ، ولها أبواب مشهورة فى النحو ، ولعل هذا يرشد إلى تأخر البحث البلاغى فى هذا الباب ، خاصة وأنه بصورته المتأخرة مرتبط بالجدل والمناظرة أكثر من ارتباطه بالأدب واللغة .

وعلى أية حال فإن سيبويه قد ذكر فى (باب مايكون استثناء بإلا) ما يفيد فهم القصر منها إذا ماسبقت بنفى دون أن ينص على المصطلح ، يقول بعد أن يذكر أن الاسم الذى بعدها على وجهين : « فأما الوجه الذى يكون فيه الاسم بمنزلته قبل أن تلحق إلا ؛ فهو أن تدخل الاسم فى شىء تنفى عنه ماسواه ، وذلك قوله : ماأتانى إلا زيد ومالقيت إلا زيدا ، ومامررت إلا بزيد ، تجرى الاسم مجراه إذا قلت : ما أتانى زيد وما لقيت زيدا ، وما مررت بزيد ولكنك أدخلت الا لتوجب الأفعال لهذه الأسماء ، ولتنفى ماسواها »(٢) وهذا هو مضمون القصر بالنفى والاستثناء يوجب ما قبل أداة الاستثناء لما بعدها ، وينفيه عما سواه . حقيقة أو ادعاء .

وله إشارة فى (باب مجرى النعت على المنعوت ...) يقول فيها « ومنه مررت برجل راكع لا ساجد لإخراج الشك ، أو لتأكيد العلم »(٣) فالمثال الذى ذكره

---

(١) الكتاب ج ١ ص ٣٠٠ (٢) الكتاب ج ١ ص ٣٦٠
(٣) الكتاب ج ١ ص ٢١٢

من باب القصر بالعطف ، وقد نص على أنه يؤدى إلى أحد شيئين : إخراج الشك ، أو تأكيد العلم : وإخراج الشك يعنى أن المخاطب بهذا المثال يشك فى هيئة الرجل حين المرور به بين كونه راكعا أو ساجداً ، والمخاطب قد قصر الأمر على كونه راكعا : أى أن المثال من قصر التعيين . وأما تأكيد العلم فليس يأتى إلا فى مقابلة الإنكار - بلاغة - ومؤداه أن المخاطب ينكر هذا الوضع الذى يؤكده المتكلم ، فيذكر له المتكلم عبارته مقصورة قصر قلب .

وبعد ، فقد رأيت أن كتاب سيبويه قد حوى أكثر بحوث المعانى ، وكان فيها راشدا عالما ، ابتكر وأضاف إلى المعروف شيئا ليس بالقليل فى قيمته ، وإن وقل فى كميته ، وله ـــ له مدلولا فى تاريخ علم البلاغة من حيث نشأته ، وقوميته نضيفه إلى ما سبق أن ذكرناه فى القسم الأول من هـذا الكتاب للاستيثاق من عروبة البلاغة العربية ، ونشأتها قبل أن تنقل الآثار النقدية الأجنبية إلى اللغة العربية ، وليس يقلل من هذا أن صاحب الكتاب فارسى الجنس ، فإنه عربى النشأة والثقافة ، وكتابه كما ذكرت خلاصة أفكار عربية سبقته ، وعلمته ، تركت له تراثها فدونه ، وأضفى عليه من شخصيته وعقله ، وأضاف إليه من علمه وابتكاره .

ثالثا : بحوث البيـان :

وبحوث البيان : فيما تختص به من التشبيه ، ومن المجاز بشقيه : المرسل . والاستعارة ، ثم الكناية لم ينلها نصيب ذوقيمة من أحاديث سيبويه ، ولا مما نقل عن سابقيه ، بل إن ماورد منها فى الكتاب لايكاد يوفى بالصورة العامة التى كانت معروفة لها عند سلفه ، وفى زمانه ، مماذكرنا بعضه ، وسنذكر كثيرا منه . عند النقاد الرواة والأدباء فى موضعه من هذا الكتاب .

وليس يعنى هذا - فى نظرنا - أن الرجل ، وأساتذته كانوا متخلفين فى معارفهم البيانية عن معاصريهم ، فقد سبق أن ذكرنا إثراء المصطلحات البلاغية على يدى

الخليل بن أحمد : أستاذ سيبويه ، وذكر صاحب الأغانى أن هذا الأستاذ الجليل قد قال لابن مناذر : الشاعر « إنما أنتم : معشر الشعراء تبع لى ، وأنا سكان السفينة ، إن قرظتكم ، ورضيت قولكم نفقتم ، وإلا كسدتم »(١) وليس يتصور أن يدل الخليل - باسمه واسم أهل صناعته - هذا الإدلال ، إلا وهو عارف ببضاعة الشعراء ، ومافيها ، ومنه هذا البيان ، بالشكل الذى معروفا إلى زمانه على الأقل .

غير أن قصور كتاب سيبويه فى هذا المجال البيانى - فيما نحسب - مرجعه إلى رغبة الرجل فى سيطرته على موضوع كتابه ، فلا يذكر فيه إلا ما كان منه ؛ وسهوى القارئ - بما سنذكره له من معارف بيانية - أن هذه المعارف إنما كانت تابعة لنظام نحوى ، ومستفادة من قوانين النحو ، ومفسرة على شكل لغوى . وإلا فليس يظن أو يتخيل أن وريث الخليل فى علمه ، الحفيظ على تركته ، لا يعرف حدود ماورث ، ومنه ماقد سبق لنا أن ذكرناه .

وأيا ما كان الأمر ، فإن هذا الكتاب القيم قد انبثت فيه إشارات إلى معارف بيانية ، نرى ضرورة استعراضها لتكمل صورة البلاغة النحوية داخل هذا الكتاب .

فالتشبيه ذكر منه فى كتاب سيبويه بعض صوره ، وبعض أدواته :

فمن هذه الأدوات « كاف الجر التى تجئ للتشبيه ، وذلك قولك : أنت كزيد »(٢) وكأن التى يقول عنها « وسألت الخليل عن كأن ، فزعم أنها إن لحقتها الكاف للتشبيه ، ولكنها صارت مع هذا بمنزلة كلمة واحدة »(٣) ، ومثل التى يأتى كلامه عنها خلال حديثه عن الكاف فى قوله « إن أناسا من العرب إذا اضطروا فى الشعر جعلوها بمنزلة مثل ، قال الراجز :

---

(١) الأغانى جـ ١٧ [الساسى] ١٦ (٢) الكتاب جـ ١ ٢٠٤

(٣) الكتاب جـ ١ ٤٧٤

فصيروا مثل كعصف مأكول »(١)

فإذا كانت الكاف - وهي تجيء للتشبيه - بمنزلة مثل ، كانت مثل أعرف منها دلالة على التشبيه ، ضرورة أن المنزل منزلة الشيء أقل منه فيما يشــترك معه فيه .

وأما صور التشبيه - مما ورد له فيه حديث عنه - فقوله في (باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى) .. « ومثله في الاتساع قوله عز وجل - (ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء) فلم يشبهوا بما ينعق ، وإنما شبهوا بالمنعوق به ، وإنما المعنى : مثلكم ، ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به ، الذي لا يسمع ، ولكنه جاء على سعة الكلام ، والإيجاز ، ولعلم المخاطب بالمعنى »(٢).

فالآية الكريمة من تشبيه التمثيل ، ويوحي ظاهرها بخلاف ما أجراه سيبويه من التشبيه فيها ، ولذلك دلالة من تجاوز سيبويه حدود المعارف الأولية الذهنية إلى المعرفة بمشكلاته : من الحذف فيه ، ومن أسباب الحذف وقرائنه .

والمجاز المرسل : أو ما ورد من صوره التعبيرية في الكتاب أجراه سيبويه على مجاز الحذف فقال في أشهر مثال له : « ومما جاء على اتساع الكلام ، والاختصار قوله تعالى : (واسأل القرية التي كنا فيها ، والعير التي أقبلنا فيها) إنما يريد أهل ، القرية ، فاختصر »(٣) وبهذا لا يكون قد ذكر شيئا منه ، ولا اسماه ، ولا عرف حدوده ، وقد سبق أن ذكرنا أن هذا المجاز المرسل لم يعرف إلا في مرحلة متأخرة فعذر سيبويه فيه قائم .

والاستعارة لم يذكرها الكتاب مصطلحا - كان معروفا منذ أبي عمرو بن العلاء -

---

(١) الكتاب جـ ١ ٢٠٣ (٢) الكتاب جـ ١ ١٠٨ - ١٠٩

(٣) « جـ ١ ١٠٨

وإنما ذكر من صورها ما يدل على فهم لها ، وقد ذكر البيت الذي وردت فيه استدلالا على فهم لغوي فقال : « ويدلك على أنه يريد الداهية قوله :

ودا هية من دواهي المنو ن يرهبها الناس لا فا لها

فجعل الداهية فما ، حدثنا بذلك من نثق به »[1] وربما كان إسناد التفسير إلى من يثق به سيبويه راجعا إلى أن الشاعر قد نص على أن هذه الداهية لافم لها ، إلا أن هذا النص نفسه دليل على تخيل الشاعر أن الداهية ـ وهي الأمر العظيم ـ ذات فم ، إلا أن هذه لافم لها : ومن هنا كانت الاستعارة ، وإذا كان الأمر كذلك يكون من يثق به سيبويه قد تجاوز ظاهر اللفظ إلى دلالته الضمنية البعيدة العمق ، فضلا عن الاستعارة .

ويدخل في باب الاستعارة كل توسع في استعمال الحروف يخرج بها عن الأصل الذي وضعت له ، وقد سبق أن ذكرنا أن سيبويه يجيز نداء من ليس في حاجة إلى نداء لأنه مقبل على صاحبه ، قريب منه ، وللمنادي مع هذا أن يستعمل من الأدوات ما وضع لنداء القريب ، وما وضع لنداء البعيد(٢) ، ويتحدث عن (في) من حروف الجر فيقول « وأما (في) فهي للدعاء ، تقول : هو في الجراب ، وفي الكيس ، وهو في بطن أمه ، وكذلك هو في الغل ، لأنه جعله إذ أدخله فيه كالوعاء له ، وكذلك هو في القبة ، وفي الدار ، وإن اتسعت في الكلام فهي على هذا ، وإنما تكون كالمثل : يجاء به يقارب الشيء ، وليس مثله »(٣) فهناك فرق بين الوعاء الحقيقي المتمثل في الجراب والكيس وبطن الأم ، وبين الوعاء التجوزي كالغل ، والاشتمالي كالقبة والدار : الأول حقيقة استعمالية ، والثاني يقارب الشيء وليس مثله كالمثل ، وهو من باب الاتساع في الكلام ، وليس من الاستعارة عند سيبويه لأن سيبويه لم يذكر شيئا اسمه استعارة .

---

(١) الكتاب جـ ١ ١٥٩ (٢) راجع ص من هذا الكتاب

(٣) « جـ ٢ ٣٠٨

والكناية عند سيبويه أو فى كتابه لم تخرج عن الحد الذى ذكره الجمدى - وذكرناه فيما سبق - إلا قليلا ، إذ الجمدى يكنى عن اسم من يحب بغيره ، أما سيبويه فيكنى بلفظ فلان عن محدث عنه خاص ، أو فل لمنادى إذ يقول : « وتقول العرب : يافل .. لأنه جعل اسما لايكون إلا كناية لمنادى ، وأما فلان فإنما هو كناية عن اسم سمى به المحدث عنه ، خاص غالب ، قد اضطر الشاعر فبناه على حرفين فى هذا المعنى . قال أبو النجم :

فى لجة أمسك فلانا عن فل »(١)

وهذه الكلمة ذاتها يكنى بها عن غير الآدميين قلت : الفلان ، والفلانة ، والهن ، والهنة جعلوه كناية عن الناقة التى تسمى بكذا ، والفرس الذى يسمى بكذا ليفرقوا بين الآدميين ، والبهائم »(٢) فلا تزال الكناية إذن لفظاً يستعمل فى معناه اللغوى ، كما كان عند الشاعر المتقدم .

رابعا بحوث البديع :

ونريد بلفظ البديع فنونه التحسينية لا المصطلح الواسع الدلالة الذى كان معروفا أوانذاك عند الرواة اللغويين الدين أطلقوه على المستحدث من طرائق التعبير ، فلذلك مكانه من البحث .

أما هذه الفنون الى ذكرت فى البلاغة على أنها من وسائل التحسين والزينة فى الكلام بعد مراعاته مقتضيات الأحوال ، فلم يشر سيبويه إلى شىء منها إلا ما اتصل بالجانب التركيبى فى الجملة ، أى مادخل ضمن أبواب النحو . فذكر منه دون ذكر مصطلح - ماسمى فى البلاغة بالتجريد ، يذكره سيبويه على أنه من باب

---

(١) الكتاب جـ ١ ٣٣٣ (٢) الكتاب جـ ٢ ١٤٨

التوسع فى الكلام فيقول : « ولو قال : أما أبوك فلك أب لكان على قوله : فلك به أب ، أو فيه أب ، يريد بقوله : فيه أب مجرى الأب على سعة الكلام»[1] فالتجريد فى قوله : لك به أب ، أوفيه أب يذكره سيبويه ليفسر على أساسه عبارة لغوية دون أن يقصد إليه هو فى ذاته ، وذلك كل مايهمه منه ، ولعل ذلك هو السبب فى أنه لم يحاول أن يذكر له اسما يعرف به ؛ إذ كان هو معروفا .

ويذكر فى (باب مالايكون إلا على معنى لكن) بيتين من تأكيد المدح بما يشبه الذم ، ويفسرهما على الاستثناء بلكن دون أن يشير إلى القيمة البلاغية لهذا الاستثناء فيقول ، « ومثل ذلك من الشعر قول النابغة :

ولاعيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب

أى : ولكن سيوفهم بهن فلول ، وقال النابغة الجعدى

فتى كملت خيراته غير أنه جواد فما يبقى من المال باقيا

كأنه قال : ولكنه مع ذلك جواد »[2] ومثل هذا التفسير اللغوى لايدل على معرفة سيبويه بهذا الفن البديعى لا مصطلحاً ، ولا قيمة ، ولا فهما لمضمونه ، وإنما تعرضنا له لنفى الظن بأنه قد عرفه إذ ذكر شيئا من أمثلته .

وبعد . فإنا قد حاولنا استقصاء مافى كتاب سيبويه من آثار بلاغية لتدل على قيمة الكتاب من هذه الوجهة ، ولنبين أن له أثرا فى إثراء الفكر البلاغى ، والبحث فيه ولكن يلاحظ أن الغرض الأول من الكتاب هو تنظيم القواعد النحوية التى استخلصها النحاة وورثها سيبويه ، وكل واحد من أصحاب هذا النحو ؛ أو من ذوى الرأى فيه له اهتماماته الأدبية ، ومعارفه القرآنية ، فهو إذن نحو الأدباء ، أو المتأدبين .

لذا فإن صاحب الكتاب لم يكن - وهو يعرض المسائل النحوية كالنحاة

---

(١) الكتاب جـ١ ١٥٩ (٢) الكتاب جـ١ - ٣٦٧

المتأخرين : يكتفى بذكر القاعدة ، وشواهدها ، أوأمثلتها ، وماقديجوز فى الشواهد والأمثلة من أوجه إعرابية ـ أو تركيبية ويرجح بعضها على بعض ، ويختار من بينها مايراه أدنى من الصواب ، وأولى بالاستعمال .

بل أن سيبويه ـ وقد صنع كل هذا فى نحوه ـ أضاف إليه من نفسه ، ومما تلقاه عن أساتذته أحاديث عن بعض معانى الجمل التى يمثل بها ، والشواهد التى يوثق بها قاعدته ، ويذكر معها ـ أحيانا كثيرة ـ ما قد يحدث فى هذه المعانى من تغيرات : تأتى مع التغيير فى شكل العبارة ، أو تحدث عند التنقل بين أوجهها الإعرابية ، وزاد على ذلك أن ذكر جانبا من المبررات التى تدعو المتكلم إلى إيثار شكل للجملة على شكل ، وإباحة وجه من أوجهها الإعرابية ومنع وجه ، سواء كانت المبررات من أغراض المتكلم واهتماماته ، أو كانت من حاجة المخاطب وتهيؤ ذهنه ، أو من دواعى التعبير العربى الموروث .

تلك خطة نحوية آثرها سيبويه ، ونهج عليها فى كتابه ، يستطيع أن يستوثق منها كل من يراجع الكتاب فى تأن ، أو يقرأه قراءة درس ، وفيما عرضناه من بعض صور الكتاب ـ فيما يخص بحثنا ـ غنية عن إعادة النقل منه ، فضلا أن منهجه النحوى ليس من غرضنا .

كان طبيعيا إذن أن يتعرض سيبويه ، وهو يبحث فى صياغة الجمل : اسمية وفعلية ، وفيما يدخل على الاسمية من عوامل تغير من معناها ، أو من شكلها ـ أن يتعرض لما يعترى هذه الجمل من تقديم وتأخير ، وحذف ، ويتناول ما تكون عليه مكوناتها من تعريف وتنكير ، وكيفية ترتيبها عند الاختلاف فى التعريف والتنكير ، وكان فى بحثه عن هذا كله نحويا ، فلما زاد أن تعرض لما قد يفيده التقديم والتأخير ، ومايدل عليه الحذف أو يدعو إليه ، ومايفيده التعريف أو التنكير ، وما يلزم به الترتيب بين المعرف والمنكر فى الجملة كان هـــذا العمل بلاغيا .

وكان طبيعيا ـ مع هذا ـ أن تعترض طريقه صور من التعبيرات المجازية فى

إسنادها ، فكان يحاول تفسيرها : أحيانا على أسس من الحقيقة تعتمد على الحذف وأحيانا على الربط بينها وبين غرض صاحبها منها ، تجاوزا للحقيقة ، وتجاوبا مع التخيل ، وكان عمله فى كلا التفسيرين بلاغيا ، وإن اختلف المجال البلاغى لكل من التفسيرين .

وكان طبيعيا كذلك وهو يتعرض لمسائل تعدى الفعل إلى المفعول به - بخاصة - سواء فى الاشتغال وفى غيره أن يتعرض لتقديمه ، وتأخيره ، وشغل الفعل عنه بضميره ، أو ملابس ضميره ، ونواحى إعـــرابه تبعا لذلك ، أو تبعا للعوامل اللفظية الداخلة عليه ، وكل هذا نحوى ، فإذا ماتجاوز سيبويه ذلك إلى مايفيده التقديم وحده ، أو يفيده مع ذكر الضمير ، أو مايدعو إلى ذلك كان بلاغيا .

كذلك الأمر عند تناوله لمباحث الزيادة فى الحروف : يكون نحويا عندما يتعرض لهذه الزيادة بين الجواز والمنع ، ولكنه يكون بلاغيا عندما يتحدث عن أسباب الزيادة أو ماتفيده هذه الزيادة عند وجودها .

وهكذا فى مختلف نواحى بحوث هذا الكتاب : يضع الرجل قاعدته النحوية ويتجاوزها - أحيانا - إلى أسباب بلاغية .

على أن سيبويه قد ربط بين النحو والبلاغة ، فيما عرض له من قيم بلاغية إذ جاءت البلاغة فى الكتاب كالتعليل ، والتفسير لما يختار من صياغات النحو ، أى أن النحو يعرض طرق الصياغة المستباحة فى الجملة الواحدة ، وتأتى البلاغة بعدها فترجح وجها من أوجهها ، حسب الاستعمال الأدبى واللغوى ، وحسب غرض المتكلم ، وإرادته الذاتية ، وحسب استعداد المخاطب لفهم ما يقال له ، أى : حسب مقتضى الحال فى الاصطلاح البلاغى .

وكثيرا مايلجأ سيبويه إلى رفض صور من التعبير ، على أساس من عدم التهيؤ الذهنى والوقتى لدى المخاطب ، يمكنه من فهم الكلام ، فضلا عن التجاوب مع المتكلم فيه ، وفيما ذكرنا من كلماته التى عرضنا فيها بلاغته وثائق توكيد لهذا .

فهى إذن بلاغة لتفسير النحو وتعليله ، أعنى أنها تعالى لاختيار الصـــور الكلامية ، أو لصحتها ، وتفسر أسباب امتياز بعضها على بعض على أسس من موروث الكلام من ناحية ، ومن الملاءمة بين الكلام الذى يقال ، ونفس قائله ، وعقل متلقيه أو استعداده من ناحية أخرى .

ثم لأن هذه البلاغة قد نشأت فى ظلال النحو - وهو درس لغوى - اتسمت هى أيضا بهذا الطابع اللغوى ، تبعا لما نشأت فى رحابه ، ومن ثم استمدت تعليلاتها - فى كثير من الأحايين - من معانى مفردات اللغة ، ومن أصول الوضع اللغوى ، وتجاوزها إلى ما عداها ، ومن طرائق الاستعمال اللغوى والتمييز بين هذه الطرائق - مما تراه منبثا فى الكتاب ، ومما ذكرنا نماذجه فى كثير مما نقلناه عنه .

ومن أجل هذا كانت تلك التعليلات البلاغية - فى كثير من حالاتها - فطرية ميسورة ، لصدورها عن معنى اللفظ والهدف من قوله ، ولبعدها عن الفلسفة ؛ وكانت ضيقة الحدود ، لأنها لم تكن غاية فى ذاتها ولأنها لم تلجأ إلى قياس المنطق ولم تحاول الاستقصاء الكامل الذى يحرص عليه المنطقيون ، وكانت سهلة الإدراك والفهم - لولا ما صاحبها من أداء سيبويه ، واصطلاحاته التى لم تعد مألوفة لدينا - وكانت حريصة على كل موروث ، لحافظت على كل وارد منه ، ولو نبا فى الذوق ، وتعسر على الفهم وخالف المقاييس لضرورة عروضية .

لكن يحسب لهذا المنهج حسناته من الربط بين علمـــين كبيرين : هما النحو والبلاغة ، فى الأداء التعبيرى ليضمن له السلامة اللغوية ، والجمال الذوق فيما يختار من أساليب ، ويصطنع من تعبيرات .

وكان من الممكن أن يتم لهذا المنهج الجامع شكله الفنى الأدبى لو أن سيبويه اعتمد فى كل نماذجه التعبيرية وشواهده النحوية على الأساليب الأدبية المعترف بجمالها ، وهى كثيرة فى عصره ، ولم يركز كثيرا على مصنوعاته من الأمثلة التى

خلت فى أغلب أمرها من جمال العبارة ، وحسن الصياغة ولم تراع أكثر من أسباب الفصاحة فى معناها الاصطلاحى .

ونأمل فى الدرس البلاغى الحديث أن يفيد من مزايا هذه الطريقة بعد أن يضيف إليها ما ينقصها ، ويتجاوز القصـــور ، والعيب فيها ، وقد أشرنا إليه إشارات .

منهج الخصائص لابن جنى :

وبعد كتاب سيبويه بقرنين من الزمان ، أو أكثر قليلا - تنوع فيهما الزاد الثقافى وكثرت موارده ، وتيسر الحصول عليه ، وازداد المقبلون عليـه ، فدق قياسه ، وعمق النظر فيه ، واندامحت دوائره وغاصت إلى الأعماق - ألف ابن جنى كتابه الخصائص أو خصائص العربية ، بعد أن أكمل عدته الثقافية من مختلف المعارف الإنسانية التى كانت سائدة فى زمانه .

وقد بين غايته منه فى قوله : « ليس غرضنا فيه الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم ، لأن هذا أمر قد فرغ فى أكثر الكتب المصنفة فيه منه ، وإنما هـذا الكتاب مبنى على إثارة معادن المعانى ، وتقرير حال الأوضاع والمبادى ، وكيف سرت أحكامها فى الأحناء والحواشى[1] » فحـــدد بذلك مباحث الكتاب فى أمرين :

(ا) أولهما يتناول المعانى ، فيثيرها ، ويبرزها ، ويركز على دقائقها ، وأصولها الكلية الجامعة ، وهذا مانص عليه بإثارة معادن المعانى ، وبرز فى مباحث الكتاب .

(ب) وثانيهما : بيان الأوضاع اللغوية والنحوية ، وتقريرها ، وسريان

(١) الخصائص جـ ١ ٣٢

أحكامها فى منعطفات التراكيب ، وحواشى الجمل أى يتناول التراكيب اللغوية والنحوية ، وأحكامهما من حيث الصياغة فى المفرد ، والتركيب فى الجملة .

وقد عرف اللغة فيه تعريفا وظيفيا ، ضمن مادتها وبين الغرض منها فى قوله : « أما حدها فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم[١] » وبه ربط بين الأصوات والتعبير عن غرض المتكلم ربطا يهدف إلى بيان وظيفة اللغة ولا يهدف إلى وضع الحد الجامع المانع ، إذ لو جمع - على تغليب الصوت على الكتابة مثلا فهو غير مانع لدخول أصوات تعبر عن الغرض ، وليست من اللغة .

وعرف كذلك الإعراب تعريفا وظيفيا أيضا - لا وصفيا كما صنع النحاة المتأخرون - فقال عنه : « هو الإبانة عن المعانى بالألفاظ[٢] » وبه ربط بين حركات أواخر الكلم - أى الضبط الإعرابى - وبين معانى الكلم ، وجعل الحركة والسكون فيه موظفين للإبانة عن المعنى ، وهو تعريف لا جمع فيه ولا منع ، ولكنه هو والتعريف اللغة كانا منبعثين من الفكرة الأولى لمباحث الكتاب ، وهى إثارة معادن المعانى .

أما النحو فعرفه تعريفا وظيفيا أيضا ، ولكنه ربطه بالفكرة الثانية وهى تقرير حال الأوضاع والمبادى ، فقال فى تعريفه ، « هو انتحاء سمت كلام العرب فى تصرفه من إعراب ، وغيره ، كالتثنية ، والجمع ، والتحقير ، والتكسير ، والإضافة ، والنسب ، والتركيب ، وغير ذلك ، ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها فى الفصاحة[٣] » .

وبعد هذه التعريفات العامة ، وشروحها ، أخذ يعرض مادة الكتاب لغوية ، وصوتية ، ونحوية تركيبية ، وقضايا فكرية حول هذه الموضوعات - عرضا

---

(١) الخصائص ح ١ ٣٤ (٢) الخصائص ح ١ ٣٣
(٣) الخصائص ح ١ ٣٥

يحلل ، ويعلل ، ويفسر ، ويدقق التحليل ، والتعليل ، والشرح والتفسير ، ويضع الأسس ، والقواعد الكلية : معنوية ، ولفظية ، فى صور أعم وأوضح مما كانت عليه عند سيبويه وتلامذته ، ويزيد على هذا ، أنه يتناول الحديث عن الفوارق بين أوضاع الاستعمال اللغوى بين الحقيقة والمجاز ، ويبين دواعى العدول عن الحقيقة إلى المجاز ، وضرورة إقرار الألفاظ على أوضاعها مالم يدع داع إلى التحول عنها وتركها ، ونقض أوضاع اللغة إذا ضامها طارئ عليها ، ويجعل علم العربية ، وتأويلاته المجازية فيصلا فى فهم آيات التشبيه والتجسيم مما تؤمن به الاعتقادات الدينية ، ويذكر أبوابا كثيرة غير هذا .

وخلال هذه المادة تبرز اللفتات البلاغية ، دقيقة ، وواضحة ، تفسر ، وتعلل للظواهر الصوتية ، واللغوية ، وتشرح وتفسر الاستعمالات الأدبية ، والنحوية التركيبية ، وفى الوقت ذاته تحدد مايستبيحه الاستعمال العربى والقياسى من هذه التركيبات ، حرصا على المعانى ، وتفسيرا لها ، وصونا للغة ، وأدائها من أن تختل أو تميع بدون هذه الحدود التى تقيد الاستعمال ، مما يحق معه أن يسمى الكتاب خصائص العربية ، ويحق لصاحبه أن يعتز بما صنعه فيه[١] .

فأما الجانب البلاغى فيه ، فقد ذكرنا صلته بالكتاب ، ونعرض ، فيما بعد لأهم جوانبه ، وأبرزها ، مع تركيز على مالم نعرض له فى كتاب سيبويه ، إذ كان من إضافاته هو ، أو مما أفاده من أساتذته .

(ا) ففيما يتصل ببحوث "التلاؤم الصوتى" وتنافر الحروف ، حاول ابن جنى أن يجعل الخفة والثقل فى الأداء الصوتى هما علة الإعراب ، وترتيبه فى الجمل وهما علة العدل اللغوى عن صيغة إلى أخرى ، وهما العلة فى استعمال المادة اللغوية وإعمال ما أهمل منها ، وهما علة الإبدال ، والإبدال مع الإدغام[٢] والإدغام

---

(١) الخصائص ح ١ ٢ - ٣

(٢) راجع فى هذا كله باب ذكر علل العربية : أكلامية هى أم فقهية ص ٤٦ - ٩٥ ح ١ ولاحظ أن العلة لا تطرد فى كل شىء كما اعترف هو .

من غير إبدال(١) ، وفى إيثار الضمير المتصل على المنفصل فى الجملة حيث أمكن الوصل(٢) ، وفى غير ذلك من صور الأداء ، وكل ذلك يدخل البلاغة من حيث هو محدد للتلاؤم بين الحروف ، والكلمات ، وداع إلى نبذ التنافر فى شقيه ، ومزية ابن جنى فيه ، أنه كان كذلك صاحب نظرة كلية جمعت بين مباحث اللغة ، والنحو ، والأصوات فى علة جامعة ، وهو مالم يتيسر لنا رؤيته عند من عرفنا ممن سبقوه .

وفيما يتصل باللحن ، وارتباطه بالتعقيد اللفظى ، نص ابن جنى على عدم قبوله من العرب ، ولذا لم يجزه لمولد(٣) - وإن اعتبر مع ذلك ورود شىء منه فى شعر الشاعر دليل ثقة منه فى نفسه ، واقتدار على عمله ، وعدم التباس عليه(٤) وقد بين فى الخصائص ، أسبابه فى التقديم والتأخير ، والفصول بين المتلازمات النحوية بصورة تبعد عن الأصول المستباحة ، وعن الضرورات الشعرية الجائزة ، وإن كان مع هذا قد وجه قدرا منها ، وقبله ، وتغاضى عن وجه اللبس فيه ، وقد كان الأدباء والنقاد عابوه ، مما سنذكره عند الحديث عنهم .

(ب) وفى بحوث المعانى ، تحدث - عرضا - عن الإسناد المجازى ، ونص عليه ، وفضله على ماعداه ، فى تأويله قول الله - عز وجل - (وإن منها لما يهبط من خشية الله) فقال : وأجود القولين فيه . أن يكون معناه : وإن منها لما يهبط من نظر إليه لخشية الله ، وذلك أن الإنسان إذا فكر فى عظم هذه المخلوقات تضاءل ، وتخشع ، وهبطت نفسه ، لعظم ما شاهد ، فنسب الفعل إلى تلك الحجارة لما كان السقوط ، والخشوع مسببا عنها ، وحادثا لأجل النظر إليها(٥) ، وواضح

---

(١) راجع حـ ٢ ١١٠ (٢) راجع حـ ١٩٣
(٣) راجع حـ ٢ ٣٢٩ (٤) راجع حـ ٢ ٢٩٢ - ٢٩٣
(٥) الخصائص حـ ٢ ٢١١ وراجع ص ٢٠٣ فقد نقل بعض أمثلة سيبويه ، وضعف الحذف فيها ، وقوى الاسناد .

أن هذا التأويل قائم على المجاز العقلى الذى أسند فيه الفعل إلى المسبب والصورة فيه لم تتغير عما كانت عليه عند سيبويه إلا فى النص على أن تأويله على هذا المجاز هو أجود القولين وفى التفسير الواضح لكيفيته ، أما ماعدا هذا فقد سبق أن رأيناه فى تأويلات الكتاب لصور هذا المجاز كتأويل مناظر للمجاز بالحذف ، وقد ذكرناه .

وتحدث كذلك عن الحذف فى اللغة فى باب واسع سماه (شجاعة العربية) تناول فيه حذف الاسم ، وحذف الفعل ، وأحال فى حذف الحرف إلى باب آخر كان قد ذكره من قبل فى زيادة الحروف وحذفها .

فأما حذف الحروف وزيادتها ، واستعمالها فى مواضعها من الجمل فقد قال فيه : « القياس ألا يجوز حذف الحروف ، ولا زيادتها ، ومع ذلك فقد حذفت تارة ، وزيدت أخرى »[1] وعلل لهذا القياس فى عدم الحذف بما نقله عن أستاذه أبى على من قول أبى بكر بن السراج « إن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار ، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصراً لها هى أيضا ، واختصار المختصر إجحاف به »[2] وعلل لعدم قياس زيادتها بقوله : « إذا كانت إنما جئ بها اختصارا ، وإيجازا ، كانت زيادتها نقضا لهذا الأمر ، وأخذا له بالعكس ، والقلب ، ألا ترى أن الإيجاز ضد الإسهاب »[3] ومع كل هذا فقد بين الغرض مما نص على حذفها فيه ، وزيادتها فقال : « فأما عذر حذف هذه الحروف فلقوة المعرفة بالموضع ، ألا ترى إلى قول امرىء القيس :

فقلت : يمين الله أبرح قاعدا

لأنه لو أراد الواجب لما جاز ، لأن (أبرح) هذه لا تستعمل فى الواجب ،

---

(١) الخصائص ج٢ ٢٨٠ (٢) الخصائص ج ٢ ٢٧٣

(٣) « ج٢ ٢٨٠

ولابد من أن يكون أراد : (لا أبرح) ويكفى من هذا قولهم : رب إشارة أبلغ من عبارة :

وأما زيادتها فلإرادة التوكيد بها ، وذلك أنه قد سبق ، أن الغرض فى استعمالها إنما هو الإيجاز ، والاختصار ، والاكتفاء من الأفعال ، وفاعليها ، فإذا زيد ماهذه سبيله فهو تناه فى التوكيد به »[1].

ومضمون هذا الكلام أن الحروف قد استعملت للاختصار بدلا من الأفعال وفاعليها التى تؤدى معانيها ، وأنها إذا حذفت إنما كان حذفها لقوة المعرفة بالموضع ولبلاغة الإشارة بالحذف ، وأن زيادتها - إذ زيدت - إنما للتناهى فى التوكيد بها وكل هذا علل بلاغية تبرر الحذف ، وتعلل الزيادة فى الحروف ، وتوضح قيم استعمالاتها فى مواضعها حيث لا حذف ولا زيادة ، وكان المفروض بناء على هذا أن يجوز الحذف وتجوز زيادتها فى القياس ، جواز استعمالها ، مادام كل من ذلك ذا فائدة فى الكلام ، ولكن النص عنده ألا يجوز شىء من الزيادة أو من الحذف فى القياس ، ويؤكده بالعلل المنطقية لعدم قياس ذلك . ومعنى هذا أنه يلزم الاقتصار فى زيادتها وفى حذفها على ماورد فى السماع ، لا يتجاوزه اللاحق من أهل العربية ، ولو أن الأمر فى هذا اقتصر على حروف المعانى لكان توجيه ابن جنى إليه سائغا ، ومقبولا ، بل وذا فائدة - تمنع الاستعمال من الفوضى ، وتصونه من هوى المتكلمين .

ولكنه عم فى الذكر جميع الحروف فشمل كلامه حروف الجر وواو العطف إذ ذكر أمثلتها بين الزيادة والحذف فدل بذكره إياها بين حروف المعانى على قياسيتها زيادة ، أو حذفا ، ولكنا نعتقد أن الحذف بالنسبة لحروف الجر ، وانتصاب الاسم بعدها سائغ فى الإيجاز البلاغى ، كما هو مستباح فى السماع اللغوى ونحسب كذلك أن حذف واو العطف ، وارد فى الأداء الأدبى ، وسائغ فى

(1) الخصائص ج٢ ٢٨٤

الاستعمال ، وإن خوالفت بحذفه بعض قواعد الفصل والوصل البلاغى ، إذ الاعتماد فيه ـ مادام قد ورد ـ على الذوق . أما الزيادة فنحسب أن من الخير الفنى عدم استعمالها إلا عند إرادة التضمين ، وإعطاء فعل يتعدى بنفسه معنى فعل يتعدى بالحرف ، أما حروف المعانى ، فنعتقد أنه من الأفضل ، أن يوقف فى زيادتها ، وحذفها عند ماورد ، فلايتجاوز فى الاستعمال البلاغى والأدبى ، لما يترتب على زيادته ، وحذفه من إلباس وخلط فى ذهن المتلقى . وهو ماتنبذه البلاغة ، ويأباه الذوق .

وحذف الاسم عرضه عرضا مفصلا ، تناول فيه مواقعه من الجملة ، وجواز حذفه ، أو قلته ، وعلل لبعض ماذكره فيه تعليلات هى أقرب إلى البلاغة ، والنقد الأدبى ، وتناول حذفه ، وهو مراد من المتكلم دون عدم ذكره أصلا لعـــدم إرادته ، وفرق بين الحالين ، فالأول يتأتى حذفه لغرض ، والثانى ينعدم ذكره لعدم تعلق الغرض به ، ويكون فى ذكره إخلال بالمعنى كله ، وخروج عن المراد .

وفى حذف مايحذف وهو مراد ، ذكر أن كلا من المبتدأ والخبر قد حذف على انفراده ، ولكن علل ابن جنى لم تتناول هذا الحذف بنصيب ، وذكر أنه قد حذف المضاف بكثرة ، « حتى إن فى القرآن ـ وهو أفصح الكلام ـ منه أكثر من مائة موضع ، بل ثلاثمائة موضع ، وفى الشعر منه مالا أحصيه »[١] وحذف مكررا أيضا ، وحذف المضاف إليه ، ولم يذكر ابن جنى لذلك من تعليل إلا سعة المجاز ، واستمراره على ألسنتهم[٢] . لكنه فى الحديث عن حذف الموصوف ، وإقامة الصفة مقامه ذكر أن « أكثر ذلك فى الشعر ، وإنما كانت كثرته فيه ، دون النثر من حيث كان القياس يكاد يحظره ، وذلك أن الصفة فى الكلام على ضربين : إما للتخليص والتخصيص ، وإما المدح والثناء ، وكلاهما من مقامات الإسهاب

---

(١) الخصائص ج ١ ٤٥٢ (٢) راجع الخصائص ج ٢ ٤٥١

والإطناب ؛ لا من مظان الإيجاز والاختصار ، وإذا كان كذلك لم يلق الحذف به ولا تخفيف اللفظ منه ، هذا مع ماينضاف إلى ذلك من الإلباس ، وضد البيان »[١] فمراعاة المقام إذن هو العلة الباعثة على ندرة حذف الموصوف فى النثر ، وخوف الإلباس ، وعدم البيان علة أخرى لهذه الندرة ، وكان ينبغى بناء على مراعاة مقام الإسهاب الإطناب اللذين يستدعيهما المدح والثناء ، أن تقل صورة الحذف فى الشعر قلتها فى النثر ، إذ المدح والثناء اللذين يلزمان بالإطناب والإسهاب مجالهما الشعر ، إلى زمن ابن جنى وبعده ، ولكنه يبدو أنه كان يعلل لخطر قياس الحذف، وفى حذف الصفة قال : « وقد حذفت الصفة ، ودلت الحال عليها .. فأما إن عريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال ، فإن حذفها لا يجوز ، ألا تراك لو قلت وردنا البصرة ، فاجتزنا الأبلة على رجل ، أورأينا بستانا ، وسكت ، لم تفد بذلك شيئا ، لأن هذا ، ونحوه ، مما لا يعرى منه ذلك المكان ، وإنما المتوقع أن تصف ماذكرت ، أو من ذكرت فإن لم تفعل كلفت علم ما لم تدلل عليه ، وهذا لغو من الحديث ، وجور فى التكليف »[٢] فالصفة المراد ذكرها تحذف عند دلالة الحال عليها أو اللفظ ، فإن فقدت هذه الدلالة الحالية أو اللفظية لم يجز الحذف ، لأن الحديث بدونها عندئذ يصبح من لغو الحديث ، أو مما لا يفيد ، ولا قيمة لكلام لا فائدة منه

وكذلك حذف المفعول به ، وحذف المفعولان من الجملة ، وحذف الظرف وحذف المعطوف تارة ، والمعطوف عليه أخرى ، كما حذف المستثنى ، وحذف خبر كان مع النكرة عنده ، ومع المعرفة عند أصحابه ، وحذف أحد مفعولى ظننت ، وحذف خبر كان ، وحذف المنادى ، وبعض ماحذف من هذا كانت له علة نحوية من كلام ابن جنى ، وبعضه لا تعليل له .

أما فى باب التمييز فقد « حذف المميز ، وذلك إذا علم من الحال حكم ما كان يعلم منها به . وذلك قولك : عندى عشرون ، واشتريت ثلاثين ، وملكت خمسة

---

(١) « ٢ جـ ٣٦٦   (٢) الخصائص ٢ جـ ٣٧٠ - ٣٧١

وأربعين ، فإن لم يعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة فإن لم يرد ذلك ، وأراد الإلغاز ، وحذف جانب البيان ، لم يوجب على نفسه ذكر التمييز وهذا إنما يصلحه ويفسده غرض المتكلم ، وعليه مدار البيان»[1] فإرادة المتكلم هي الفيصل: إن أراد البيان ذكر التمييز ، وإن أراد الإلغاز لم يوجب على نفسه الذكر ، وعند إرادة البيان يجوز له أن يحذف إذا علم من الحال حكم ما كان يعلم عند الذكر .

وفي حذف الحال قال : « وحذف الحال لا يحسن ، وذلك أن الغرض فيها ، إنما هو توكيد الخبر بها ، وما طريقه طريق التوكيد غير لائق به الحذف لأنه ضد الغرض ، ونقيضه .. فأما ما أجزناه من حذف الحال في قول الله -تعالى- (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) أي : فمن شهده صحيحا بالغا ، فطريقه أنه لما دلت الدلالة عليه من الإجماع والسنة ، جاز حذفه تخفيفا ، وأما لو عريت الحال من هذه القرينة ، وتجرد الأمر دونها لما جاز حذف الحال على وجه »[2] فذكر الحال توكيد الخبر ، لذا لا يليق بها أن تحذف ، لأن حذفها ضد التوكيد ونقيض له ، ومع هذا فيجوز حذفها لقرينة تصاحبها وعندئذ يتأتى التخفيف مع الحذف وبدون هذه القرينة لا يجوز حذف الحال .

أما المصدر فيقول فيه : « ولم أعلم المصدر حذف في موضع ، وذلك أن الغرض فيه إذا تجرد من الصفة ، أو التعريف ، أو عدد المرات ، فإنما هو لتوكيد الفعل ، وحذف المؤكد لا يجوز»[3] .

وينهي حديثه في حذف الاسم بقوله : « وإنما كلامنا على حذف ما يحذف ، وهو مراد ، فأما حذفه إذا لم يرد فسائغ لا سؤال فيه ، وذلك كقولنا : انطلق زيد ، ألا ترى هذا كلاما تاما ، وإن لم تذكر معه شيئا من الفضلات : مصدرا

---

(١) الخصائص ج ٢ ٢٧٨ (٢) الخصائص ج٢ ٢٧٨ - ٢٧٩
(٣) « ج٢ ٢٧٩

لمصدرا ولا ظرفا ، ولا حالا ، ولا مفعولا به ، ولا مفعولا معه ، ولا غيره ، وذلك أنك لم ترد الزيادة فى الفائدة بأكثر من الإخبـــار عنه بانطلاقه دون غيره[1] » .

وعند الحديث عن حذف الفعل يتحدث حديثا نحويا خاليا من كل تعليل بلاغى أو ذى صلة بالبلاغة[2] .

وفى كل هذا يحفظ لابن جنى أنه نظم مباحث كانت متفرقة ، وعلل لأمور كانت مغفلة ، ووضع حدودا لم تكن معالمها واضحة ، واتسع ميدان القرائن عنده فشملت اللفظ ، والحال ، والشريعة ، وكان دقيق النظر فى التفريق بين مايحذف وهو مراد ذكره ، ومالا يقصد من الكلام ، وكان فى قوانين الإجازة والمنع حاسما وموفقا ، وبخاصة فى منعه ذكر كلام لايفيد ، أو قول مالايبين ، أو ذكر مالاجدوى فى ذكره .

وكما حدث عن الحذف حدث عن التكرار باللفظ ، وبما يؤدى معنى اللفظ ، فقال فى باب الاحتياط : « اعلم أن العرب إذا أرادت المعنى مكنته ، واحتاطت له ، فمن ذلك التوكيد ، وهو على ضربين : أحدهما تكرير الأول بلفظه ، وهو نحو قولك : قام زيد ، قام زيد .... وقد قامت الصلاة قد قامت الصلاة ، والله أكبر ، الله أكبر .. .. .. والثانى تكرير الأول بمعناه ، وهو على ضربين : أحدهما الإحاطة والعموم ، والثانى للتثبيت والتمكين ، الأول كقولنا : قام القوم كلهم ، ورأيتهم أجمعين ، .. .. .. والثانى نحو قولك قام زيد نفسه ، ورأيته نفسه ، .. .. وقد يؤكد بالصفة كما تؤكد هى ، نحو قولهم : أمس الدابر وأمس المدبر ، وقول الله - عز اسمه - (إلهين اثنين) وقوله تعالى (ومناة الثالثة الأخرى) وقوله سبحانه (فإذا نفخ فى الصور نفخة واحدة)[3] » ويقول فى باب آخر تعليقا على قول الشاعر :

---

(١) الخصائص ج ٢ ٢٧٩ (٢) راجعه فى ج ٢ ٢٧٩ - ٢٨١

(٣) الخصائص ج ١ ١٠١ - ١٠٥

« إذا المرء لم يخش الكريهة أوشكت حبال الهوينى بالفتى أن تقطعا »

وهذا عندهم قبيح ، وهو إعادة الثانى مظهرا بغير لفظ الأول ، وإنما سبيله أن يأتى مضمرا ، نحو : زيد مررت به ، فإن لم يأت مضمرا ، وجاء مظهرا ، فأجود ذلك أن يعاد لفظ الأول البتة .. .. كقول الله — سبحانه — (الحاقة ما الحاقة) و (القارعة ما القارعة) وقوله :

أرى الموت لايسبق الموت شىء نغص الموت ذا الغنى والفقيرا

.. .. لأنه إنما يعاد لفظ الاول فى مواضع التعظيم ، والتفخيم ، وهذا من مظانه »(١) فالتوكيد والتمكين والاحتياط ، والإحاطة والعموم ، والتثبيت ، والتفخيم ، كلها أسباب للتكرار : إن باللفظ ، وإن بالمعنى ، وإن بالصفة ، وفى مواضع التفخيم والتعظيم يعاد المكرر بلفظه ، وإن فقد الغرض من التكرار ، والزمت طريقة الصياغة بإعادة الاول أعيد مضمرا ، فإن أعيد بغير لفظه قبح إعادته ، والأجود منه أن يعاد بلفظه الاول .

وفى خروج الكلام على مايقتضيه الظاهر يتحدث ابن جنى أحاديث متنوعة ، وشيقة ، يحاول فى بعضها أن يرسى قواعد هذا الخروج ، وفى بعضها الآخر يحاول استنباط المعانى الدقيقة التى أتت من وراء هذا الخروج ، وفى بعض ثالث يحاول تعليل ماخرج عن وضعه اللغوى .

ففى خروج الاستفهام عن أصل وضعه إلى معان أخر يقول : « واعلم أنه ليس شىء يخرج عن بابه إلى غيره إلا لأمر قد كان وهو على بابه ملاحظا له ، وعلى صدد من الهجوم فيه ، وذلك أن المستفهم عن الشىء قد يكون عارفا به مع استفهامه فى الظاهر عنه ، لكن غرضه فى الاستفهام عنه أشياء : منها أن يرى

---

(١) الخصائص ج ٢ — ٥٣ — ٥٤

السائل أنه قد خفى عليه ليسمع جوابه عنه ، ومنها أن يتعرف حال المسئول : هل هو عارف بما السائل عارف به ، ومنها أن يرى الحاضر غيرهما أنه بصورة السائل المسترشد ، لماله فى ذلك من الغرض ، ومنها أن يعد ذلك لما بعده مما يتوقعه ، . . . وأضيف ذلك من المعانى التى يسأل السائل عما يعرفه لأجلها وبسببها ، فلما كان السائل فى جميع هذه الأحوال قد يسأل عما هو عارفه ، أخذ بذلك طرفا من الإيجاب لا السؤال عن مجهول الحال(١) »ويقول فى « باب فى نقض الأوضاع إذا ضامها طارىء عليها : من ذلك لفظ الاستفهام إذا ضامه معنى التعجب استحال خبرا ، وذلك قولك : مررت برجل أى رجل ، فأنت الآن مخبر بتناهى الرجل فى الفضل ، ولست مستفهما ، وكذلك : مررت برجل أيما رجل ، لأن (ما) زائدة .. .. ومن ذلك لفظ الواجب إذا لحقته همزة التقرير عاد نفيا ، وإذا لحقت لفظ النفى عاد إيجابا ، وذلك كقوله ـ سبحانه ـ (أأنت قلت للناس) أى ما قلت لهم ، وقوله (آلله أذن لكم) أى لم يأذن لكم ، وأما دخولها على النفى فكقوله ـ عز وجل ـ (ألست بربكم) أى : أنا كذلك ، وقول جرير :

ألستم خير من ركب المطايا

أى أنتم كذلك ، وإنما كان الإنكار كذلك ، لأن منكر الشىء إنما غرضه إلى عكسه ، وحده ، فلذلك استحال به الإيجاب نفيا ، والنفى إيجابا(٢) » ، فهو هنا يحاول أن يرى أسباب الخروج بالاستفهام عما يقتضيه الظاهر ، ويبين الصلة بين الاستفهام وماخرج إليه من معنى أو غرض ، والقاعدة الثابتة لبعض هذا الخروج وما يفيده من معنى الخبر ، أو النفى أو الإيجاب ، ويوضح مع هذا حال المستفهم حين يريد غرضا آخر غير السؤال : إذ يكون عالما بجواب مايسأل عنه .

وكما يخرج الاستفهام عن حقيقته يخرج الخبر ، فيراد منه معنى آخر غير الإخبار به ، من ذلك ما يقوله فى قولهم : (لا أبا لك) : « ويؤكد عندك خروج هذا الكلام مخرج المثل كثرته فى الشعر ، وأنه يقال لمن له أب ، ولمن ليس له

---

(١) الخصائص جـ ٢ ٤٦٤ ـ ٤٦٥ (٢) الخصائص جـ ٣ ٢٦٩

أب ، فهذا الكلام دعاء فى المعنى لا محالة ، وإن كان فى اللفظ خبرا ، ولو كان دعاء مصرحا ، وأمرا معينا ، لما جاز أن يقال لمن لا أب له ، لأنه إذا كان لا أب له لم يجز أن يدعى عليه بما هو فيه(١) ، فالجملة خبر فى اللفظ دعاء فى المعنى ، ومع هذا لم ترد للخبر ، ولا للدعاء ، وإنما لمجرد المثل .

وكذلك العلم يخرج عن الأصل الذى وضع له إلى معنى آخر ليس له ، يقول فى باب نقض الأوضاع .. .. « ومن ذلك أن تصف العلم ، فإذا أنت فعلت ذلك فقد أخرجته عن حقيقة ما وضع له ، فأدخلته معنى لولا الصفة لم تدخله إياه » وذلك أن وضع العلم أن يكون مستغنيا بلفظه عن عدة من الصفات فإذا أنت وصفته فقد سلبته الصفة له ما كان فى أصل وضعه مرادا فيه ، من الاستغناء بلفظه عن كثير من صفاته(٢) ، فالعلم إذن بوصفه فقد خاصته وخرج عن أصل وضعه إلى معنى آخر حددته الصفة التى وصف بها ، وابن جنى هنا يضع قاعدة الخروج ويرينا كيفية هذا الخروج ، والموضوع جديد فى فكرته ، عميق فى نظرته ، دقيق فى قاعدته ، وإن كان البلاغيون لم يلتفتوا إليه .

ومثله فى الدقة والعمق والجدة حديثه عن « الوصف بالجوهر لما فيه من معنى الفعل مثل قوله :

فلولا الله والمهر المفدى لرحت وأنت غربال الإهاب

وضع الغربال موضع مخرق »(٣) .

وكذلك حديثه فى (باب فى الاستخلاص من الأعلام معانى الصفات) إذ يقول فيه : « من ذلك ما أنشدناه أبو على - رحمه الله - من قول الشاعر :

أنا أبو المنهال فى بعض الأحيان ليس على حسبى بضؤلان

---

(١) الخصائص ح ١ ٣٤٤ (٢) الخصائص ح ٣ ٢٧٠
(٣) « ح ٣ ٢٢١

الشديد - رحمه الله - ونحن فى دار الملك ، وسألنى عما يتعلق به الظرف الذى هو (بعض الأحيان) فخضنا فيه ، إلى أن برد فى اليد من جهته أنه يحتمل أمرين: أحدهما أن يكون أراد : أنا مثل أبى المنهال ؛ فيعمل فى الظرف على هذا معنى التشبيه ، أى : أنا أشبه أبا المنهال فى بعض الأحيان ، والآخر : أن يكون قد عرف من أبى المنهال هذا الغناء والنجدة ، فإذا ذكر فكأنه قد ذكرا ، فيصير معناه إلى أنه كأنه قال : أنا المغنى فى بعض الأحيان ، أو أنا النجدة فى بعض تلك الأوقات ، ألا تراك قد انتزعت من العلم الذى هو أبو المنهال معنى الصفة والفعلية ؟ .. .. وقد مر بهذا الموضع الطائى الكبير فأحسن فيه ، واستوفى معناه ، فقال :

فلا تحسبا هندا لها الغدر وحدها سجية نفس ، كل غانية هند

فقوله : كل غانية هند ، متناه فى معناه ، وآخذ لأقصى مداه ، ألا ترى أنه كأنه قال : كل غانية غادرة ، أو قاطعة ، أو خائنة ، أو نحو ذلك ، ومنه قول الآخر :

إن الذئاب قد اخضرت براثنها والناس كلهم بكر إذا شبعوا

أى إذا شبعوا تعادوا ، وتغادروا ، لأن بكرا هكذا فعلها .

ونحو من هذا - وإن لم يكن المقول عليه علما - قول الآخر :

ما أمك اجتاحت المنايا كل فؤاد عليك أم

كأنه قال : كل فؤاد عليك حزين ، أو كئيب ، إذ كانت الأم هكذا غالب أمرها ، لاسيما مع المصيبة وعند نزول الشدة .

ومثله فى النكرة أيضا قولهم : مررت برجل صوف تكته ، أى خشنة ، ونظرت إلى رجل خز قميصه ، أى ناعم ، .. .. وقريب منه قوله :

أنا أبوها حين تستبغي أبا

أي أنا صاحبها ، وكافلها ، وقت الحاجة إلى ذلك »(١) وكل هذا الذي ذكره ونقلنا منه نقلا طويلا ، إنما وضعناه في باب الخروج باللفظ عما يقتضيه ظاهرة في أصل الوضع ، لأنه قد خرج فعلا - في توجيه ابن جني - عن مقتضى الظاهر إذ الأعلام إنما وضعت في الأصل ، أو نقلت إلى العلمية لتدل على ذوات محددة دون مراعاة لمعانيها التي لها في الأصل ، فلما أوحت بصفات لا يستلزمها الوضع - كالتي نص عليها المؤلف - خرجت عن المعاني التي وضعت لها ، أو نقلت إليها، إلى المعاني التي استخلصت منها ، أو أوحت بها ، فأبو المنهال خرج عن أصل وضعه في تحديد الذات إلى إفادة معنى الغناء والنجدة ، وهند خرجت عن العلمية إلى إفادة الوصفية ، وبكر كذلك ، ومثل هذه الأعلام ما ذكر من ألفاظ الأم والأب ، والصوف والخز ، كل لفظ منها خرج عما يفيده في أصل وضعه إلى معنى آخر هو من لوازمه ، أو بتعبير آخر ، أوحت كل كلمة منها بمعنى آخر غير الذي وضعت له ، أفادته من طول ملازمتها إياه ، حتى عرف عنها ، واشتهرت به ، وابن جني يستخلص فكرته هذه من مبحث نحوي ، يريد فيه أن يعرف متعلق الظرف الذي سأله عنه أستاذه ، فيهديه البحث إلى تلك الفكرة الجديدة العميقة في آن ، ولقد تكون شبيهة ببحوث الكناية البلاغية ، ولكنها - مع المراجعة - تفترق عنها افتراقا دقيقا ، إذ الكناية تستلهم الصفات والمشتقات ، وتراكيب الجمل ، تستلهمها صفات ، أو موصوفات أو نسبا يستلزمها المذكور من الصفات والتراكيب ، أما هذه فتستلهم الأعلام والجوامد ، أو أسماء الذوات صفات دقيقة عرفت عنها : بالطبع أو بالاكتساب ، وهي تحفظ لابن جني كواحدة مما لفت النظر إليه ، وأعان على إبرازه ، وسلك إليـــه طريقا مألوفا من البحث النحوي ، ولكنه في الوقت ذاته هدى معه إلى أمر لا ألفة فيه ، مع دقة جوانبه ،

(١) الخصائص جـ ٢ ٢٧٠ - ٢٧٣

وعمق فكرته ، ولعله قد سبق به المحدثين الذين يهمهم البحث عما توحى به الألفاظ داخل الجمل وكان الرائد الأول فى هذا الميدان .

ومع هذا فقد ذكر المؤلف فى باب الخروج عن مقتضى الظاهر أو عما يدعو إليه التعبير ألوانا من الخروج اللفظى فى (فصل فى الحمل على المعنى) قال فيه : إنه قد « ورد القرآن به ، وفصيح الكلام : منثورا ومنظوما ، كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث ، وتصور معنى الواحد فى الجماعة ، ومعنى الجماعة فى الواحد ، وفى حمل الثانى على لفظ قد يكون عليه الأول : أصلا كان ذلك اللفظ ، أو فرعا ، وغير ذلك . . . . ومنه باب فى هذه اللغة واسع لطيف طريف ، وهو اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدى به ، لأنه فى معنى فعل يتعدى به[1] » ولكن تعليلات ابن جنى فى هذا الباب كانت بعيدة عن المجال البلاغى ، وإن كان قد ذكر الجزء الأخير من هذا فى موضع آخر ، وسنذكره فى أحاديث المجاز .

وتبادل الأفعال مواقعها : بعضها فى موقع الآخر ، موضوع حديث لابن جنى يقول فيه : « قال أبو بكر - يعنى ابن السراج - كان حكم الأفعال أن تأتى كلها بلفظ واحد ، لأنها لمعنى واحد ، غير أنه لما كان الغرض فى صناعتها أن تفيد أزمنتها ، خولف بين مثلها ، ليكون ذلك دليلا على المراد فيها ، قال : فإن أمن اللبس فيها جاز أن يقع بعضها موقع بعض ، وذلك مع حرف الشرط ، نحو إن قمت جلست ، لأن الشرط معلوم أنه لا يصح إلا مع الاستقبال ، وكذلك لم يقم أمس وجب لدخول لم ، لولا هى لم يجز ، قال : ولأن المضارع أسبق رتبة من الماضى ، فاذا نفى الأصل كان الفرع أشد انتفاء ، وكذلك أيضا حديث الشرط فى نحو : إن قمت قمت ، جئت فيه بلفظ الماضى الواجب ، تحقيقا للأمر ، وتثبيتا له ، أى : إن هذا وعد موفى به لامحالة ، كما أن الماضى واجب ثابت لامحالة .

ونحو من ذلك لفظ الدعاء ، ومجيئه على صورة الماضى الواقع ، نحو : أيدك

---

(١) الخصائص ج ٢ : ٤١١ ، ٤٣٥

الله، وحرسك الله ، إنما كان ذلك تحقيقا له ، وتفاؤلا بوقوعه أن هذا ثابت بإذن الله ، وواقع غير ذي شك ، وعلى ذلك يقول السامع للدعاء - إذا كان مريدا لمعناه - : وقع إن شاء الله »(١) ويقول في (باب في الاحتياط) : « ومنه قولهم : لم يقم زيد ، جاءوا فيه بلفظ المضارع وإن كان معناه المضي ، وذلك أن المضارع أسبق رتبة في النفس من الماضي ، ألا ترى أن أول أحوال الحوادث أن تكون معدومة ، ثم توجد بعد ، فاذا نفي المضارع الذي هو الأصل ، فما ظنك بالماضي الذي هو الفرع ؟ .

وكذلك قولهم : إن قمت قمت ، فيجيء بلفظ الماضي ، والمعنى معنى المضارع وذلك أنه أراد الاحتياط للمعنى فجاء بمعنى المضارع المشكوك في وقوعه بلفظ الماضي المقطوع بكونه ، حتى كأن هذا قد وقع واستقر ، لا أنه متوقع مترقب ، وهذا تفسير أبي علي عن أبي بكر ، وما أحسنه ! »(٢) وفي هذا الكلام يبيح ابن جني وأساتذته استعمال الفعل الماضي في موقع المضارع وفي معناه ، واستعمال المضارع في موقع الماضي ، ومعناه ، والماضي في الدعاء ، كل ذلك عند أمن اللبس ، ووجود القرائن المادية أو المعنوية التي تحدد الغرض منه ، ويكاد يحدد القرائن المادية في أدوات الشرط وفي (لم) ، ويجعل لكل استعمال من هذا علته البلاغية ، التي يفيدها ، فنفي الماضي بلفظ المضارع توثيق للنفي ، وتأكيد له على اعتبار المضارع أسبق رتبة في النفس من الماضي ، فاذا انتفى الأسبق كان التالي له أشد انتفاء ، واستعمال الماضي بدلا من المضارع في الشرط تحقيق له وتثبيت لكونه ووجوبه ، من حيث كون المضارع مشكوك في وقوعه ، والماضي مقطوع بكونه ، فاستعمال المقطوع به نفي للشك ، وتثبيت للوقوع ، واستعمال الماضي في الدعاء لتحقيقه ، وللتفاؤل به ، وأنه ثابت واقع بإذن الله . وابن جني في كل هذا يرجع القول لصاحبه ، لايدعي لنفسه فضلا فيه .

---

(١) الخصائص ج ٣ ٣٣١ - ٣٣٢ (٢) الخصائص ج ٣ ص ١٠٥

وسواء عندنا أن كانت مباحث الخصائص لابن جنى أو كانت مما أفاده من أساتذته وسابقيه، فالمهم عندنا أنها وجدت، وأنها جديرة بالنظر، خليقة بالبحث حقيقة بإبرازها، والكشف عنها، والاهتمام بها من كثير مما يهتم البلاغيون والنقديون، إذ كانت دراسات دقيقة الفكر، عميقة الأثر، جمالية النظر، قائمة على التذوق اللغوى، مرتبطة بالنصوص تستلهمها، وتستشف محتوياتها، ومكنوناتها، فى محاولة تريد أن تلم النظائر، وتستنبط الكليات الذوقية اللغوية، وبخاصة منها مايتصل بجانب المعانى، لاأعنى علم المعانى البلاغى، وإنما أقصد البحث فى المعانى اللغوية، وأسرار التراكيب، ومكنونات الصيغ اللغوية تلك التى تجعل من ابن جنى علما شامخا بين أصحاب البحوث النقدية، والبلاغية، إلى جوار مايتمتع به من مكانة بين النحاة، وأهل اللغة. بل ربما صح أن مكانه الأعلى هناك فى بحوث النقد والبلاغة، لو تهيأ له من يكشف عنه الستار.

حـ : ولما كان ابن جنى فى مجال البحث عن خصائص العربية، وقد عرف عنها – من سابقيه، ومما توصل إليه بحثه – « أن هذه اللغة أكثرها جاز على المجاز، وقلما يخرج الشىء منها على الحقيقة »(١) أخذ يوضح مجازاتها، ويفرق بينها وبين الحقيقة، ويبين أسباب العدول عن الحقيقة إلى المجاز، وغير ذلك مما يتصل بالمجاز، فى أبواب انتظمت جانبا من هذه البحوث، وفى متفرقات وردت خلال مباحث الكتاب المتنوعة.

فأما الفرق بين الحقيقة والمجاز فقد قال فيه : « الحقيقة ما أقر فى الاستعمال على أصل وضعه فى اللغة، والمجاز ما كان بضد ذلك »(٢).

وأما صور المجاز فقد توسع فيها لتشمل – عنده – أكثر الصور التعبيرية، فقال : « حذف المضاف مجاز لاحقيقة »(٣)، وقال : « ومن المجاز كثير من باب

---

(١) الخصائص جـ ٢ ٤٤٧ (٢) الخصائص جـ ٢ ٤٤٢ (٣) الخصائص جـ ١ ١٩٥

الشجاعة فى العربية : من المحذوفات ، والزيادات ، والتقديم والتأخير ، والحمل على المعنى ، والتحريف(١) ، وقال : « قولهم : أنت الأسد ، وكفك البحر ، فهذا لفظه لفظ الحقيقة ، ومعناه المجاز والاتساع ، الا ترى أنه إنما يريد : أنت كالأسد ، وكفك مثل البحر ؟ »(٢) وقال : « اعلم أن أكثر اللغـــة - مع تأمله - مجاز لاحقيقة ، وذلك عامة الأفعال ، نحو : قام زيد ، وضرب عمرو(٣) ، إلا أن هذا النوع الأخير - عامة الأفعال - ألحقه بالحقيقة ، إذ وضعه فى (باب فى أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة(٤)) ، وذكر أبوابا أخرى ، هى من المجاز ، وفسر محتوياتها تفسيرا مجازيا ، ولم يشر فى الوقت نفسه إلى كونها من المجاز ، منها (باب فى استعمال الحروف بعضها مكان بعض(٥) ، وقد نص فيه على « أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر ، وكان أحدهما يتعدى بحرف ، والآخر بآخر ، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه ، إيذانا بأن هذا الفعل فى معنى ذلك الآخر ، فلذلك جىء معه بالحرف المعتاد مع ماهو فى معناه(٦) ، فخرجه على الاتساع ، وأجراه مجرى الاستعارة فى الفعل ، ودليلها الحرف المستعمل مع ذلك الفعل ، إذ ذكر أن هذا الفعل فى معنى ذلك الآخر ، فلذلك جىء معه بالحرف المعتاد مع ماهو فى معناه ، ومن هذه الابواب المجازية (باب فى الاكتفاء بالسبب من المسبب ، وبالمسبب من السبب(٧)) وقد خرج أمثلته كلها على المجاز المرسل ، وإن لم يذكر المصطلح ، ولا أشار إلى المجاز فى استعماله .

وعلى ذلك يكون المجاز عند ابن جنى أوسع دائرة مما حد به فى البحوث البلاغية المتأخرة ، وهو فى الوقت ذاته أضيق مجالا مما كان عليه عند الباحثين من السابقين الاولين - فى المجاز القرآنى كأبى عبيدة ، وابن قتيبة ، وإن كان ابن جنى - مع هذا متأثرا - بالأخير من الرجلين ، فى الاستدلال على وجود المجاز

---

(١) الخصائص جـ ٢ ٤٤٦ (٢) الخصائص جـ ٢ ١٧٧
(٣ ، ٤) « جـ ٢ ٤٤٧ ومابعدها (٥) « جـ ٢ ٣٠٦ ومابعدها
(٦) « جـ ٢ ٣٠٨ (٧) « جـ ٣ ١٧٣ ومابعدها

فى اللغة ، ومعارضا له فى استدراكه عليه فى كثير من تأويلاته القرآنية التى أرجعها ابن قتيبة إلى القلب .

وسواء علينا أتسعت بحوث المجاز فشملت كل صور المجال البلاغى ، أم توزعت بين علوم البلاغة الثلاثة ، فإن المهم عندنا هو البحث فى أسبابها ، وظواهرها واستكناه أسرارها ، والكشف عن أستارها ، ومعرفة ما اجتنت صورها ، من معان خفية ، ولفتات ذكية ، وأفكار لطيفة ، وخبايا عميقة ، وهو ما حاوله الباحثون المتقدمون الذين وسعوا ، والمتأخرون الذين وزعوا ، وإن كان الأولون أخصب أفكارا ، وأعمق نظرات ، وأطوع فى بحوثهم للتذوق الجمالى ، وأكثر تلاؤما مع الحس الفنى .

وأما أسباب العدول عن الحقيقة إلى المجاز ، فقد حاول ابن جنى أن يضع فيها قاعدة كلية ، ويستنبط مما ورد من أشكاله التعبيرية فائدة جامعة ، لكنها تتخصص فى كل تعبير حسبما تدل عليه الكلمات ، ويستلزمه الغرض منه ، لذا تراه يقول : « وإنما يقع المجاز ، ويعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة ، وهى : الاتساع ، والتوكيد ، والتشبيه ، فان عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة ، فمن ذلك قول النبى — صلى الله عليه وسلم — فى الفرس : هو بحر ، فالمعانى الثلاثة موجودة فيه ، أما الاتساع فلأنه زاد فى أسماء الفرس التى هى : فرس ، وطرف ، وجراد ونحوها ، البحر ، حتى إنه إن احتيج إليه فى شعر ، أو سجع ، أو اتساع ، استعمل استعمال بقية تلك الأسماء ، لكن لا يفضى إلى ذلك إلا بقرينة تسقط الشبهة . . . ألا ترى أن لو قال : رأيت بحرا ، وهو يريد الفرس ، لم يعلم بذلك غرضه ، فلم يجز قوله ، لأنه إلباس ، وإلغاز على الناس ، وأما التشبيه ، فلأن جريه يجرى فى الكثرة مجرى مائه ، وأما التوكيد ، فلأنه شبه العرض بالجوهر ، وهو أثبت فى النفوس منه[1] » وعلى هذا التأويل سار فى (باب فى فرق بين

---

(١) الخصائص ح ٢ ٤٤٢ - ٤٤٣

الحقيقة والمجاز) و (باب فى أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة) وأجراه على صور من الاستعارة والمجاز المرسل ، والمجاز العقلى ، والتشبيه البليغ ، أقام كلا منها على الاتساع ، والتشبيه ، والتوكيد ، وأجرى ما أورده من أمثلتها كلها مجرى واحدا يختلف حسب معناه ، وغرضه . ثم قال : « وكيف تصرفت الحال فالاتساع فاش فى جميع أجناس شجاعة العربية[١] » ومن ذلك[٢] يتبين ، أن الفواصل بين ألوان المجاز لم تتحدد بعد عنده ، فما يفيده التعبير الإستعارى يفيده المجاز المرسل والعقلى ، والتشبيه البليغ ، لأن إجراء كل منها عنده متحد فى الطريقة ، ومن المؤكد - عندى - أنه لا ينظر إليها جميعها على أنها فن واحد ، إذ المثال الواحد يجريه على وجهين مختلفين ، فى موضعين متباينين ، فقوله تعالى (واسأل القرية التى كنا فيها) يجريه مرة على المجاز بالحذف إذ يعقب عليه بقوله « أى أهلها[٣] » فى باب فى شجاعة العربية ، أما فى باب فى فرق بين الحقيقة والمجاز فيجريه على الاتساع والتوكيد والتشبيه ، فيقول : « وقوله - سبحانه - (واسأل القرية التى كنا) فيه المعانى الثلاثة أما الاتساع ، فلأنه استعمل لفظ السؤال مع ما لا يصح فى الحقيقة سؤاله . . . . . وأما التشبيه فلأنها شبهت بمن يصح سؤاله ، لما كان بها ، ومؤلفا لها ، وأما التوكيد ، فلأنه فى ظاهر اللفظ إحالة بالسؤال على من ليس من عادته الإجابة ، فكأنهم تضمنوا لأبيهم - عليه السلام - أنه إذا سأل الجمادات والجبال أنبأته بصحة قولهم ، وهذا تناه فى تصحيح الخبر ، أى : لو سألتها لأنطقها الله بصدقنا ، فكيف لو سألت من عادته الجواب[٤] » وكذلك الفن الواحد يجرى بعض أمثلته فى البابين المذكورين على وجه ، وفى موضع آخر من الكتاب على وجه آخر ، ولغرض آخر ، فصور المجاز العقلى - مثلا -

---

(١) الخصائص ح ٢ ٤٤٧

(٢) الحديث هنا مختص بما ورد فى البابين المذكورين دون سواهما ، وستأتى له أحاديث فى كل فن من هذه الفنون البلاغية تؤدى فيه معانى أخر غير الاتساع والتوكيد ، والتشبيه ، وتجرى إجراء آخر غير ما قام عليه هذان البابان.

(٣) الخصائص ح ٢ ٣٦٢ (٤) الخصائص ح ٢ ٤٤٧

مجرى فى باب فى فرق بين الحقيقة والمجاز على الاتساع والتشبيه والتوكيد(١)، وفى (باب فى الشىء يرد مع نظيره مورده مع نقيضه) على التجوز الإسنادى للإعظام والمبـــالغة(٢) وكذلك صنع بأمثلة الاستعارة ، والمجاز المرسل، مما سنذكره بعد .

ويتبين لنا كذلك أن من المجاز ما تتأتى معه المعانى الثلاثة ، ومنه ما يتأتى معه الاتساع والمبالغة ، وحدهما ، أو الاتساع وحده ، بدليل قوله « وكيف تصرفت الحال ، فالاتساع فاش فى جميع أجناس شجاعة العربية » دون النص على التشبيه والتوكيد ، وعدم اشتراط اجتماع المعانى الثلاثة فى المجاز الواحد ، وعليه فلا داعى لاعتراض ابن الأثير عليه فى هذا بقوله « إنه جعل وجود المعانى الثلاثة سببا لوجود المجاز » واستدراكه عليه بقوله « بل وجود واحد منها سبب لوجوده »(٣) فكل ذلك لم يخالف فيه ابن جنى ولعل وهم ابن الأثير فيما فهم به كلام ابن جنى أتاه من أنه قصر نظره على ما صدر به ابن جنى حديث المجاز من قوله « فان عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة » دون أن يمد بصره إلى ماوراء هذا من أقوال لابن جنى فى الباب وفيما عداه .

ونحسب ألا ضير على ابن جنى فى أنه لم يفصل الحدود بين ألوان المجاز ، ولا فى توسعه فيما يفيده التعبير المجازى ، لأن الرجل كان ينظر فى العبارة ذاتها ، وفيما تلهمه من معان ، دون التقيد بشكلها ، وبطرق المجاز فيها ، ولاشك عندنا أن البلاغة الحقة تكمن فى استلهام صور التعبير ماتمكنه من معان ، وغايات ، وماتدل عليه من دلائل ، وأهداف ، وفيما ترشد إليه من إيثار بعض التعبير على بعض لما يحققه من هذه المعانى المقصودة والأغراض المشردة ، تلك طريقة

---

(١) راجع الخصائص حـ ٢ ٤٤٦ - ٤٤٧
(٢) راجع حـ ٢ ٢٠٢ ، وقد أعاد الفكرة فى حـ ٣ ١٨٩
(٣) المثل السائر حـ ٢ ٨٤

العلماء ذوى البصيرة النافذة ، والأفق الفسيح ، والعقل الذواق ، أما العناية بالحدود والرسوم دون تجاوز إلى الصور المعروضة يستبطنها ، ويستلهما ، ويستشف منها ، فهى عمل العقل الجامد ، والأفق الضيق ، والعالم المحدود فى بصيرته وتفكيره ، ولم يكن كذلك ابن جنى .

وأما ألوان المجاز التى وردت فى كتاب الخصائص - مما لم تبسط القول فيه عنده - فهى الصور البيانية المحدودة فى علم البيان عدا الكناية .

ومنها : التشبيه :

ونحسب أن ابن جنى لم يجاوز الصواب حين أورد بعض صوره فى عداد المجاز ، فان طرفيه الأساسيين : المشبه به ، وإن كان كل منهما على انفراده مستعملا فى حقيقة ما وضع له ، إلا أنهما فى الصورة المركبة قد جووز بهما هذا الوضع ، فصار المشبه به - عند المتكلم بالتشبيه - مثالا فى صفته ، صح معه أن يلحق به المشبه ، ليأخذ من صفاته ، ومثاليته فيها ، من أجل ذلك كان التشبيه . وبدون ذلك لايصبح للتشبيه قيمة وإذا كان الأمر كذلك فقد خرج كل من المشبه والمشبه - فى صورتهما التركيبية - عن الأصل الذى وضعا من أجله ، فجاوزا الاستعمال الوضعى الحقيقى الاستعمال إلى معنى ليس لهما على الحقيقة ، فصح أن يكونا بين صور المجاز ، وقد أشار ابن جنى إلى هذا المعنى بقوله : « قولهم : أنت الأسد ، وكفك البحر فهذا لفظه لفظ الحقيقة ، ومعناه المجاز والاتساع[1] »

فهو أن ابن جنى ، إنما أهمه من صور التشبيه ، مايسمى التشبيه المعكوس دون سواه من سائر التشبيهات ، وقد أورد حديثه عنه فى (باب من غلبة الفروع على الأصول) وقال فيه : « هذا فصل من فصول العربية طريف ، تجده فى معانى العرب ، كما تجده فى معانى الإعراب ، ولاتكاد تجد شيئا من ذلك إلا والغرض فيه المبالغة ، فمما جاء فيه ذلك للعرب قول ذى الرمة :

---

(١) الخصائص ج ٢ ١٧٧

ورمل كأوراك العذارى قطعته إذا ألبسته المظلمات الحنادس

أفلا ترى ذا الرمة كيف جعل الأصل فرعا، والفرع أصلا، وذلك أن العادة والعرف فى نحو هذا، أن تشبه أعجاز النساء بكثبان الرمل . . . فقلب ذو الرمة العادة والعرف فى هذا، فشبه كثبان الأنقاء بأعجاز النساء، وهذا كأنه يخرج مخرج المبالغة، أى: قد ثبت هذا الموضع، وهذا المعنى لأعجاز النساء، وصار كأنه الأصل فيه، حتى شبه كثبان الأنقاء به، ومثله الطائى الصغير:

فى طلعة البدر شىء من ملاحتها وللقضيب نصيب من تثنيها

وآخر من جاء به: شاعرنا، فقال:

نحن ركب ملجن فى زى ناس فوق طير لها شخوص الجمال

فجعل كونهم جنا أصلا، وجعل كونهم ناسا فرعا، وجعل كون مطاياه طيرا أصلا، وكونها جمالا فرعا، فشبه الحقيقة بالمجاز فى المعنى الذى منه أفاد المجاز من الحقيقة ما أفاد . . . وهذا المعنى عينه قد استعمله النحويون فى صناعتهم، فشبهوا الأصل بالفرع، فى المعنى الذى أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل(١)، ومن هذا النص أن الموضوع طريف، وهو حقا كذلك فيما يخص حديث التشبيه منه، إذ لم يسبقه إليه سابق - فيمن عرفنا، لا المبرد، ولا ابن قتيبة، ولا ابن طباطبا، بل حتى ولا معاصر له، كأبى هلال العسكرى، وفى هذا النص يقصر ابن جنى الغرض فيه على المبالغة دون التوكيد، مما يقوى ما اتجهنا إليه من كونه لا يشترط اجتماع المعانى الثلاثة للعدول عن الحقيقة إلى المجاز، وفيه أيضا: بناء هذا التشبيه على تغيير الأديب الشاعر أوضاع العرف والعادة، وقلبها على أوجهها، فما كان فى العرف والعادة أصلا، يعتبره الشاعر فرعا، وما كان فرعا، يجعله هو أصلا، ثم يشبه ما ادعاه فرعا، بما اعتبره أصلا، ومن أجل

(١) الخصائص ح ١ ٣٠٠ - ٣٠١

هذا جاءت المبالغة من حيث ادعاء ثبوت الصفة فى المشبه به ، حتى كأنها الأصل فيه .

ويبدو لنا أن ابن جنى يجعل هذا التشبيه مرحلة تالية فى الوجود للاستعارة، وأدخل منها فى المبالغة ، وذلك حين تراه يفسر الاستعارة فى قول طرفة

جازت القوم إلى أرحلنا آخر الليل بيعفور خدر(١)

ويعلق عليها بقوله : « أى : بشخص ، أو بإنسان مثل اليعفور ، وهو واسع كثير، فلما كثر استعمالهم إياه - وهو مجاز - استعمال الحقيقة ، واستمر . . . . تجاوزوا به ذاك إلى أن أصاروه كأنه هو الأصل والحقيقة فعادوا فاستعاروا معناه لأصله ، فقالوا :

ورمل كأوراك العذارى(٢)

ومضمون هذا الكلام ، أن هذا التعبير الاستعارى فى قول طرفة « بيعفور » بدلا من شخص ، أو إنسان ، لما كثر فى كلامهم استعمالا مجازيا ، وكأنه حقيقة ، إذ لا يبدو فيه أثر التشبيه ، واستمر هذا الاستعمال ، لما كان ذلك كله تجاوزوا حده ، إلى أن صيروه هو الأصل — وهو فى الحق مستعار — ثم عادوا فشبهوا به الأشياء ، وإذن فهو لم يوجد إلا بعد استمرار الاستعمال الاستعارى ، ولما كان المشبه به أدخل فى وجه الشبه من المشبه ، والمشبه به هو المستعار الذى اعتبر كأنه الحقيقة ، كان هذا التشبيه أدخل فى المبالغة من الاستعارة .

ونحن - مع تسليمنا بصحة الجزء الأخير من هذا الذى استنبطناه من كلام ابن جنى — لا ندرى إن كان الرجل قد أقام حكمه الأول . وهو تأخر التشبيه المعكوس عن الاستعارة فى الوجود ، على استقراء تام للنصوص الأدبية ، أم

---

(١) اليعفور : الظبى ، شبه به حبيبته ، وهو يعينها هى نفسها ، من باب التجريد والحديث عن طيف الحبيبة ، والخدر : الفاتر الجسم ، المبطىء عند القيام .
(٢) الخصائص ج ٢ ١٧٧

مثله هذا التأخر ، أو أنه أقام حكمه هذا على ظن غلب عليه ، وهو فى مجال البحث العقلى لتحليل الظواهر الأدبية واللغوية ، إن تأخر ذى الرمة ـ صاحب التشبيه المعكوس الذى أورده ابن جنى ـ عن طرفة ـ صاحب الاستعارة التى اعتبرت أصلا لهذا التشبيه عنده ، لايقوم دليلا على الاستقراء ، وليس فى عباراته مايمدد لنا الأصل الذى بنى عليه هـــذا الحكم ، وليته دلنا على أنه أقامه على أساس استقرائى ، إذن لقدم لنا خيرا كبيراً ، وفائدة ممتازة فى تطور الاستعمال الأدبى لهذين الفنين البلاغيين .

أما بقية أشكال التشبيه ، فقد أورد البليغ منها فى باب المجاز الذى يعدل إليه عن الحقيقة للاتساع والتشبيه والتوكيد ، وسبق لنا أن نقلنا مثاله ، وحدث عن بعض أدوات التشبيه حديثا لايبعد كثيرا عما نقله سيبويه عن أستاذه الخليل لذا لم نر زيادة فائدة فى النص عليه .

والاستعارة ورد النص عليها فى مواطن عدة من كتاب الخصائص ، وهى معتبرة عنده من المجاز ، يعدل إليها من الحقيقة للمعانى الثلاثة التى تتأتى فى المجاز ، ويهم ابن جنى أن يعرض لنا ما تمكنه فى طواياها من المعانى ، ولا يحاول التفريق بين صورها ، شأنه فى مختلف الصور المجازية عامة ، لذا تراه يقول فى أحـــد أشكالها : « فأما الشدة فى الأمر فإنها مستعارة من شد الحبل ، ونحوه ، لضرب من الاتساع والمبالغة ، على حد ما نقول فيما يشبه بغيره ، لتقوية أمره ، والمراد به »(١) فيكتفى بذكر المستعار ، والمستعار منه ، ويقيمه على التشبيه ، ويبين الأسباب التى أفادتها الاستعارة : من الاتساع والمبـــالغة وتقوية الأمر المراد بالتشبيه .

لكنه مع هذا ، يذكر أنه لابد فى التعبير الاستعارى من قرينة تبين غرض المتكلم به فيه ، وإلا صار الكلام بدون هذه القرينة ـ فى دلالته على غرض

---

(١) الخصائص ج ٢ ١٦٣

المتكلم به - إلباسا ، وإلغازا، فيقول : « لو قال : رأيت بحرا ، وهو يريد الفرس ، لم يعلم بذلك غرضه ، فلم يجز قوله ، لأنه إلباس ، وإلغاز على الناس[١] » ويبين كذلك كيف تكون القرينة الصارفة عن إرادة الحقيقة فى العبارة الاستعارية فى قوله : « فأما قولهم : ملكت عبدا ، ودخلت دارا ، وبنيت حماما ، فحقيق هو ونحوه ، لااستعارة فيه . . . ولكن لوقال : بنيت لك فى قلبى بيتا ، وملكت من الجود عبدا خالصا ، أو أحللتك من رأيى ، وثقتى دار صدق ، لكان ذلك مجازا واستعارة ، لما فيه من الاتساع والتوكيد والتشبيه[٢] » وعلى هذا يكون قد وضع الأسس الأولية لكل بناء استعارى ، من بيان العلاقة بين طرفى الاستعارة والغرض منها ، وكيفية صياغتها ، والفروق اللفظية والمعنوية بينها وبين الحقيقة ، وترك ما وراء ذلك ، إلا ما كان مجالا لفوضى الاستعمال من تعدية الأفعال بغير الحروف التى تتعدى بها ، فقد حاول ضبطه ، ووضع دليل له ، يرتبط بغرض المتكلم فيه ، وقد سمى هذا - فيما بعد - بالاستعارة فى الحرف ، لكن ابن جنى جعل الاستعارة فيه فى الفعل ، وجعل الحرف معه قرينة لهذه الاستعارة ، فقال : « اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر ، وكان أحدهما يتعدى بحرف ، والآخر بآخر فإن العرب قد تتسع ، فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه ، إيذانا بأن ذلك الفعل فى معنى ذلك الآخر ، فلذلك جىء به معه بالحرف المعتاد مع ماهو فى معناه ، وذلك كقول الله - عز اسمه - (أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم) وأنت لاتقول : رفثت إلى المرأة ، وإنما تقول : رفثت بها ، أو معها ، لكنه لما كان الرفث هنا فى معنى الإفضاء ، وكنت تعدى أفضيت بإلى ، كقولك : أفضيت إلى المرأة ، جئت بإلى مع الرفث ، إيذانا وإشعارا أنه فى معناه[٣] » ومع أنه لم ينص على أن ذلك من الاستعارة ، أو من المجاز ، إلا أنه قد أوله على معنى الاستعارة : فجعل فعلا فى معنى فعل آخر وأتى بدليل معه ، هو الحرف المستعمل مع هذا الفعل ، وحقه أن يستعمل مع الآخر ، وجعل ذلك من

---

(١) الخصائص ج ٢ ٤٤٢
(٢) « ج ٢ ٣٠٨
(٣) الخصائص ج ٢ ٤٤٦

الأسماع ، وكل ذلك لايحدث فى غير المجاز ، ولا مكان له بين ألوان المجاز إلا فى الاستعارة ، وعدم ذكره هذا فى باب المجاز وعدم نصه على أنه من الاستعارة ، لايخرجه من المجـــاز ومن الاستعارة مادام قد أوله على معناها ، وكيفيتها ، والغرض منها ، وتأويله إياها على الاستعارة فى الفعل ، أولى عندنا من جعل الاستعارة فى الحرف ، إذ ذلك أدنى إلى غرض المتكلم وأقرب إلى روح المعنى ، وأوضح فى التأويل ، وأكثر تناسبا مع الوضـــع اللغوى ، وتلاؤما مع الذوق الفنى .

وللمجاز المرسل نصيب من تأويل الكلام عليه ـ عند ابن جنى ـ ذكره فى (باب فى الاكتفاء بالسبب من المسبب ، وبالمسبب من السبب) خرج عليه بعض مشكلات الآى القرآنى ، وبعض صور الشعر العربى ، مما كان السابقون الأولون فى الدراسات القرآنية قد أولوه على القلب ، وقال فى هذا الباب : وهذا موضع من العربية لطيف ، وواسع لمتأمله كثير ، وكان أبو على ـ رحمه الله ـ يستحسنه ، ويعنى به ، وذكر منه مواضع قليلة ، ومر بنا نحن منه ما لا نكاد نحصيه ، فمن ذلك قول الله ـ تعالى ـ (فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله) وتأويله ـ والله أعلم ـ فإذا أردت قراءة القرآن ، فاكتفى بالمسبب الذى هو القراءة ، من السبب الذى هو الإرادة ، وهذا أولى من تأويل من ذهب إلى أنه أراد : فإذا استعذت فاقرأ ، لأن فيه قلبا لاضرورة بك إليه ، وأيضا فإنه ليس كل مستعيذ بالله واجب عليه القراءة . . . ومنه قول رؤبة :

يارب إن أخطأت أو نسيت فأنت لاتنسى ولا تموت

وذلك أن حقيقة الشرط ، وجوابه ، أن يكون الثانى مسببا عن الأول . . . وليس كون الله ـ سبحانه ـ غير ناس ، ولامخطئا أمرا مسببا عن خطأ رؤبة ، ولاعن إصابته ، وإنما تلك صفة له ـ عز اسمه ـ من صفات نفسه ، لكنه كلام محمول على معناه ، أى : إن أخطأت أو نسيت فاعف عنى ، لنقصى وفضلك ،

فاكتفى بذكر الكمال والفضل ، وهو السبب ، من العفو ، وهو المسبب[1] ، فالآية الكريمة حسب تأويل ابن جنى إياها من المجاز المرسل الذى علاقته المسببية ، وبيت رؤبة فى هذا التأويل أيضا من هذا المجاز ، لكن علاقته السببية ، ولكن ابن جنى لم ينص على هذا المجاز ، ولا أشار إليه فى الباب كله ، وقد أوله ، ولم يشر إلى داع بلاغى أو معنوى إلى اللجوء إليه ، أو اعتدال الكلام عليه ، ومع أنه قد أوله على شىء من الحذف - إذ اكتفى فيه بشىء من شىء - إلا أنه لم يشأ أن يدخله بين ما تضمن المعانى الثلاثة ، ولا غيرها من شيات المعانى فكان غريبا باغفال هذا عما اختطه لنفسه من أحاديث الكتاب ، والمجاز منه بخاصة ، ولكنه ذكر فى (باب فى أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة) لونا آخر من هذا المجاز ، وذكر علاقته ، وأدخله ضمن ما يأتى بالاتساع ، والتشبيه ، والتوكيد ، فقال : اعلم أن أكثر اللغة - مع تأمله - مجاز لا حقيقة ، وذلك عامة الأفعال ، نحو قام زيد ، وقعد عمرو ، وانطلق بشر ، وجاء الصيف ، وانهزم الشتاء ، ألا ترى أن الفعل يفاد منه معنى الجنسية ، فقولك : قام زيد ، معناه : كان منه القيام أى هذا الجنس من الفعل ، ومعلوم أنه لم يكن منه جميع القيام ، وكيف يكون ذلك ، وهو جنس ، والجنس يطبق جميع الماضى ، وجميع الحاضر ، وجميع الآتى ، الكائنات من كل وجد منه قيام ، ومعلوم أنه لا يجتمع لإنسان واحد فى وقت واحد ، ولا فى مائة ألف سنة مضاعفة القيام كله . . . فاذا كان كذلك علمت أن قام زيد مجاز لا حقيقة ، إنما هو على وضع الكل موضع البعض ، للاتساع والمبالغة ، وتشبيه القليل بالكثير . . . قال لى أبو على : قولنا : قام زيد بمنزلة قولنا : خرجت فاذا الأسد ، ومعناه أن قولهم : خرجت فاذا الأسد ، تعريفه هنا تعريف الجنس كقولك : الأسد أشد من الذئب ، وأنت لا تريد أنك خرجت وجميع الأسد التى يتناولها على الباب ، هذا محال ، واعتقاده اختلال ، وإنما أردت : خرجت فاذا واحد من هذا الجنس بالباب ، فوضعت لفظ الجماعة على الواحد مجازا ،

---

(١) الخصائص ح ٢ ٧٣ - ١٧٥

لما فيه من الاتساع والتوكيد والتشبيه . . . وكذلك قولك : ضربت زيدا ، مجاز أيضا ، من غير جهة التجوز فى الفعل ، وذلك أنك إنما فعلت بعض الضرب لاجميعه ، ولكن من جهة أخرى ، وهو أنك إنما ضربت بعضه لاجميعه[١] ، ففى كل هذا يؤول ابن جنى — ومن قبله أستاذه — هذا على المجاز المرسل الذى علاقته الكلية ، وينص على أنه مجاز فيه ما فى كل مجاز من الاتساع والتوكيد والتشبيه ، وإن نص مع ذلك على لحاقه بالحقيقة لكثرته ، ومن الغريب — فى نظرنا — أن يكون مثل هذا من المجاز مع أنه لا يمكن أن يكون مقصودا كما نص ابن جنى ، ولم يهدف قائله إلى شىء من التوكيد أو التشبيه أو الاتساع ، وهل يمكن أن يكون مجازا مع اعتقاد صاحبه الحقيقة فيه ؟ إن القـــائل : قام زيد : لا يعنى أكثر من أنه قد حدث منه هذا الفعل فى زمنه ، والقائل خرجت فإذا الأسد ، لا يعنى أكثر من أنه فوجىء عند خروجه بأسد ، والقائل ضربت زيدا ، لا يعنى أكثر من أنه أوقع به هذا الفعل دون تجاوزه إلى عضو منه ، فإذا لم يكن قد قصد إلى أبعد من هذا فمن أين تتأتى الجنسية فى الفعل وفى الأسد حتى يكون قصد الجزء واستعمل الكل ؟ ولو أن معتقد التشبيه والتجسيم لله — تعالى — قال : يد الله مع الجماعة ، أيكون متجوزا مع أن الحقيقة فى خلاف ما يعتقد ؟ إن القصد إلى المعنى شرط فى المجاز ، ذلك أمر لابد منه ، إلا أن ابن جنى وأستاذه — رحمهما الله — كانا ينظران فيما قالا نظرة متفلسفة متجردة لوجه التفلسف لم ترتبط بالوضع الإنسانى ، بقدر ما ارتبطت بالأصل اللغوى المجرد من نفس قائله ، مع أن ابن جنى قد عرف اللغة فيما ذكرنا له ، بأنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم ، فربط بينها وبين أغراض المتكلمين بها ، فى الوقت الذى عزل فيه اللغة هنا عن قصد قائليها ، فجانبه الصواب — فيما نعتقد — ولكن ذلك لن يقلل من قيمته فى نظرنا ، فحسبه أنه اجتهد ، واستكشف كثيرا مما كنا فى حاجة إليه ، وأصاب ، وأكثر من الصواب فى أكثر ما عرفناه عنه ، ومنه ، وحتى فيما لم نرتضه من آرائه

---

(١) الخصائص ح ٢ ٤٤٧ - ٤٥٠

فتح لنا أبوابا من الفهم لولاه لغفلنا عنها ، فكان بعرضه ما رأى ممهدا سبل الهداية لنا نرى أنه الصواب ، رحمه الله ، وغفر له .

(ج) وبدهى بعد أن نقول : إن ابن جنى قد اهتم بجانب . مما له صبغة معنوية من فنون البديع ، وإن لم يذكر هذا المصطلح البلاغى ، ولكن قد ذكر بعض المصطلحات التى تعد منه ، وفسرها ، وبين قيمتها ، وأول بعض الصور الكلامية على بعض من هذه الفنون ، وشرحها ، مع عـــدم نصه على اسمها البلاغى .

فن هذا الذى ذكر : التجريد ، وقد أفرد له بابا فى الخصائص عنون له بهذا اللفظ ، قال فيه : « اعلم أن هذا فصل من فصول العربية طريف حسن ، ورأيت أبا على - رحمه الله - به غريا معينا ، ولم يفرد له بابا ، لكنه وسمه فى بعض ألفاظه بهذه السمة ، فاستقريتها منه ، وأنقت لها ، ومعناه أن العرب قد تعتقد أن فى الشىء من نفسه معنى آخر ، كأنه حقيقته ، ومحصوله ، وقد يجرى ذلك إلى ألفاظها ، لما عقدت عليه معانيها ، وذلك نحو قولهم : لئن لقيت زيدا لتلقين منه الأسد ، ولئن سألته لتسألن منه البحر ، فظاهر هذا أن فيه من نفسه أسدا وبحرا ؛ وهو عينه هو الأسد والبحر ، لا أن هناك شيئا منفصلا عنه ، وممتازا منه ؛ وعلى هذا يخاطب الرجل منهم نفسه ، حتى كأنها تقابله ، أو تخاطبه ، ومنه قول الأعشى :

وهل تطيق وداعا أيها الرجل

وهو الرجل نفسه لا غيره . . . وقال تعالى (لهم فيها دار الخلد) وهى نفسها دار الخلد . . . وقد تستعمل الباء هنا ، فتقول : لقيت به الأسد ، وجاورت به البحر ، أى : لقيت بلقائى إياه الأسد ، ومنه مسألة الكتاب : أما أبوك فلك أب ، أى لك منه أو به ، أو بمكانه أب ، وأنشدنا .

أفاءت بنو مروان ظلما دماءنا وفى الله - إن لم يعدلوا - حكم عدل

وهذا غاية الكشف والبيـــان ، ألا ترى أنه لا يجوز أن يعتقد أن الله - سبحانه - طرف لشيء ، ولا متضمن له ، فهو إذن على حذف المضاف ، أى : فى عدل الله عدل حكم عدل[1] ، فالتجريد سمة وسمها أبو على الفارسى لهذا الفن ، فهو من مصطلحاته إذن ، وله أصل فيما ورد عن سيبويه ، وهو فعلا كذلك ، وقد سبق لنا أن ذكرنا معرفة هذا الرجل به فنا - لا مصطلحا - ذكر منه هذه المسألة التى سماها ابن جني مسألة الكتاب ، أنه قد يكون بمن ، أو بالباء أو فى ، كل ذلك قد قاله سيبويه ، فيما ذكرناه له ، والجديد هو تسمية الفارسى له ، وأنه قائم على الاعتقاد بأن فى الشيء من نفسه معنى آخر ، وأن به يتمكن المتكلم من خطاب نفسه وإجراء الحديث معها ، وعنها دون تحرج ، أما اعتبار حذف المضاف فى قول القائل :

وفى الله - إن لم يعدلوا - حكم عدل

فهو لون من التحرج فيما يتصل بذات الله - تعالى - عند ابن جنى أو أستاذه - خشية أن يحسب حاسب أن الذات العلية طرف لشيء أو متضمنه له ، لكنه فى الحق من باب التجريد ، ولا مانع من تأويله على زيادة (فى) دون إدعاء حذف فى الجملة .

وحدث ابن جنى عن التشكيك فى (باب فى إقرار الألفاظ على أوضاعها ..) وذكر حروفه التى يكون بها ، وفائدته فى التعبير ، ومزيته ، على أى تأويل له آخر فى الكلام ، فقال : « من ذلك (أو) إنما أصل وضعها أن تكون لأحد الشيئين أين كانت ، وكيف تصرفت ، فهى عندنا على ذلك ، وإن كان بعضهم قد خفى عليه هذا من حالها ، فى بعض الأحوال ، حتى دعاه إلى أن نقلها عن أصل بابها ، وذلك أن الفراء قال : إنها قد تأتى بمعنى (بل) وأنشد بيت ذى الرمة :

---

(1) الخصائص ح ٢ ٤٧٣ - ٤٧٥

بدت مثل قرن الشمس فى رونق الضحا وصورتها ، أو أنت فى العين أملح

وقال : معناه ، بل أنت فى العين أملح . . . بل إذا كانت هنا على بابها ، كانت أحسن معنى ، وأعلى مذهبا . . . ألا ترى أنه لو أراد بها معنى : بل أنت فى العين أملح ، لم يف بمعنى (أو) فى الشك ، لأنه إذا قطع بيقين : أنها فى العين أملح ، كان ذلك سرفا منه ، ودعاء إلى التهمة فى الإفراط له ، وإذا أخرج الكلام مخرج الشك كان فى صورة المقتصد ، غير المتحامل ولا المتجرف ، فكان ذلك أعذب للفظه ، وأقرب إلى تقبل قوله ، ألا تراه نفسه أيضا قال :

أيا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقا آأنت أم أم سالم

فكما لايشك فى أن كلامه ههنا خرج مخرج الشك ، لما فيه من عذوبته ، وظرف مذهبه ، فكذلك ينبغى أن يكون قوله : أو أنت فى العين أملح (أو) فيه باقية فى موضعها ، وعلى شكها .

وبعد ، فهذا مذهب الشعراء ، أن يظهروا فى هذا ، ونحوه شكا ، وتخالجا ، ليروا قوة الشبه ، واستحكام الشبهة ، وغلو الاشتطاط ، وإن كانوا هم ، ومن بحضرتهم ، ومن يقرأ منهم بعد أشعارهم ، يعلمون أن لاحيرة هناك ، ولاشبهة ، ولكن كذا خرج الكلام على الإحاطة بحصول الحال(١) ، فالتشكيك بأو ، وبأم ، وإخراج الكلام عليه ، فيه اقتصاد — لاسرف معه ، ولا وسيلة لاتهام قائله بالإفراط فى قوله — فيكون ذلك الاقتصاد أعذب لفظه ، وأقرب إلى تقبل قوله ، ثم إن فيه بعد هذا قوة شبه ، واستحكام شبهة ، وغلو اشتطاط يحسها السامع منهم والقارئ لهم وإن كان يعلم أنه لاحيرة هناك ، ثم هو بعد ذلك أفضل من القطع بعدم الشبهة والشك فيما يرى ، لما فى هذا القطع من الإفراط والسرف .

---

(١) الخصائص ٢ — ٤٥٨ / ٤٥٩

ونحسب أن القضية فى مثل هذا لا ينبغى أن تكون مطلقة ، فهناك المجالات النفسية ، ذات المشاعر العميقة التى يحسن فيها القطع بالرأى ، فيما يقوله مصورها ، ليكون حديثه متلائما مع مشاعره ، وعمقها ، ومنها المثالان اللذان وردا فى النص السابق ، إذ هما تصوير الحبيبة فى عين محبها . وفى أولهما موازنة بين هذه الحبيبة - فى عين محبها - وبين الشمس فى رونق الضحا ، وفى ثانيهما موازنة أخرى بين تلك الحبيبة ، وظبية الوعساء ، ولا شك أن الحبيبة - أى حبيبة - هى أملح من الشمس فى عين المحب ، وأحسن من الظبية فى مرأى بصره . وإذا كان الصدق مع النفس مطلوبا فى العمل الفنى ، فإن الشاعر مرتجى فى عمله لأن يكون متجاوبا مع إحساسه العاطفى المحب ، وليس يتهمه متهم ، حين يصنع هذا ، بالإسراف فى قوله ، ولا التجاوز فيما صور الحبيبة به ، بل ربما كان التشكيك فى مثل هذا داعية إلى اتهام الشاعر بفتور حبه ، إذا أشرك مع حبيبته شيئا آخر فى مرأى عينه ، وليس المجال - فى مثل هذا - مجال تشبيه ، يرى الشاعر فيه قوة الشبه ، واستحكام الشبهة ، وغلو الاشتطاط كما قاله ابن جنى ، لأن كل شبيه هو أضأل فى العين من المشبه ، ولذا فإنا مع الفراء فى جعل (أو) فى البيت الأول بمعنى (بل) ولا نرى داعيا لإبقائها على شكها ، مادام خروجها عن أصل وضعها قد أفاد معنى زائدا ، به صار الشعر أصدق وأمعن أقوم وأكثر تلاؤما مع الواقع النفسى .

لكن هذا الذى نراه لا يقال عندنا عما توجه إليه ابن جنى من عذوبة التعبير ، واقتصاد القول ، فى أسلوب الشك والتشكيك ، بشرط أن يكون ذلك فى مجال آخر غير المجال الذى تقوى فيه الأحاسيس فتطغى على كل شىء سواها ، مثل مجال العشق : إلهيا كان أو إنسانيا ، والإيمان العميق الذى تقل معه كل مطالب الحياة وصورها .

أما البديع اللفظى ، فلم يهتم به ابن جنى ، ولا أورد شيء منه فى خصائصه ، إلا التجنيس ، وقد ربطه بالاشتقاق اللغوى ، فجعل منه المشتقات ذات الأصل

الواحد ، وأخرج منه ماانفقت حروفه أو تدانت ، وليس يرجع إلى وحدة المادة اللغوية ، فقال : « إن التجنيس عندهم : أن يتفق اللفظان ، ويختلف أو يتقارب المعنيان ، كالعقل ، أو المعقل ، والعقلة ، والعقيلة ، ومعقلة ، وعلى ذلك وضع أهل اللغة كتب الأجناس ، وليس الثرى من لفظ الثراء ، وذلك أن الثرى وهو الندى من تركيب (ث ر ى) لقولهم الثريان ، وأما الثريان ، وأما الثراء لكثرة المال ، فمن تركيب (ث ر و) لأنه من الثروة »[١] ولكون حديث ابن جنى فى هذا الفن كان حديث اللغوى البحت ، إذ لم يلتق فيه مع البلاغيين إلا فى تعريف التجنيس ، وأخلى الكلام فيه من ذكر أثر الكلام ، لكون هذا كائنا فى الكتاب لم نشأ بسط الكلام فيه .

(د) تلك جوانب من صور البلاغة فى كتاب الخصائص ، يلاحظ أن أكثر مادتها مما يدخل فى نطاق علم المعانى ، وأقلها كان من مباحث علم البيان ، لولا ما ذودناه به مما لم يذكر صاحب الكتاب بجازيته ، وإنما ذكره ضمن خصائص العربية كالاكتفاء بالسبب عن المسبب ، الذى أوردناه فى المجاز المرسل ، وكالتضمين النحوى الذى جعلناه من الاستعارة ، وغلبة الأصول على الفروع ، الذى أفرده بباب وحده ، وجعلناه هنا فى التشبيه .

على أننا لم نستقص بالعرض والذكر كل ماجاء فى كتاب الخصائص من آثار بلاغية ، وبخاصته مايتصل بالمعانى ، وإن كنا قد أوردنا الكثير من المسائل فيه ، ولم ننتهج كذلك طريقته فيما عرضنا من مسائل بلاغية ، لأن ذلك كان يستلزمنا عرض كثير من صفحات الكتاب ، ونحن لم نرد ـ فيما عرضنا ـ إلى أبعد من التعريف بالجهود البلاغية المبذولة والموجودة فى هذا الكتاب ، وهو مذكور

---

(١) الخصائص ج ٢ ٤٨

بين كتب اللغة والنحو ، غير معروف بين كتب البلاغة والنقد ، إلا من زاوية ضيقة .

أما الكتاب ذاته ، فعنوانه (الخصائص ، أو خصائص العربية) وموضوعه أيضا هذه الخصائص : فيما يمس مفردات اللغة من حيث اشتقاقها ، واستعمالها ، وفيما يتصل بصور التركيب وصياغاتها المتنوعة ، وفيما يذكر من نوعية استعمالها بين الحقيقة والمجاز ، وقد عرض ابن جنى ما أراد عرضه من ذلك كله فى كثير من العمق ، ومن الدقة ، وبقدر كبير من التحليل ، والتفسير ، والتعليل ، وبميل إلى استخلاص النتائج العامة ، أو إثارة القضايا المبتكرة ، والمجددة فى الموروث بشكل يقل نظيره عند كثير من سابقيه ومن معاصريه ، ولا تجد له مثيلا فى كتاب لغيره إلى زمانه .

وقد سبق أن ذكرنا ، أن صاحب الخصائص قد حدد غرضه منه فى أمرين : أحدهما يتصل بالمعانى ، وثانيهما يتصل بالمبانى : حواشى وأطرافا ، وقلنا : إنه ربط اللغة ، والنحو ، فى تفسيره لكل منها بهذين الغرضين ، ونزيد هنا ، أنه قد صنع ذلك فى بقية الكتاب ، فوفى بما وعد ، وتمسك بما حد غرضه فيه ، بأن جمع فى كثير من أبواب الكتاب بين أسس الصياغة التعبيرية ، أو اللغوية ، وبين الدواعى أو الأسباب المعنوية : المستكنة فى الصياغة أو الباعثة عليها ، لكن بنسب غير متوازية بصفة دائمة ، فحينا تطغى على الباب أو على الموضوع منه أحاديث المبانى ، وأشكالها ، وحينا ترجح كفة الكلام فى المعانى ، إلا أنه فى هذا وذاك لا يغفل أحد الجانبين إغفالا كاملا ، بل لا بد من حديث فى هذا وذاك ، وإن لجأ أحيانا إلى غال أهل الصناعة النحوية ، فأخلى المجال كله للنحو أو اللغة دون أن ينال البلاغة منه نصيب .

وقد اعتمد صاحب هذا الكتاب فى استخلاص الخصائص المعنوية لصور التركيب : ماورد منها ، ومايستعمل ، ولنوعية التعبير : ما كان منها حقيقة ،

وماكان مجازا ، على الكثير من الشواهد الأدبية ، يذكر بعضها فى الكتاب ، وينص على تأمله فى غيرها مما لم يذكره ، ولهذا قلت نسبة الشواهد المصنوعة بين أمثلة الكتاب عما كانت عليه عند سابقيه من النحاة ، وبخاصة كتاب سيبويه ، ومكنت الشواهد الأدبية المذكورة والمتأملة لابن جنى من أن يجيل نظره ، ويعمل فكره ، ويستخلص العناصر المعنوية المستترة فى التراكيب ، ويستنبط القواعد ، أو الضوابط الكلية التى يتميز بها كل تركيب عما عداه ، من حذف مايراد ذكره ، وتقديم ماحقه أن يتأخر ، والخروج عن مقتضى الظاهر ، والاكتفاء بالشىء عن غيره ، وذكر الكلمة فى غير مكانها لتوحى بمعنى آخر لايتأتى بغير وجودها ، واستعمال الحروف : بعضها فى مكان بعض ، والعدول عن الحقيقة إلى المجاز ، واستعمال المجاز استعمال الحقيقة ، وغير هذا من كثير مما ورد فى هذا الكتاب .

ومن العناصر المعنوية التى استنبطها ابن جنى ، والضوابط ، أو الأسس الكلية التى وضعها فى هذا المجال ، مما أوردناه له ، تتكون المادة البلاغية فى كتاب الخصائص ، وهى مادة لم تقم على افتراض لاوجود له ، ولا أتت من أمثلة مصنوعة ولا وضعت قاعدتها ليبحث لها - فيما بعد - عما تتوثق به ، ولا اعتمدت على نوادر أدبية قليلة ، ولكنها استمدت من الأدب المستعمل ، واعتمدت على الشواهد الكثيرة : مذكورة فى الكتاب ، وغير مذكورة فيه وارتبطت - فى الغالب - بإرادة قائلى شواهدها ، واستخلصت بعد روية وتأمل فى هذه الشواهد .

والبلاغة فى كتاب الخصائص ذات صلة بالنحو ، وباللغة ، إذ تبحث فى صياغة المفرد ، وفى تركيب الجملة ، لتستخلص منهما أسباب ورودهما على ماجاء عليه ، ومايمكن التصرف به فى كل منهما ، ومايطرأ على التراكيب - من تغيرات فى الصياغة إن بتغيير شكلها ، وإن بتغيير مادتها ، وتأتى بعد هذا ، هذه المستخلصات البلاغية عللا للصياغة ، وتفسيرات للاستعمال .

وعلى هذا يكون ابن جنى - كسائر النحاة - قد مزج النحو ، واللغة بالبلاغة

وعلل لهما بهما ، وفسر أشكالهما التعبيرية على أسس منها ، واستخلص منهما قواعدها ، وضبط بتلك القواعد التي استخلصها قوانين الاستعمال النحوي واللغوي فجعل مصادر المادتين اللتين تستخلص منهما قوانينهما والقوانين المستخلصة منها والمنظمة للتكوين الكلامي ، هي المجال الفعلي الذي تدرس فيه البلاغة ، وتستنبط منها قواعدها الطيعة ، وقد رأيته - فيما عرضنا من كلامه - كيف جعل خفة الكلام وثقله على اللسان هما المفسرين لأكثر صور التصريف ، والاستعمال والترتيب في الإعراب ، وغير هذا من ظواهر الأداء اللغوي ، وهما المرتبطان - بلاغة - بفصاحة المفرد ، وتلاؤم حروفه ، أو تنافرها على ما هو معروف ومنصوص عليه عند البلاغيين ، ورأيت كذلك كيف عاب اللحن ، والخروج على مشهور القواعد ، وجعل من التقديم والتأخير ، والفصول سبباً في خفاء المعاني الأدبية ، وهذا الشيء نفسه هو ما انتبذ في البلاغة ، وسمي التعقيد اللفظي ، وارتجى من الأديب الفصيح أن يخلي كلامه منه .

ورأيت كيف علل الحذف النحوي بعلل بلاغية ، وربط الصياغة فيه بمقاماتها وحذر من التناقض مع تلك المقامات ، وراعى غرض المتكلم فيه ، واشترط وجود القرائن ، ووضوح الدلالة على المحذوف ، حتى لا يلتبس الغرض على المتلقي ، ولا تتفه قيمة الكلام بالحذف .

ورأيت - أيضا - كيف فرق بين أشكال التكرار : بإعادة المكرر بلفظه ، أو بمعناه ، أو بصفته الدالة على عدده ، أو بضميره ، وربط كل شكل من هذه الأشكال بغرض بلاغي ، وحسن وقبح في كيفية الإعادة ، وتلاؤمها مع هذا الغرض البلاغي ، حسبما يوحي به الشكل المكرر .

ورأيت - كذلك - كيف حاول ضبط قواعد الخروج على مقتضى ظاهر اللفظ مستشفا من كل خروج معناه البلاغي المستكن فيه ، وكيف أقام بعض مستخلصاته البلاغية فيه على مشكلة إعرابية - جاءت على هيئة سؤال وجهه إليه أستاذه ، كما حدث في استخلاص معاني الصفات من الأعلام .

وهكذا فى كل حديث بلاغى - عدا أحاديث الفرق بين الحقيقة والمجاز ولحوق المجاز بالحقيقة عند كثرته - كان النحو ممهدا للبلاغة ، والبلاغة معللة للنحو ، ومفسرة لما اختير من صياغاته.

وعندى أن هذا الخلط المتهج فى كتاب الخصائص ، وسبق به من عامة النحويين - فى الغالب - كان ذا فائدة لكل من النحو واللغة ، والبلاغة .

فأما الأولان فقد أفادهما زيادة استيثاق فى النفوس الدارسة لهما ، وزيادة تمكين لدى هذه العقول ، إذ لم ترد قواعدهما غفلا جافة ، خالية من الأسباب التى تبرر اختيارها ، بل لقد عللت القواعد فى كلا العلمين ، وكانت العلل البلاغية خاصة متصلة بالذوق المدرب ، وبالعقل الواعى ، ومرتبطة بإرادة المتكلم ، وبغرضه مما يقول ، وبالاستعمال الأدبى ومكنونات الكلام فيه ، وبالفروق بين هذه الاستعمالات حسب المقامات والأحوال ، فكان هذا مفسرا لأسرار النحو ، ولصيغ اللغة ، ومادتها ، ومعللا لإيثارها فى الاستعمال على ماسواها ، فكان طبيعيا أن تتقبلها العقول المتلقية فى شىء من الإقبال عليها ، وقدر من الاقتناع بها وجانب من التحرر فى الرأى عند مناقشتها ، فازدادت خصوبتها واستكشفت أعماقها ، وريضت عليها العقول ، فتقبلتها بكثير من الوعى ، ومن الإدراك والاقتناع .

وأما البلاغة : فقد أفادت من هذا الخلط المتهج . قدرة على الاستنباط ، وخصوبة فى الفكر المستنبط . وطواعية فى إدراك الفوارق بين الصور التعبيرية المركبة ، والصيغ والمواد اللغوية المستعملة ، وائتناسا بالذوق فيما يختار من هذه وتلك ، حسب إرادة المتكلم ، والموقف الذى يتكلم فيه ، أو الحال التى يصورها .

وكانت نتيجة ربط الفكر البلاغى بالبحث اللغوى والنحوى أن خلا البحث من عوامل التأثير الخارجة عن نطاقه ، فلم يتأثر بغير مصدره من اللغة والأدب ، ولا بغير مادتها فى صور

التعبير وإذا كان النحاة قد أحاطوا مادتهم النحوية بنماذج قولية معينة ، وشواهد أدبية مستوثق من سلامتها العربية ، فإن البحث البلاغي عند ابن جنى - خاصة - قد امتد نطاقه الزمنى ولم يتقيد له بعصور الاستشهاد النحوى ، بل قد تجاوز ذلك إلى زمانه وماقبله ، فاستشهد بشعر أبى تمام فيه ، وشعر البحترى وشعر المتنبى ، وأمثالهم ممن لايتخذ بأقوالهم فى التقنين النحوى .

إن الربط بين اللغة والنحو من جانب ، والبلاغة من جانب آخر هو الذى يجنب البلاغة ، أن تضيق حدودها ، وهو الذى يهيئها لأن تحتوى بحوث المفردات ودلالات الصيغ ، لا من حيث تنافر حروفها وتلاؤمها كما هو موجود ، ولكن من حيث دلالاتها المعنوية ، وماتأتى به زيادات الحروف فيها ، وماتدل عليه الاشتقاقات منها ، كما يهيئها لأن تضم فى بحوث التراكيب ماوراءها من أسرار ومابينها من علائق تتجاوز حدود الفصل والوصل لا ومامفرداتها فى داخل التركيب من معان قد تجاوز بها حدود وضعها الأول ، وعندئذ يتسع مجال البحث البلاغى فى نظرته إلى العمل الأدبى ، فيصبح دراسة أسلوب ، أو اتجاها نقديا يعتمد على اللغة : يحللها فى تراكيبها ، ويستوحيها ماتكنه فى داخلها ، ويربط بينها وبين غرض قائلها منها ، وأثرها فيما تصوره ، وتأثيرها فى متلقيها ، ويومئذ تكتسب البلاغة عمقا بعيدا ، وتزداد حيوية نشطة :

ثانياً : فى الدراسات القرآنية

من بحوث المجاز والإعجاز

(أ) من البديهيات الأولية ، أن نقول : إن القرآن الكريم كان واضح اللغة ، مفهوم المعانى عند القوم الذين تنزل بينهم ، بلغتهم ، مهما قيل فى اختلاف اللهجات واصطناع لغة أدبية موحده ، لأن القرآن الكريم نزل لتوجيههم ، والأخـذ بأيديهم إلى الرشاد الإنسانى ، ولأنه كان معجزة بين يدى رسوله - ﷺ - تحدى القوم أن يأتوا بمثله ، أو بسورة من مثله ، وليس من المعهود أن يكون الهادى - وقد نجح فى رسالته - غير واضح فى ذهن من يهديهم ، وليس من الحكمة - كذلك - أن يكون التحدى بشىء غير معروف ، ولا مفهوم لدى من يتحدون به ولم يرد عن هؤلاء شىء فيه اعتراض على هذا التحدى . بل إن الوارد عن هؤلاء الناس - سواء منهم من آمن ، ومن لم يؤمن - يدل على وعيهم بهذا القرآن ، وعلى تأثرهم بمعانيه ، وانبهارهم بأدائه ، حتى الذين وصفوه على أنه قول ساحر ، وبأنه قول شاعر ، إنما كانوا يصدرون فيما قالوا عن التأثر به والانبهار بأدائه ، وإن كانوا قاصدين أن يغضوا منه ، إذأن وصفهم هذا له . يعنى أنه قد فاق فى أسماعهم وقلوبهم مستوى ماألفوا من كلام . ولم يجدوا له مثيلا فى تأثيره إلا فى السحر وفى الشعر فشبهوه بهما . فجاءت أقوالهم شافة عما فى صدورهم من حيث أرادوا بها النيل منه . والصد عنه . ولن يكون هذا التأثير إلا مع فهم ووعى .

ولكن هذا لا يعنى أن الناس كلهم كانوا فى درجة واحدة من الوعى بلغة القرآن ومعانيه . ضرورة اختلاف القدرات العقلية الانسانية ، وتفاوتها فى درجات التلقى والإدراك ومن أجل ذلك وردت الأحاديث النبوية شاهدة على أن النبى - ﷺ - كان يشرح لبعض صحابته ما تمنية بعض آيات الكتاب المبين . وكل ذلك أمر طبيعى من ناس يؤمنون بالكتاب . ويهتزون به . ويتحرجون

من القول بالرأى فيه ، فكان تفسير النبي - صلى الله عليه وسلم - ما غمض عليهم منه ، أخذا بأيديهم إلى تحديد الغرض ، وإلى اطمئنان النفس ، وهو فى الوقت ذاته إباحة لهم أن يجتهدوا فى فهمه ، وأن يشرحوه لمن أشكل عليه .

وسار الصحابة - رضوان الله عليهم - بعد نبيهم مع القرآن الكريم فى اتجاهين : أحدهما يلتفت دائما إلى ما اطمأن إليه من معدله ، واستوثق فيه من نبيه - صلى الله عليه وسلم - لايخرج عنه ولا يتزيد عليه ، حرجا من القول بالرأى ، وخوفا من الوقوع فى الخطأ ، وثانيهما يتزود بكل مافسر صاحب الرسالة ، ويمضى مع مالم يفسره فيشرحه هو للناس ، وكان على رأس أصحاب هذا الاتجاه ابن عباس - رضى الله عنهما - يشجعه على - كرم الله وجهه - فترك ابن عباس تفسيره المعروف للقرآن ، وأثرت عنه نصيحة ترشد إلى فهم القرآن وغريبه تقول : « إذا سألتم عن شىء من غريب القرآن فالتمسوه فى الشعر فان الشعر ديوان العرب(١) » .

وأثرت الدراسات القرآنية بفتح ابن عباس مجال التفسير القرآنى ، ولتعدد البواعث الاجتماعية والعقدية والعلمية فى الأمة الإسلامية ، خلال القرون التالية لعهد الصحابة ، حتى جاوز ما سجله ابن النديم من هذه الدراسات عشرين نوعا(٢) عدا ما كان ذا طبيعة نحوية أو صرفية ، وكان للبلاغة القرآنية نصيب كبير من هذه الدراسات ، نجدها من غير شك مبثوثة فى كتب التفسير ، وكتب معانى القرآن ، وأكثرها مجموع فى الكتب التى تحدثت عن مجاز القرآن ، ومشكل القرآن ، ونظم القرآن ، وإعجاز القرآن .

غير أن استعراض هذه الكتب ، والاطلاع على ما وصفت به ، والمعرفة بالأسباب التى دعت إلى تأليفها ، والأغراض التى كتبت من أجلها تلفت النظر

---

(١) عن أثر القرآن فى تطور النقد الأدبى ص ٣٢

(٢) الفهرست ط أوربا ٣٢ - ٣٨

إلى ضرورة الاختلاف فى مناهج كتابتها ، ضرورة أن السبب فى الشىء ، والغرض منه مؤديان إلى اختيار مادته ، وداعيان إلى توجيه نظمها ، لتصل إلى الغاية منها .

وقد كانت الكتب الأولى فى دراسات المجاز القرآنى : أمثال « المجاز فى القرآن » لأبى عبيدة معمر بن المثنى ، و « تأويل مشكل القرآن » لابن قتيبة ، ذات باعث يختلف عن الكتب التى ألفت بعد ذلك سواء فى إعجاز القرآن أو فى مجازه ، لذا تراها نفصل القول بين كتابة المتقدمين ، ومن تلاهم ممن كتب فى الدراسات المجازية القرآنية بعدهم .

أولا : المنهج البلاغى فى مجاز القرآن ، وتأويل مشكل القرآن .

(ا) مجاز القرآن لأبى عبيدة :

ألف أبو عبيدة معمر بن المثنى المتوفى سنة ٢٠٤ هـ كتابه « مجاز القرآن » بعد سنة ١٨٨ هـ وحكى سبب تأليفه إياه فقال : « أرسل إلى الفضل بن الربيع فى الخروج إليه سنة ثمان وثمانين ومائة ، فقدمت إلى بغداد ، واستأذنت عليه فأذن لى ، وهو فى مجلس له طويل عريض ، فيه بساط واحد قد ملأه ، وفى صدره فرش عالية ، لا يرتقى إليها إلا على كرسى ، . . . ثم دخل على رجل فى زى الكتاب له هيئة ، فأجلسه إلى جانبى ، وقال له : أتعرف هذا ؟ ، قال : لا ، قال : هذا أبو عبيدة علامة أهل البصرة ، أقدمناه لنستفيد من علمه ، فدعا له الرجل ، وقرظه لفعله هذا ، وقال : إنى كنت إليك مشتاقا ، وقد سألت عن مسألة ، أفتأذن لى أن أعرفك إياها ؟ ، فقلت : هات ، قال : قال الله - عز وجل - (طلعها كأنه رءوس الشياطين) وإنما يقع الوعد والإيعاد بما عرف مثله ، وهذا لم يعرف ، فقلت : إنما كلم الله - تعالى - العرب على قدر كلامهم ، أما سمعت قول امرئ القيس :

أيقتلنى والمشرفى مضاجعى ومسنونة زرق كأنياب أغوال

ولم لم يردوا القول فقط ، ولكنهم لما كان أمر القول يهولهم أوعدوا به ، فاستحسن الفضل ذلك ، واستحسنه السائل ، وعزمت فى ذلك اليوم أن أضع كتابا فى القرآن فى مثل هذا وأشباهه ، وما يحتاج إليه من علمه ، فلما رجعت البصرة عملت كتابى الذى سميته (المجاز)(١) » .

وقال فى أول الكتاب :

« قالوا : إنما أنزل القرآن بلسان عربى مبين ، وتصداق ذلك فى آية من القرآن . . . فلم يحتج السلف ، ولا الذين أدركوا وحيه إلى النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ أن يسألوا عن معانيه ، لأنهم كانوا عرب الألسن ، فاستغنوا بعلمهم به عن المسألة عن معانيه ، وعما فيه مما فى كلام العرب مثله من الوجوه والتلخيص ، وفى القرآن مثل ما فى الكلام العربى من وجوه الاعراب ، ومن الغريب والمعانى ، ومن المحتمل من المجاز . . . »(٢) .

فالرجل فى كلامه هذا وفى سابقه يوضح أن القرآن الكريم جار على وجوه القول العربى ، وأن الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ استغنوا بعلمهم به عن معانيه ، ووجوه القول فيه ، لأنهم كانوا عرب الألسن .

وعلى هذا ، فسؤال السائل عن وجه من وجوه الأداء القرآني ، يعنى أن الناس قد صاروا فى حاجة إلى بيان هذه الوجوه التعبيرية ، ليدفع عن القرآن ما قد يتطرق إلى الناس من الشك فى بيانه .

ولما كان القرآن الكريم جاريا على وجوه البيان العربى ، وفيه مثل ما فى الكلام العربى ، أخذ أبو عبيدة فى بيان طرق الأداء القرآنى ، مرتبطا بطرق الأداء فى الأسلوب العربى ، الذى أنزل القرآن الكريم بلغته ، وكانت هذه الطرق ـ حسبما يفهم من كلام المؤلف ـ هى كل خروج على التعبير الغفل من كل

---

(١) معجم الأدباء ط أوربا جـ ٧ ـ ١٦٧
(٢) مجاز القرآن ص ٨ جـ ١

افتنان ، أو هى الافتنان فى التعبير بما يخرج به عن بساطته الأولية ، وكان هذا هو ما سماه (المجاز) .

فالمجاز عنده إذن ليس هو المقابل للحقيقة – كما عرف فيما بعد – ولكنه التنويع فى الصور التعبيرية بأى شكل يضفى عليها جانبا من الافتنان .

من أجل هذا شمل المجاز عنده أكثر ألوان الفنون البلاغية :

(ا) فضمن المجاز بالحذف فيما سماه « مجاز ما اختصر وفيه مضمر » كقول الله تعالى (وانطلق الملأ منهم أن امشوا واصبروا) إذ « اختصر إلى فعلهم ، وأضمر فيه ، وتواصوا أن امشوا ، أو تنادوا أن امشوا ، أو نحو ذلك »(١) .

وما سماه « مجاز ما حذف وفيه مضمر » كقول الله تعالى (وسل القرية التى كنا فيها ، والعير التى أقبلنا فيها) « فهذا محذوف فيه ضمير مجازه ، وسل أهل القرية ومن فى العير »(٢) .

وما سماه « مجاز ما كف عن خبره استغناء عنه ، وفيه ضمير – كقوله – (حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها ، وقال لهم خزنتها : سلام عليكم طبتم فادخلوها خالدين) ثم كف عن خبره »(٣) .

(ب) وشمل كذلك الخروج باللفظ عما يقتضيه ظاهر الصياغة : عما سماه « مجاز ما جاء لفظه لفظ الواحد . . . ووقع معنى هذا الواحد على الجميع – كقوله تعالى – (يخرجكم طفلا) فى موضع أطفالا) » ، وما سماه « مجاز ما جاء من لفظ

(١ ، ٢) المرجع السابق
(٣) المجاز جـ ١ ص ٩
(٤) المجاز جـ ١ ص ١٠ ، ٩

خبر الجميع على لفظ الواحد ، قال : (والملائكة بعد ذلك ظهير) فى موضع ظهراء »(١) . . . و « مجاز ما جاء لفظه لفظ الجميع الذى له واحد منه ، ووقع معنى هذا الجميع على الواحد ، قال : (الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم) والناس جميع ، وكان الذى قال رجلا واحد (أنا رسول ربك)(٢) » . . . و « مجاز ما جاء لفظه لفظ الجميع الذى له واحد منه ، ووقع معنى هذا الجميع على لفظ الاثنين ، قال . . . (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) فى موضع يديهما(٣) » . . . و « مجاز ما جاء لا جماع له من لفظه ، فلفظ الواحد منه ولفظ الجميع سواء ، قال : (حتى إذا كنتم فى الفلك) الفلك جميع وواحد . . . » و « مجاز ما جاء من لفظ خبر الجميع المشترك بالواحد الفرد على لفظ خبر الواحد ، قال الله (ان السموات والأرض كانتا رتقا ففتقناهما) جاء فعل السموات على تقدير لفظ الواحد لما أشركن بالأرض » ... و « مجاز ما جاء من لفظ الاثنين ثم جاء لفظ خبرهما على لفظ خبر الجميع ، قال (ائتيا طوعا أو كرها ، قالتا : أتينا طائعين) ... و « مجاز ما خبر عن اثنين مشتركين ، أو عن أكثر من ذلك ، فجعل لفظ الخبر لبعض دون بعض ، وكف عن خبر الباقى ، قال (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله) و . . . مجاز ما جعل فى هذا الباب الخبر الأول منهما أو منهم ، قال : وإذا رأوا تجارة أولهوا انفضوا إليها) و .. مجاز ما جعل فى هذا الباب الخبر للآخر منهما أو منهم ، قال (ومن يكسب خطيئة أو إثما ثم يرم به بريئا)(٤) » .

ويدخل فيه الالتفات بما سماه « مجاز ما جاءت مخاطبته مخاطبة الغائب ، ومعناه الشاهد ، قال : (الم ذلك الكتاب) مجازه الم هذا القرآن ، ومجاز ما جاء مخاطبته مخاطبة الشاهد ، ثم تركت وحولت مخاطبته هذه إلى مخاطبة الغائب ، قال الله : (حتى إذا كنتم فى الفلك ، وجرين بهم) و . . مجاز ما جاء خبره عن

(١ ، ٢) المجاز ح ١ ص ١٠ (٣) المجاز ح ١ ف ١٠ - ١١
(٤) المجاز - ص ١١

غائب، ثم خوطب الشاهد، قال: (ثم ذهب إلى أهـــله يتمطى، أولى لك فأولى)(١):

(جـ) كما شمل المجاز عنده ماعرف بزيادة الحروف، وسماه هو «مجاز مايزاد فى الكلام من حروف الزوائد — كقول الله تعالى — (إن الله لايستحيى أن يضرب مثلا ما، بعوضة فما فوقها) — وقوله — فما منكم من أحـــد عنه حاجزين، - وقوله - (وشجرة تخرج من طور سيناء تنبت بالدهن) - وقوله - (وإذ قال ربك للملائكة) - وقوله - (ما منعك ألا تسجد) مجاز هذا أجمع إلقاؤهن»(٢).

(د) وشمل كذلك التكرار، وسماه أبو عبيدة باسمه، وذكر فائدة من فوائده فى الكلام وألوانا منه فى الصياغة فى قوله «ومن المجاز المكرر للتوكيد، قال: (إنى رأيت أحد عشر كوكبا، والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين) أعاد الرؤية، وقال: (أولى لك فأولى) أعاد اللفظ، وقال (فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة إذا رجعتم، تلك عشرة كاملة)(٣)»،

(هـ) كما جعل منه «مجاز المجمل استغناء عن التكرير»(٤).

(و) وجعل منه القلب. وسمى صورة بأسماء مختلفة منها «مجاز المقدم والمؤخر، قال: (فإذا أنزلنا عليها المـاء اهتزت وربت) أراد ربت واهتزت، وقال (لم يكد يراها) أى لم يرها ولم يكد(٥)»، ومنها «مجاز ما يحول من فعل الفاعل إلى المفعول أو إلى غير المفعول، قال: (ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة) والعصبة هى التى تنوء بالمفاتيح»(٦) ومنها «مجاز ما وقع المعنى على المفعول

(١، ٢) المجاز جـ ١ ص ١٢، (٣، ٤) المجاز جـ ١ ص ١١، ١٢
(٥، ٦) المجاز جـ ١ - ١٢

ونحول إلى الفاعل ، قال (كمثل الذى ينعق بما لا يسمع) والمعنى على الشاء المنعوق به ، وتحول على الراعى الذى ينعق بالشاء(١) » .

(ز) وشمل بعض صور المجاز العقلى فيما خرجه هو « من مجاز المصدر الذى فى موضع الاسم أو الصفة ، قال (ولكن البر من آمن بالله) خروج المعنى البار ، وقال (إن السموات والأرض كانتا رتقا) والرتق مصدر وهو فى موضع مرتوقتين(٢) » .

(ح) وشمل بعض صور المجاز المرسل فى تخريجه هو أيضا فى « مجاز ما يحول خبره إلى شىء من سببه ، ويترك خبره هو ، قال : (فظلت أعناقهم لها خاضعين) حول الخبر إلى الكناية التى فى آخر الأعناق(٣) » وكذلك « مجاز ما أظهر من لفظ المؤنث ، ثم جعل بدلا من المذكر فوصف بصفة المذكر بغير الهاء كذلك ، قال (السماء منفطر به) جعلت السماء بدلا من السـقف بمنزلة تذكير سماء البيت(٤) » .

(ط) كما شمل بعض صور الاستعارة ، وخاصة ما كان منها ذا صفة تشخيصية فى « مجاز ما جاء من لفظ خبر الحيوان والموات على لفظ خبر الناس ، قال (رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين) ، وقال : (قالتا أتينا طائعين) وقال للأصنام : (لقد علمت ما هؤلاء ينطقون) وقال : (يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمان وجنوده) وقال (إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا)(٥) » .

---

(١) المجاز ج ١ - ١٢ (٢) المجاز ج ١ ١٣١

(٣) المجاز ج ١ ص ١٢ (٤) المجاز ج ١ - ١٥

(٥) المجاز ج ١ ص ١٠

وكما شمل المجاز عند أبي عبيدة هذه الفنون البلاغية ، شمل كذلك بعض الفنون اللغوى ، بالتفاوت فى صيغ التعبير المتحدة معا سماه « مجاز ما جاء على لفظين فأعملت الأداة فى موضع وتركت فى موضع ، قال (ويل للمطففين ، الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون ، وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون) معناه وإذا كالوا لهم ، أو وزنوا لهم » وكذلك « مجاز ماجاء على ثلاثة ألفاظ ، فأعملت فيه أداتان فى موضعين وتركتا منه فى موضع ، قال : (اهدنا الصراط المستقيم) ، إلى الصراط ، وللصراط » وكذلك « مجاز ما جاء فيه على لفظين فأعملت فيه أدلة فى موضع ، وتركت فى موضع قال (وإذا قرأت القرآن) وقال (اقرأ باسم ربك)(١) » . فكل هذه صور متحدة فى أفعالها غير أنها فى الآيات الأولى استعمل الفعل مرة معدى بالحرف ، ومرة معدى بنفسه ، وفى الثانية استعمل الفعل (اهدنا) معدى بنفسه مرة ، ومعدى إلى مرة ثانية ، ومعدى باللام مرة ثالثة ، وكل ذلك افتنان فى التعبير ليس له موضع فى بوب البلاغة ، ولكنه من البلاغة التعبيرية بلا شك .

كذلك شمل المجاز عنده بعض صور التفنن فى القول بصورة تحتمل فيها وجوها مختلفة من الإعراب إذ « من المجاز ماجاء على مذاهب وجوه الإعراب ، قال : (سورة أنزلناها) رفع ونصب ، وقال : (السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) رفع ونصب ، وقال : (الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) رفع ونصب ، ومجاز المحتمل من وجوه الإعراب ، كما قال : (إن هذان لساحران)(٢) » . وربما كان هذا التفنن القولى باعثه المجازى - عند أبي عبيدة - أنه شكل من أشكال التعبير التى يتفرق الناس فى أدائها ، وكل محق فيما يقول .

كذلك شمل المجاز بعض صور المخالفة لمشهور القوانين التعبيرية ، وإن كان له وجه بينها ، ولكنه غير مشهور إذ « من المجاز ما قرأته الأئمة بلغاتها فجاء

---

(١) المجاز ١ - ١٤ - ١٥ (٢) المجاز ١ - ١٦

لفظه على وجهين أو أكثر ، من ذلك قرأ أهل المدينة (فبم تبشرون) فأضافوا بغير نون لهم ، وقال أبو عمرو : لاتضاف تبشرون إلا بنون الكناية كقولك تبشروننى »(١) .

وشمل كذلك استعمال اللفظ ذى الدلالات المختلفة فى تعبير يحتمل الصحة عند تأويل اللفظ فيه على أى من معانيه لأن « من المجاز ما جاءت له معان غير واحد مختلفة ، فتأوله الأئمة بلغاتها فجاءت معانيه على وجهين أو أكثر من ذلك » قال (وغدوا على حرد قادرين) ففسروه على ثلاثة أوجه ، « قال بعضهم : على قصد ، وقال بعضهم : على منع ، وقال آخرون : على غضب وحقد »(٢) .

كما شمل استعمال اللفظ مايمكن قراءته على صور مختلفة ، ويؤدى معانى متقاربة « فمن مجاز ماجاء على لفظين ـ وذلك لاختلاف قراءات الأئمة ـ وجاء تأويله شىء ، فقرأ بعضهم قوله (إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة) وقرأها آخرون فتثبتوا »(٣) .

خطة كتاب المجـــاز :

يبدأ أبو عبيدة كتابه المجاز بمقدمة يعرض فيها معانى كلمة « قرآن » فى اختلاف ورودها بين آيات الكتاب العزيز ، ويتلوها بألوان المجاز القرآنى التى سبق أن عرضناها ـ مختلفين معه ، أحيانا فى ترتيبها ومتفقين أحيانا ، حسب إمكانية جمعها فى باب واحد من البحوث البلاغية واللغوية .

ثم يأخذ ـ بعد هذا ـ فى عرض مادة الكتاب ، وهى السور والآيات القرآنية المحتوية على شكل من الأشكال المجازية ، يرتبها ترتيبا تنازليا يبدأ بفاتحة

(١ ، ٢ ، ٣) المجاز جـ ١ ـ ١٣

الكتاب ، وينتقل منها إلى ما وراءها ، ثم التى تليها ، وهكذا .

وخطته فى عرض هذا المجاز القرآنى تقوم على ما يأتى : —

١ — بيان المجاز فى الآية الكريمة ، مستأنسا بآية أخرى فى معناها .

٢ — ذكر الحديث النبوى المشابه للآية فى معناها .

٣ — الشاهد الشعرى القديم ، أو مأثور القول الفصيح الوارد عن القدماء ، وفيه مشابه من مجاز الآية الكريمة — موضوع الحديث —

وهو فى عرض الشعر والنثر القولى القديم بعد الآية القرآنية ، وما فيها من مجاز ، إنما يوثق فكرته التى ارتآها ، وبنى عليها فكرة المجاز القرآنى عنده ، وعرضها فى مقدمة كتابه هذا ، وهى أن القرآن « أنزل بلسان عربى مبين . . . — فإن — فى القرآن مثل ما فى الكلام العربى من وجوه الإعراب ، ومن الغريب والمعانى ، والمجاز . . . » وتجده يوثق فكرته هذه بقوله عقب كل كلام له فى اللون المجازى الذى يذكره : « والعرب تفعل هذا » .

وسيجد القارىء هذا الكتاب — حين يتجاوز مقدمته التى صور فيها المجاز ، ويصل إلى الآيات القرآنية ، وما فيها من صور مجازية — سيجد ألوانا من التعبير ذى الصبغ البلاغى واللغوى ، قد دخلت ضمن هذا المجاز ، ولم تكن وردت من قبل فى المقدمة ، منها : التشبيه والتمثيل ، والاستفهام التقريرى ، وصيغة أفعل إذا جاءت على غير بابها ، وسوى ذلك مما ورد فى الكتاب .

(ب) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة :

وتأويل مشكل القرآن كتاب يعد من أوائل الكتب التى ألفها ابن قتيبة ، وهو — فيما نعلم — ثالث كتاب ألف فى طريقة « الأداء القرآنى » ، إذ سبقه

كتاب أبي عبيدة « مجاز القرآن » الذي سبق أن عرضناه ، ثم « كتاب نظم القرآن » الذي ألفه الجاحظ ، ولكن هذا الكتاب - كتاب نظم القرآن - لم يعثر عليه حتى الآن - فيما نعتقد - ولا نكاد نعرف عنه إلا اسمه ، وموضوعه بصفة عامة إذ ذكر مؤلفه بعض صفاته في كتبه الأخرى

وقد شاء ابن قتيبة أن يذكر في كتابه هذا البواعث التي دعته إلى تأليف الكتاب وأن يبين هدفه من تأليفه ، فقال : « وقد اعترض كتاب الله بالطعن ملحدون ، ولغوا فيه ، وهجروا ، واتبعوا (ما تشابه منه ابتغاء الفتنة ، وابتغاء تأويله) بأفهام كليلة ، وأبصار عليلة ، ونظر مدخول ، فحرفوا الكلم عن مواضعه وعدلوه عن سبله ، ثم قضوا عليه بالتناقض والاستحالة في اللحن ، وفساد النظم والاختلاف . . . فأحببت أن أنضح عن كتاب الله ، وأرمى من ورائه بالحجج النيرة ، والبراهين البينة ، وأكشف للناس ما يلبسون » فألفت هذا الكتاب(١) .

وهذا السبب الذي ذكره ابن قتيبة باعثا على تأليفه « مشكل القرآن » جعله يضع نفسه في موضع المدافع عن القرآن في أسلوبه لم يتجاوز هذا الدفاع إلى أبعد منه كبيان تفوق أسلوب القرآن وإعجازه كما صنع التالون لابن قتيبة - فيما سنوضحه بعد .

وقد حدد ابن قتيبة كذلك في كتابه هذا مصادر مادته ، ودوره فيه بقوله : « ألفت هذا الكتاب جامعا لتأويل مشكل القرآن ، مستنبطا ذلك من التفسير بزيادة في الشرح والإيضاح ، وحاملا ما لم أعلم فيه مقالا لإمام مطلع على لغات العرب ، لأرى به المعاند موضع المجاز وطريق الإمكان ، من غير أن أحكم فيه برأي ، أو أقضي فيه بتأويل(٢) » .

---

(١) تأويل مشكل القرآن ص ١٧ - ١٨
(٢) « « « ١٨

وإذا كان الكتاب « جامعا لتأويل مشكل القرآن » ومن هـذا المشكل ما مصدره اختلاف القراءات ، ومنه ما مصدره الاختلاف مع ما عرف من قواعد الإعراب وضبط الرواية ، ومن هذا المشكل ما مصدره ما وهم فيه النظر السطحى فحسبه متناقضا ، وما هو بالمتناقض ، ومنه ما مصدره لطف المعانى ، ودقتها ، وبعدها عن الإدراك المتسرع ، وعن غير الخبير المتمرس بأساليب الكلام العربى ، إذا كان هذا فإن أحاديث البلاغة تدخل هذا الكتاب فيما سماه ابن قتيبة « المجاز » وذكره تفسيرا لما أشكل من آى القرآن على المعترضين إذ « تعلقوا بكثير منه لطف معناه ، لما فيه من المجازات بمضمر لغير مذكور ، أو محذوف من الكلام مترك ، أو مزيد فيه يوضح معناه حذف الزيادة ، أو مقدم يوضح معناه التأخير أو مؤخر يوضح معناه التقديم ، أو مستعار أو مقلوب »(١) .

وإذ قد دخلت الدراسات البلاغية هذا الكتاب عن طريق التفسير للمشكل في طرق الأداء القرآنى فإن ابن قتيبة يضم هـذه الدراسات كلها فى « المجاز » ويحدده فى قوله : « وللعرب المجازات فى الكلام ، ومعناها : طرق القول ومآخذه »(٢) وهو تفسير لا يحدد شيئا ، ولا يوضح مفهوما ، فإذا انضاف إلى تفسيره هذا المجاز ذكره ما يندرج تحت المجاز من موضوعات فى قوله عقب التفسير السابق « ففيها الاستعارة ، والتمثيل ، والقلب ، والتقديم والتأخير ، والحذف ، والتكرار ، والإخفاء ، والإظهار ، والتعريض ، والإفصاح ، والكناية ، والإيضاح ، ومخاطبة الواحد مخاطبة الجميع ، والجميع خطاب الواحد ، والواحد والجميع خطاب الاثنين ، والقصد بلفظ الخصوص لمعنى العموم ، وبلفظ العموم لمعنى الخصوص مع أشياء كثيرة ستراها فى أبواب المجاز إن شاء الله تعالى »(٣) - إذا انضاف ذلك إلى التفسير المذكور السابق استبان أن ابن قتيبة

---

(١) تأويل مشكل القرآن ٢٥ .
(٢ ، ٣) تأويل مشكل القرآن ١٥ - ١٦ .

لم يتقدم بتحديد المجاز عما كان عليه عند أبي عبيدة - فيما استطلعناه من كلامه -
إلا أن ابن قتيبة أسقط من بحوث المجاز ما يتصل بالإعراب، وبالقراءات،
وجعلها في أبواب مستقلة عن المجاز، كما لم يذكر من المجاز اختلاف استعمال
الفعل الواحد في الآيات المختلفة بين تعديه بنفسه، وتعديه بالحرف، ولا صيغة
أفعل إذا هي أتت على غير بابها، وكل ذلك كان من المجاز عند أبي عبيدة.

ولكن ابن قتيبة مع هذا قد ورد في كلامه ما يوهم أنه استعمل المجاز لما
يقابل الحقيقة، إذ قال: «وذهب قوم في قول الله وكلامه إلى أنه ليس قولا
ولا كلاما على الحقيقة، وإنما هو إيجاد للمعاني، وصرفوه في كثير من القرآن
إلى المجاز(١)»، ولكن الرجل لم يرد هذه المقابلة بين الحقيقة والمجاز فيما قاله،
وإنما أراد بالحقيقة عدم الوجود: أي أن قول الله وكلامه لم يكن؛ وإنما جاء
وروده في التعبير القرآني من باب المجاز، وبذلك يكون ابن قتيبة منسقا مع
أفكاره، غير موزع ولا متناقض فيما أراد من مصطلحاته.

وإذا كانت فكرة المجاز عند ابن قتيبة قريبة منها عند أبي عبيدة، فإن مسألة
الربط أو الارتباط بين المجاز في القرآن، والمجاز في الكلام العربي لا تزال هي
الأساس الذي بنى عليه المتأخر من الرجلين دفاعه عن القرآن، وهي طراز المقال
فيه كما فسر المتقدم منهما أسلوب القرآن على أساس من الأسلوب العربي؛ قال
ابن قتيبة - بعد أن ذكر فنون المجاز التي سبق أن نقلناها عنه -: «وبكل هذه
المذاهب نزل القرآن»، وقال في موضع آخر: «إن القرآن نزل بألفاظ العرب،
ومعانيها، ومذاهبها في الإيجاز، والاختصار، والإطالة والتوكيد والإشارة إلى
الشيء، وإغماض بعض المعاني حتى لا يظهر عليها إلا اللقن، وإظهار بعضها وضرب
الأمثال لما خفي[٢]».

---

[١] تأويل مشكل القرآن ٧٨
[٢] « « « ٦٢

من أجل هذا الذى ذكرناه توقفت دراسة ابن قتيبة لأبواب المجاز على ما ذكره من قوله « ونذكر ما نحفظ منها فى كتابنا هذا من معانى كتاب الله - عز وجل - وأمثاله من الشعر ، ولغات العرب، وما استعمله الناس فى كلامهم (١) ». واكتفى بأنه « يرى به المعاند موضع المجاز ، وطريق الإمكان ، من غير أن يحكم فيه برأى ، أو يقضى عليه بتأويل » (٢) وعلى هذا سار المؤلف فى المجاز وأبوابه :

١ - فأما باب المجاز فقد بين فيه ابن قتيبة وجود هذا المجاز فيما ورد من الكتب المنزلة : الانجيل ، والزبور ، والتوراة والقرآن ، كما ورد فى الشعر العربى ، وناقش فيه المؤلف الذين يؤولون قول الله - تعالى - وكلامه على المجاز ، كما ناقش فيه الذين يطعنون على القرآن بوجود المجاز فيه ، وقال : « وأما الطاعنون على القرآن بالمجاز فإنهم زعموا أنه كذب ، لأن الجدار لا يريد ، والقرية لا تسأل ، وهذا من أشنع جهالاتهم ، وأدلها على سوء نظرهم ، وقلة أفهامهم ، ولو كان المجاز كذبا ، وكل فعل ينسب إلى غير الحيوان باطلا ، كان أكثر كلامنا فاسدا ، لأنا نقول : نبت البقل ، وطالت الشجرة ، وأينعت الثمرة ، وأقام الجبل ، ورخص السعر . . . ولو قلنا للمنكر لقوله (جدارا يريد أن ينقض) كيف كنت أنت قائلا فى جدار رأيته على شفا انهيار : رأيت جدارا ماذا ؟ لم يجد بدا من أن يقول : جدارا يهم أن ينقض ، أو يكاد أن ينقض ، أو يقارب أن ينقض ، وأيا ما قال فقد جعله فاعلا ، ولا أحسبه يصل إلى هذا المعنى فى شىء من لغات العجم إلا بمثل هذه الألفاظ ، وأنشدنى السجستانى عن أبى عبيدة فى مثل قول الله (يريد أن ينقض) .

يريد الرمح صدر أبى براء ويرغب عن دماء بنى عقيل

وأنشد الفراء :

---

(١) تأويل مشكل القرآن ١٠١
(٢) » » » ١٨

« إن دهراً يلف شملي بجمل لزمان يهم بالإحسان

. . . . »(١) وفي هذا الكلام يدفع ابن قتيبة الطعن على القرآن بالمجاز ، ويحاول أن يفحم الطاعن على الآية القرآنية المحتوية هذا المجاز ، بأنه لا يستطيع أن يؤدي المعنى الذي أدته الآية إلا بمجاز مثلها أو بالمجاز الذي أدته الآية به ، وسواء في ذلك الأسلوب العربي أو أسلوب اللغات الأعجمية .

فالمجاز إذن ضرورة تعبيرية لايتأتى المعنى ـ في مثل ما وردت به آيات القرآن ـ بدونه ، وإن كان يسرف ابن قتيبة في تحديه الذي أراد به إفحام الطاعن على القرآن إذ كان في إمكان الطاعن أن يعبر تعبيراً آخر لا يجعل الجدار فيه فاعلا كأن يقول : جداراً على وشك الانقضاض ، أو في سبيله إليه ، أو ما أشبه ذلك من أساليب لا يكون الجدار فيها فاعلا إلا في تأول النحاة .

كذلك لم يكن لنستحب من ابن قتيبة أن يجعل المجاز القرآني في الآية المذكورة هو السبيل الوحيد لتأدية المعنى به : سواء ماورد منه في القرآن وماورد منه على لسان البشر ، إذ أن هذا يؤدي إلى حتمية الشكل الواحد للمعنى لا يستطيع القرآن ولا الإنسان أن يخرج عليه ، وإذن فلا تفاوت في مثل هذا بين الإعجاز القرآني ، والأسلوب الإنساني .

ولكن الرجل سيطرت عليه فكرة الدفاع عن القرآن ، فلم يمكنه انفعاله بها من الخروج عليها ولعل الخط الذي رسمه لنفسه من توثيق الرباط بين المجاز القرآني ، والمجاز في الأسلوب العربي هو الذي فرض عليه ما صنع ، وهو الذي جعله يؤيد وجهته بما ورد في الشعر من مجازات مشابهة لما ورد في الآية القرآنية .

---

(١) تأويل مشكل القرآن ٩٩ ـ ١٠٠

٢ — وبعد أن ينهى حديثه هذا عن المجاز ينتقل إلى الحديث فى الأبواب التى يحتويها المجاز ويبدأ « بباب الاستعارة لأن أكثر المجاز يقع فيه »( ) ولعل هذا التعليل لثقته بمه باب الاستعارة على سواه من أبواب أخر . يوضح قيمة هذا اللون المجازى عنده ، ولعلها لفتة استغلها الباحثون من بعده فخصوا المجاز بهذا الباب دون سواه .

وعندما بدأ ابن قتيبة حديث الاستعارة فى هذا الباب ، ذكر أنها من صنع الأسلوب العربى وبين كيفية هذا الصنع ، واستدل عليه بشواهد من استعمال العرب فى شعرهم وفى أقوالهم ثم — بعد هذا كله — ذكر ما وجد منها فى كتاب الله — تعالى — وقال فى كل هذا : « فالعرب تستعير الكلمة ، فتضعها مكان الكلمة إذا كان المسمى بها بسبب من الأخرى أو مجاورا لها ، أو مشاكلا ، فيقولون للنبات : نوء ، لأنه يكون من النوء عندهم ، . . . ويقولون للمطر : سماء ، لأنه من السماء ينزل ، . . ويقولون : ضحكت الأرض ، إذا أنبتت ، لأنها تبدى عن حسن النبات ، وتنفتق عن الزهر ، كما يفتر الضاحك عن الثغر . . . . ويقولون : لقيت من فلان عرق القربة : أى شدة ومشقة ، وأصل هذا أن حامل القربة يتعب فى نقلها ، حتى يعرق جبينه ، فاستعير عرقها فى موضع الشدة . . . ومثل هذا فى كلام العرب كثير يطول به الكتاب ، وسنذكر ما فى كتاب الله — تعالى — منه(٢) » .

وحين يذكر ما جاء فى كتاب الله — تعالى — من هذه الاستعارات يعقب عليها بذكر ما جاء منها أو من مناظرها فى الشعر العربى ، من ذلك قوله : « من الاستعارة فى كتاب الله قوله — عز وجل — (يوم يكشف عن ساق) أى عن شدة من الأمر ، كذلك قال قتادة ، وقال ابراهيم : عن أمر عظيم ، وأصل هذا أن الرجل إذا وقع فى أمر عظيم ، يحتاج إلى معاناته ، والجد فيه ، شمر عن ساقه ، فاستعيرت الساق فى موضع الشدة ، وقال دريد بن الصمة : (

(١ ، ٢) تأويل مشكل القرآن ١٠١ – ١٠٢ – ١٠٣

ـــــلهات

كيس الإزار خارج نصف ساقه صبور على الجــــلاء طلاع أنجد

وقال الهذلى :

وكنت إذا جارى عاد لمضوفة أشمر حتى ينصف الساق مئزرى

... »(١) وكل هذا الذى يصنعه ابن قتيبة إنما هو انبعاث من الفكرة الدفاعية عن القرآن ، والتى ربط فيها بين الأسلوب القرآنى ، والأسلوب العربى .

وبناء على العلاقات التى رآها المؤلف مسببا مجيزا للاستعارة ، وهى كون الكلمه المستعارة بسبب من الكلمة المستعار منها ، أو مجاورة لها أو مشاكلة ، بناء على هذه العلاقات وسعتها فيما تحتويه من معان ، شملت الاستعارة عند ابن قتيبة كل صور علم البيان فى عموم أبوابه لافى تفريعات مسائله ، فشملت الاستعارة المكنية كما شملت التصريحية ، وشملت التبعية كما شملت الأصلية ؛ وشملت كذلك التشبيه المحذوف الأداة - وإن لم ينطبق عليه تعريف الاستعارة الذى ذكره - وشملت أيضا المجاز المرسل والكناية ، وبخاصة ما كان منها كناية عن صفة ، إذ كل شكل من هذه الأشكال البيانية لابد فيه من صلة بين الكلمة المتروكة والتى استعملت بدلا منها ، ولاتخرج هذه الصلة عن كون الثانية بسبب - أى سبب - من الأولى أو كونها مجاورة لها ، أو مشاكلة .

وابن قتيبة هنا حريص على بيان هذه الصلة فى كل استعارة من الاستعارات القرآنية التى يوردها ، كما رأيت فى صنعه حين بين الاستعارة فى قول الله تعالى (يوم يكشف عن ساق) .

ولقد يخطىء ابن قتيبة فى تصوره الجانب الاستعاري من الجملة كما فعل فى الآية

---

(١) تأويل مشكل القرآن ١٠٢ - ١٠٤

السابقة (يوم يكشف عن ساق) إذ حسب أن الساق استعيرت فى موضع الشدة ، ولو كان ذلك حقا كما ظن وقال ، لكان معنى الآية : يوم يكشف عن شدة ، أى لايكون هناك شدة ، وهو عكس المعنى الواضح من الآية ومابعدها ، ولو جعل ابن قتيبة الكشف عن الساق مستعارا فى موضع الشدة لكان تصوره صحيحا ، وماضيره - عندنا - أن يعبر بالاستعارة فى موضع الكناية . لأن الأمور عندنا بكيفياتها لا بمصطلحاتها التى لم تكن قد استقرت بعد .

ويلاحظ ابن قتيبة أن الكلمة المستعارة يختلف معنى ماتدل عليه بين استعمال لها ، واستعمال آخر . أى أن الكلمة المستعارة تدل على معنى فى استعمال ، وتدل على غير هذا المعنى فى استعمال آخر ، ويقول فى ذلك : « يقولون : ضحكت الأرض إذا أنبتت ، لأنها تبدى عن حسن النبات وتنفتق عن الزهر ، كما يفتر الضاحك عن الثغر ، .... ويقال : النور (بسكون الواو) يضاحك الشمس ، لأنه يدور معها ، وقال الأعشى يذكر روضة :

يضاحك الشمس منها كوكب شرق مؤزر بعميم النبت مكتهل

وقال آخر :

وضحك المزن بها ثم بكى

يريد بضحكه : انشقاقه بالبرق ، وببكائه : المطر »(١) . فضحك الأرض يعنى إنباتها ، وضحك المزن يعنى انشقاقه بالبرق ، ومضاحكة الزهر الشمس يعنى دورانه معها ، فاللفظ المستعار واحد وهو « الضحك والمضاحكة » ولكنه اختلف مدلوله الاستعارى فى كل تركيب عنه فى التركيب الآخر .

٣ — وفى بابه المقلوب يذكر ابن قتيبة ألوانا من القلب ، منها : استعمال

---

(١) تأويل مشكل القرآن ١٠٢ - ١٠٣

الكلمة فى ضد ماتدل عليه ، التطير أو التفاؤل أو الاستهزاء(١) ، ومنها استعمال المتضاد(٢) ومنها ، أن يقدم مايوضحه التأخير ويؤخر ما يوضحه التقديم(٣) ، وكل هذا جائز عنده ، وواقع فى القرآن الكريم ، وفى شعر العرب وفى أقوالهم، ومنه ، ماقلب على الغلط(٤) ، و ، هذا مالا يجوز لأحد أن يحكم به على كتاب الله - عز وجل - لو لم يجد له مذهبا ، لأن الشعراء تقلب اللفظ ، وتزيل الكلام على الغلط ، أو على طريق الضرورة للقافية ، أو لاستقامة وزن البيت(٥) ، ويرد آيات عن التقديم والتأخير ، ثم يعود فيذكر آيات أخر جاءت فى نظره على التقديم والتأخير ، وليس يريد بالتقديم والتأخير هنا تقديم ماحقه أن يتأخر نحويا ، وتأخير ماحقه أن يتقدم ، وإنما هى آيات من الكتاب العزيز حسب ابن قتيبة وبعض المفسرين أن لابد من التقديم فيها والتأخير ليستقيم معناها مثل قوله تعالى (وامرأته قائمة فضحكت ، فبشرناها باسحاق) وقوله (فكذبوه فعقروها) وغيرها ، وفى حسباننا أن الآيات المذكورات لسن فى حاجة إلى التقديم والتأخير لتتضح معانيها به .

وخطة ابن قتيبة فى هذا الباب هى خطته فى سابقه : يصدر الباب بما يصنع العرب فى أمثلته ، ويذكر الآيات القرآنية الواردة على نظامه ، ثم يعود فيستشهد على الآيات القرآنية بأمثلة من الشعر ومن النثر ، ولاينسى أن يوضح العلائق بين اللفظ المستعمل ، والأصل المقلوب عنه ، تماما كما كان يفعل فى باب الاستعارة .

واتسمت بعض دراسات ابن قتيبة المقلوب بالتضاد بشىء من التجويد والعصبية ، من ذلك قوله : «وقالوا للكبير : جلل ، وللصغير جلل ، لأن الصغير قد يكون كبيرا عندما هو أصغر منه ، والكبير يكون صغيرا عند ما هو أكبر منه ،

---

(١) راجع ص ١٤٢ - ١٤٣
(٢) راجع ص ١٤٣ - ١٤٨
(٣) ص ١٤٨
(٤) ص ١٥٢
(٥) ص ١٥٤

فلكل واحد منهما صغير كبير ، ولهذا جعلت بعض بمعنى كل لأن الشيء يكون كله بعضا لشيء ، فهو بعض وكل ، وقال عز وجل (ولأبين لكم بعض الذى تختلفون فيه) وكل بمعنى بعض كقوله (وأوتيت من كل شيء) و (يأتيها رزقها رغدا من كل مكان) وقال : (تدمر كل شيء بأمر ربها) »(١) وهذا التجريد اللغوى الذى يعتمد فيه ابن قتيبة على النسبية الذهنية لامكان له فى التصور الأدبى ، فالأديب لايستعمل الجلل للصغير لأنه أصغر عنده من شيء آخر أكبر منه ، ولا يستعمله للكبير لأنه فى نظره أكبر من شيء آخر هو أصغر منه ، وإنما يستعمله لأن اللغة وضعته هذا الوضع ، وفى الأسلوب العام ما يوضح القصد منه .

٤ - وفى باب الحذف والاختصار ذكر كثيرا من صور الحذف ، منها : حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وجعل الفعل له(٢) ، ومنها « إيقاع الفعل على شيئين وهو لأحدهما( ) » ، ومنها : حذف الجواب للاختصار(٤) ومنه حذف المعادل بعد لفظ سواء ، وبعد الهمزة(٥) ومنها « حذف الكلمة والكلمتين »(٦) ومنها « أن تحذف لا من الكلام والمعنى إثباتها (٧) » ومنها « أن تضمر لغير مذكور(٨) » ومنها « حذف حروف الجر (٩) » وغير ذلك ، وينص فى كثير من المواضع على أن الحذف مشروط بمعرفة المراد من الكلام .

وفى كل هذا يذكر ابن قتيبة الحذف فى القرآن ، ويتبعه بنظيره من الحذف فى الشعر والكلام العربى ، ويبين المحذوف من الكلام .

---

(١) تأويل مشكل القرآن ١٤٥ - ١٤٦ (٢) ص ١٦٢
(٣) ص ١٦٤ (٤) ص ١٦٥
(٥) ص ١٦٦ (٦) ص ١٦٧
(٧ ، ٨) ص ١٧٤

وقد نص على أنه «قد يشكل الكلام ويغمض بالاختصار والإضمار(١)» وذكر أمثلة لما غمض معناه بالحذف منه، وبالإضمار فيه من آيات القرآن الكريم، ثم أعقبها بقوله: «ومن تتبع هذا من كلام العرب وأشعارها وجده كثيرا(٢)» وذكر أمثلة له من الشعر ومن النثر.

٥ — وفى باب تكرار الكلام والزيادة فيه تحدث عن تكرار القصص فى القرآن وعلل له بعلل اجتماعية ونفسية، وذكر تكرار الجمل والآيات القرآنية، وعلل له «بإرادة التوكيد والإفهام» وتحدث عن الزيادة بالاتباع، وعاد فعلل للتكرار فى سورة (الكافرون) وفى سورتى (الرحمن والقمر) ثم ذكر تكرار المعنى بلفظين مختلفين، وجعله لإشباع المعنى والاتساع فى الألفاظ(٣) ثم ذكر الزيادة للتوكيد(٤) وذكر بعدها زيادة الحروف: لا، وألا، والباء، ومن، واللام، وعلى، وعن وإن الثقيلة، والخفيفة، وإذ، وما، وواو النسق، ثم ذكر زيادة الوجه والاسم خاصة من بين الأسماء.

وفى هذا الباب يذكر ما تكرر، أو زيد فى القرآن، ويتلوه بما ورد فى الشعر العربى منه وقد يخالفه التوفيق فى بعض آرائه، وقد يختلف معه فى بعض آخر من هذه الأفكار والنظرات التى عرضها، فى ذكر المزيدات، وفى بيان عللها، ولكنه فى النهاية وفى لحظته التى اختطها متلائم مع نظرته التى رآها.

٦ — وفى باب الكناية والتعريض. تحدث ابن قتيبة عن الكناية اللغوية وهى ماصدرت بأب أو أم، وبين العلل فى التكنية بها: من زيادة فى الدلالة على صاحبها، أو التعظيم له، أو التفاؤل بالتكنية، أو التطير بها.

وذكر معها الكناية بلفظ (فلان) للدلالة على رجل غير معروف، ولم يعس

---

(١) ص ١٦٩ (٢) ص ١٧٦

(٣) ص ١٨١ (٤) ص ١٨٧

الكناية البلاغية بذكر فى هذا الباب ، إذ كانت هـذه قد وردت عنده فى باب الاستعارة .

وتحدث عن التعريض ، وذكر أن العرب تستعمله فى كلامها كثيرا ، فتبلغ به إرادتها بوجه هو ألطف وأحسن من الكشف والتصريح ، ويعيبون الرجل إذا كان يكاشف فى كل شىء ، ويقولون :

لا يحسن التعريض إلا ثلبا

وقد جعله الله فى خطبة النساء فى عدتهن جائزا ، فقال : « ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو أكننتم فى أنفسكم) ولم يجز التصريح »(١) .

وجعل التشكيك من باب التعريض ، وقال : « ومن هـذا الباب قول الله - عز وجل - (وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين) والمعنى : إنا لضالون أو مهتدون ، وإنكم أيضا لضالون أو مهتدون ، وهو - جل وعز - يعلم أن رسوله المهتدى ، وأن مخالفه الضال(٢) » .

وجعل منه - كذلك - مخاطبة الإنسان ، وإرادة غيره فى قوله : « القرآن نزل .. بمذاهب العرب كلهم ، وهم قد يخاطبون الرجل بالشىء ، ويريدون غيره ، ولذلك يقول متمثلهم : إياك أعنى واسمعى يا جارة ، ومثله قوله : (يا أيها النبى اتق الله ، ولا تطع الكافرين والمنافقين إن الله كان عليما حكيما) الخطاب للنبى - صلى الله عليه وسلم - والمراد بالوصية والعظة المؤمنون ، يدلك على ذلك أنه قال : (واتبع ما يوحى إليك من ربك ، إن الله كان بما تعملون خبيرا) ولم يقل : بما تعمل(٣) » .

---

(١) تأويل مشكل القرآن ٢٠٤
(٢) تأويل مشكل القرآن ٢٠٨
(٣) » » » ٢٠٩

وقد صنع فى هذا الباب ما صنع فى غيره من ذكر الشواهد العربية على الأمثلة القرآنية . وربط فى هذا الباب بين الفن البلاغى ، والغاية منه ، وجمع فيه بين فنون قولية مختلفة ذات غاية فنية متحدة .

٧ — وفى باب مخالفة ظاهر اللفظ معناه عرض صورا ، من الخبر ، ومن الاستفهام ، ومن الأمر ، الخارجة عن معانيها الوضعية إلى معانى أخر ، وذكر صورا لاستعمالات الألفاظ فى غير أوضاعها الأولية : كالعام يراد به الخاص ، والجمع يراد به الواحد أو الاثنان ، والواحد يراد به الجمع ، ووصف الجمع بالمفرد ، والمفرد بالجمع ، وإسناد الفعل لمثنى وهو لمفرد ، وإعادة الضمير لواحد وهو لاثنين .

كما تحدث فيه عن الالتفات - ولم يذكر اسمه البلاغى - من الخطاب إلى الغيبة ، ومن الغيبة إلى المخاطب ، وذكر صورا لمجىء المشتقات : بعضها بمعانى بعض : كاسم المفعول بمعنى فاعل ، وفعيل بمعنى مفعل ، وفعيل بمعنى فاعل ، وفاعل بمعنى مفعول .

وفى بعض هذه الصور ذكر أسبابا بلاغية ، وفى الكثير منها اكتفى بعرض صور الخروج دون إشارة لأسبابه ، وفى كل لم ينس ذكر الشاهد القولى مع الآية القرآنية .

٨ — وتحدث فى باب الاستعارة — استطرادا — عن المبالغة ، وذكر عيب بعض الدارسين لها ، ورد عليهم باستحسانه إياها ، مؤولا لها على كاد أو يكاد وأشباههما مذكورة أو منوية ، مما يدنو بها من الحقيقة .

ويلاحظ أن كل باب من الأبواب التى عنون لها ابن قتيبة يحتوى على أكثر من فن بلاغى ، غير أن هذه الفنون على كثرتها فى الباب الواحد ، ذات أثر فنى متحد أو متقارب ، أو هى صور مختلفة لموضوع عام هو شامل لها بجملته ...

يعنيه أنه عرض فنون البلاغة العربية — التي ذكرها — في سبعة أبواب وهي أكثر من ذلك ، بقدر مايعتبر هذا أحد مزاياه في عرضه هذه المادة ، إذ كانت البلاغة ، والفن بصامة مزيته في جمع الأشياء المتشابهة والمتناظرة في الحياة وفي الكون وفي أفكار الإنسان ، وما توزعت هذه البلاغة ، وتشتت موضوعاتها إلا عند من نظروا إليها على أنها علم يميل إلى التحديد ، والتفصيل وبيان الفروق والدقائق .

ويلاحظ — أيضا — أن ابن قتيبة قد أبدى اهتماما بينا — أص عليه وذكرناه من قبل — بمباحث فن البيان فيما أورده في باب الاستعارة ، وقال : إن أكثر المجاز يقع فيه ، وقد يكون الجاحظ قد سبقه بالاهتمام بهذا البيان ، ولكنه كان أيضا في نطاق البحث القرآني ، مما يوضح أن هذه الدراسات البيانية نمت في ظلال القرآن ومباحثه ، بنفس القدر الذي نمت فيه مباحث علم المعاني في ظلال النحو وتعليلاته .

وإن يكن ابن قتيبة قد أهمل في كتابه — تأويل مشكل القرآن — التشبيه ذا الأداة(١) فعذره أنه لم يكن يكتب كتابا بلاغيا متخصصا ، وإنما كان يكتب في تأويل ما أشكل من القرآن ، وليس في هذا التشبيه إشكال فني ، وإن وجد هذا الإشكال فسببه شيء آخر كالحذف مثلا ، وهذا قد ذكره ابن قتيبة في بابه الذي أشكل من أجله .

(ح) وبعد فقد استعرضنا في إيجاز ماجاء في كتابي « مجاز القرآن » وتأويل مشكل القرآن » من بحوث بلاغية ، وذكرنا الباعث الذي استحث كلا

---

(١) تعرض ابن قتيبة لكثير من صور هذا التشبيه في كتبه الأخرى ، وعلى الأخص الشعر والشعراء .

من صاحبي الكتابين على تأليف كتابه ، وبينا غرضه عنه ، وبما عرضنا استبان لنا قرب ما بين الرجلين من باعث : إذ الأول منهما وجد ما يشبه الاعتراض على أسلوب القرآن فى سؤال من سأله عن قول الله تعالى (طلعها كأنه رءوس الشياطين) واعترض عليه بمخالفة الآية ما تعود الناس وما ألفوا ، إذ « يقع الوعد والإيعاد بما عرف مثله ، وهذا لم يعرف » ، وأما ثانى الرجلين فقد تأخر به الزمن حتى سمع وقرأ عن طعون وجهت إلى القرآن الكريم فى توثيقه ، وفى لغته ، وفى أسلوبه ، فكتب كتابه يدافع به عن القرآن ، ويفسر فيه ما أشكل على الناس منه .

فالكتابان إذن رد فعل لظاهرة دينية بدت محوجة لدراسة أسلوب القرآن ثم أخذت شكل هجوم عليه والطعن فيه .

ولحظ أول الرجلين أنه « لم يحتج السلف ، والذين أدركوا وحيه - إلى النبى - صلى الله عليه وسلم - أن يسألوا عن معانيه ، لأنهم كانوا عرب الألسن ، فاستغنوا بعلمهم عن معانيه ، وعما فيه مما فى كلام العرب مثله من الوجوه والتلخيص . كما لحظ أن القرآن « إنما أنزل بلسان عربى مبين » ، وصدقت ذلك نصوص القرآن ذاتها ، وفى تفسيراته ، وبجوازاته على أن « فى القرآن مثل ما فى الكلام العربى من وجوه الإعراب ، ومن الغريب ، والمعانى ، ومن المحتمل من المجاز .... » .

وجاء الثانى : ابن قتيبة ، فاستمد مادة كتابه من كتب التفسير قبله ، وأكثر هذه الكتب متأثر بنظرية ابن عباس - رضى الله عنهما - من الربط بين القرآن والشعر العربى فى قوله : « إذ سألتم عن شىء من غريب القرآن فالتمسوه فى الشعر فإن الشعر ديوان العرب » ، ولحظ ما لحظ سلفه أبو عبيدة من أن القرآن أنزل (بلسان عربى مبين) وذكر أنه « إنما يعرف فضل القرآن من كثرة نظره ، واتسع علمه ، وفهم مذاهب العرب وافتنانها فى الأساليب ، وما خص الله به لغتها

دون اللغات (١) ، وانتهى إلى (أن القرآن نزل بألفاظ العرب ، ومعانيها ، ومذاهبها فى الإيجاز والاختصار ، والإطالة ، والتوكيد ، والاشارة إلى الشيء ، وإغماض بعض المعانى حتى لا يظهر عليها إلا اللقن ، وإظهار بعضها ، وضرب الأمثال لما خفى ، وراعى ابن قتيبة كذلك أن من الناس من ينكر وجود المجاز - بمعناه العام الذى ذكره هو - فى القرآن حسبانا منه أنه كذب يتنزه عنه كلام الله تعالى . ولذا رد عليه فى مواطن مختلفة من الكتاب ، وجعل من هدفه « أن يرى المعاند موضع المجاز وطريق الإمكان » .

كل هذا كان له - ولا شك - أثره فى تحديد الهدف من الكتابين ، كما أن له دوره فى رسم الخطة التى اختطها كل من المؤلفين فى كتابه ، وفيما يخص الجانب البلاغى وحده اشترك المؤلفان فى الأسس التالية .

١ — جمع الأشكال التى تدخل تحت ما سماه « المجاز » : إما مأخوذة من آيات القرآن الكريم كما صنع أبو عبيدة ، وإما مذكورة بأسمائها وحدها كما صنع ابن قتيبة .

٢ — بيان موضع التجاوز من الآيات القرآنية ، ولون المجاز فيه ، وتسميته - أحيانا - باسمه الاصطلاحى .

٣ — الاستشهاد على التجاوز القرآنى بذكر نظيره من القول العربى : شعرا فى الغالب ، ونثرا فى القليل . مع تأكيد الصلة بين الأسلوبين : القرآنى ، والإنسانى العربى ، إما بالنص على - أن العرب تفعل هذا ، وإما بالتذكير بأن القرآن نزل بلغة العرب وفيه ما فى أساليبها .

(ح) الإكتفاء - فى الغالب - بعرض الصور المجازية القرآنية ، ونظيرها من

---

(١) تأويل مشكل القرآن ص ١٠

قول العربى ، عن بيان القيم الفنية للأساليب المجازية ، ومن موازنتها بغيرها مما لا مجاز فيه .

وانفرد ابن قتيبة - مع هذا - بأن ميز شروحه وتفسيراته المجازية بالبسط والتنظيم ولم المتفرقات ، وجمع المتشابهات فى أبواب ، واستكثر من ذكر المصطلحات الفنية ويسر ماورد منها فى عبارات سلفه - أبى عبيدة - .

كما عنى بتوثيق الصلات بين العبارات المجازية ، والأصول التى أخذت منهـا - وبخاصة فى باب الاستعارة - كما سبق أن ذكرناه .

وفى الوقت نفسه ذكر بعض القيم الفنيـــة للعبارات المجازية ، أثناء شرح المجازات وبيان أصولها ، من ذلك قوله : « ومن المقلوب أن يوصف الشىء بضد صفته للتطير والتفاؤل كقولهم للديغ : سليم ، تطير من السقم وتفاؤلا بالسلامة .. (١) » ومنه أحاديثه عن التكرار فى سورتى (الكافرون ، والرحمن) ومن ذلك أيضا قوله : « ومنه قوله تعالى : (وما من دابة إلا هو آخذ بناصيتها) أى يقهرها ويذلها بالملك والسلطان . وأصل هذا أن من أخذت بناصيته فقد قهرته وأذللته (٢) » وفى حديث المقلوب بين الهدف البلاغى منه ، أو الداعى النفسى له ، وفى الآية الأخيرة أشار إلى أن الإيجاز هو القيمة الفنية للمجاز الاستعارى فيها ، إذ ذكر أن المعنى لقوله تعالى (آخذ بناصيتها) هو أنه يقهرها ويذلها بالملك والسلطان . أى أن المعنى فى الآية أوجز منه فى الشرح ، ومساو له فى الوقت ذاته ، ويكاد يغلب هذا التفسير الأخير لقيم الاستعمال البلاغى فى أكثر الاستعارات التى عرضها .

وقد أشار ابن قتيبة إلى رأيه هذا بصورة أوضح فى حديثه عن عدم إمكان ترجمة القرآن لكثرة مافيه من مجاز فقال : « إنك لو أردت أن تنقل قوله تعالى :

---

(١) المشكل ص ١٤٢ (٢) المشكل ص ١٣٨

(وإما تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء) لم تستطع أن تأتي بهذه الألفاظ مؤدية عن المعنى الذى أودعته ، حتى تبسط مجموعها ، وتصل مقطوعها ، وتظهر مستورها ، فتقول : إن كان بينك وبين قوم هدنة وعهد فخفت منهم خيانة ونقضا ، فأعلمهم أنك قد نقضت ما شرطت لهم ، وآذنهم بالحرب ، لتكون أنت وهم فى النقض على استواء »(١) .

بل قد ذكر ابن قتيبة ما يفيد أن الإستعمال المجازى غاية فى ذاته ، لا يصح نقله ، ولا تغييره ، أشار إلى ذلك عقب قوله السابق مباشرة إذ قال : « وكذلك قوله تعالى (فضربنا على آذانهم فى الكهف سنين عددا) إن أردت أن تنقله بلفظه لم يفهمه المنقول إليه ، فإن قلت : أنمناهم سنين عددا ، لكنت مترجما للمعنى دون اللفظ ، وكذلك قوله (والذين إذا ذكروا بآيات ربهم لم يخروا عليها صما وعميانا) إن ترجمته بمثل لفظه استغلق ، وإن قلت : لم يتغافلوا أديت المعنى بلفظ(٢) » وكلا الأمرين غير مستباح عنده كما هو واضح .

ونحسب أن مثل القول الذى يأبى ترجمة المجاز القرآنى بعبارة أخرى تؤدى معناه ، خاص بما جاء منه فى القرآن الكريم ، وهو عندنا صدق لا فى المجاز القرآنى وحده ، بل فى كل أسلوب أدبى رفيع ، لأن كل تغيير فيـــه يتأثر به المعنى أو الإحساس به .

وعلى أية حال قد أدت هذه الخطة التى التزمها المؤلفان - انبعاثا من الفكرة الرابطة بين الأسلوب القرآنى والأسلوب العربى الإنسانى ، وتوجها إلى المعاندين فى وجود المجاز القرآنى أو الطاعنين على القرآن بمخالفته ما عرفوا وألفوا من أساليب البيان - أدت إلى قبول ألوان من التعبيرات الأدبية ، بل واعتبارها من الأساليب الرفيعة - إذ كانت أشكالها واردة فى القرآن الكريم - مثل زيادة

---

(١) المشكل ١٦ . (٢) المشكل ١٠٦ - ١٠٧ .

حروف المعانى فى الكلام لغير مبرر فنى وزيادة كلمات فى الجمل لا يتأثر المعنى بها وجودا أو تركا ، ومثل بعض صور الخروج باللفظ ـ داخل التركيب ـ عما وتوجبه الصياغة النحوية ، وبعض صور القلب فى الكلام بالتقديم والتأخير غير النحويين ، أحيانا وكل هذه صور لو أطلقت فى الأداء الفنى لأدت إلى شيوع الفوضى التعبيرية ، ولأوقعت المتلقين لها فى حيرة منها ، فلا يستطيعون استبانة المقصود من ورائها .

وتحت التأثر بالدفاع عما ورد فى القرآن الكريم قبل ابن قتيبة صورا من الاستعارة ، عرف ـ فيما بعد ـ بالاستعارة غير المفيدة كقول الشاعر :

« فما رقد الولدان حتى رأيته   على البكر يمريه بساق وحافر

فجعل الحافر فى موضع القدم ، وقال آخر :

سأمنعها أو سوف أجعل أمرها   إلى ملك أظلافه لم تشقق

يريد بالأظلاف قدميه ، وإنما الأظلاف للشاه والبقر ، والعرب تقول : هو غليظ المشافر ، تريد الشفتين والمشافر للإبل ، وقال الحطيئة :

قروا جارك العيمان حتى جفرته   وقلص عن برد الشراب مشافره »

وكل هذه الاستعارات استنكرت بعد ابن قتيبة ، واعتبرت عيوبا فى شعر قائليها(١) .

وعلى هذا يصح أن يبقى الكتابان بخطتيهما ومنهجهما فى دراسة البلاغة العربية فى نطاق الأثر التاريخى ، الذى يفيد فى درس التطور فى البحث البلاغى ، نظرا

---

(١) حاول عبد القاهر الجرجانى ـ وحده ـ الدفاع عنها بإدخالها فى بابهى الاستعارة المفيدة إذ كانت تستعمل فى الهجاء ، راجع أسرار البلاغة ٤١ ـ ٤٨

لما أهملاه أو كادا يهملانه من بيان الآثار الجمالية ، والقيم الموضوعية لما تعرضا له من صور الأداء الفنى فيما سمياه بالمجاز ، إذ الاعتماد على منهجهما فى الدرس البلاغى قد يوحى الدارس إلى أنه لا فرق بين صور الأداء المختلفة ، مجازية وغير مجازية مادام المعنى يتأدى بأى منهما ، ولمثل هذا الإيحاء خطره الذوقى من غير شك ، لأنه لابد من فروق ـ قد تدق وقد تظهر ـ بين صور الأداء المختلفة ، ومن أجلها أوثرت الاستعمالات غير المجازية فى بعض صور التراكيب وأوثر العدول إلى الصور المجازية فى بعض التراكيب ، وأوثرت بعض صور المجاز على بعض إما من حيث الظهور والغموض ، وإما من حيث الجدة والتقليد ، وإما من المدة أو الإيحاء ، ولكل من ذلك مجاله الذى لا يعدل فيه إلى غيره كما هو معروف .

ويبقى للكتابين خاصتهما فى جمعهما صور التجاوز فى الأسلوب العربى القديم ، ليأخذ الدارس منها ما يتلاءم مع الأداء الفنى ، ويهمل منهما ما يتعارض مع صفات العمل الأدبى فى شكله الرفيع ، وليبق للقرآن الكريم ـ بعد هذا ـ سماته الفنية المتميزة ـ فى نظرنا ـ عن كل أسلوب بشرى ، وكانت هذه ، وما تزال مجالا للاجتهاد فى فهمها ، والاختلاف عليه ، والالتقاء على سموه وإعجازه .

ثانيا : فى كتب الإعجاز القرآنى .

لم تظهر الكتب التى تتضمن عناوينها لفظ « الإعجاز » إلا فى القرن الرابع الهجرى ، أو قبله بقليل ، هذا على الرغم من أن الطعون على القرآن قد سبقت ذلك القرن بفترة ليست بالقصيرة ، بل إن نفى الإعجاز عن أسلوب القرآن قد قال به ـ قبل هذا القرن ـ علماء مسلمون ، لهم آراء اعتزالية اتبعت ، وصارت نحلة من النحل ، مثل إبراهيم بن سيار النظام الذى قال « فى إعجاز القرآن إنه

من حيث الاخبار عن الأمور الماضية والآتية ، ومن جهة صرف الهواعي عن المعارضة ، ومنع العرب عن الاهتمام به جبرا وتعجيزا ، حتى لو خلام لكانوا قادرين على أن يأتوا بسورة من مثله ، بلاغة وفصاحة ونظما »(١) ومثل أبى موسى المردار تلميذ بشر بن المعتمر الذى « انفرد عنه بإبطال إعجاز القرآن من جهة الفصاحة والبلاغة »(٢) ولكن هؤلاء قد ألفت الرد عليهم كتب حملت عناوين « نظم القرآن » منها كتاب الجاحظ الذى قال عنه « أجهدت فيه نفسى ، وبلغت منه أقصى ما يمكن مثلى فى الاحتجاج للقرآن ، والرد على كل طعان ، فلم أدع فيه مسألة لرافضى ، ولا لحديثى ، ولا لحشوى ، ولا لكافر مباد ، ولا لمنافق مقموع ، ولا لأصحاب (النظام) ولمن نجم بعد (النظام) ممن يزعم أن القرآن حق ، وليس تأليفه بحجة ، وأنه تنزيل ، وليس ببرهان ولا دلالة »(٣) وألف كذلك أبو زيد البلخى : أحمد بن سليمان المتوفى سنة ٣٢٢ كتابه « نظم القرآن » وألف ابن الاخشيد : أبو بكر أحمد بن على المتوفى سنة ٣٢٦ كتابا سماه « نظم القرآن » .

أما أول كتاب فى إعجاز القرآن فهو الذى ألفه أبو عبد الله محمد بن يزيد الواسطى المتوفى سنة ٣٠٦ هـ ، وسماه « إعجاز القرآن فى نظمه وتأليفه » ولكن هذا الكتاب طوى مع الزمن ، ولم نعد نعرف عنه شيئا .

وبقى لنا مما ترك علماء القرن الرابع فى الإعجاز القرآنى رسالتان وكتاب ، فأما الرسالتان فإحداهما « النكت فى إعجاز القرآن » لأبى الحسن على بن عيسى الرمانى المتوفى سنة ٣٨٦ ، وثانيهما « بيان اعجاز القرآن » لأبى سليمان : حمد بن محمد بن ابراهيم الخطابى البستى المتوفى سنة ٣٨٠ . وأما الكتاب فهو « إعجاز

---

(١) الملل والنحل جـ ١ ٥٧ وتوفى النظام سنة ٢٣١

(٢) « « جـ ١ ٧٠

(٣) حجج النبوة ١٤٧

القرآن ، لأبي بكر : محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم المعروف بالباقلاني المتوفى سنة ٤٠٢ .

(ا) فأما الرسالة الأولى : « النكت في إعجاز القرآن » فقد جاءت البلاغة فيها واحدة من جهات سبع هي وجوه الإعجاز في القرآن الكريم ، وجعل « البلاغة على عشرة أقسام : الإيجاز ، والتشبيه . والاستعارة ، والتلاؤم ، والفواصل ، والتجانس ، والتصريف ، والتضمين ، والمبالغة ، و حسن البيان »(١) ثم أخذ يفسرها بابا بابا ، على الترتيب السابق .

١ ـ ويعرف الإيجاز بأنه « تقليل الكلام من غير إخلال بالمعنى »(١) ويقول : « إذا كان المعنى يمكن أن يعبر عنه بألفاظ كثيرة ، ويمكن أن يعبر عنه بألفاظ قليلة ، فالألفاظ القليلة إيجاز »(٢) وقسم الايجاز على وجهين : حذف وقصر ، فالحذف إسقاط كلمة ، للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال ، أو من فحوى الكلام ، والقصر : بنية الكلام على تقليل اللفظ ، وتكثير المعنى من غير حذف »(٣) ويرى أن « الايجاز بالقصر ... أغمض من الحذف ، وإن كان الحذف غامضا »(٤) ويذكر الأمثلة لكل من نوعي الايجاز ، ويبين القيمة الفنية في بعض منها ، ويوازن بينها وبين ما استحسن من الكلام العربي ليبرز تفوق الايجاز القرآني عليه ، ويقول بعد هذا « والإيجاز بلاغة ، والتقصير عي ، كما أن الإطناب بلاغة ، والتطويل عي والإيجاز لا إخلال فيه بالمعنى المدلول عليه ، وليس كذلك التقصير لأنه لابد فيه من الإخلال »(٥) .

(١ ، ٢ ، ٣) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ٧٦
(٤) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ٧٧
(٥) » » » » » ٧٨

ويتعرض للإطناب خلال حديثه عن الإيجاز فيقول : « إن الإطناب بلاغة ، والتطويل عى » ويقول : « فأما الإطناب فإنما يكون فى تفصيل المعنى ، ومايتعلق به فى المواضع التى يحسن فيها ذكر التفصيل ، فإن لكل واحـــد من الإيجاز والإطناب موضعا يكون به أولى من الآخر ، لأن الحاجة إليه أشد ، والاهتمام به أعظم ، فأما التطويل فعيب وعى ، لأنه تكلف فيه الكثير ، فيما يكفى منه القليل »(١) وعلى هذا يصبح الإطناب لونا من الإيجاز مادام المقام يحتاج إليه ولايغنى فيه الاختصار ، يقول فى ذلك « وقد يطول الكلام فى البيان عن المعانى المختلفة ، وهو مع ذلك فى نهاية الإيجاز ، وإذا كان الإطناب لامنزلة إلا ويحسن أكثر منها ، فالإطناب حينئذ إيجاز كصفة مايستحقه الله تعالى من الشكر على نعمه ، فإطنابه فيه إيجاز »(٢) ولا ينسى أن يبين الفائدة العامة للإيجاز فيقول : « والإيجاز تهذيب الكلام بما يحسن به البيان ، والإيجاز تصفية الألفاظ من الكدر وتخليصها من الدرن ، والايجاز البيان عن المعنى بأقل ما يمكن من الألفاظ ، والايجاز : إظهار المعنى الكثير فى اللفظ القليل .

٢ — وينحصر التشبيه عند الرمانى فيما كان بأداة التشبيه ـ شـــأن سلفه وشأن معاصريه ، وأما ما كان بغير الأداة فهو من الاستعارة .

فأما التشبيه عنده فهو « العقد على أن أحد الشيئين يسد مسد الآخر فى حس أو عقل »(٣) وله أقسام عنده أفضلها « التشبيه البليغ ـ وهو ـ إخراج الأغمض إلى الأظهر بأداة التشبيه ، مع حسن التأليف »(٤) ويذكر أن « الأظهر الذى يقع فيه البيان بالتشبيه على وجوه ، منها : إخراج مالاتقع عليه الحاسة إلى ماتقع عليه الحاسة ، ومنها : إخراج مالم يجر به عادة إلى ماجرت به عادة ، ومنها : إخراج مالا قوة له فى الصفة إلى ماله قوة فى الصفة »(٥) .

(١ ، ٢) ثلاث رسائل ٧٨ - ٧٩ (٣ ، ٤) ثلاث رسائل ٨٠

(٥) ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ٨١

ثم يذكر أمثلة له من القرآن الكريم ، يتحدث فى كل منها عن بلاغته - مطبقا قواعده التى ذكرها قبل - ويبرز الصفة المشتركة بين طرفيه ، ويحدد الأثر النفسى الذى يثيره التشبيه فى قارئه أو سامعه . من ذلك قوله : « وقال عز وجل : (كأنهم أعجاز نخل خاوية) فهذا تشبيه قد أخرج مالايعلم بالبديهة إلى ما يعلم ، وقد اجتمعا فى خلو الأجساد من الأرواح ، وفى ذلك الاحتقار لكل شىء يئول به الأمر إلى ذلك المآل(١) » .

ولاشك فى أن حديث الرمانى فى التشبيه جديد ، وقيم فى كل ماقال فيه .

٣ - وفى باب الاستعارة ، صنع ماصنع فى التشبيه ، فعرفها بأنها « تعليق العبارة على غير ماوضعت له فى أصل اللغة على جهة النقل للإبانة(٢) » وقد حسبنا أن الرجل جعل الاستعارة فى العبارة - لا فى اللفظ المفرد - وأنه أراد لقوله : هو له «على جهة النقل» أنها تقوم على ابتداع صور جديدة مركبة من مفردات اللغة لكن لاعلاقة بينها وبين الأصل الذى وضعت له ، لكن الرمانى مالبث أن ذكر أن النص على أن الاستعارة فى اللفظ وأن الصلة قائمة بين المعنى المستعار له اللفظ ، والمعنى الموضوع له ، إذ قال : « وكل استعارة فلابد فيها من أشياء ، مستعار ، ومستعار منه ، ومستعار له ، فاللفظ المستعار قد نقل عن أصل إلى فرع للبيان ، وكل استعارة بليغة فهى جمع بين شيئين ، بمعنى مشترك بينهما ، يكسب بيان أحدهما بالآخر ، كالتشبيه ، إلا أنه بنقل الكلمة والتشبيه بأداته الدالة عليه فى اللغة(٣) » ويرى الرمانى أن « كل استعارة حسنة . . . توجب بلاغة بيان لاتنوب منابه الحقيقة ، وذلك أنه لو كانت تقوم مقامه الحقيقة كانت أولى به ، ولم تجز الاستعارة »(٤) وعلى هذا عرض الرمانى صورا من الاستعارات القرآنية ، والأدبية ، وذكر فى كل منها الاستعمال الحقيق ، ووازن بين الاستعارة والحقيقة فيه وبين امتياز

---

(١) ثلاث رسائل ٨٤ (٢) ثلاث رسائل ٨٥
(٣ ، ٤) « « ٨٦

الاستعارة فيما تضمنته من معان ، لا تتأتى مع الحقيقة ، يقول فى واحدة منها « قال عز وجل : (فاصدع بما تؤمر) حقيقته : فبلغ ماتؤمر به ، والاستعارة أبلغ من الحقيقة ، لأن الصدع بالأمر لا بد له من تأثير كتأثير صدع الزجاجة ، والتبليغ قد يصعب حتى لايكون له تأثير ، فيصير بمنزلة مالم يقع ، والمعنى الذى يجمعهما الإيصال ، إلا أن الإيصال الذى له تأثير كصدع الزجاجة أبلغ(١) » وعلى مثل هذا يسير فى تفسير كل استعارة .

٤ — وباب التلاؤم قسم فيه التأليف إلى « متنافر ، ومتلائم فى الطبقة الوسطى ومتلائم فى الطبقة العليا »(٢) فأما المتنافر فهو المعيب ، وأما المتلائم فى الطبقة الوسطى فأحسن الشعر ، « والمتلائم فى الطبقة العليا القرآن كله »(٣) ولا يوازن هنا بين الصور المتلائمة ، وإنما يحيل على أحاسيس الناس وأذواقهم ، وطبائعهم ، ويقول : « وبعض الناس أشد إحساسا بذلك ، وفطنة له من بعض ، كما أن بعضهم أشد إحساسا بتمييز الموزون فى الشعر من المكسور(٤) » ، ومزية الرمانى هنا فى ربطه بين التلاؤم وحواس الإنسان ، وأثر ذلك فى نفسه تجاه الصور المتلائمة ، إذ يقول : « والفائدة فى التلاؤم حسن الكلام فى السمع ، وسهولته فى اللفظ ، وتقبل المعنى له فى النفس ، لما يرد عليها من حسن الصـــورة ، وطريق الدلالة(٥) » .

٥ — وفى باب الفواصل تحدث عن « السجع » غير أنه جعل الفواصل شيئا آخر غير السجع ، لا لاختلافهما فى الصورة ، ولكن لاختلافهما فى التكلف والطبعية ، يقول الرمانى : « الفواصل حروف متشاكلة فى المقاطع ، توجب حسن إفهام المعانى ، والفواصل بلاغة ، والأسجاع عيب ، وذلك أن الفواصل

---

(١) ثلاث رسائل ٨٧ — (٢ ، ٣ ، ٤) ثلاث رسائل ٩٥

(٥) « « ٩٦

تابعة للمعانى ، أما الأسجاع فالمعانى تابعة لها ، وهو قلب ماتوجبه الحكمة ، إذ كان الغرض الذى هو حكمه إنما هو الإبانة عن المعانى التى الحاجة إليها ماسة ، فإذا كانت المشاكلة وصلة إليه فهو بلاغة ، وإذا كانت المشاكلة على خلاف ذلك فهو عيب ولكنة ، لأنه تكلف من غير الوجه الذى توجبه الحكمة »(١) ، وقد تعرض الرمانى لمآخذ عليه بسبب تفرقته هذه بين الفواصل والسجع ، وبسبب عيبه السجع كله ، ونرى أن الرجل لم يخالف ما ينبغى أن يكون إلا فى مجرد التسمية ، أما ماعداها ، فهو لم يمار فيه : لم يمار فى استحسان هذا الفن البلاغى إذا كان فى خدمة المعانى ، ولم يمار فى عيبه إذا كان متكلفا ، يفرط فى المعانى من أجله ، غير أنه سمى الأول فواصل ، وسمى الثانى سجعا ، ولعل له ملحظا لغويا فى تسميته هذه ذكره فى قوله : « وإنما أخذ السجع فى الكلام من سجع الحمامة ، وذلك أنه ليس فيه إلا الأصوات المتشاكلة ، كما ليس فى سجع الحمامة إلا الأصوات المتشاكلة(٢)» أما هو فيريد فى الكلام ـ مع الأصوات المتشاكلة ـ رعاية المعانى وتسخير الفواصل لإفهامها .

لذلك كانت الفواصل فى الكلام عنده « طريقا إلى إفهام المعانى التى يحتاج إليها، فى أحسن صورة يدل بها عليها(٣) » وكانت مع ذلك ذات أثر صوتى ، إذ « الفائدة فى الفواصل دلالتها على المقاطع وتحسينها الكلام بالتشاكل ، وإبداؤها الآى بالنظائر »(٤) ، ولم يبين الرمانى كيف تكون الفواصل القرآنية « طريقا إلى إفهام المعانى » مما دعا الكثيرين إلى مخالفته ، ولم يذكر نماذج قولية مسجوعة ليوازن بينها وبين فواصل القرآن الكريم .

٦ ـ وباب التجانس يدخل فيه لونان من البديع : أحدهما عرف باسم « المشاكلة » ، والثانى عرف باسم « الجناس » ، إلا أنه الجناس الاشتقاق الذى عرفناه

---

(١) ثلاث رسائل ٩٧ (٢ ، ٣) ثلاث رسائل ٩٨
(٤) « « ٩٩

عند ابن جنى ، ولكن الرمانى يدخل الفنين معا تحت أصل واحد هو « التجانس » ويعرفه بقوله « تجانس البلاغة [هو بيان بأنواع الكلام الذى يجمعه أصل واحد فى اللغة(١) » ويجعله على وجهين : « مزاوجة ، ومناسبة : فالمزاوجة تقع فى الجزاء كقوله تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه) أى جازوه بما يستحق إلا أنه استعير الثانى لفظ الاعتداء لتأكيد الدلالة على المساواة فى المقدار(٢) » وأما المناسبة فهى « تدور فى فنون المعانى التى ترجع إلى أصل واحد(٣) » ويعرض الرمانى صورا لتجانس الموازنة فى القرآن ويفضلها على غيرها مما جاء فى الشعر والنثر العربى .

٧ — وباب التصريف ، يذكر مراده منه فى قوله « التصريف تصريف المعنى فى المعانى المختلفة كتصريفه فى الدلالات المختلفة ، وهو عقـــدها به على جهة التعاقب(٤) » وينص على أن تصريف المعنى فى المعانى المختلفة هو تصريف اشتقاق تحمل فيه كل مشتقات الكلمة معنى أصلها . « كتصريف الملك فى معانى الصفات ، فصرف فى معنى مالك ، وملك ، وذى الملكوت ، والمليك ، وفى معنى التمليك ، والتمالك ، والإملاك ، والتملك ، والمملوك(٥) » وعلى الرغم من أن هذا التصريف لغوى ، إلا أن « فيه بيانا عجيبا ، يظهر فيه المعنى بما يكتنفه من المعانى التى تظهره ، وتدل عليه(٦) » .

وتصريف المعانى فى الدلالات المختلفة « جاء فى القرآن فى غير قصة ، منها قصة موسى — عليه السلام — ذكرت فى سورة الأعراف ، وفى طه ، والشعراء ، وغيرها ، لوجوه من الحكمة ، منها التصرف فى البلاغة من غير نقصان عن أعلى مرتبة ، ومنها تمكين العبرة والموعظة ، ومنها حل الشبهة فى المعجزة(٧) » ولا يحدد

(١ ، ٢) ثلاث رسائل ٩٩ (٣) ثلاث رسائل ١٠٠
(٤ ، ٥ ، ٦) ثلاث رسائل ١٠١
(٧) ثلاث رسائل ١٠٢

الرمانى قصده من هذا التصريف ، إلا أن الغالب أنه يعنى به - على المفهوم - تكرار المعانى فى تعبيرات أدبية مختلفة ، وكل منها فى مستوى عال من البلاغة ، ولذلك يقول عن القرآن الكريم « أتى فى المعنى الواحد بالدلالات المختلفة فيما هو من البلاغة في أعلى طبقة(١) » .

٨ — وفى باب التضمين بين أن « تضمين الكلام هو حصول معنى فيه من غير ذكر له باسم أو صفة هى عبارة عنه(٢) » وواضح أنه يريد منه أن يتضمن الكلام معانى أخر غير مدلولاتها اللفظية ، مما نعبر عنه بالإيحاء أو يسمى دلالة الفحوى ، وهذا التضمين يتأتى فى المفردات ، كما يتأتى فى التراكيب ، إذ هو عنده « على وجهين : تضمين توجبه البنية ، وتضمين يوجبه معنى العبارة . . . . فأما الذى توجبه نفس البنية فالصفة بمعلوم ، يوجب أنه لابد من عالم . . . . والتضمين الذى يوجبه معنى العبارة من جهة جريان العادة به ، فكقولهم : الكر بستين . المعنى فيه بستين دينارا . فهذا مما حذف ، وضمن الكلام معناه لجريان العادة به(٣) » ويضرب الرمانى الأمثلة لهذا التضمين ، فيقول : « وكل آية فلا تخلو من تضمين لم يذكر باسم أو صفة ، فمن ذلك (بسم الله الرحمن الرحيم) قد تضمن التعليم لاستفتاح الأمور على التبرك به ، والتعظيم لله بذكره ، وأنه أدب من آداب الدين ، وشعار المسلمين ، وأنه إقرار بالعبودية ، واعتراف بالنعمة التى هى من أجل نعمه ، وأنه ملجأ الخائف(٤) » أما فائدة هذا التضمين فرجعها إلى الإيجاز عنده ، ولذا تراه يقول : « والتضمين كله إيجاز ، استغنى به عن التفصيل ، إذ كان مما يدل دلالة الإخبار فى كلام الناس(٥) » .

(١ ، ٢) ثلاث رسائل ١٠٢
(٣ ، ٤) » » ١٠٣
(٥) » » ١٠٣

٩ — وباب المبالغة تحدث فيه عن معناها فقال : « المبالغة هي الدلالة على كبر المعنى على جهة التغيير عن أصل اللغة الإبانة »(١) وذكر صور هذا التغيير الذى تأتى معه المبالغة : سواء فى الصيغ المفردة الدالة على المبالغة عدولا إليها من اسم الفاعل ، أو التراكيب الأدبية التى تتضمن معانيها جانبا من المبالغة ، من « إخراج الكلام مخرج الإخبار عن الأعظم للمبالغة ، كقول القائل : جاء الملك إذا جاء جيش عظيم له » ، ومن « إخراج الممكن إلى الممتنع للمبالغة » ، نحو قوله تعالى : (ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل فى سم الخياط) ، ومن « إخراج الكلام مخرج الشك للمبالغة فى العدل ، والمظاهرة فى الاحتجاج » ، فمن ذلك : (وإنا أو إياكم لعلى هدى) ، ومن « حذف الأجوبة للمبالغة » ، كقوله تعالى : (ولو ترى إذ وقفوا على النار) ، وفى كل ذلك لا يذكر سببا لإيثار المبالغة إلا فى حذف الأجوبة فإنه يعلل له بما سبق أن علله فى باب الإيجاز من كون « الذكر يقتصر على وجه ؛ والحذف يذهب فيه الوهم إلى كل وجه من وجوه التعظيم ، لما قد تضمنه من التفخيم »(٢) .

١٠ — وآخر أبواب البلاغة التى ذكرها الرمانى « باب البيان » ، وفيه عرف البيان بأنه « هو الإحضار لما يظهر به تميز الشىء من غيره فى الإدراك »(٣) ويرى أن البيان إما بالكلام أو بالحال أو الاشارة أو العلامة ، ويختص الكلام من بينها بالحديث ، وينتهى فيه إلا أنه « ليس يحسن أن يطلق اسم بيان على ماقبح من الكلام »(٤) وأن « حسن البيان فى الكلام على مراتب ، فأعلاها مرتبة ما جمع أسباب الحسن فى العبارة : من تعديل النظم حتى يحسن فى السمع ، ويسهل على اللسان ، وتتقبله النفس تقبل البرد ، وحتى يأتى على مقدار الحاجة ، فيما هو حقه من المرتبة »(٥) .

---

(١) ثلاث رسائل ١٠٤ — (٢،٣،٤) ثلاث رسائل ١٠٦

(٥) « « ١٠٧

ولا يكتفى ـ فيما يريده من البيان ـ بدلالة الألفاظ ، وإنما يريد معها كذلك دلالة التضمين التى سبق أن ذكرها ، ولذلك يقول : « والبيان فى الكلام لايخلو من أن يكون باسم ، أو صفة ، أو تأليف ، من غير اسم للمعنى أو صفة ، كقوله غلام زيد ، فهذا التأليف يدل على الملك من غير ذكر له باسم أو صفة ، ودلالة الاشتقاق كدلالة التأليف ، فى أنه من غير ذكر اسم أو صفة »(١) ولاشك أن البيان الذى جمع صفات الحسن التى ذكرها الرمانى ، وجمع معها فوق دلالتها الوضعية دلالات تضمينية فى الألفاظ وفى التأليف هو أسمى مايتطلع إليه الفن الأدبى فى صوره التعبيرية .

ولا يخشى الرمانى على البيان من أن تقل فيه دلالة التضمين والإيحاء لكثرة التأليف إذ « لو قال قائل : قد انتهى تأليف الشعر حتى لايمكن أحدا أن يأتى بقصيدة إلا وقد قيلت فيما قيـــل ، لكان ذلك باطلا ، لأن دلالة التأليف ليس لها نهاية »(٢) .

وإذا كان « القرآن كله فى نهاية حسن البيان »(٣) فقد ذكر الرمانى أمثلة للبيان القرآنى ، وبين فيه دلالاته التضمينية ، وهى دلالات نفسية فى أكثر صورها .

(ب) بيان إعجاز القرآن للخطابى المتوفى سنة ٣٨٦ :

وهذه الرسالة تنفى أن يكون الإعجاز القرآنى فى شىء آخر غير البلاغة ، مخالفا بذلك الرمانى الذى جعل البلاغة واحدة من أوجه الإعجاز ، وليست هى كل أسباب الإعجاز .

---

(١) ثلاث رسائل ١٠٧ .

(٣،٢) ثلاث رسائل ١٠٧

وفى طريقه لبيان القرآن يرى أنه « إنما يقوم الكلام بهذه الأشياء الثلاثة : لفظ حامل ، ومعنى به قائم ، ورباط لهما ناظم . . . والقرآن إنما صار معجزا لأنه جاء بأفصح الألفاظ ، فى أحسن نظوم التأليف ، متضمناً أصح المعانى »(١) وبين حد هذه البلاغة بقوله : « واعلم أن عمود هذه البلاغة التى تجتمع لها هذه الصفات ، هو وضع كل نوع من الألفاظ موضعه الأخص الأشكل به ، الذى إذا أبدل مكانه غيره ، جاء منه : إما تبدل المعنى الذى يكون منه فساد الكلام ، وإما ذهاب الرونق الذى يكون معه سقوط البلاغة »(٢) .

ولم يذكر الخطابى فى رسالته هذه ألوانا بلاغية يعرفها ، ويمثل لها كما صنع غيره وإنما اكتفى ببيان مقاييس البلاغة القرآنية فيما ذكر ، وتحدث عن الألفاظ فقال : « إن فى الكلام ألفاظا متقاربة المعانى ، يحسب أكثر الناس أنها متساوية فى إفادة بيان مراد الخطاب ، كالعلم والمعرفة ، والحمد والشكر ، والبخل والشح ، وكالنعت والصفة ، وكقولك : اقعد واجلس ، وبلى ونعم ، وذلك وذاك ، ومن وعن ، ونحوهما من الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، والصفات ، .... والأمر فيها ، وفى ترتيبها عند علماء أهل اللغة بخلاف ذلك ، لأن لكل لفظة منها خاصية تتميز بها عن صاحبتها فى بعض معانيها ، وإن كانا قد يشتركان فى بعضها »(٣) ثم ذكر فروق ما بين هذه الألفاظ وغيرها ، ورأى أنه « لا يحيط بها كلها إلا نبى »(٤) ثم تحدث عن العنصرين الآخرين : المعانى ، والتأليف أو النظم فقال : « فأما المعانى التى تحملها الألفاظ فالأمر فى معاناتها أشد لأنها نتائج العقول ، وولائد الأفهام ، وبنات الأفكار ، وأما رسوم النظم فالحاجة إلى الثقافة والحذق فيها أكثر ، لأنها لجام الألفاظ ، وزمام

---

(١) ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ٢٧
(٢،٣) « « « « « ٢٩
(٤) « « « « « ٢٦

المعانى ، وبه تنتظم أجزاء الكلام ، ويلتئم بعضه ببعض ، فتقوم له صورة فى النفس يتشكل بها البيان »(١) ثم عرض بعد هذا آيات من القرآن الكريم ، عارض المعاندون فى بلاغتها ، ورأوا أن التغيير فى بعض ألفاظها أقوم وأبلغ منها ، ثم رد عليها ، وبين دقة الأداء القرآنى فيها ، وتميزه على كل تعبير عدا تعبيره .

ومن حيث النظرة البلاغية شملت ردوده فى أحاديث النظم القرآنى صورا من هذه البلاغة يمكن تصنيفها على الوجه التالى :

١ ــ دقة اللفظ القرآنى الحقيقى المستعمل فى معناه المراد منه على ماعداه من ألفاظ الحقيقة الأخرى وألفاظ المجاز أيضا . فى قوله تعالى (أكله الذئب) وازن بين لفظ « أكل » المستعمل ولفظ « افترس » الذى رأى المعترضون على القرآن حسنه عن اللفظ المستعمل ، وقال : « إن الافتراس معناه فى فعل السبع : القتل حسب ، وأصل الفرس ، دق العنق ، والقوم إنما ادعوا على الذئب أنه أكله أكلا ، وأتى على جميع أجزائه وأعضائه ، فلم يترك مفصلا ولا عظما وذلك أنهم خافوا مطالبة أبيهم إياهم بأثر باق منه يشهد بصحة ماذكروه ، فادعوا فيه الأكل ، ليزيلوا عن أنفسهم المطالبة ، والفرس لا يعطى تمام هذا المعنى ، فلم يصلح ـ على هذا ـ أن يعبر عنه إلا بالأكل »(٢) .

٢ ــ دقة اللفظ الاستعارى المستعمل فى معناه على أى لفظ آخر حقيقى أو مجازى . يتجلى هذا فى قوله : « وقد تكون الاستعارة فى بعض المواضع أبلغ من الحقيقة ، كقوله عزوجل : (وآية لهم الليل نسلخ منه النهار) والسلخ ههنا مستعار ، وهو أبلغ منه لو قال : نخرج منه النهار وإن كان هو الحقيقة ، وكذلك قوله سبحانه : (فاصدع بما تؤمر) هو أبلغ من قوله : فاعمل بما تؤمر ، وإن

---

(١) ثلاث رسائل فى اعجاز القرآن ٣٦

(٢) « « « « « ٤١

كان من الحقيقة والصدع مستعار ، وإنما يكون ذلك فى الزجاج ونحوه من فلز الأرض ، ومعناه المبالغة فيما أمر به ، حتى يؤثر فى النفوس والقلوب ، تأثير الصدع فى الزجاج ونحوه »(١) .

٣ — وأن القرآن ، والأداء العربى الذى نزل به القرآن . زيدت فيه حروف ذكرها فى عرضه الآيات التى زيدت فيها ، واستشهد على استعمالها فى الأداء العربى ولم يذكر سببا لزيادتها إلا قوله : « فهذا وما أشبهه زيادات حروف فى مواضع من الكلام ، وحذف حروف فى أماكن أخر منها ، إنما جاءت على نهج لغتهم الأولى ، قبل أن يدخلها التغيير ، ثم صار المتأخرون إلى ترك استعمالها فى كلامهم »(٢) .

٤ — وأن القرآن حذفت منه حروف ، وجمل ، ذكر منها حذف الجواب فى قوله تعالى : (ولو أن قرآنا سيرت به الجبال أو قطعت به الأرض ، أو كلم به الموتى) وذكر المحذوف ، وربط الحذف فيه بالإيجاز ، وعلل الحذف بما علل به الرمانى له ، وقال : « وقد قيل : إن الحذف فى مثل هذا أبلغ من الذكر لأن النفس تذهب فى الحذف كل مذهب ، ولو ذكر الجواب لكان مقصورا على الوجه الذى تناوله الذكر »(٣) .

٥ — وعرض الخطابى التكرار ، وقال فيه : « تكرار الكلام على ضربين أحدهما مذموم ، وهو ما كان مستغنى عنه ، غير مستفاد به زيادة معنى لم يستفيدوه بالكلام الأول ، لأنه حينئذ يكون فضلا من القول ولغوا ، وليس فى القرآن شىء من هذا النوع ، والضرب الآخر ما كان بخلاف هذه الصفة ... وإنما

---

(١) ثلاث رسائل ٤٤ (٢) ثلاث رسائل ٤٨

(٣) « « ٥٢

يحتاج إليه ، ويحسن استعماله فى الأمور التى قد تعظم العناية بها ، ويخاف بتركه وقوع الغلط والنسيان فيها ، والاستهانة بقدرها »(١) .

وتعرض بعد هذا لتكرار القصص والأخبار فى القرآن ، والتكرار فى سورتى « الرحمن ، والمرسلات » وكان قريبا فى تعليل كل هذا من ابن قتيبة .

٦ — وذكر أسس المعارضة الكلامية قبل أن يوازن بين آيات القرآن الكريم ، وماقيل : إنه روى فى معارضتها ، وقال فى هذه الأسس : « وسبيل من عارض صاحبه فى خطبة ، أو شعر ، أن ينشىء له كلاما جديداً ، ويحدث له معنى بديعا ، فيجاريه فى لفظه ، ويباريه فى معناه ، ليوازن بين الكلامين ، فيحكم بالفلج لمن أبر منهما على صاحبه ، وليس بأن يتحيف من أطراف كلام خصمه ، فيحذف منه ، ثم يبدل كلمة ، فيصل بعضه ببعض وصل ترقيع ، وتلفيق ، ثم يزعم أنه قد وافقه موقف المعارضين »(٢) ويذكر بعد هذا وجوها للمعارضة ، ويمثل لها ، ثم يوازن بين الآيات القرآنية ، وماقيل فى معارضتها ، وفى هذه الموازنة يشير إلى شيئين بلاغيين :

أولهما : التشبيه ، ويهمه منه أن ينص على أن « مدار الحكم فى باب التشبيه والتمثيل على المعانى ، دون الأعيان والأجسام »(٣) وكأنه يريد أن يقول : إن وظيفة التشبيه والتمثيل تتجلى فى نقل إحساس معنوى بالأشياء المشبهة لدى المتلقى وليس من وظيفته أن يجمع بين أشياء متشابهة فى الأجسام والألوان ، وتلك نظرة متطورة تطورا كبيرا .

---

(١) ثلاث رسائل ٥٢ (٢) ثلاث رسائل ٥٨

(٣) » » ٦٨

وثانيهما : ضرورة رعاية التناسب بين الجمل والتراكيب المتوالية ، فيما توحين به كل منها من إحساس ، وماتتضمنه من معنى ، يبدو ذلك من تعليقه على قول القائل : « الفيل ما الفيل ، وما أدراك ماالفيل ، له مشفر طويل ، وذنب أثيل » وماذاك من خلق ربنا بقليل ، إذ قال له : « أماعلمت ياعاجز أن مثل هذه الفاتحة إنما تجعل مقدمة لأمر عظيم الشأن ، فائت الوصف ، متناهى الغاية فى معناه ، وأنت .. . اقتصرت عن عظيم مافيه من العجب ، على ذكر المشفر والذنب فما أشبه قولك هذا ، إلا بما أنشدنيه بعض شيوخنا لبعض ظرائك :

إنى ، وإنى ، ثم إنى ، وإننى   إذا انقطعت نعلى جعلت لها شسعا »(١)

فالخطابى هنا يوجب على المتكلم أو الاديب . أن يزن كلامه بعض ببعض ، ويوازن بين أوله وآخره فإذا بدأ بداية منفعلة قوية الانفعال بإكبار شىء فليس يصح أن يهبط بعدها ويذكر أمورا غير ذات بال بل ينبغى أن يواصل مابدأ به من قوة فيذكر الأمور التى تناسب مابدء به : معانى وانفعالات .

(ج) إعجاز القرآن للباقلانى المتوفى سنة ٤٠٣ هـ

كتبه مؤلفه - رحمه الله - لسبب قريب من السبب الذى دعا ابن قتيبة - من قبله - أن يؤلف « تأويل مشكل القرآن » : فالقرآن فى زمن الباقلانى « قل أنصاره والشغل عنه أعوانه ، وأسلمه أهله ، فصار عرضة لمن شاء أن يتعرض له » كما قال هو « وذكر - له - عن بعض جهالهم أنه جعل يعدله ببعض الأشعار ويوازن بينه ، وبين غيره من الكلام ، ولا يرضى بذلك حتى يفضله عليه »(٢) ونظر الباقلانى مع هذا فى كتب السابقين عليه فى إعجاز القرآن وفى نظمه فرأى قصورها

---

(١) ثلاث رسائل ٦٦ - ٦٧   (٢) إعجاز القرآن ٥ - ٥

فيما يرى - عن بيان وجوه الإعجاز ، وسأله سائل « أن يذكر جملة من القول جامعة تسقط الشبهات ، وتزيل الشكوك ، التى تعرض للجهال »(١) فأجابه إلى ذلك تقربا بعمله إلى الله .

وبين الباقلانى عمله فى الكتاب فى مقدمته ، فذكر أنه مزيج من كلام من سبقوه فى شىء من الاختصار يدل على كلامهم ولا يكرره ، ومن كلامه هو فى كثير من البسط والإطناب ، لايحرج إلى توضيحه .

وقد جعل الباقلانى نظم القرآن واحدا من ثلاثة وجوه ، هى وجوه إعجاز القرآن ، فقال : « والوجه الثالث : أنه بديع النظم ، عجيب التأليف ، متناه فى البلاغة إلى الحد الذى يعلم عجز الخلق عنه »(٢) وفسر ذلك « بأن الذى يشتمل عليه بديع نظمه وجوه :

منها ... أن نظم القرآن على تصرف وجوهه ، وتباين مذاهبه ، خارج عن المعهود من نظام جميع كلامهم ، ومباين للمألوف من ترتيب خطابهم ، وله أسلوب يختص به ، ويتميز فى تصرفه عن أساليب الكلام المعتاد »(٣) وإذن فليس القرآن بشعر ، ولا نثر مسجوع أو مرسل .

ومنها « أنه ليس للعرب كلام مشتمل على هذه الفصاحة ، والغرابة والتصرف البديع ، والمعانى اللطيفة ، والفوائد الغزيرة ، والحكم الكثيرة ، والتناسب والتشابه فى البراعة على هذا الطول ، وهذا القدر »(٤) وإذن فالكلام الإنسانى إذا طال دخله الاختلال والفساد .

---

(١) إعجاز القرآن ٦
(٢) إعجاز القرآن ٣٥
(٣) « « ٣٥
(٤) « « ٣٦

ومنها : « أن عجيب نظمه ، وبديع تأليفه ، لايتفاوت ، ولايتباين على مايتصرف إليه من الوجوه التى يتصرف فيها من ذكر قصص ، ومواعظ ، واحتجاج ، وحكم ، وأحكام ، وإعذار وإنذار ، ووعد ووعيد ، وتبشير وتخويف ، وأوصاف ...»(١) والناس يختلفون عن هذا فى أن بعضهم يجود فى شىء ، ويضعف قوله فى غيره .

ومنها : « أن كلام الفصحاء يتفاوت تفاوتا بينا فى الفصل والوصل ، والعلو والنزول ، والتقريب والتبعيد وغير ذلك ... ـ والقرآن ـ يجعل المختلف كالمؤتلف والمتباين كالمتناسب . والتنافر فى الأفراد إلى حد الآحاد ، وهذا أمر عجيب تبين به الفصاحة ، وتظهر به البلاغة »(٢) .

ومنها : « أن الذى ينقسم إليه الخطاب من البسط ، والاقتصار ، والجمع والتفريق ، والاستعارة والتصريح ، والتجوز والتحقيق ، ونحو ذلك من الوجوه التى توجد فى كلامهم ، موجود فى القرآن ، وكل ذلك مما يتجاوز حدود كلامهم المعتاد بينهم ، فى الفصاحة والإبداع والبلاغة »(٣) .

ومنها : « أنه سهل سبيله ، فهو خارج عن الوحشى المستكره ، والغريب المستنكر ، وعن الصنعة المتكلفة وجعله قريبا من الأفهام ، يبادر معناه لفظه إلى القلب ، ويسابق المغزى منه عبارته إلى النفس ، وهو ـ مع ذلك ـ ممتنع المطالب عسير المتناول »(٤) وكلام الفصحاء ، وشعر البلغاء فيـــه الغريب المستنكر ، والوحشى المستكره ، والمعانى المستبعدة .

ثم شرع ـ بعد هذا ـ يوضح ماقال : ويدلل عليه :

---

(١) إعجاز القرآن ٣٦ (٢) إعجاز القرآن ٣٨
(٣) « « ٤٢ (٤) « « ٤٦

فنفى كون القرآن شعرا ، متأثرا فى كثير من أقواله بالجاحظ ، ونفى كونه سجعا ، متأثرا بالرمانى فى تفريقه بين السجع والفواصل الذى ذكرناه .

ثم وضع فصلا فى ذكر البديع من الكلام ، طرح فيه سؤالا : « هل يمكن أن يعرف إعجاز القرآن من جهة ما تضمنه من البديع »(١) وقبل الإجابة على هذا السؤال رأى أن يعرض ألوانا مما عرف باسم البديع ، وذكر معها أمثلتها وصورها من القرآن الكريم ، ومن الحديث ، وأقوال الصحابة ، ومن بعدهم ، ومن شعر الشعراء .

وقد تناول من هذا البديع : الاستعارة ، والتشبيه الحسن ، والتقسيم فى التشبيه والغلو والإفراط فى الصفة ، والاستعارة التمثيلية ، وسماها : « المماثلة » والمطابقة والتجنيس ، والمقابلة ، والمساواة ، والإشارة وعرفها تعريف إيجاز القصر ، ثم المبالغة والغلو ، ويريد بهما تأكيد المعانى فى الخطاب ، والإيغال ، والتوشيح ، ومن التوشيح رد العجز على الصدر ، وصحة التقسيم ، وصحة التفسير ، والتكميل والتتميم ، والترصيع بألوانه والتكافؤ وهو قريب من المطابقة ، والإيجاب والسلب ، والكناية والتعريض ، والعكس والتبديل ، والالتفات ، والتذييل ، والاستطراد ، والتكرار ، والاستثناء ، ثم عقب على ذلك كله بأن قال : « ووجوه البديع كثيرة جدا ، فاقتصرنا على ذكر بعضها ، ونبهنا بذلك على مالم نذكر كراهة التطويل »(٢) .

وفى كل ماذكر من ألوان البديع لم يزد فيه على أن ذكر اسمه ، وعرف ببعضه ، ودل عليه بأمثلته . لم يتجاوز هذا إلى شىء من بيان قيمته ، أو تفسير ما احتوى عليه من معانى ، أو تميزه فى عباراته على ماسواه ، ولكنه انتهى منه إلى أنه « لا سبيل إلى معرفة إعجاز القرآن من البديع الذى ادعوه فى الشعر ووصفوه

---

[١] اعجاز القرآن ٩٦ [٢] اعجاز القران ١٠٧

به ، وذلك أن هذا الفن ليس مما يقرب العادة ، بل يمكن استدراكه بالتعلم ، والتدرب به ، والتصنع له كقول الشعر . . . وهذا طريق لا يتعذر ، وباب لا يمتنع ما شأو نظم القرآن فليس له مثال يحتذى عليه (٢).

ثم تلا ذلك بفصل فى كيفية الوقوف على إعجاز القرآن رأى فيه أن « من كان قد تناهى فى معرفة اللسان العربى ووقف على طرقها ، ومذاهبها . فهو يعرف القدر الذى ينتهى إليه وسع المتكلم من الفصاحة . ويعرف ما يخرج عن الوسع ويتجاوز حدود القدرة . فليس يخفى عليه إعجاز القرآن ، كما يميز بين جنس الخطب ، والرسائل ، والشعر وكما يميز بين الشعر الجيد والردىء ، والفصيح والبديع ، والنادر والبارع والغريب » (٢) .

وبعد أن ذكر مجموعة من الموضوعات النقدية تمس اختلاف الناس فيما يؤثرون من فنون القول ، وتؤكد إمكان المعرفة بإعجاز القرآن لمن قد تناهى فى البلاغة قال : « وإذا أراد – أى القارىء المتوسط – أن نقرب عليه أمرا ، ونفسح له طريقا ، ونفتح له بابا ليعرف إعجاز القرآن ، فإننا نضع بين يديه الأمثلة . . . ونحضره من كل فن من القول شيئا يتأمله حق تأمله ، ويراعيه حق رعايته فيستدل استدلال العالم ، ويستدرك استدراك الناقد ، ويقع له الفرق بين الكلام الصادر عن الربوبية (٣) . . ونعمد إلى شىء من الشعر المجمع عليه ، فنبين وجه النقص فيه . . . حتى إذا تأمل ذلك ، . وتأمل ما نذكره . من تفصيل إعجاز القرآن وفصاحته . وعجيب براعته انكشف له واتضح ، وثبت ما وصفنا لديه ووضح » .

---

(١) إعجاز القرآن ١١١ – ١١٢ (٢) إعجاز القرآن ١١٣ .

(٣) لم يذكر المقابل لكلام الربوبية بعده .

وذكر ـ على ذلك ـ مجموعة من خطب النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وكتبه، ومن خطب الصحابة وكتبهم. وخطبا المشهورين من أهل الجاهلية، والأمويين لم يمسس واحدة منها بنقد، ولا علق على أى منها بشيء. إلا أنه دعا القارئ إلى النظر فيها (فسيقع ـ له ـ الفصل بين كلام الناس، وكلام رب العالمين (٦) ».

ثم أعرض عن كلام مسليمة وسواه مما قيل أنه إنه قرآن لأنه فى نظره أسخف من أن يفكر فيه، واتجه إلى معلقة امرئ القيس، وبعض الشعر غيرها، وقصيدة البحترى، من محدثى زمانه. التى مطلعها :

أهلا بذلكم الخيال المقبل   فعل الذى نهواه أو لم يفعل

وانتقد القصيدتين، فى قسوة، وتحامل شديدين حتى إن قصيدة امرئ القيس عنده « قد ترددت بين أبيات سوقية مبتذلة، وأبيات متوسطة. وأبيات ضعيفة مرذولة، وأبيات وحشية غامضة مستكرهة وأبيات معدودة بديعة (٢) ».

وفى مقابل هذه الصور الشعرية جاءت آيات القران الكريم وسوره، وقد عرض الباقلانى منها جزءا من سورة النمل، وبعض آيات قصصية من سورة القصص. وسورة الشعراء. ثم عدة آيات من آيات الاحكام وأبدى إعجابه بها، وبين سموها وآثارها ومعانيها، وتفوقها فى صياغتها وتراكيبها.

وكان موضوعيا فى كل نقد وجهه إلى الشعر بمعنى أنه بنى نقده له على أسس موضوعية: معنوية ونفسية وشكلية: خياليه وتركيبية، ولغوية، وإن كان متحاملا بين التحامل فى تطبيق هذه الأسس على ما انتقد من شعر.

---

(١) إعجاز القرآن ١٥٤.

(٢) إعجاز القرآن ١٨٠.

وكان ـ فى الوقت نفسه ـ ذاتيا ، أو ميالا إلى الذاتية فى كثير مما علق به على آيات القرآن الكريم : بمعنى أنه أكثر من بيان أحاسيسه تجاه الآيات . وقلل من ذكر الأسباب الموضوعية ـ وبخاصة الفنية ـ التى ميزت آيات القرآن ، وإن كان ـ مع هذا ـ قد وضح كثيرا من الدواعى الباعثة على هذا الإعجاب .

ويهمنا من نقده ما كان ذا صبغة موضوعية ، فهو الذى يتجلى فيه المنهج البلاغى الذى يضع مؤلفه بين دارسى الإعجاز القرآنى من وجهة فنية ترفع أسلوب القرآن على ما سواه .

وإذا كان الدارسون الإعجازيون السابقون قد نظروا فى الصور القرآنية نظرة جزئية من حيث الفن البلاغى أى وازنوا بين الاستعمال القرآنى ، وبين ما يمكن أن يحدث فيه من تغيير لفظ ، أو تركيب ، وأبرزوا الدقة القرآنية فيما تدل عليه الألفاظ وتوحى به الصور ، إذا كانوا قد صنعوا هذا فإن الباقلانى قد تجاوز هذا ، ونظر إلى الشكل الأدبى : قرآنا أو غير قرآن ، على أنه وحـــدة متناسبة تترابط أجزاؤها معنويا ، وفنيا ، ترابطا متينا بحيث يعاب منها ما انقطع عما قبله فى أفكاره ، أو نزل فى فنيته عن مستواه ، وترتفع قيمتها عنده إذا ما توثقت أجزاؤها معنويا ، وتساوت صورها فنيا ، ولذا كان الباقلانى لا يكتفى بأن يوازن بين كلمة ، وكلمة ، ولا بين جملة وجملة ، وإنما كثيرا ما يوازن بين قصيدة ، وسورة ، ويعرض القصيدة كلها فى موضع ، والسورة كلها أو أكثرها فى موضع آخر كما صنع فى قصيدتى امرئ القيس والبحترى ، وسورة النمـــل ، وبعض القصص والشعراء ، إذ عرض كل منها فى موضع مستقل ، وعرض أبيات القصيدة ، وآيات السور فى شكل متتال يبين محاسنه أو يذكر عيوبه ، وقد أشار إلى ضرورة هذا الترابط الفكرى فى معرض انتقاده لامرئ القيس إذ قال ينقد بيته :

فقلت : يمين الله مالك حيلة   وما إن أرى عنك الغواية تنجلى

والكلام فى المصراع الثانى منقطع عن الأول ، ونظمه فيـــه ضرب من التفاوت (١) ، واستحسن هذا الارتباط الفكرى فى بيتين آخرين فقال عن ثانيهما « وهذا البيت متصل بالبيت الذى قبله (٢) » وفى مجال بيان إعجابه بآيات القرآن قال تعقيبا على قول الله تعالى : (فلما جاءها نودى أن بورك فى النار ومن حولها وسبحان الله رب العالمين) « فانظر إلى ما أجرى له الكلام ، من علو أمر هذا النداء ، وعظم شأن هذا الثناء ، وكيف انتظم مع الكلام الأول ، وكيف اتصل بتلك المقدمة (٣) » .

وأما ضرورة الانتظام الفنى - أعنى تناسب العمل الأدبى فنيا بحيث تتلاقى جملة متشابهة على مستوى من الجودة الرائعة ، فهى تبرز فى كل صفحات الكتاب ، وهى مزية القرآن الكريم ، وهى فارق ما بين الأسلوب الإنسانى ، والقول الربانى ، وقد سبق أن ذكرنا رأيه فى هذا .

ولقد يتجافى الباقلانى عن الصواب - قصدا أو سهوا - فى تطبيق ما يريده للأدب من ترابط معنوى وتناسق فنى ، ولكن هذا لا يقلل من قيمة الأسس الموضوعية التى أقام عليها النقد ، وبين فيها مزايا التعبير فى أسلوب القـــرآن ، فالأساس شىء ، وتطبيقه شىء آخر .

---

(١) إعجاز القران ١٧٦ .
(٢) إعجاز القران ١٦٧ :
(٣) إعجاز القران ١٨٩ - ١٩٠ .

وإذا كانت النظرة الكلية للعمل الفنى قد بدت واضحة فى كتاب إعجاز القرآن ، وكانت مزية البحث الفنى فيه ، فإن مؤلفه لم يهمل ـ كذلك ـ أحاديث الجزئيات ، والنظر فى البناء القولى إلى مفرداته ، وإلى جملة : فيما وفقت فيه ونجحت فى تأدية الغرض منها ، وفيما ساء منها ، وعيبت به ، وكانت تلك الأحاديث الجزئية أبرز وضوحا فى الكتاب ، حتى إن نقد الجانب الكلى ـ أعنى ترابط العمل الفنى ووحدته ـ قام فى أساسه على نظرات جزئية ، ترى ما بين أجزاء القصيدة فى السورة القرآنية من توافق فى التعبير ، وترابط فى التفكير ، أو اختلال فيهما .

والبحث البلاغى جاء فى هذا الكتاب على صورتين :

إحداهما : كانت عرضا لفنون البديع فى القول ، ذكرها حين أراد أن ينفى إمكان المعرفة بإعجاز القرآن عن طريق هذا البديع ، وقد ذكرنا ما جاء منها فى بابه ، وبينا أن الباقلانى يؤمن على عرض الفن البديعى ، والإكثار من أمثلته ، والتنويع فى مصادر هذه الأمثلة : من القرآن ، والحديث ، والنثر والشعر ، والإشارة إلى أن هذه الفنون يمكن تعلمها ، ويمكن النبوغ فيها عن طريق التمرس بها ، والتصنع لها .

ويحسب أن الجرى فى هذه السبيل — بالنسبة لتعلم فنون البلاغة أنه يفيد المطلع المتأدب ، إذ يمده بثروة من الصور الفنية ، وينوع له فى مصادرها ، ويريه فروق ما بينها ، فتتسع آفاقه التعبيرية ، وتتلون فى أشكالها وتتميز أساليبه بتنوع فنيته ، حسبما تساعده ملكته ، وتسعفه ثقافته .

والثانية : تستغل قواعد البلاغة ، وأساليب النقد الأدبى بعامة ، فى بيان محاسن النص القرآنى أو محاسن القول الإنسانى عامة ، وتطبقها فى جزئياتها الدقيقة من الكلمة والجملة ، والبيت أو الآية ، وتربط بين هذه الجزئيات فى شكل

هام يتناول العمل الفنى كله ، ليبرز النجاح أو الفشل فيـــه .

ومزية هذا الجانب التطبيقى يتراءى فيما يوجه إليه المطلع المتأدب من فروق ما بين دلالات الكلم وإيحاءات الجمل ، وتناسق الصور فيما بينها ، لتصل جميعا مؤتلفة إلى غاياتها ، وبالتدرب عليه يتمكن الأديب من أن يكون واعيا بما يقصد إليه ، وبما يعينه على النجاح فيه ، حين يلائم بين قصده وقوله . وهـــو فى الوقت نفسه ـ دربة للناقد على نجاحه فى عمله كذلك ، حيث يستطيع أن يفسر القول ، ويبرز مضامينه ويدل على ما فيه من أسباب امتيازه وتفوقه ، وحيث يتمكن كذلك من توجيه الأديب إلى ما يرقى بعمله ، ويأخـــذ بيده إلى النبوغ فيه .

(ج) وبحسب ـ بعد الذى عرضنا من دراسات الإعجاز القرآنى عند الباحثين الثلاثة ـ أن فى إمكاننا أن نقول : إن هذه الدراسات تكون حلقات متتالية ، لا تزال فى حاجة إلى المزيد ، وأنها دراسات نامية ، يكمل بعضها بعضا ، ويفيد متأخرها من سابقه ، ويزيد عليه إضافات مما توصل إليه ، لها قيمتها فى بيان درجات النمو ، ولها وزنها فى تنمية البحث ، وفى دروس البلاغة كذلك :

فقد بدأت ـ هذه الدراسات الثلاثة ـ بالرمانى ، وكانت عنده حاصرة فنون البلاغة القرآنية فى صورها العشر التى ذكرها ، وعرضناها له .

ولما كانت هذه الصور المحصورة ـ على الرغم من السعة فى مدلولات بعضها كباب البيان ، وباب التلاؤم ـ غير قادرة على استيعاب كل صور الفن التعبيرى . فى الأسلوب القرآنى ، وغير وافية ـ فى الوقت نفسه ـ فى إبراز أسباب الإعجاز البيانى فى القرآن الكريم ، لما كان ذلك ، وجاء الخطابى ، وقرأ رسالة الرمانى وأفاد منها ـ كما سبق أن أشرنا ـ ولحظ ما فيها من قصور عن الغاية التى تكفلت بها ، حاول أن يجد أساسا بيانيا جامعا لكل صور البلاغة القرآنية ، وبالطبع

لم يجد التفريع المنصر لأشكال هذه البلاغة ممكنا ، فلجأ إلى القاعدة العامة التى تنطبق على كل لفظ قرآنى فى مكانه من الآية أو السورة ، فكان عمود هـــذه البلاغة عنده ، وضع كل نوع من الألفاظ التى تشتمل عليها فصول الكلام موضعه الأخص الأشكل به ، الذى إذا أبدل مكانه غيره جاء منه : إما تبدل المعنى الذى يكون منه فساد الكلام ، وإما ذهاب الرونق الذى يكون معه سقوط البلاغة ، وطبق مقياسه على كثير من ألفاظ القرآن كما ذكرنا .

وجاء الباقلانى من بعد ذلك ـ فاعتمد قول الخطابى ـ وإن لم يشر إليـــه ـ واعتبره الأساس فى بلاغة القرآن التى لا يمكن استفادتها من فنون البديع ـــ كما ذكر ـ ولا حصرها فى الفنون العشرة التى ذكرها الرمانى ـــ كما بين أيضاً ـــ إلا أن الرجل لم يتوقف بأساس الخطابى عند حد اللفظ فى الآية ـ عند تطبيقاته ـ بل وسع دائرته ، ليشمل المفرد من الجملة ، والجملة من الآية ، والآية من السورة والسورة من القرآن كله لتلتئم صورة البلاغة القرآنية فى كل متناسق ، ومتساو فى الرفعة بشكل يعجز الخلق ، فرادى ، ومجتمعين أن يعارضوه فى شىء . أو يأتوا بنظير لجزء : أى جزء منه . مما يقع به الإعجاز .

ولما كانت هذه الدراسات الثلاثة قائمة على بيان امتياز الأسلوب القرآنى ، وطرق الأداء فيه على ما عداها من الأساليب الأدبية الأخرى : شعرية ونثرية ، مما ارتفع قدره عند الناقدين . ومما عورض به القرآن . فيما روى الخطابى وتجاوزه الباقلانى . ومما لفظ به اللاغطون فى أنه أفصح من القرآن ، مما ذكر الخطابى أيضا . وأشار إليه الباقلانى كذلك ، لما كان ذلك . كانت ضرورة البحث البيانى فى هذه الدراسات داعية إلى الموازنات أساساً تقوم عليه . لتكون مقدمة فيما اتجهت إليه . وفيما ابتغت منه .

ولقد كان ذلك فعلا فى الدراسات الثلاثة غير أن هذه الموازنات جاءت فيها على شكلين :

الشكل الأول : يوازن بين المفردات المستعملة فى القرآن الكريم ، وبين ما يظن أو يقال . ان غيرها يساويها فى مكانها أو يفضلها ، ويميز المفرد القرآنى فى أسلوبه . ويوضح سبب التمييز ، ويرده إلى دقة التعبير عن المعنى المراد . أو الى الإيجاز والتكثيف فى محتوى اللفظ ، أو اليهما معا . أو اليهما أو أى منهما مع التأثير فى نفس المتلقى ، بشكل لا يتأتى مع أى تعبير آخر سوى التعبير القرآنى .

وقد تكفل بهذه الموازنة رجلان من الثلاثة ، أولهما الرمانى ، وثانيهما الخطابى :

فأما الرمانى فقد حظيت الاستعارة عنده بهذه الموازنة إذ كان يعرض صورها من القرآن ، ويبين الأصل الذى استعيرت منه ، أو المعنى الذى استعيرت له ، ويوضح امتياز هذه الاستعارة فيما جاءت به من معنى وفيما هدفت إليه من غرض ، وبهما معا تكون الاستعارة أبلغ فى مكانها وأوقع فى نفس متلقيها ، وإذا كانت الاستعارة قد حظيت بهذه الموازنة عند الرمانى ، فإن الرجل لم يعمد فى الأبواب سواها إلا فى نصه على أن اللفظ القرآنى المستعار هو أبلغ من أصله الذى استعير منه ، مما يجعل شكل الموازنة غير واضح تماما . لكنه موجود — يدل عليه — وفى هذا النطاق الضيق دون تجاوز له .

أما بقية الأبواب فكان الرمانى بعيداً عن الموازنة إلا فى شكلها النظرى الذى يبين فائدة الفن البلاغى نظريا . أو تطبيقيا دون أن يقيسه بنظيره . أو بمثال منه من غير القرآن :

وأما الخطابي فقد وضع أمامه ألفاظا بعينها ، قيل إنها أفضل من الألفاظ المستعملة في بعض آيات القرآن الكريم ، ووجد أيضا طعونا موجهة إلى آيات أخر ، لم يذكر المعترضون بدائلها التي يفضلونها ، فأقام موازنته بين اللفظ الآخر المقترح أو الذي رؤى امتيازه على اللفظ القرآني ، وتوصلت موازنته بين اللفظين إلى دقة اللفظ القرآني فيما قصد إليه ، وقصور اللفظ الآخر عن الوصول إلى الغاية من المعنى المراد ، أو موافقة الاستعمال القرآني لأسلوب العرب الأوائل الذين أنزل عليهم القرآن ، قبل أن يظهر إلى الوجود كلام المولدين الذين يلائم أسلوبهم اللفظ الآخر .

ولما كان الأسلوب الأول هو المفضل عند أكثر النقاد والمتأدبين ، بان امتياز الأداء التعبيري في أسلوب القرآن وفي ألفاظه .

والشكل الثاني الذي احتوته هذه الدراسات القرآنية يتجاوز حدود الكلمة والجملة ، إلى نطاق العمل الأدبي الواسع ، ويضع صورة أدبية متكاملة ، في مواجهة نص قرآني كبير :

وهنا يختار الخطابي - بعد أن يذكر أسس المعارضات القولية - النصوص البشرية من التي روى أنها قيلت في معارضة القرآن ، ويشير إلى أنها احتذت أسلوب القرآن ولم تستقل بطرقها عنه ، ويحدد بدقة قصورها عما احتذت من سور القرآن ، ويرجع هذا القصور إلى أسباب فنية من عدم التلاؤم بين أجزاء القول الشكلية - كما رأيت فيما عرضناه عليه من قبل - وفي الوقت ذاته يبرز الفنان الأسلوب القرآني في هذا الجانب الفني ، ويرتبط فيما يختار من نصوص يوازن بينها بالأسس التي اعتبرها في قانون المعارضات القولية الذي ذكره في رسالته ، لا يتجاوزه إلى ما سواه .

أما الباقلانى فقد ترفع عن الأقوال التى استثلها الخطابى فى موازنته : من أقوال المتنبئة الذين ادعوا أنها قرآن ، ترفع عنها لسخفها فى نظره ، ولتفاهتها عنده ، وعند الناس ، ولجأ إلى الصور الأدبية التى استقرت لدى الأجيال الشاعرة والناقدة روعتها بين التراث الأدبى واختار منها قصيدتين : إحداهما من الشعر الجاهلى ، والثانية من روائع العصر العباسى الأول ، وضم إليها نماذج من فنون الشعر فى صور ممتازة وأخذ يوازن بين هذه وبين سور أو بعض سور من القرآن الكريم .

وطبيعى تجاه هذا ألا تكون الموازنة بين فنين التقيا على فكرة ، أو نصين التلفا فى طريقة صياغة ، فان البعد شاسع بين النصوص القرآنية والنصوص الشعرية المختارة : سواء فى المعانى وفى الصياغة ، ولو أن القرآن الكريم نزل بلغة العرب .

إنما كانت الموازنة بين هذه النصوص قائمة على مقدار ما فى كل من فن ، وما فى هذا الفن من تناسب واتساق واستمرار فى ذلك كله. فصار القرآن معجزا لرفعته وسموه واستمراره وتناسب آياته وسوره فى مستوى الفن العالى ، وكان الشعر - على ما فيه من امتياز فى حدود الإنسانية - متفاوتا فى فنيته بين هبوط مزر ، وارتفاع مقدور عليه .

ويهمنا أن هذه الموازنات - فى مختلف أشكالها التى جاءت عليها فى هذه الدراسات - كانت الوسيلة فى بيان القيم الفنية للتعبيرات الأدبية : بينت أسرار جمالها ، وعوامل قبحها ، ودلت على أسباب إيثارها أو نبذها ، وأبرزت كذلك مكنونات الكلام ، ودقائق المعانى ، وعرفت بالثراء الفكرى والعاطفى الذى تضمنته الصور الجيدة ، والتهافت والضحالة فى الصور الخاوية المزيلة وأرت القارئ والدارس فروق ما بين الكلام فى استعمالاته الأدبية .

ونحسب أن مثل هذا من أمثل ما ينبغى اتباعه فى الدرس البلاغى : أى أن يتجه هذا الدرس إلى الصور الأدبية : حقيقية أو مجازية ، علاة أو عاطلة ، ويحاول استبطان كلماتها ، وتركيباتها ، واستشفاف دخائلها الفكرية والإيحائية والتمييز بين مختلف أشكالها على أسس فنية : شكلية ومعنوية ، فإن مثل هذا كفيل أن يخصب البلاغة ويثريها ، ويطوع أفكارها ، ويلين من قوانينها ، فلا تظل أشكالا صما يعرف ظاهرها ويختفى عن الوعى والفكر باطنها .

على أن ثلاثة الرجال لم تستوعب الموازنات البلاغية أو النقدية دراستهم ـ وليتها كانت ـ وإنما وقفت هذه الدراسات الموازنة حيث حددنا من قبل ، وفيما عدا ما حددناه اتجه كل دارس من الثلاثة فى البحث البلاغى وجهة مستقلة حسب الفكرة التى انبعث منها فى درسه البلاغة المعجزة .

فالرمانى درس صور البلاغة العشر لحدد رسومها ، وبين أسباب امتيازها رابطا كل فن منها بالمعنى الذى تصوره . سواء كانت هذه الصور مجازية أو حقيقية ، موقعة أو مرسلة ، وهو ما تراه فى كل ذكره إما فى شىء من التفصيل أو كثير من الإجمال .

والخطابى ـ فيما عدا موازنته التى ذكرناها ـ بين محاسن بعض الصور كالتشبيه ، والتقديم والتكرار . ولكنى يرد بعضها الآخر إلى لغة العرب التى نزل القرآن كما فعل سلفه ابن قتيبة .

والباقلانى ذكر كثيرا من صور البديع كما ذكر فنون البلاغة العشرة التى ذكرها الرمانى ، وعرف ببعضها وضرب لها كثيرا من الأمثال : شعرية ونثرية وقرآنية ، وذكر إمكان تعلمها : وعدم وقوع الإعجاز بها لذلك ولقد كان كل واحد من الثلاثة وفيا لما خطط له ، ولما اتجه فى تخطيطه : فأما الرمانى فكان يريد تحديد فنون البلاغة المعجزة ، والتعريف بها ، والتفريق بين صورها

مما يقع به الإعجاز ، وما هو فى مستوى الإنسان . فصنع فى كل باب من أبواب البلاغة ماذكرت . استجابة لما هدف إليه .

وأما الخطابى فبعد أن بين القاعدة العامة للإعجاز القرآنى أخذ يدفع عن القرآن اعتراض المعترضين فوازن حين وجد كلاما لهم يوازن به ، وبرز حين لم يجد لهم ، أقوالا توازن بالقرآن . وكذلك الباقلانى كان يهدف إلى أن يذكر أن البديع لا يقع به الإعجاز فاكتفى بذكر فنونه وأمثلتها ودل على وجودها فى القرآن كما هى فى الشعر . وإنه كائن الإعجاز فى أسباب أرفع منها .

وعلى كل حال لامرية عندنا فى جدوى هذا الدرس البلاغى إلى جوار الموازنة : إذا تعرف بالشكل البلاغى وتدل على صفاته ، وتهدى إلى كثير من صوره ، ولو بدأن تبين صفاته فى إجمال .

تلخيص البيان فى مجازات القرآن :

كتاب ألفه الشريف الرضى ـ الشاعر المعروف سنة ٤٠٦ . وقد ضاعت مقدمته ولم تنشر مع النسخة المحققة (١) ففاتنا بضياع هذه المقدمة أن نعرف غرض مؤلفه منه ، ودافعه إليه .

لكن رجوعنا إلى كتابه المسمى « المجازات النبوية » كشف لنا جانبا من غرض صاحبه من تأليفه الكتابين جميعا ، إذ تراه يقول : « إنى عرفت ماشافهنى به ، من استحسانك الخبيئة التى أطلعتها ، والدفينة التى أثرتها من كتابى الموسوم بتلخيص البيان عن مجازات القرآن ، وإنى سلكت من ذلك محجة لم تسلك ، وطرقت بابا لم يطرق ، وما رغبت إلى فيه من سلوك مثل تلك الطريقة ، فى عمل

---

(١) راجع الكتاب بتحقيق محمد عبد الغنى حسن .

كتاب يشتمل على مجازات الآثار الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وآله - إذ كان فيها كثير من الاستعارات البديعة، ولمع البيان الغريبة، وأسرار اللغة اللطيفة، يعظم النفع باستنباط معادنها، واستخراج كوامنها، وإطلاعها من أكنتها وأكنانها وتجريدها من خللها وأجفانها، فيكون هذان الكتابان - بإذن الله - لمعتين يستضاء بهما، وعرفين لم أسبق إلى قرع بابهما، (١) وإذن فالرجل لم يقصد إلى غرض خارج عن بيان ما فى القرآن الكريم، والآثار النبوية، من الإطلاع على مجبوءاتهما، وإثارة دفائنهما، ولم يدفعه الا يكون الكتابان لمعتين يستضاء بهما فى صورة لم يسبق إليها.

وإذ صح أن هذا كان هو الدافع والهدف من تأليف الكتابين معا، فانه كفيل بأن يجرد البحث فى الأثرين الكريمين من كل مؤثر خارجى - إلا ما يعتقده فيهما، ويوصل إليه البحث من خلالهما، دون انفعال بعقيدة صدمت، أو عظمة غض منها كما كانت عند سابقيه، أى أنه يوجه البحث فى اتزان فكر، وحساسية بالجمال الموضوعى فى الأثرين الكريمين، ويجعله خالصا لوجــه الحقيقة فى حدود ما آتاه الله من قدرة محدودة بالزمـــان والثقافة، والطاقة الإنسانية.

وذلك ما قد كان فعلا. فلم يلجأ المؤلف إلى أبعد من النصوص القرآنية والنبوية يستوحيها أسباب بلاغتها - فى خط قد رسمه والتزمه - واستعان عليه - أحيانا - بما يوضح صوره من آثار تعبيرية، وآراء للعلماء فى القرآن الكريم، والأحاديث النبوية.

---

(١) المجازات النبوية ١٩.

ـ خطة المؤلف فى تلخيص البيان ».

ومع استعراض كتابه « تلخيص البيان » يجد الباحث فيه . أن مؤلفه قد قد استعرض سور القرآن الكريم بترتيبها فى المصحف ، وبين ما فى آياته البينات من صور المجاز بالمعنى الذى سنوضحه بعد — وشرح كل سورة ، وبين قيم التصوير المجازى فيها . وربطه — فى الغالب — بالهدف ، أو الأثر الذى سيحدثه فى نفس القارئ ، والتزم فى كل ذلك خطة تميل إلى الإيجاز . وإلى الإيماء الخفيف إذ كان ذلك ضرورة يستدعيها عصره كما قال(١) .

أ — المراد بالمجاز فى تلخيص البيان :

يكاد . قارئ هذا الكتاب يتأكد من أن لفظ المجاز فيه ينحصر فيما يسميه صاحبه استعارة . أى أن اللفظين مترادفان فى نظره . وذلك لأن الشريف الرضى يعقب على كل آية يريد بيان مجازاتها بقوله « وهذه استعارة » أو يقول « وفى هذه الآية استعارتان » ويأخذ فى الشرح بعد ذلك ، ويتجاوز عن كل الصور البلاغية الواردة فى الآية غير ما يشرحه على أنه استعارة . فإذا ما تحدث عن شىء منه . جاء حديثه عرضا ـ لا على أنه شىء من المجاز فى الآية . بدليل أنه كثيرا ما يتجاوز عنه وهو وارد فى الآية الكريمة . وسنذكر ما حدث عنه من صور البلاغة فى موضعه .

٢ — المقصود بالاستعارة فى هذا الكتاب .

ويتسع فى مجال الاستعارة فى هذا الكتاب سعة كبيرة تتجاوز ما كانت تشمله من صور بلاغية عند ابن قتيبة . إذ يدخل فيها عند الشريف الرضى :

(أ) المجاز العقلى الوارد فى قوله تعالى : (بل مكر الليل والنهار) وقوله :

---

(١) راجع المجازات النبوية ٢٠ .

(ذلكم ظنكم الذى ظننتم بربكم أرداكم) وقوله (فهو فى عيشة راضية) لكنه — أحيانا ما — يذكر صورا من هذا المجاز ولا يتعرض لها بحديث . كما صنع فى قوله تعالى : (إنى أخاف عليكم عذاب يوم محيط) إذ قصر الاستعارة فيه على وصف اليوم بالإحاطة . ولم يتعرض لعذاب اليوم بشىء .

ويدخل فيها كذلك من صور المجاز العقلى الوصف بالمصدر . وينص هو على ذلك عند تفسيره المجاز فى قوله تعالى : (نحن أعلم بما يستمعون به . إذ يستمعون إليك ، وإذ هم نجوى) إذ قال : « وهذه استعارة . لأن النجوى مصدر كالتقوى وإنما وصفوا بالمصدر لما فى هذه الصفة من المبالغة فى ذكر ما هم عليه : من كثرة تناجيهم . وأسرار المكايد بينهم ، والصفة بالمصادر تدل على قوة الشىء الموصوف بذلك . مثل قولهم : رجل رضا . وقوم عدل . وما يجرى هذا المجرى (١) »

(ب) ويدخل فيها المجاز المرسل بشتى علاقاته . وكثيرا ما يشير إلى هذه العلاقات كالآلية . والسببية . كقوله فى الآية الكريمة (لسان الذى يلحدون إليه أعجمى . وهذا لسان عربى مبين) « وهذه استعارة . لأن المراد باللسان هنا جملة القرآن وطريقته لا العضو المخصوص الذى يقع به الكلام .. وإنما سمى القول لسانا ، لأنه إنما يكون باللسان (٢)»

ولكنه أحيانا ما يجعل هذه العلاقة قائمة على تشبيه ، أى أنه يجمع بين

---

(١) تلخيص البيان ٢٠١ .

(٢) تلخيص البيان ١٦٥ - ١٦٦ .

العلاقتين معا فى تفسير المجاز الواحد . كقوله فى الآية : (إنما يأكلون فى بطونهم نارا . وسيصلون سعيرا) « فهذه استعارة . والمعنى أنهم لما أكلوا المال المؤدى إلى عذاب النار شبهوا من هذا الوجه بالآكلين النار (٤) » .

والعلاقة فى مجاز هذه الآية هى المسببية كما بدا من فهمه . إذ أنهم أكلوا المال المؤدى إلى النار - ولكن الرجل زاد أن جعل أكلهم المال مشبها لأكلهم النار . وبذلك خلط بين العلاقتين . وهو خلط يبرره سعة مفهوم الاستعارة فى نظره : إذ لا يزال ينظر إلى تحديد ابن قتيبة لمفهوم الاستعارة . وهو - فى نظرنا - يعطى عمقا للتعبير عما لو انفردت المسببية بهذه العلاقة . إذ أن المسببية وصلت إلى المشابهة بين اللفظ المقصود . واللفظ المستعار له ، ويصبح المعنى على هذا : أنهم إنما يأكلون فى بطونهم مالا يؤدى بهم إلى النار . وهو شبيه بهذه النار أيضا وبهذا يزداد التأثير فى النفس كرها لأكل هذا المال ونفرة منه . مما لو اقتصر الأمر على كون هذا الأكل مؤديا إلى النار وحسب .

(ج) كذلك تشمل الاستعارة التشبيه البليغ الوارد فى مثل قوله تعالى : (الذى جعل لكم الأرض مهادا) إذ قال : (وقد قرئ : مهدا . وهذه استعارة والمراد تشبيه الأرض بالمهاد المفترش . ليمكن الاستقرار عليها والتقلب فيها (١) » .

(د) وتدخل فى الاستعارة - كذلك - الكناية ، وكثيرا مايصرح المؤلف بلفظ الكناية وهو يشرح الاستعارة أو يجريها . فيقول مثلا فى قوله تعالى : (ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط) : « وهذه استعارة وليس المراد بها اليد التى هى الجارحة على الحقيقة . وإنما الكلام الأول كناية عن

---

(٣) تلخيص البيان ١٢٦ :

(١) تلخيص البيان ٢٢٦

التقتير والـكلام الآخر كناية عن التبذير . وكلاهما مذموم حتى يقف كل منهما عند حده . ولا يجري إلى أمده (٢) » .

(ﻫ) ويدخل فى الاستعارة ما استعمل على سبيل المقابلة . كما فى قوله تعالى (ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين) إذ قال فيها : « وهذه استعارة . لأن حقيقة المكر لا تجوز عليه - تعالى - والمراد بذلك : إنزال العقوبة بهم جزاء على مكرهم . وإنما سمي الجزاء على المكر مكراً للمقابلة بين الألفاظ - على عادة العرب فى ذلك (١) » .

(و) كذلك يدخل فيها ما استعمل على طريق القلب كما بين فى قوله تعالى : (وآتاني رحمة من عنده فعميت عليكم) إذ قال فيها : « وهذه استعارة . لأن الرحمة لا توصف بالعمى ، وإنما يوصف الناس بالعمى عن تمييز مواقعهـــا ، وإدراك مواضعها ، فلما وصفوا بالعمي عنها حسن أن يوصف بذلك فى القلب ، كما يقال : أدخلت الخاتم في إصبعي والمغفر فى رأسي . وإنما الإصبع دخلت فى الخاتم والرأس دخل فى المغفر (٢) » .

ويدخل فيها كذلك ما بولغ فيه بكاد وما أشبهها . كما فى قوله تعالى : (يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار) إذ علق عليها بقوله : « وهذه مبالغة فى وصف الزيت بالصفاء والخلاصة على طريق المجاز والاستعارة . حتى يقارب أن يضيء من غير أن يتصل بنار ، ويناط بذلك (٣) » .

---

(٢) تلخيص البيان ٢٠٠

(١) تلخيص البيان ١٢٣

(٢) تلخيص البيان ١٦٠

(٣) تلخيص البيان ٢٤٥ .

(ح) وأما المجاز بالحذف فقد تفاوتت فيه نظـــرة الشريف بين كونه من من الاستعارة . وكونه خارجا من حدودها ومن حدود المجاز كذلك ، فعلق على قوله تعالى : (فما بكت عليهم السماء والأرض وما كانوا منظرين) بأن قال : « وهذه استعارة . وقد قيل فى معناها أقوال : أحدها : أن البكاء ههنا بمعنى الحزن . فكأنه تعالى قال : فلم تحزن عليهم السماء والأرض ، وإنما عبر - سبحانه - عن الحزن . بالبكاء . ، لأن البكاء يصدر عن الحزن فى أكثر الأحوال .. وفى ذلك وجهان آخران ، يخرج بهما الكلام عن طريق الاستعارة .. فأحدهما : أن يكون المعنى فما بكى أهل السماء والأرض . . (١) » وكذلك علق على قوله تعالى : (قل جاء الحق ، وما يبدىء الباطل وما يعيد) بأن قال : « وهذه استعارة . . وقد قيل فى ذلك وجه آخر ، يخرج به الكلام عن حيز الاستعارة وهو أن يكون المراد أن صاحب الباطل لا يبدىء ولا يعيد عند حضور صاحب الحق (٢) » لكنه مع الأسف علق على قوله تعالى : (واسأل القرية التى كنا فيها والعير التى أقبلنا فيها) بأن قال : « وهذه استعارة من مشاهير الاستعارات ، والمراد واسأل أهل القرية التى كنا فيها وأصحاب العير التى أقبلنا فيها » (٣) .

فالتأويل فى الآيتين الاوليين على حذف المضاف قد أخرجهما عن حيز الاستعارة ، والتأويل نفسه فى الآية الثالثة لم يخرج الآية عن هذا الحيز بل الآية نفسها من مشاهير الاستعارات .

---

(١) تلخيص البيان ٣٠٣ - ٣٠٤ .
(٢) تلخيص البيان ٢٦٧ - ٢٦٨ .
(٣) تلخيص البيان ١٧٣

٣ — خضوع الاستعارة التأويل :

وتخضع الاستعارة فى القرآن الكريم - عند الشريف الرضى - لتأويلات المفسرين فى معنى الآية القرآنية - إذا كانت مما يمكن تأويله - فهى استعارة عند من يخرج بألفاظها عن معانيها الوضعية إلى معان مجازية ، وهى خارجة عن حيز الاستعارة عند تأويلها على المعانى الحقيقية لألفاظها . والشريف الرضى كثيرا ما يذكر التأويلين فى الآية الواحدة كما صنع فى قوله تعالى (إلى بلد لم تكونوا بالغيه إلا بشق الأنفس) إذ قال « وهذه استعارة على أحد التأويلين ، وهو أن يكون المعنى . أنكم لا تبلغون هذا البلد إلا بأنصاف أنفسكم من عظيم المشقة . وبعد الشقة . لأن الشق أحد قسمى الشىء ومنه قولهم : شقيق النفس : أى قسيمها : فكأنه من الامتزاج بها شق منها . . . . فأما من حمل قوله تعالى « إلا بشق الانفس » على أن معناه المشقة والنصب . والكد والدأب : كان الكلام على قوله حقيقة . وخرج عن حد الاستعارة . فكأنه — سبحانه قال : إلى بلد لم تكونوا بالغيه إلا بمشقة الأنفس » (١) وأحيانا ما يتدخل الشريف الرضى فيصلا بين هذه التأويلات بالترجيح والاستحسان . وتمييز وجه على وجه كما صنع فى قوله تعالى « وجاءتهم رسلهم بالبينات فردوا أيديهم فى أفواههم » إذ قال : « وهذه استعارة على وجه من وجوه التأويلات التى حملت عليها هذه الآية . وذلك أن يكون المعنى ما ذهب إليه بعضهم . من أن الأيدى ههنا : عبارة عن حجج الرسل — عليهم السلام — والبينات التى جاءوا بها قومهم . وأكدوا بها شرعهم . لأن بذلك يتم لهم السلطان عليهم والتدبير لهم : وقد سموا السلطان يدا فى كثير من المواضع، فقالوا : ما لفلان على فلان يد ، أى سلطان : . . . فالحجج التى جاء بها الأنبياء أعهم قد تسمى أيديا على ما ذكرناه ، فلما وصف الكفار على

هذا التأويل بأنهم ردوا أيدى الأنبياء - عليهم السلام - فى أفواههم ، وكذبوا دعواهم ، وفى هذا التأويل بعد وتعسف ، إلا أننا ذكرناه لحاجتنا إليه ، لما ذهبنا مذهب من حمل قوله سبحانه (فردوا أيديهم فى أفواههم) على الاستعارة لا على الحقيقة (١) .

٤ — الفنون البلاغية الأخرى فى الكتاب .

وقد أشار الشريف الرضى إلى ألوان بلاغية أخر جاءت فى كتابه - تلخيص البيان - عرضا غير مخطط له ضمن مباحثه ، لكن بعض الآيات القرآنية كانت تحتوى عليه . فيشير المؤلف إلى بعضه ، ويهمل أكثره ، ومن هـــذا الذى أشار إليه :

(ا) الاستفهام الذى خرج عن معناه الحقيقى إلى معان أخرى مجازية ، كالوارد فى قوله تعالى : (يوم نقول لجهنم هل امتلأت ؟ وتقول : هل من مزيد وقد بين أن المقصود به النفى لا الطلب إذا قال : « والوجه فى قوله تعالى حكاية عن جهنم . (هل من مزيد) بمعنى لا من مزيد فى ، وليس ذلك على طريق طلب الزيادة ، وهذا معروف فى الكلام ، ومثله قوله - عليه السلام - : وهل ترك عقيل لنا من دار ؟ أى ما ترك لنا دارا (٢) وكذلك قوله : «ومخرج قوله - سبحانه - : (أم تأمرهم أحلامهم بهذ) مخرج التبكيت لهم ، والازراء عليهم ، ونظير هذا الكلام قوله سبحانه - حاكيا عن شعيب عليه السلام - (قالوا : يا شعيب أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا) (١) .

---

(١) تلخيص البيان ١٨٠ - ١٨١ (٢) تلخيص البيان ٣١٢ .

(٣) تلخيص البيان ٣١٥

(ب) الخروج بالعبارة ـ فى صياغتها ـ عما يقتضيه الظاهر ، سواء فى طرق الخطاب أو استعمال الضمائر ، ومن ذلك تعليقه على الآية الكريمة (إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما) بقوله : « وهذه استعارة ، . . . . . وإنما قال سبحانه : قلوبكما ، والخطاب مع امرأتين ، لأن كل شيئين من شيئين تجوز العبارة عنهما بلفظ الجمع فى عادة العرب . . . . . وقال الله سبحانه ـ فى موضع آخر : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) وإنما أراد ـ سبحانه ـ يمين السارق . ويمين السارقة وذلك مشهور فى اللغة (١) وأمثال ذلك كثير جاء فى الكتاب .

(ج) الاحتراس : وقد دل عليه بمصطلحة تقريبا فى قوله : « فأما الفائدة فى قوله تعالى : (ولكن تعمى القلوب التى فى الصدور) والقلب لا يكون إلا فى الصدر ، فان هذا الاسم : الذى هو القلب ، لما كان فيه اشتراك بين مسميات : كقلب الإنسان ، وقلب النخلة ، والقلب الذى هو الصميم والصريح : من قولهم : هو عربى قلبا ، والقلب الذى هو مصدر قلبت الشىء أقلبه قلبا ، حسن أن يزال اللبس بقوله تعالى (القلوب التى فى الصدور) احترازا من تجويز الاشتراك » (٢) .

وأحيانا ما يأتى الحشو لغير الاحتراز عنده ، بل يجىء لأمور نفسية وحسية مما كقوله تعقيبا على الحشو فى قوله تعالى (ما يأكلون فى بطونهم إلا النار) : « وقوله ـ سبحانه : (فى بطونهم) زيادة معنى ، وإن كان كل آكل إنما يأكل فى بطنه ، وذلك أنه أفظع سماعا : وأشد إيجاعا » : (٣)

---

(١) تلخيص البيان ٢٢٦ - ٢٢٧ :

(٢) تلخيص البيان ٢٣٩ (٣) تلخيص البيان ١١٩ .

(د) ويعنى الكتاب فى أحاديثه عن المجاز فى القرآن ويلفت إلى فنون غير استعارية أخرى، كالحذف، والذكر. والفصاحة والبلاغة. وعلاقة الألفاظ بمعانيها، وغير ذلك.

٥ — منهج الكتاب فى البحث الاستعارى.

وكتاب «تلخيص البيان» لا يحدث إلا عن المجاز فى القرآن، ومن هنا انحصرت دائرته فى الآيات المتضمنة عبارات مجازية، لم يتجاوزها إلى سواها، ولم يهدف بالتالى إلى وضع أساس عام البلاغة القرآنية، ولا لبيان مظاهر الإعجاز فى القرآن، وإنما هو كتاب تفسير يتناول آيات معينة من القرآن هى الآيات المحتوية صورا استعارية (١) وشرحها شرحا بيانيا تخصصيا دقيقا.

وأسباب اللجوء إلى الاستعارة. والعدول إليها عن الحقيقة يختلف - عنده - فى التعبير الإنسانى عن التعبير القرانى. لأنه يرى أن «الواحد منا إنما يستبهم إغلاق الكلام. ويعدل عن الحقائق إلى المجازات. لأن طرق القول ربما ضاق بعضها فخالف إلى (غيرها فى (٢) بقية الكلام. وربما استعصى بعضها على فكرة فمد إلى المطاوعة» (٣) ومدلول هذا لا فرق بين الحقيقة والمجاز إلا فى يسر المجاز وفى سعته. بينما يأتى المجاز فى التعبيرات القرانية لمعانى وأسباب تزيد من قيمته. وتجعله أثيرا على الحقيقة. إذ لا تستطيع هى أن تغنى غناءه. ولا أن تدل دلالته أو توحى بإيحاءاته.

---

(١) بالمعنى الواسع الذى فسرناه من قبل.

(٢) الكلمة غير واضحة فى الحقلة والأصل: فذكرنا هنا ما يناسب السياق.

(٣) تلخيص البيان ٣٢٦.

وقد حاول الشريف الرضى أن يبين قيم المجاز فى الآيات القرآنية التى عرضها ودل فى كثير منها على امتياز التعبير المجازى على التعبير الحقيقى .

ونحن ولا شك نخالفه مخالفة كاملة فيما ارتأى من المجازات وأسباب اللجوء إليها فى الاستعمالات الأدبية لدى الإنسان : لأن ذلك انعدام الضوابط التعبيرية جملة . ما دام الأديب مستبيحا حاله أن يعدل عن تعبير إلى آخر لغير غاية سوى ضيق طرق القول أو استعصائها عليه . وفى الوقت ذاته نوافقه موافقة تامة فيما حاول أن يصنعه من تبيان فضائل التعبير المجازى فى الأسلوب القرآنى ، ونرى أن المجازات البشرية فى حاجة إلى التقنين لها وعدم اللجوء إليها إلا لغاية فنية لا تتأتى مع الحقيقة ، وما أكثر ما يحمل التعبير المجازى فى طياته من مدلولات وإيحاءات وإشارات .

هذا ، وقد لاح من خلال ما ذكرت خطه فى البحث الاستعارى فى الأسلوب القرآنى ، وتفصيله ، أن الرجل كان يذكر الآية القرآنية . وينص على ما فيها من استعارات . ويبين أسباب فهمه الاستعارى الكلمة أو الصورة من الآية القرانية عن طريق ربطها بالجملة أو الآية الواردة فيها . ثم يشرح المقصود منها فى السياق ويدل على المعنى الذى زيد بالتعبير المجازى . وأحيانا ما يربط بينه وبين النفوس التى يصورها : ومن ذلك قوله تفسير القول الله ـ تعالى ـ : (وقذف فى قلوبهم الرعب) : « وهذه استعارة . والمراد بها أنه تعالى ألقى الرعب فى قلوبهم من أثقل جهاته . وعلى أقطع بغتاته ، تشبيها بقذفه الحجر ؛ إذا صكت الإنسان على غفلة منه ، فان ذلك يكون أملا لقلبه ، وأشد لروعه » (١)

ويرتبط بالمعنى اللغوى الكلمة المستعارة ؛ وينقل مدلولاتها وإيحاءاتها

---

(١) تلخيص البيان ٢٦٤ .

لما استميزت له . فيعطى بذلك صورة محددة الكلمة . لا يتوهم معنا الرمز فى تصور الافتراضات . ولذلك تجده يقول فى قول الله تعالى : (وكذلك أعثرنا عليهم) « وهذه استعارة . والمراد - والله أعلم - وكذلك أطلعنا عليهم . إلا أن فى لفظ الإعثار فائدة . وهى مصادفة الشىء من غير طلب له . ولا إحساس به . وهو (أفعلنا) من الإعثار . وأصله أن الساعى فى طريقه . إذ صدم قدمه . أو نكب إصبعه شىء . فى الأغلب أنه يقف عليه . متأملا له . وناظر إليه : فكأنه استفاد علم ذلك من غير أن تتقدم معرفته به(١) » . وبالطبع ليس فى ذلك حد من التخيل الانسانى للمعنى القرآنى . بقدر ما فيه من فهم لروح التعبير . ودقة التصوير . وارتباط بالهدف : ووضوح فى الرؤية ، وفى كل ذلك مزايا يتجلى معها الوعى بوظيفة الكتاب العزيز من ناحية . وبطريقة أدائه التعبيرى من ناحية أخرى ، ولذلك تراه يشير - أحيانا - إلى فروق فى الاستعمال بين بعض الكلمات . يصح من أجلها أن تستعار الكلمة فى موقف . ولا يصح استعمالها فى موقف آخر .

من ذلك قول الله تعالى (والذى نزل من السماء ماء بقدر فأنشرنا به بلدة ميتا . كذلك تخرجون) : « وهذه استعارة . وقد مضى مثلها فيما تقدم . إلا أن ههنا إبدال لفظة مكان لفظة . لان ما مضى من نظائر هذه الاستعارة إنما يكون بلفظ إحياء الأرض بعد موتها . وورد ههنا بلفظ الإنشار بعد الموت . وهو أبلغ . لأن الانشار صفة تختص بها الاعادة بعد الموت . والاحياء قد يشترك فيه ما يعاد من الحيوان بعد موته . وما يعاد من النبات والاشجار بعد تسلبه وجفوفه . يقال : قد أحيا الله الشجر . كما يقال : قد أحيا البشر . ولا يقال أنشر الله النبات . كما يقال : أنشر الأموات (٢) » .

---

(١) تلخيص البيان ٢١٠ .

(٢) تلخيص البيان ٣٠٠ — ٣٠١

فالارتباط باللغة ومدلولاتها . واستعمالاتها أساس يقوم عليـــه الوعى بالاستعارة فى الكتاب ، وعلى أساسه يكون الإدراك للقيم الاستعـــارية فى المجازات القرآنية . وبه بعض التفسير الاستعارى قدرا محددا من الإيحـــاء . والظلال المعنوية والشعورية يمكن أن يدركها المتلقون . ويتأثرون بها .

وقد يشترك اللفظ المستعار . واللفظ المستعار له فى الصفة الجامعة بينهما . وعندئذ يلجأ الشريف الرضى إلى الموازنة بين اللفظين ليدل على امتياز اللفظ المستعار فى الاستعمال القرآنى . كما فى قوله تعقيبا على الآية (فالق الاصباح (١) وجاعل الليل سكنا) إذ قال : « وهذه استعارة والمعنى : شاق الصبح ومستخرجه من غسق الليل ، وقوله سبحانه (فالق الإصباح) أبلغ من قوله : شاق الاصباح . إذ كانت قوة الانفلاق أشد من قوة الانشقاق . ألا تراهم يقولون : انشق الظفر . وانفلق الحجر (٢) » ويبقى الاستعمال واللغة هما الأساس الذى تقوم عليه الموازنة بين الألفاظ فى حقائقها ومجازاتها .

وقد يتدخل الضبط الاعرابى النحوى موجها للاستعارة ، ودالا عليها : إما لبيان المراد منها على وجه الحقيقة كما فى قوله تعالى (ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام) إذ علق عليها الشريف الرضى فقال : « وهذه استعارة . .. والمراد وتبقى ذات ربك وحقيقته . . .

ومن الدليل على أن المراد بوجه الله ذات الله قوله — سبحانه — (ذو الجلال والإكرام) ألا ترى أنه سبحانه لما قال فى خاتمة هذه السورة (تبارك اسم ربك

---

(١) على قراءة اهل المدينة . —

(٢) تلخيص البيان ١٢٨ .

قال : (ذى الجلال والاكرام) ولم يقل (ذو) لأن اسم الله غير وجهه ، ووجه الله هو الله (٤) » .

وإما أن يأتى الضبط النحوى ذا تأثير فى المعنى الاستعارى ، وله قيمته الزائدة فى معنى التعبير . كالتفسير الوارد للاستعارة فى قول الله تعالى : (إنى أخاف عليكم عذاب يوم محيط) إذ قال فيه « وهذه استعارة من وجهين : أحدهما وصف اليوم بالإحاطة . وليس بجسم فيصح وصفه بذلك . والوجه الآخر : أن لفظ محيط ههنا كان يجب أن يكون من نعت العذاب . فيكون منصوبا . فجعله — سبحانه — من نعت اليوم لجاء مجرورا . فأما وصف اليوم بالإحاطة — وإن لم يتأت فيه ذلك — فالمراد به — والله أعلم — أن العذاب لما كان يعم المستحقين له فى يوم القيامة . حسن وصف ذلك اليوم بأنه محيط بهم . أى أنه كان كالسياج المضروب بينهم . وبين الخلاص من العذاب . والإفلات من العقاب . وأما نقل العذاب إلى نعت اليوم فالوجه فيه : أن العذاب لما كان واقعا فى ذلك اليوم . كان واقعا فى ذلك اليوم . كان ذلك اليوم كالمحيط به . لأنه ظرف لحلوله . ووقت نزوله »(١)

ويراعى المؤلف ـ كذلك ـ قرب ما بين أطراف الاستعارات وبعدها فى الصفات الجامعة بينها . وتعطى ذات الصفات المتباعدة فى إدراكها اسم الاستعارة البديعة . فيقول فى قول الله تعالى : (ذلك أدنى أن يأتوا بالشهادة على وجهها) « وهذه استعارة . لأن الشهادة لا وجه لها . وإنما المراد أن يأتوا بالشهادة على جليتها وحقيقتها . وخبر الله ـ تعالى ـ عن ذلك بالوجه لأن به تعرف حقيقة

---

(١) تلخيص البيان ١٦٥

الجملة . ويفهم كنه الصورة - كما قلنا فيما تقدم - وهذه من الاستعارات البديعة(٢) »

وتتدخل أيضا المعارف الدينية . والحقائق الالهية موجهة للاستعارة ودالة عليها فى التصوير القرآنى - عند الشريف الرضى - فإذا كانت معارف الدين ترى اختلاف ما بين أحوال الآخرة وأحوال الدنيا . وكانت تعبيرات القرآن مصورة لأحوال الآخرة على شكل أحوال الدنيا . فسرت التعبيرات القرآنية على الأوضاع الاستعارية . ولذا تراه يقول : « وقوله تعالى (أصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا وأحسن مقيلا) وهذه استعارة : لأن المقيل من صفات المواضع التى ينام فيها ، ولا نوم فى الجنة . . وهذا كقوله - سبحانه - فى ذكر أصحاب الجنة (ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا) أى مثل أوقات البكرة والعشى المعهودين فى حال الدنيا . لأن الجنة لا يوصف زمانها بالليالى والأيام : لان ذلك من صفات الزمان الذى تتعاقب عليه الشمس طالعة وغاربة(٢) » .

وكذلك يصنع إذا كانت التعبيرات القرآنية مصورة لذات الله تعالى : أو أفعاله بما يفيد ظاهرها التشبيه أو التجسيم . أو الدنو عن الكمال المطلق الواجب لذات الله سبحانه وتعالى : وترى نموذجاً لذلك فى قوله « وقوله - سبحانه - : (الله يستهزئ بهم ويمدهم فى طغيانهم يعمهون) وهاتان استعارتان . فالاولى منهما إطلاق صفة الاستهزاء (عليه) - سبحانه - والمراد بها أنه - تعالى - يجازيهم على استهزائهم بإرصاد العقوبة لهم . فسمى الجزاء على الاستفهام باسمه . إذ كان واقعاً فى مقابلته : والوصف بحقيقة الاستهزاء غير جائز عليه تعالى : لأنه عكس أوصاف الحليم . وضد طريق الحكيم .

---

(١) تلخيص البيان ١٦٥ (٢) تلخيص البيان ٢٥٠

(٣) ناقصة فى المحققة وأضفناها لتستقيم العبارة :

والاستعارة الأخرى قوله ـ تعالى ـ (ويمدهم فى طغيانهم يعمهون) أى يمد لهم ، كأنه يخليهم والامتداد فى عمههم والجماح فى غيهم ، وانتظارا للمراجعة ، تشبيها بمن أرخى الطول للفرس أو الراحلة ، ليتنفس خناقها ويتسع مجالها (٤) .

وإذن فكل المعارف الثقافية : لغوية ، وصلامية أو نحوية ، وطبيعية ، ودينية ذات آثار فى الفهم الاستعارى فى التعبيرات القرآنية فى دراسة الشريف الرضى . وكل هذه المعارف توظف فى توجيه الاستعارة القرآنية لبيان دلالاتها المعنوية ، وتأثيراتها النفسية ، وجمالها التصويرى ، وإيقاعها الصوتى .

ومثل هذه الدراسة يحتاج إلى ثقافة واسعة ، ومتشعبة ، تجول فى قطار الحياة ، ودروب المعرفة ، وتفيد من خيالات الإنسان ، ومن أحاسيسه ، وتتوجه بهذا كله إلى النص الأدبى ، تستجلى كوامنه ، وتستلهمه أسراره ، وتبرز تصوراته وصوره .

وهى ـ فى الوقت ذاته ـ تزيد الدراسة عمقا ، وبعدا لربطها بين أشياء الحياة ، ومزجها بين مكونات النفس ، وظواهر الوجود ، وأوضاع اللغة ، وطبائع الأحياء فى وقت واحد .

ومثل هذه الدراسة كفيل بتنمية العقول ، وإزجاء الخيالات ، وإثراء الفكر الإنسانى ، وابتكاره الجديد من الصور الأدبية ، إذ كان كله ثمرة الدربة والمعرفة والثقافة المتشعبة ، التى تزيد من الوعى العقلى ، والحس الوجدانى ، مع وجود الموهبة الإلهية .

غير أن مثل هذه الدراسة يمكن أن يؤتى ثمراته بشكل أتم ، وأشمل لو أنه تناول الأعمال الأدبية كوحدات متكاملة ، ولم تنتق من بين أجزائها بعض صورها ـ كما صنع الشريف الرضى .

---

(١) تلخيص البيان ١١٢ - ١١٤ .

ثالثا : فى الدراسات الأدبية والنقدية :

وقد مرت هذه الدراسات بمراحل مختلفة ، وجاءت فى أشكال متعددة ، تعطى للمتأمل فيها ، والدارس لها طابع التطور الفكرى والفنى الذى سارت فى طريقه ، وتخضع فى كل مرحلة من مراحل تطوره ، لشواغل البيئة ، وحاجات العلم ، والظواهر الفنية التقليدية والمستحدثة ، وتتأثر بالاتجاهات الثقافية ، وصور الحياة ، وبيئات المجتمع ،

وقد عرفت هذه الدراسات ـ ما وجد منها ـ فى المجالس الأدبية . التى ملأت بيئات المدن الحجازية ومدينتى البصرة والكوفة من العراق ، وبلاط الخلافة فى دمشق طوال العصر الأموى ، وفى بغداد فى أوائل العصر العباسى .

وشكلت كذلك جانبا من اهتمام الرواة اللغويين ، والنحويين خلال القرون الثلاثة الأولى من التاريخ الهجرى ، حيث أضاف هؤلاء الرواة إلى أعمالهم ـ فى جمع اللغة ، وتقنين النحو ـ أن جمعوا كثيرا من التراث الأدبى ، وسلطوا عليه أضواء عقولهم وأذواقهم ، يختارون منه ، ويعيبون فيه ، ويستحسنون بعضه ، ويعللون لما نقدوا : استحسانا ، وعيوبا ، بأسباب موضوعية ـ أحيانا ـ وذاتية أحيانا أخر .

وأثناء هذه الفترة ، وبعدها ، شغلت الأذهان الناقدة والمتأدبة بأساليب البديع ، وقد ظهرت فى الشعر على أيدى العتابى وبشار ، وابن هرمة ، وكانت عندهم قليلة حلوة ميسورة ، فتقبلها بعض الناس ، وامتدحها الجاحظ عندهم ، وتردد فيها بعض الرواة ، وعاداها كثيرون ، ثم زادت هذه الأساليب البديعة ـ فيما بعد ـ فى شعر مسلم بن الوليد ، حتى غرى بها وأسرف فيها أبو تمام ، وعقد فى بعض أشكالها ، وجعلها ـ أحيانا ـ غاية تقصد ، ومع ذلك فقد أعجب بها جماعة من النقاد والدارسين ، فاستحسنوها ، واستلذوها ووجدوا فيها ألوانا

من الابتكار فى الشكل الفنى ، فأخذوا يقدمون على أساسه أصحاب هذا البديع ، ويرونهم أحسن وأقدر ممن سواهم .

واستمرت ـ فى الوقت نفسه ـ قافلة الشعر العمودى فى أساليبه الطيعة البسيطة وصورة القريبة السهلة ، وحفاظه على الشكل المأثور من الشعر العربى ، وقد أعجب به كثير جدا من الناقدين ، فاستروحوا فيه اليسر ، والطبعية ، ورأوا فيما يقابله من البديع المستحدث ألوانا من التكلف وإغراقا فى التصوير ، ونأيا عن اليسر فى الإدراك والتصور .

ثم تدخلت العقول العلمية المتفلسفة من جانب ، والأذواق الفنية المستروحة من جانب آخر لتضع ضوابط للأساليب الشعرية والكتابية ـ كل حسب ثقافته ، وشخصيته ـ فكانت الكتب النقدية المستقلة ، التى تضمنت تصورات أصحابها للأساليب الفنية ، والتى استغلت النتاج الأدبى كوسيلة تطبيقية ، توازن ، وتستحلى وتعيب ، وتفسر ، وتحلل وتعلل ، على أسس نظرية عامة أو تجارب ذاتية خاصة .

وخلال هذه الفترات الزمنية قام عديد من الأدباء بجمع المرويات من التراث العربى واختيار ما راقهم من الأدب المعاصر لهم ، وترجموا لأصحابه : قدمائهم ومعاصريهم ـ أحيانا ـ وذكروا أثناء ذلك ما استحسن واستجيد من آثارهم ، وما عيبوا فيه وأخذوا عليه من سقطاتهم ، وعللوا لكثير من ذلك .

ثم قام جيل من الأدباء والعلماء ، بشرح هذا التراث الأدبى ، والتعليق عليه ، والتقديم له ـ أحيانا ـ بما يتضمن آراء الدارسين فيه ، والجامعيين له وأخذوا يستجلون كوامنه ، ويفسرون غوامضه ويبينون عن إشارته ورموزه ، ويظهرون مع ذلك ـ حسناته الموفقة . ومآخذه المستدركة .

وكانت حصيلة هذا وذاك ، كمية هائلة من الكتب الأدبية : الجامعة

والشارحة، والكتب النقدية : المقننة والمطبقة ، والكتب البديعية التى تستخلص فنون البديع وتستشهد عليها .

وفى كل ذلك أنبثت الأفكار البلاغية ، بدرجات تتفاوت فى القلة والكثرة والبساطة ، والعمق ، والشرح والتطبيق ، والاستحسان ، والعيب ، وتدخلت الاتجاهات الذاتية ، والموضوعية والمؤثرات الثقافية فى هذه البحوث ، بدرجات تتفاوت - أيضا - حسب اقتدار أصحابها ، ونظراتهم وتجردهم ، أو تأثرهم ، وحسب طبائع الموضوعات والبحوث التى يتداولونها .

ونحسب أن إمكانية الفرد - مهما كان صبره واقتداره - تعجز عن استقصاء ذلك التراث المذخور كله ، بمختلف اتجاهاته ، ونزعاته ، وعوامل التأثير والتأثر فيه .

لذا أجدنى مضطراً إلى الانتقاء الذى يختار من البحوث ما كان فيه غنى ، وتجرد للفن ، ونمال على الذاتية - ما أمكن فان مثل هذا هو الذى يعطى الدراسات صبغة موضوعية ، ويمنحها البقاء ويضفى عليها ثقة الدارسين لها ، والعارفين بها ، والمطلعين عليها ، وهى :

(ا) من الكتب الأدبية :

وأهمها ما خلف الجاحظ فى كتابية : البيان والتبيين ، والحيوان ، وما نثر ابن قتيبة من آراء له ولغيره فى كتابه الشعر والشعراء ، والمبرد فى كتابه : الكامل، وما خص به الثعالبى أبا الطيب المتنبى من دراسة فى كتابه يتيمة الدهر ، وما قدم به المرزوقى - من دراسة لعمود الشعر - لشرحه على ديوان الحماسة .

منهج الجاحظ :

فأما الجاحظ فقد اهتم فى أحاديثه البلاغية ، اهتماما كبيرا بالألفاظ ،

وطرائق استعمالها ، وضرورة أن تتلاءم مع المعانى التى تصورها وتبرزها ، ومع أحوال المخاطبين الذين تكلمهم ، وتراعى طبائعهم ، وثقافاتهم ، وأن تتناسب والمواقف التى تقال فيها : جدا ، وهزلا ، وتوجيها ، وحكاية ، ومع الفنون الأدبية خطابة ، وكتابة وشعرا ، بين الإطناب والإيجاز ، والتصوير والسرد ، والدقة والوضوح والغموض ، وما شابه ذلك ، وأسرف فى النهى عن التكلف فيها ، والتشدق بها ، كما حدث كثيرا عن الفروق بين الألفاظ من حيث فخامتها وشدتها ، أو عذوبتها ورقتها ، وعن سهولتها وصعوبتها ، ولفت الأنظار إلى الفروق بين مترادفاتها ، وإلى اختلاف استعمالها بين معاصريه ، والنماذج الأدبية الراقية من قبلهم .

وتحدث فى فنون البديع عن السجع والازدواج ، وأشار إلى التقسيم ، والاحتراس ، والتضمين والاقتباس ، كما التفت إلى أسلوب الحكيم ، وإلى الإلغاز ، وإلى السرقات ، وتأكيد المدح بما يشبه الذم .

وتحدث فى فنون البيان ، وذكر التشبيه ، والاستعارة ، والتفت إلى روابط الجمل التى عرفت - فيما بعد - بالفصل والوصل .

وفى الجملة إن أكثر أشكال الفنون البلاغية قد لقيت اهتماما من كتابات الجاحظ . ولو أنها جاءت مفرقة خلال كتاباته لم ينتظمها سلك ، ولم تبوب عنده فى أبواب .

ولم يهتم الجاحظ فى كتاباته البلاغية ، بالتعريف ، ووضع الحدود الفاصلة بين هذه الفنون لأن الرجل لم يكن يقصد أن يعلم قوما جاهلين ، بقدر ما كان يريد أن يوجه أدباء عارفين ، ويريد أن يختار لهم والفن الأدبى ما يرفع القدر ويعلى الذكر ، ويؤدى إلى الغاية .

١ ـ وقارئ الكتاب ـ حتى فى توجيهاته البلاغية ـ يجد روح الجاحظ وطبيعته الجدلية ، المغرية بالتوثيق والتأكيد وحب الإقناع ، واستعمال الوسائل المؤدية إليه ، ولذلك تجده ـ فيما يعرض من البلاغة ، وبخاصة فى أحاديث الألفاظ ـ يبدئ ويعيد ، ويستدل ويسرف فى ذكر الآراء الموثقة لما يرى ، وبوسع دائرات هذه الآراء فينقلها من العرب ، ومن الهنود ، ومن الرومان واليونان ، والفرس .

٢ ـ ولم ينس أنه يوجه قوما أدباء ، ولذا حرص على أن يضع أمامهم النماذج الممتازة من صور الأساليب التى يستحبها ويدعو إليها ، ولذا كثرت فى كتابه الشواهد والأمثلة على الفن البلاغى الواحد ، حتى كاد يطغى الأدب على البلاغة عنده .

٣ ـ وفى درس البلاغة فى كتابات الجاحظ يتجلى لك الأفق الفسيح ، والذوق الرفيع فى آن واحد ، لذا تجده يراعى الدقائق الرفيعة الفاصلة بين الألفاظ واستعمالاتها ، والفنون البلاغية ومناسباتها ، والأساليب والمخاطبين بها ، فمثلا يقول ـ وكأنه ينكر الترادف اللغوى ـ : « ويقال : فلان أحمق فإذا قالوا مائق ، فليس يريدون ذلك المعنى بعينه ، وكذلك إذا قالوا : أنوك ، وكذلك إذا قالوا : رقيع ، ويقولون فلان سليم الصدر ، ثم يقولون : غبى ، ثم يقولون : أبله ، وكذلك إذا قالوا : معتوه ، ومسلوب وأشباه ذلك ، . . . . وهذا المأخذ يجرى فى الطبقات كلها : من جود وبخل ، وصلاح ، وفساد ، ونقصان ورجحان » (١) .

فأنت تراه هنا ـ لدقته فى رعاية المعانى والفروق المقصودة بينها ـ ينكر أن يدل لفظان على معنى واحد سواء كان اللفظان مستعملين فى حقيقة وضعهما ،

---

(١) البيان والتبيين جـ ١ ص ٢٥٠ .

أو كان فيهما أو فى أحدهما استعمال مجازى ، وتلك فكرة جديرة بإغناء الألفاظ اللغوية بالمعانى ، حقيقة بإزالة فوضى الألفاظ واستعمالاتها ، خليقة باستحثاث المتأدبين أن يدرسوا ويتعمقوا ، وتثرى أفكارهم وتدق أساليبهم .

ومن هذا المنطلق فى رعاية الدقائق اللفظية تجده يقول أيضا : «وقد يستخف الناس ألفاظا ويستعملونها وغيرها أحق بذلك منها ، ألا ترى ألا ترى أن الله - تبارك وتعالى - لم يذكر فى القرآن الجوع إلا فى موضع العقاب ، أو موضع الفقر المدقع والعجز الظاهر ، والناس لا يذكرون السغب ، ويذكرون الجوع فى حال القدرة والسلامة ، وكذلك المطر ، لأنك لا تجد القرآن يلفظ به إلا فى موضع الانتقام ، والعامة وأكثر الخاصة لا يفصلون بين ذكر المطر وذكر الغيث ، ولفظ القرآن الذى عليه نزل أنه إذا ذكر الأبصار لم يقل الأسماع وإذا ذكر سبع سموات لم يقل الأرضين ، ألا ترى أنه لا يجمع الأرض أرضين ولا السمع أسماعا ، والجارى على أفواه العامة غير ذلك ، لا يتفقدون من الألفاظ ما هو أحق بالذكر ، وأولى بالاستعمال (١) » فهنا ترى الجاحظ قد وضع الاستعمال القرآنى للألفاظ نموذجا ، ووزن به استعمال الناس فى أساليبهم ، ولفت أنظارهم إلى الفروق بين الاستعمالين ، وهو شىء يئول فى النهاية إلى ما بين مترادفات الألفاظ من فروق .

والإيجاز والإطناب باب واسع المجال فى دراسات الجاحظ ينظر إليه من خلال القرآن الكريم ، وكيف يخاطب العرب والأعراب فيوجز ، ويخاطب اليهود أو يحكى عنهم فيطنب (٢) وبذلك يربط الحديث فيه بالمستمعين والمخاطبين وينظر إليه كذلك من خلال الفنون الأدبية فيستحب الإطناب فى الخطابة ما لم تصل إلى درجة الإملال ، ويؤثر الإيجاز فى الكتابة مالم تصل إلى درجة

---

(١) البيان والتبيين جـ ١ ص ٢٩ . (٢) الحيوان جـ ١ ص ٩٣ - ٩٤

الإخلال ، ويراعى فى الفنين معا ـ مع ذلك ـ المواقف والمستمعين (١) وينتهى فى التكرار ـ وهو من أكثر أسباب الإطناب إشكالا ـ إلى « أنه ليس فيه حد ينتهى إليه ، ولا يؤتى على وصفه ، وإنما ذلك على أقدار المستمعين ، ومن يحضره (يعنى الخطيب) من العوام والخواص » (٢) كما ينتهى فى الإيجاز إلى أنه « ينبغى للمتكلم أن يحذف بقدر مالا يكون سببا لإغلاقه (٣) » .

٤ ـ وأهم الجاحظ فى دعوته إلى اختيار الألفاظ والدقة فيها ، واستعمالات البديع ، والسجع منها بخاصة ، أن يغرى الأدباء بها عن طريق بيانه آثارها فى نفوس مستمعيها ، ولذلك يقول : « فاذا كان المعنى شريفا ، واللفظ بليغا ، وكان صحيح الطبع ، بعيدا من الاستكراه ، منزها عن الاختلال ، مصونا عن التكلف صنع فى القلب صنيع الغيث فى التربة الكريمة ، ومتى فصلت الكلمة على هذه الشريطة ، ونفذت من قائلها على هذه الصفة أصحبها الله من التوفيق ومنحها من التأييد مالا يمتنع معها من تعظيمها صدور الجبابرة ، ولا يذهل عن فهمها معه عقول الجهلة » (٤) ويقول عن السجع بعد أن يذكر كثيرا من أمثلته الجيدة ، « وقيل لعبد الصمد بن الفضل بن عيسى الرقاشى : لم تؤثر السجع على المنثور ، وتلزم نفسك القوافى وإقامة الوزن ؟ إن كلامى لو كنت لا آمل فيه إلا سماع الشاهد لقل خلافى عليك ، ولكنى أريد الغائب والحاضر ، والراهن والغابر ، فالحفظ إليه أسرع ، والآذان لسماعه أنشط ، وهو أحق بالتقييد ، وبقلة التفلت » (٥) .

---

(١) راجع البيان والتبيين ج ١ ص ١٠٥ - ١٠٦ وغيرها .
(٢) البيان والتبيين ج ١ ص ١٠٥ .
(٣) الحيوان ج ١ ص ٩١ .
(٤) البيان والتبيين ج ١ ص ٨٣ .
(٥) البيان والتبيين ج ١ ص ٢٨٧ .

٥ ـ ونظرا لسبقه الزمنى فى دراسات البلاغة لم يعن كثيرا ببيان القيم المجازية فى العبارات التشبيهية والاستعمارية، وإنما كان يكتفى بأن يرى القارئ طريق الاستعارة، ومدلول اللفظ المستعار، والعلاقة القائمة بينه وبين المستعار له، وتراه يقول تعقيبا على قول الشاعر.

يادار قد غيرها بلاها كأنما بقلم محاها
وطفقت سحابة تغشاها تبكى على عراصها عيناها

« طفقت: يعني ظلت على عراصها عيناها، عيناها هاهنا للسحاب، وجعل المطر بكاء من السحاب على طريق الاستعارة، وتسمية الشيء باسم غيره إذا قام مقامه (١).

وفى كتاب الحيوان ترد التشبيهات والاستعارات ـ بشكلها الواسع الذى يشمل كل صور المجاز تقريبا ـ وتأخذ طابعا جدليا تفسيريا يحاول الجاحظ فيه أن يرد على الذين ينظرون إليها على أنها استعمالات حقيقية، ويحتوى تفسير الجاحظ لها ـ أحيانا ـ بيانا لقيمها الفنية، ويربطه بالغاية منها، وتراه يقول فى قول الله تعالى مصورا شجرة الزقوم: (إنها شجرة تخرج فى أصل الجحيم، طلعها كأنه رءوس الشياطين) يقول: « وليس أن الناس رأو شيطانا قط على صورة، ولكن لما كان الله ـ تعالى ـ قد جعل فى طباع جميع الأمم استقباح جميع صور الشياطين واستسماجه وكراهيته، وقد أجرى على ألسنة جميعهم ضرب المثل فى ذلك، رجع بالإيحاش والتنفير، وبالإخافة والتقريع، إلى ما قد جعله الله فى طباع الأولين والآخرين، وعند جميع الأمم، وهذا التأويل أشبه من قول من زعم من المفسرين أن رءوس الشياطين نبات ينبت باليمن (٢) ولكن العلة السائدة فى أكثر المجازات والتشبيهات عند الجاحظ ـ وبخاصة

---

(١) البيان والتبيين جـ ١ ص ١٥٢ (٢) الحيوان جـ ٤ ص ٣٩.

ما كان منها متصلا بذات الله ـ تعالى ـ أو بعالم الغيب من أحوال الآخرة ، وصفات الملائكة والشياطين ـ هى التقريب للأذهان باستعمال ما ألف الناس استعماله ، أو الجرى على العادة العربية فى مثل هذه الاستعمالات .

لكن شيئا من ذلك لا يقلل من النظرة إلى الجاحظ فى شىء ، فحسبه أنه من الرواد القليلى النظير فى رجال زمانه : استكشف ، وتعمق ، واستخلص ، ووضع النماذج الكثيرة ، ودل على ما أراد ، وأغرى الأدباء به ولم يكن قليلا ما استكشفه ، ولا هينا ما عالج به ، فإن من أتى بعده ـ وبخاصة ابن قتيبة فى تأويله لمشكل القرآن ـ لم يستطع أن يزيد عليه كثيرا ، واكتفى بأن جمع ما فرق الجاحظ فى كتاباته المختلفة ، وأضاف إليها مما كتب أبو عبيدة فى كتابه « مجاز القرآن » .

خطة ابن قتيبة فى الشعر والشعراء :

وترجم ابن قتيبة فى كتابه هـــذا لعدد كبير من الشعراء : الجاهليين والإسلاميين ، والمولدين ، والمحدثين إلى زمانه ، وذكر لكثير منهم شعرا رآه حسنا جيدا ، وآخر رآه معيبا ، وكان بين الحسن والمعيب أبيات فيها صور تشبيهية ، ذكر أسباب استحسانه لها ، ومظاهر عيوبها عنده ، ولم يتجاوز التشبيه فى هذا الكتاب إلى غيره ، وكأن هذه النظرات التشبيهية تكمل دراسته البلاغية التى ضمنها كتابه « تأويل مشكل القرآن » الذى خـــلا من دراسة التشبيه .

ويضيق نفس ابن قتيبة فى تعليقاته على التشبيه ، إذ يكتفى بأن يشير فى اقتضاب إلى سبب الحسن وعلة العيب ، وكثيرا ما يهمل هذه الإشارة ، ويقتصر على الاستحسان أو الاستهجان دون ذكر علة ، ومن مجموع ما بثه فى كتابه هذا من صور تشبيهية حسنة أو سيئة نجد أنه يؤثر :

١ ـ التشبيهات المبتكرة فى دقة تفصيل ، سواء أمكن تقليدها أو خلصت لأصحابها ، ولم تقلد ، فيذكر عنترة ويقول فى ترجمته : « ومما سبق إليه ، ولم ينازع فيه قوله :

وخلا الذباب بها فليس ببارح غرِدا كفعل الشارب المترنم

هزجا يحك ذراعه بذراعه فعل المكب على الزناد الأجذم

وهذا من حسن التشبيه » (١) .

فإذا لم ينضم إلى ابتكار التشبيه صحة الدقة فى التفصيل ، ففضل ابن قتيبة الآخذ على المبتكر ، وكأنه بذلك يريد أن يدل على أنه لا يستحب الجديد لجدته وإنما يفضله لجودته ، فإذا فقد صفة الجودة ، لم يحفظ للمبتكر أكثر من ابتكاره وفى مثل ذلك يذكر النابغة الذبيانى ويقول عنه : « وقد سبق فى صفة الثور إلى معنى لم يحسن فيه . وأحسن فيه غيره ، قال يذكره :

من وحش وجرة موشى أكارعه طاوى المصير كسيف الصيقل الفرد

. . . وأخذه الطرماح فأحسن ، قال يذكر الثور :

يبدو وتضمره البلاد كأنه سيف على شرف يسل ويغمد (٢)

٢ ـ تعدد التشبيهات فى البيت الواحد مع الدقة فى رعاية المشابه بين أطراف التشبيهات ، ولذلك تجده يقول فى ترجمة امرئ القيس : « ويستجاد من تشبيه قوله :

كأن قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها : العناب والحشف البالى

---

(١) الشعر والشعراء جـ ١ ص ٢٥٣ والبيتان فى وصف الذباب فى حديقة .

(٢) « « جـ ١ ص ١٧٠ - ١٧١ .

ويعلق عليه فيقول : « شبه شيئين بشيئين وأحسن التشبيه » (١) .

ويقول عن زهير مستحسنا عمله : « وشبه زهير امرأة فى الشعر بثلاثة أوصاف فى بيت واحد ، فقال :

تنازعت المها شبها ، ودُرُّ النحـ ـور شاكهت فيها الظباء (٢)

وكلما زادت التشبيهات عددا فى البيت الواحد كان ذلك مظهر اقتدار الشاعر ، وظـاهرة حسن فى البيت ، ولذلك يعلق على قول امرىء القيس فى صفة الفرس .

له أيطلا ظبى وساقا نعامة وإرخاء سرحان وتقريب تتفل

ويقول : « يقال : إنه لم يقل فى وصف الفرس أحسن من هذا البيت » (٣)

ومقاييس ابن قتيبة فى جودة التشبيه ، تعتمد على تكثيف المعانى ، عند رعاية التعدد ، وعلى الجدة عند رعايته الابتكار والسبق ، وعلى ضرورة الوعى الدقيق بأبعاد الصور عند رعايته دقائق التفصيل فى الصورة ، غير أنه فى هذا الأخير لم يراع ما بين الصور التى يطبق عليها من فروق فى المقام ، فسلم له مقياسه ، وجافاه الصواب عند التطبيق ، وقد ترى آثار ذلك فى موازنته بين بيتى النابغة والطرماح فى صفة الثور السابقين وتفضيله الأخير على الأول لكثرة ما فيه من من تفصيل مع أن بيت النابغة مبتكر ، وبيت الطرماح مأخوذ منه ، ولو راعى ابن قتيبة أن النابغة يصف ثورا وحشيا واقفا ضامرا ، وأن الطرماح يصف ثورا يجرى فى مرتفعات ومنخفضات ما أصدر حكمه هذا ، إذ لا شك أن كلا

---

(١) الشعر والشعراء جـ ١ ص ١٣٤ .

(٢) « « جـ ١ ص ١٢٩ .

(٣) « « جـ ١ ص ١٣٤ والمعانى الكبير جـ ١ ص ٣٢ .

من الرجلين قد أحسن تصوير ما رأى فى دقة ، وكان الأول منهما مبتكرا يحفظ له سبقه إلى الصورة الجديدة .

وتعاب الصورة التشبيهية عند ابن قتيبة إذا هى جافت الواقع ، إلى شكل لا يبرز الشىء المصور على الشكل المرتجى أن يكون ، ولذلك يعيب على أبى نواس قوله فى صفة الأسد :

كأنما عينه إذا نظرت   بارزة الجفن عين مخنوق

إذ أخذ عليه « وصفه بجحوظ العين ، وإنما يوصف الأسد بغؤورها » (١) والحق أن مثل هذه الصورة ـ مع تجافيها عن الواقع ـ تبعث الإشفاق فى نفس الناظر ، وليست عين الأسد عند رؤيته مما يبعث شعور الإشفاق ، وإنما يبعث إحساس الرعب والفزع فى النفس الرائية .

وتعاب عنده كذلك ، إذا هى انعكست ، فكان المشبه أقوى فى الصفة الجامعة من المشبه به كما رأى فى وصف أبى نواس للدار فى قوله :

كأنها إذا خرست جارم   بين ذوى تفنيده مطرق

فقال ابن قتيبة : « شبه ما لا ينطق أبدا فى السكوت بما ينطق فى حال ، وإنما كان ينبغى أن يشبه الجارم إذا عذلوه ، فسكت وأطرق وانقطعت حجته بالدار ، وإنما هذا مثل قائل قال : مات القوم حتى كأنهم نيام ، والصواب أن يقول : نام القوم حتى كأنهم موتى » (٢) ومثل هذه الأسس حقيقة ـ عند رعايتها وتجنبها ـ بأن تصحح الفكر ، وتواكب المشاعر ، وتوظف الصورة لما تهدف إليه داخل التركيب الفنى للشعر .

---

(١) الشعر والشعراء ج ٢ ص ٨٠١ .

(٢) الأغانى ج ٣ ص ٢٧ ـ ٢٨ ط الساسى .

في بقية الكتب الأدبية :

١ — والصبغة العامة للبحوث البلاغية فى الكتب الأدبية المختلفة لا تكاد تخرج عما اختط ابن قتيبة فى كتاباته من الاستحسان المعلل - أحيانا - والاستدراك الموجه كثيرا ، يصنعه مؤلف الكتاب ، أو ينقله رواية عن سابقيه من الرواة أو الشعراء ، كما يحكى صاحب الأغانى فيقول : . . . . حدثنا الرياشي قال : أنشدنا بشار قول الشاعر :

وقد جعل الأعداء ينتقصوننا — وتطمع فينا ألسن وعيون
ألا إنما ليلى عصا خيزرانة — إذا غمزوها بالأكف تلين

فقال : والله لو زعم أنها عصا مخ ، أو عصا زبد ، لكان قد جعلها جافية خشنة بعد أن جعلها عصا ، ألا قال كما قلت :

ودعجاء المحاجر من معد — كأن حديثها ثمر الجنان
إذا قامت لحاجتها تثنت — كأن عظامها من خيزران (١)

وقوله أيضا « عن أبى يعقوب الخريمى الشاعر ، أن بشارا قال : لم أزل منذ سمعت قول امرىء القيس فى تشبيهه شيئين بشيئين فى بيت واحد حيث يقول :

كأن قلوب الطير رطبا ويابسا — لدى وكرها العناب والحشف البالى

أعمل نفسى فى تشبيه شيئين بشيئين فى بيت ، حتى قلت :

كأن مثار النقع فوق رءوسنا — وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه» (٢)

---

(١) الأغانى جـ ٣ ص ٢٧ - ٢٨ ط الساسى .
(٢) « « ص ٤٦ ط الساسى .

ومثل هذا يقوم ـ ولا شك ـ على أسس موضوعية ، تدرك الفن البلاغى ـ وأكثر ماورد منه فى هذه الكتب يدخل فى التشبيه ـ ويدرك محاسنه ، ويعرف مساويه ، ويذكر الأمرين معا ، وقد ذكرت قبل ذلك أسس ابن قتيبة مثالا الاستحسان وأسبابه ، والاستهجان ودواعيه ، ومثل هذه الخطة التى تعتمد على تقويم النصوص على أسس بلاغية ، جدير برقى البحث البلاغى لأنه يعتمد على أعمال جيدة ، ويتحرر فى النظر إليها من الذاتية ، أو العاطفية ، ويجعلها قريبة من الحيدة المرجوة فى النقد .

٢ — لكن كتاب « الكامل » للمبرد ، ينفرد من بين الكتب الأدبية المتقدمة برصد باب خاص بالتشبيه ، غير التشبيهات التى انبثت فى سائر هذا الكتاب ، وفى هذا الباب يعرض المبرد صورا تشبيهية مختلفة ، ويعطى كلا منها صفة تميزها بين سواها ، ويذكر آراءه فى كيفية التشبيه ، ومن خلال ما ذكر فى هذا الباب نلاحظ الأفكار التالية للمبرد .

أولا : أن التشبيه عنده ليس خاصا بالشكل المعروف له ، وهو اقتران أمرين للدلالة على اشتراكهما فى معنى أو صفة ، كما يحده البلاغيون المتأخرون ، ولكنه يتجاوز هذا الشكل إلى ما يدخل فيه المبالغة المعتمدة على التخيل المتجاوز أو المغرق ، لأنه يجعل من صوره قولهم « سما (فلان) حتى بلغ النجم » (١) كما يدخل فيه التشبيه المقلوب الذى يكون المشبه فيه أعظم فى الصفة من المشبه به مثل قول بكر بن النطاح يمدح أبا دلف :

له همم لا منتهى لكبارها	وهمته الصغرى أجل من الدهر
له راحة لو أن معشار جودها	على البر صار البر أندى من البحر (٢)

(١،٢) الكامل جـ ٢ ص ١٠١ .

كما تدخل فيه الاستعارة المرشحة القائمة على ألوان من المبالغة المغرقة مثل قول أبي الطمحان القيني :

أضاءت لهم أحسابهم ووجوههم دجى الليل حتى نظم الجزع ثاقبه(١)

ثانيا : أن التشبيه حسب ما استخلصه من أقوال العرب أربعة أنواع ، نص عليها في قوله :

« والعرب تشبه على أربعة أضرب ، فتشبيه مفرط ، وتشبيه مصيب ، وتشبيه مقارب وتشبيه بعيد يحتاج إلى التفسير ، ولا يقوم بنفسه (٢) والفارق بين الأولين : المفرط والمصيب هو ما بين طرفي التشبيه من قرب الواقع الفعلي أو بعدهما عنه ، ولذلك يرى أن « من التشبيه المتجاوز قولهم للسخي : هو كالبحر ، وللشجاع : هو كالأسد ، وللشريف : سما حتى بلغ النجم (وقول عمران بن حطان) .

فهناك مجزأة بن ثور ما كان أشجع من أسامة » (٣)

وجعل « من التشبيه القاصد الصحيح - وهو المصيب - قول النابغة :

وعيد أبي قابوس في غير كنهه أتاني ودوني راكس فالضواجع
فبت كأني ساورتني ضئيلة من الرقش في أنيابها السم ناقع
يسهد من نوم العشاء سليمها لحلي النساء في يديه قعاقع
تناذرها الراقون من سوء سمها تطلقه طورا وطورا تراجع

وعقب عليها بقوله « فهذه صفة الخائف المهموم »(٤) .

---

(١) الكامل ج ٢ ص ١٠٢ .
(٢،٣) الكامل ج ٢ ص ١٠١ .
(٤) الكامل ج ٢ ص ١٠٢ .

والتشبيه المصيب عنده أفضل من التشبيه المفرط لأن له نظرة عامة فى كل شعر، نص عليها فى قوله، وأحسن التشبيه ما قارب فيه القائل إذا شبه، وأحسن منه ما أصاب به الحقيقة، (١) ولأنه يرى أن التشبيه المفرط قد يصاغ فى عبارة جيدة تخرج به إلى درجات تتفاوت فى الاستحسان على حسب جودة العبارة عنه، ويقول فى ذلك: «ومن عجيب التشبيه فى إفراط، غير أنه خرج فى كلام جيد، وعنى به رجل خرج من الاحتمال إلى باب الإستحسان ثم جعل لجودة ألفاظه وحسن وصفه، واستواء نظمه فى غاية ما يستحسن، قول النابغة يعنى حصن بن حذيفة بن بدر بن عمرو الفزارى:

يقولون حصن، ثم تأبى نفوسهم   وكيف بحصن والجبال جنوح
ولم تلفظ الموتى القبور ولم تزل   نجوم السماء والأديم صحيح
فعما قليل ثم جاء نعيه   فظل ندى الحى وهو ينوح (٢)

ولا شك أن مثل هذا الرأى يبرز أن صاحبه لا يستحب التشبيه المفرط، ويؤثر عليه التشبيه المصيب، القريب فى تصوره من الحقيقة والواقع الفعلى.

وإيثار التشبيه المصيب على التشبيه المفرط أمر مستحب فى العنصر الفنى، لأنه يرفض التجاوزات المبالغة، التى كثيرا ما تكون من مظاهر الزيف الخادع والكذب الفنى السقيم، ولكنا كنا نؤثر أن يقيم استحسانه للتشبيهات المفرطة على أساس غير الذى أقامه عليه. وهو جودة الصوغ وحسن العبارة، لأن جودة الصوغ وحسن العبارة فى التشبيه المفرط كفيلة بمدارة زيفه، وليست بقادرة على محو أثر الكذب فيه، ولو أن المبرد ربط استحسانه للتشبيه المفرط،

---

(١) الكامل جـ ١ ص ٢٩٤ طبع مصر.

(٢) الكامل جـ ٢ ص ١٠١ - ١٠٢ وقد ذكرنا أن التشبيه لا يقتصر عنده على الشكل التشبيهى وحده.

والمبالغات بعامة ، بأحاسيس النفس الإنسانية أو المواقف العظيمة أو الرهيبة التى يعجز الإنسان عن تصور أبعادها لكان أفضل له ، وأدعى إلى قبول فكرته ولكان التقى مع التصورات القرآنية فى بعض تشبيهاتها ، إذ لا شك أن القرآن الكريم قد حوى تشبيهات مبالغة ، ولكن المبالغة فيها تتلاءم مع الموقف العظيم أو الرهيب الذى تصوره ، فنور الله - تعالى - جليل وعظيم ، وتصور الإنسان له أمر فوق طاقته وأبعد من حدود عقله ، ولذا يلجأ القرآن إلى التشبيه الخارج عن نطاق الواقع فى تصور الإنسان لا ليحدد قدر النور الربانى ، ولكن ليوحى النفس بجلاله ، وتجاوزه حدود التصور ، فيقول عز وجل (الله نور السموات والأرض ، مثل نوره كمشكاة فيها مصباح ، المصباح فى زجاجة ، الزجاجة كأنها كوكب درى ، يوقد من شجرة مباركة زيتونة ، لا شرقية ، ولا غربية ، يكاد زيتها يضىء ولو لم تمسسه نار نور على نور (١) وكذلك يقول - سبحانه وتعالى يصور أعمال الكافرين ، وحيرتهم فى ضلالها . (أو كظلمات فى بحر لجى يغشاه موج من فوقه موج ، من فوقه سحاب ، ظلمات بعضها فوق بعض ، إذا أخرج يده لم يكد يراها) (٢) .

على أن الربط بين جودة الصوغ واستحسان التشبيه المفرط ، قد جعل المبرد يستحسن أبياتا من الشعر ، لا تقبل فى حس ولا عقل ، لبلوغها حدا من التجاوز الغالى المغرق فى غلوه ، كقول أبى الطمحان القينى .

أضاءت لهم أحسابهم ووجوههم دجى الليل حتى نظم الجزع ثاقبه

وقد جعله المبرد من « التشبيه المتجاوز الجيد (٣) » وقرنه بأبيات

---

(١) آية ٣٥ من سورة النور .

(٢) آية ٤٠ من سورة النور .

(٣) الكامل ج ٢ ص ١٠٢ .

النابغة التي سبق ذكرها في رثاء حصن بن حذيفة الفزاري .

وأما التشبيهان : البعيد والقريب فقد جعل قوام الفصل بينهما الاستعمال ، وإدراك الناس للرموز التي تدل الأشياء عليها ، فما كان سهلا قريبا ، يدرك بيسر كان التشبيه فيه قريبا ، وما كان عسرا لم يؤلف استعماله فيما قصد منه ، كان التشبيه به بعيدا ، حتى ولو كان المقصود منه صحيحا في الحقيقة ، ولذلك قال « وأما التشبيه الذي لا يقوم بنفسه فكقوله :

بل لو رأتني أخت جيراننا إذا أنا في الدار كأني حمار

فإنما أراد الصحة ، فهذا بعيد ، لأن السامع إنما يستدل عليه بغيره » يعني أن الحمار لم يستعمل رمزا للصحة ، فاذا شبه الشاعر به نفسه ، وهو يريد أنه مثله في الصحة ، لم يدرك قصده ، وذلك لأن السامع يستدل بالحمار على معنى آخر ، وهو الغباوة ، وعدم الانتفاع بالأشياء النافعة التي تذكو بها العقول ، وتنمو بها المعرفة ، ومن أجل هذا المعنى أعقب هذا التشبيه بذكر التشبيه البين الواضح - أي القريب - فقال : « وهذا البين الواضح (كمثل الحمار يحمل أسفارا) السفر : الكتاب ، وقال : (مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا) في أنهم قد تعاموا عنها ، وأضربوا عن حدودها وأمرها ونهيها ، حتى صاروا كالحمار الذي يحمل هذه الكتب ولا يعلم ما فيها (١) .

وقد تتعارض هذه النظرة للتشبيه البعيد مع الرؤية المعاصرة التي توجب على الشاعر أن يعطى اللغة ولمصطلحاتها مفاهيم جديدة تتلاقى مع عمق نظرته للأشياء ، وانفعاله بها ، أو تصوره لها ، ولكنا نعتقد أن فكرة الوضوح

---

(١) الكامل جـ ٢ ص ١٠٣ .

فى الأدب وأساليبه كانت أغلب على تفكير المبرد ، وأهم عنده من التشكيل فى تراكيب اللغة ، والتجديد فى صياغاتها بعامة . وهو اتجاه ساد عامة النقاد والأدباء المحدثين الذين ربطوا بين جودة الأدب والصور الجاهلية والإسلامية منه .

ثالثا . وكما لجأ المبرد إلى تقسيم التشبيه حاول وضع القوانين له ، وبخاصة فيما يتصل بوجه الشبه فيه ، فقال « واعلم أن للتشبيه حدا ، فالأشياء تتشابه من وجوه وتتباين من وجوه ، فإنما ينظر إلى التشبيه من وجوه تقع ، فإن شبه الوجه بالشمس ، فإنما يريد الضياء والرونق ، ولا يراد العظم والإحراق ، وقال الله ـ عز وجل ـ : (كأنهن بيض مكنون) والعرب تشبه النساء ببيض النعام تريد نقاءه (١) وكأن المبرد بذلك لا يريد الشاعر أو الأديب بعامة أن يختار صوره التشبيهية ، متقاربة إلى درجة التماثل ، لأنها لو كانت كذلك لاتفقت مع المشبه فى كل شىء ، وعندئذ يفقد التشبيه وظيفته الفنية ، ولا يعدو أن يكون استعمبيرية به حشدا لأشكال متساوية لا يغنى بها فكر ، ولا يعمق بها حسن » .

هذا وقد التفت المبرد إلى صور بلاغية أخرى غير التشبيه منها :

الكناية ، وقد عرفها من وجهة نظره وذكر رأيه فيها فى قوله : « ويكون من الكناية ـ وذلك أحسنها ـ الرغبة عن اللفظ الخسيس المفحش إلى ما يدل على معناه من غيره ، قال الله ـ وله المثل الأعلى ـ (أحل لكم ليلة الصيام إلى نسائكم) وقال : (أو لامستم النساء) والملامسة فى قول أهل المدينة : مالك وأصحابه ، غير كناية . وإنما هو اللمس بعينه (٢) » وربما دنا المبرد بتعريفة

---

(١) الكامل ج ٢ ص ٥٤ (٢) الكامل ج ٢ ص ٦ .

هذا من الكناية البلاغية - بعد أن كان المفهوم السابق عليه محصورا فى النطاق اللغوى - إذا جعل للكناية وظيفة فنية ذوقية ، تنأى عن اللفظ المفحش ، إلى إلى غيره مما هو أحسن منه ، ويدل على معناه ، وهو بالقطع لا يريد الترادف ، إنما يريد لفظا فيه إشارة رمزية إلى المعنى المقصود تجنبا للفظ المفحش الدال عليه فى حقيقة الوضع .

ومن هذه الفنون البلاغية أيضا الحشو وقد سماه الاستعانة ، وفسرها بقوله . « وأما ما ذكرناه من الاستعانة فهو أن يدخل فى الكلام ما لا حاجة بالمستمع إليه ، ليصحح به نظما أو وزنا إن كان فى شعر أو ليتذكر به ما بعده إن كان فى كلام منثور » (١) .

ويلاحظ أن المبرد فى تفسيره الكناية ، والاستعانة ، قد بدأ يميل إلى التعريفات ، ووضع الحدود ، وهى ظاهر لا توجد كثيرا فى كتب الأدب ، وهى ليست بالحدود الدقيقة كذلك ، إلا أنه اتجاه منهجى يصح الالتفات إليه عند النظر فى تطور البحث البلاغى ، ويبدو أن هذه الظاهرة كانت معروفة فى المبرد ، ولذلك « روى الشريشى أن حسن التقسيم ذكر فى مجلس المبرد ، فقال : لم أسمع أحسن تقسيما مما ورد لقيس بن ذريح إذ قال :

ولقد كان فيها للأمانة موضع   وللكف مرتاد وللعين مرتع

ثم قال : إن حسن التقسيم أن يستقصى الشاعر تفصيل ما بدأ به فيستوعبه ، فلا يغادر قسما يقتضيه إلا أورده » (٢) .

---

(١) الكامل جـ ١ ص ١٩ .
(٢) المبرد حياته وآثاره ص ٩٧ .

هذا وقد ذكر المبرد - فى الكامل - أحاديث عن الإيجاز والإطناب(١) يتضاءل إلى جوار ما كتب الجاحظ عنهما ، وتكلم عن التعقيد (٢) - وبخاصة اللفظى منه - فى صور لا تمدو ما قال غيره عنه من النحاة واللغويين والأدباء ، وأشار إلى التجريد(٣) فى بيت شعرى ، فسره ابن قتيبة فى كتابه عن القرآن ، ولم يشر إلى ما فيه من تجريد ، فكان المبرد رائدا فى الكشف عنه ، وذكر الالتفات(٤) فى صور لم تذكر فى البلاغة المتأخرة ، وذكرت قبله فى العدول عما يقتضيه الخطاب ، كما تحدث عن اللف والنشر (٥) فى صور تحسب له ، ويحسب له اكتشافها .

(ب) فى كتب البديع والنقد الأدبى :

١ - ويكاد ما عثر عليه من كتب فى هذين المجالين معا ، يسير فى خطوط زمنية متوازنة مع مسيرة الدراسات القرآنية فى مجالى المجاز والاعجاز ، إذ يبدآن معا ، ويتطوران فى مسيرتهما معا أيضا ، ويفيد هذا من ذاك ، ويتأثر كل منهما بالآخر ، ويتخذ منهما - فى الغالب - نماذجه التى يمثل بها ، ويستشهد من الأدب ، ومن القرآن ، غير أن الصور القرآنية لا تأتى فى الكتب النقدية والبديعية إلا كشواهد ممتازة توثق حسن النصوص الأدبية ، أو تستدرك عليها ، ومن أجل ذلك لم تؤثر على الحرية الفنية التى تميزت بها الدراسات النقدية فى نظراتها للنصوص الأدبية ، وتعاطيها معها .

٢ - ويمكن تصنيف الكتب المؤلفة فى النقد الأدبى والبديع ، خلال الفترة التى تحدث عنها فى ثلاثة أشكال ، حسب الغايات والأهداف التى ألفت هذه

(١ ، ٢) راجع الكامل جـ١ ص١٧ ، ١٨ (٣) راجع الكامل جـ١ ص٣٥

(٤) « « جـ١ ص٢٧١ (٥) « « جـ١ ص٧٥

الكتب من أجلها ، والخطط التي سارت عليها .

(أ) شكل يقنن الأوضاع الأدبية ، وصورها الجزئية أو الكلية المختلفة ، ويهتم بالنصوص الجيدة — في الغالب — يستخلص منها ، ويقيس عليها ، وتبرز فيه الصور البلاغية ، وقوانينها — في كثير من الأحيان — وأهم هذه الكتب ، قواعد الشعر لثعلب ، ونقد الشعر لقدامة ، وسر الفصاحة لابن سنان ، ويمكن إضافة عيار الشعر لابن طباطبا إليها مع ما بينه وبين هذه الكتب من فروق منهجية .

(ب) وشكل يهتم ببيان صور البلاغة الشكلية التي توجد في الأساليب الأدبية ويحاول التمييز بينها ، والاستشهاد عليها من الشعر ومن النثر — إن وجدت — وقد يميز بين حسناتها ، وسيئاتها ، وقد يوضح حدودها ، ورسومها ، وهنا يبرز كتاب البديع لابن المعتز مثالا متخصصا فريداً ، ويضاف إليه البابان : التاسع والعاشر من كتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري ، وجزء كبير من كتاب العمدة في آخر جزئه الأول ، وأول جزئه الثاني .

(ج) وشكل يهتم بالنصوص الأدبية لشاعر أو شاعرين ، أو أكثر من ذلك يوازن بينها ، ويبرز محاسنها وعيوبها ، على أسس مختلفة ، تدخل الصور البلاغية بينها ، عوامل يقوم عليها التمييز والاستحسان والاستهجان ، وتقديم شاعر وتأخير غيره ، ومما يبرزه أعظم كتابين نقديين خلفهما العرب . وهما كتابا : الموازنة بين الطائيين للآمدي ، والوساطة بين المتنبي وخصومه للقاضي على ابن عبد العزيز الجرجاني .

وكل هذا عدا مقدمة المرزوقي على شرحه لكتاب الحماسة ذات الصيغة التفسيرية

المقارنة بين لونين من الأشكال البلاغية تحمل أسماء واحدة، وتتشكل في جواهرها تشكيلا مختلفا، وهي الصور البديعية، والصور العمودية.

وعدا كتاب الموشح للمرزباني الذي جمع أقوال للرواة والناقدين، والأدباء وفي صور شعرية معيبة وسجلها دون منهج فنى، إلا ما ارتبط فيه بجميع عيوب كل شاعر على حدة.

وعدا كتاب فحولة الشعراء للأصمعي الذي سجلت فيه آراء صاحبه في قليل من الشعر وكثير من الشعراء، وحوى بعض مجالس الأصمعي وازن فيها هو ومجالسوه بين قليل من أبيات الشعر، وكانت صور البلاغة جانباً ما اعتبر في الموازنة.

(أ) فأما كتب التقنين للأوضاع الأدبية، فتتميز — في جملتها — بالنظرة الكلية، وإن لم يمنع ذلك من التقصير في جانب من جوانبها، ولقد تختلف كلية النظرة بين مؤلف، وآخر، حسب اتجاهه العلمي أو الأدبي، ولكنها تحاول أن تستوعب مكونات العمل الفني — تقنيناً — بما يتناول محتوياته وأشكاله، ومن هنا تدخلت البلاغة في هذه الكتب كأجزاء مما تتكون صور الأدب.

وتجد قواعد الشعر — مثلا — يبدأ بكلية يراها صحيحة جامعة وهي: أن «قواعد الشعر أربعة، أمر ونهي وخبر واستخبار (١)، ثم يفرع عليها مايراه هو صالحاً لأن يتفرع عنه فيقول: «ثم تتفرع هذه الأصول إلى: مدح ومراث، واعتذار، وتشبيب، وتشبيه، واقتصاص أخبار (٢)»، ثم يتحدث عن هذه الفروع، وتأتي فنون البلاغة بين ذلك.

---

(١) قواعد الشعر ص ٢٥ (٢) قواعد الشعر ص ٢٨

وفى أثنائها يتحدث عن التشبيه ، ويختار المقتصد فى الوصف ويسميه «التشبيه الخارج عن الغلو والتقصير(١) ، ويتحدث عن الاستعارة ويعرفها بقوله «وهو أن يستعار للشىء اسم غيره أو معنى سواه (٢) وعن الكناية ويسميها «لطافة المعنى» ويعرفها بأنها «الدلالة بالتعريض على التصريح» (٣) ويتحدث عن المبالغة ويسميها أحيانا «نهاية وصف الخلق(٤)» ، وأحيانا «الإغراق»(٥) ويتحدث عن حسن التخلص ، ويسميه «حسن الخروج عن بكاء الطلل ، ووصف الإبل ، وتحمل الأظعان ، وفراق الجيران ، بغير «دع هذا ، وعد عن ذا واذكر ذا ، بل من صدر إلى عجز لا يتعداه إلى سواه ، ولا يقرنه بغيره»(٦) ويتحدث عن جزالة الألفاظ ويؤثرها ويفسرها (٧) ، وعن اتساق النظم ، ويربطه بالخلو من الضرورات الشعرية وعيوب القافية (٨) ، ويصنف أبيات الشعر فى خمسة أصناف يبدو منها إيثاره الإيجاز على ما سواه فى كثير من التعنت والغفلة التى لا يقرها نقد .

وطريقة ثعلب فى كتابه هذا فى أحاديثه البلاغية ، تنزع إلى منزعين :

أحدهما يحاول - أحيانا - وضع التعريفات المحددة للفن البلاغى والموضحة له

---

(١) قواعد الشعر ص ٣١ .　　(٢) « « ص ٤٧ .
(٣) « « ص ٤٣ .　　(٤) « « ص ٣٧ .
(٥) « « ص ٤٠ .　　(٦) « « ص ٥٠ .
(٧) « « ص ٤٩ .　　(٨) « « ص ٤٩ .

عناصره، في شكل أول يعتمد على التقسيم المنطقي، وذكر الأوصاف، كما يرى فيما ذكرناه من تعريفه الاستعارة وحسن التخلص.

وثانيها لجوؤه إلى الشواهد الكثيرة - غير المتجانسة أحيانا - يحشدها، ويرصفها بعضها وراء بعض، دون تعقيب عليها بشرح أو استحسان أو مناقشة، وهذه تعين على طاقتها التعبيرية أو الفكرية أو النفسية. ولذا فإن خطته هي خطة تعليمية جامدة لا مجال فيها للذوق الفني، ولا التعمق الأدبي، كما أن مادته - وخاصة ما يتعلق منها بالإيجاز الذي بدا في تصنيفه أبيات الشعر - تحتاج إلى مراجعة واستدراك، وتصحيح.

٣ - وكتاب نقد الشعر لقدامة بن جعفر - يعتبر هذا العمل الكامل، فيقسم في الفصل الأول هذا الشعر: بحده في أنه كلام موزون مقفى يدل على معنى(١)؛ ثم يحدد بطريقة استنتاجية منطقية جزئيات البحث في فنية العناصر الأربعة التي يتكون منها هذا الشعر مفردات أو مؤتلفات بعضها مع بعض، بشكل منظم يتناول محاسن كل منها منفردة، وعيوبه على الاستقلال.

ومن حديثه عن ائتلاف الألفاظ، وحديثه عن عيوبها أيضا، تتكون فصاحة المفرد التي حدثت في البلاغة المتأخرة، وبشكل لا يذكر السلبيات المعيبة وحدها كما تصنع كتب البلاغة، وإنما يضيف إليها ما يقابلها من المحاسن الإيجابية المرغوبة في الكلمة الفصيحة.

وخلال حديثه عن ائتلاف اللفظ والوزن وعيوبه معا، نجد الحديث منصبا على ما يسمى التعقيد اللفظي، مع زيادات كان يصح أن يدخل في فصاحة التركيب، ولم تدخل فيه، مثل الحشو المفسد، والإسقاط المعنوي، التي لم يرد لها ذكر

---

(١) نقد الشعر ص ١٢.

فى الكتاب من أحاديث الفصاحة هو تنافر الكلمات .

وقد جعل التشبيه غرضا من أغراض الشعر ، كأنه مقصود لذاته ، وليس مقصود الغاية معنوية أو إيحائية فى الصورة الأدبية الناتجة ، وهو شئ لم يتفرد به فقد سبقه ثعلب - فيما ذكرناه منذ قليل - ولعل ذلك مما خدعه منه ، وحديثه فى التشبيه ، مسبوق فى مضمونه بما قال المبرد عنه غير أن قدامة بسط ما أوجز المبرد ، وقال « إنه من الأمور المعلومة أن الشئ لا يشبه بنفسه ، ولا بغيره من كل الجهات ، إذ كان الشيئان إذا اشتبها من جميع الوجوه ، ولم يقع بينهما تغاير البتة ، اتحدا فصار الاثنان واحدا ، فبقى أن يكون التشبيه ، إنما يقع بين شيئين بينهما اشتراك فى معان تعمهما ، ويوصفان بها ، وافتراق فى أشياء ينفرد كل منهما بصفتها ، وإذا كان الأمر كذلك فأحسن التشبيه هو ما أوقع بين الشيئين اشتراكهما فى الصفات أكثر من انفرادهما فيها ، حتى يدنى بهما إلى حال الاتحاد (١) » وعلى هذا الأساس يختار تشبيهاته المستحسنة كلها من تشبيه المحسوس بالمحسوس ، غير أنه يستحسن - مع ذلك - « أن يشبه شئ فى تصرف أحواله بأشياء تشبهه فى تلك الأحوال (٢) وهنا يمثل بقول « الحسين بن مطير يشبه أفعال رجل مات وكان جوادا .

فتى عيش فى معروفه بعد موته كما كان بعد السيل مجراه مرتعا

ويستحسن كذلك الخروج عن الأشكال التشبيهية المتداولة بين الشعراء إلى صور أخرى تعطى جانبا من التجديد فى التشبيه ، ويقول : « ومن أبواب

---

(١) نقد الشعر ص ٦٥ .

(٢) « « ص ٦٨ .

الشعراء فى التشبيه أن يكونوا الفحول قد سلكوا طريقة واحدة من تشبيه شئ بشئ ، فيأتى الشاعر من تشبيه بغير الطريقة التى أخذ فيها عامة الشعراء) كما يستحسن فيها إسابته جميعا كثرة التشبيهات فى البيت الواحد .

وفى حديث قدامة عن عيوب الألفاظ يذكر منها « المعاظلة » ويصفها بأنها « فاحش الاستعارة ، مثل قول أوس :

وذات هدم عار نواشرها ... تصمت بالماء تولبا جدعا

فسمى الصبى تولبا ، وهو ولد الحمار » (٢) وبذلك يكون قد عرض للاستعارة ، وذكر عيوبها ، وهو بعد العلاقة بين المستعار له واللفظ المستعار ، وذلك لأن الاستعارة عنده تقوم أساسا على التشبيه ، لا على أنها رؤية متصورة جديدة ، ولهذا يقول « وقد استعمل كثير من الشعراء الفحول المجيدين أشياء من الاستعارة ، ليس فيها شناعة كهذه — يعنى استعارة أوس السابقة — وفيها لهم معاذير ، إذ كان مخرجها مخرج التشبيه ، فمن ذلك قول امرىء القيس :

فقلت له لما تمطى بصلبه ... وأردف أعجازا وناء بكلكل

كأنه أراد أن هذا الليل فى تطاوله كالذى يتمطى بصلبه ، لا أن له صلبا ، وهذا مخرج لفظه إذا تومل (٣) » .

وفى أحاديثه عن نعوت المعانى يذكر « ما يعم جميع المعانى الشعرية » .

ويذكر الكناية فى أنواع ائتلاف اللفظ والمعنى ويسميها الإرداف ،

ويذكر الاستعارة التمثيلية ويسميها التمثيل .

---

(١) نقد الشعر ٦٩ .

(٢) « « ١٠٤ .

(٣) « « ص ١٠٥ .

ويذكر التصريع في نعوت القافية، ويذكر الإيغال والإيهام أو الإرصاد ويسميه التوشيح في نعوت ائتلاف القافية مع سائر البيت.

ويذكر من النعوت التي تعم جميع المعاني الشعرية: صحة التقسيم، وصحة المقابلة، وصحة التفسير، والتتميم، والمبالغة، والطباق بنوعيه ويسميه التكافؤ، والحشو المفيد ويسميه الالتفات.

ويذكر المساواة، والإيجاز ويسميه الإشارة، في أنواع ائتلاف اللفظ مع المعنى، كما يذكر القلب، والتضمين ويسميه المبتور في عيوب ائتلاف المعنى والوزن معاً.

ويشير إلى السجع في نعوت ائتلاف الوزن والقافية (1).

وقدامة في كل هذه الفنون البلاغية - عدا السجع - يذكر الواحد منها، ويمثله بالنص الشعري الذي يجد حسناً فيه، أو عيباً، ويفسره بما يحدد غرضه منه، ويستشهد عليه من الشعر، ويشرح الفن البلاغي في الشواهد - أحياناً كثيرة -، فيقول مثلاً: «ومن أنواع ائتلاف القافية مع سائر البيت (الإيغال) وهو أن يأتي الشاعر بالمعنى في البيت تاماً، من غير أن يكون للقافية فيما ذكره صنع، ثم يأتي بها لحاجة الشعر فيزيد بمعناها في تجويد ما ذكره من المعنى في البيت، كقول امرئ القيس:

كأن عيون الوحش حول خبائنا ... وأرحلنا الجزع الذي لم يثقب

فقد أتى امرؤ القيس على التشبيه كاملاً قبل القافية، وذلك أن عيون الوحش شبيهة به، ثم لما جاء بالقافية أوغل بها في الوصف، ووكده، وهو قوله: (الذي لم يثقب) فإن عيون الوحش غير مثقبة، وهي بالجزع الذي لم يثقب

(1) راجع نقد الشعر ص 131.

الفعل في التشبيه (١) ثم يذكر بعد ذلك خمسة أمثلة للإيغال في بيت [illegible] .

ويستمر هكذا في كل فن يذكره ، ويشرحه ، ويذكر شواهده ويفسرها ويستكثر منها في خطة تعليمية ذكية وواعية ، تربط كل فن بموضوعه من عناصر الفن الشعري ، في تبويب دقيق وترتيب منظم ، يقابل بين الحسنات والسيئات في أبواب مختلفة ، تزيد المتعلم فهما ووعيا ، وقوة إدراك ، وزيادة دربة .

ولئن نأخذ على قدامة في تفسيراته البلاغية ـ وحدها ـ شيئا ، فإننا نأخذ عليه روحه الشديد ، أو اتجاهه الواضح في تطبيق قوانينه البلاغية على النصوص ، في كثير من صورها ، وقصور رأيه في حديثه في الإيغال ، الذي يجعل قول امرىء القيس (النعل لم يثقب) شيئا يمكن الاستغناء عنه ، لأن التشبيه تم بدونه ، وإن كان بالإيغال أدخل في التشبيه ، وليس كذلك يصح النظر إلى الصور الأدبية ، فالشاعر لم يجعل تشبيه عيون الوحش بالجزع فحسب ، وإنما أراد تشبيهه به مقيدا بكونه شيئا مستديرا غير مثقب ، وبهذا يصبح القيد جزءا من الصورة ، فلا يعد إيغالا ، ولكن قدامة في هذا كان شيئا ينبه عن النقد الأدبي .

ويبدو توسعه عند تقسيماته في عيوب المعاني خاصة أكثر تماسكا ، وكأنه يريد أن يلزم الشاعر بقوانينه البلاغية ، والشاعر لم يرد ذلك ، ومن هذا الذي نأخذه عليه في ذلك [illegible] ومن عيوب المعاني فساد المقابلات . . . . . .
وهو أن يضع الشاعر معنى يريد أن يقابله بآخر : إما على جهة الموافقة أو المخالفة فيكون أحد المعنيين لا يخالف الآخر أو يوافقه ، مثال ذلك قول أبي عدي القرشي :

---

(١) نقد الشعر ص ١٠٠ .

يا ابن الجبار من عبد شمس   أنت زين الدنيا وغيث الجنود

فليس قوله : وغيث الجنود موافقا لقوله : زين الدنيا ، ولا مضادا له ، وذلك عيب ، ومنه قول هذا الرجل في مثل ذلك :

رحماء بذى الصلاح وضرا   بون قدما لهامة الصنديد

فليس للصنديد فيما تقدم ضد ولا مثل ، ولعله لو كان مكان قوله « الصنديد » الشرير لكان جيدا لقوله ذى الصلاح (١) » .

ولا ندرى من أين جاء لقدامة أن الشاعر أراد أن يقابل معناه بآخر ، إن الشاعر في اعتقادنا أراد أن يصف ممدوحه الأول بصفتين لا تقابل بينهما ، وليس من مانع أن يستجيب الإنسان الشاعر لطبائع الإنسان النبيل فيصورها كما هي ، أو كما يراها هو دون تقابل بينها ، فما أكثر ما يكون فينا من صفات متباعدة ، ولا تتناقض ، وتتدانى ولا تتوافق .

وليس من عيب على الشاعر في أن يذكر هذه الصفات دون تحوير فيها يجعلها متناقضة أو متوافقة ، بل إن العيب في إفتعال ذلك ، أو شىء منه .

وعندما ننظر في البيت الثاني نجد فيه قوما يرحمون الصالحين ، ويغالبون شجاعة المقاتلين ، ونحسب أن الشاعر إنما أراد أن يصفهم في حاليهم من الحرب والسلم ، حيث يرغبون ويقدرون على رحمة من صلح ، ويقتلون أو يقطعون هامات من عاداهم من صناديد الرجال ، وليس بعيب الشاعر أن يصف قوما في حالتين متناقضتين من غير أن يقابل بينهما من كل وجهة .

ولقد يؤخذ على قدامة أشياء في النقد من خلال هذا الكتاب ، وأهمها

---

(١) نقد الشعر ص ١١٨ — ١١٩ وله أمثال ذلك في عامة عيوب المعاني .

الشكلية الواضحة فى تحديد الشعر، وحصره فى عناصره الأربعة من اللفظ والمعنى والوزن والقافية، وحصر المتلقى بناء على هذا التحديد — حسنات الشعر وعيوبه فيما أورده منها، مما يسمه بضيق الأفق، وشكلية النظرة، والتقريرية الجافة.

ولقد تعاب عليه بعض آرائه الواردة فى هذا الكتاب، من مثل جهره بأن الشاعر غير ملزم بأن يكون صادقا، وقوله إن الشعر صناعته، وأشباه ذلك. مما يجافى وظائف الشعر، ويغفل بعض عناصر الإبداع فيه.

ولكنا — مع كل هذا — نرى فى الكتاب لمحات نقد موضوعى دقيق، وذكى من مثل قوله فى عيوب ائتلاف المعنى والقافية: « ومن عيوب هذا الجنس أن يؤتى بالقافية لأن تكون نظيرة لأخواتها فى السجع لا لأن لها فائدة فى معنى البيت . . . . ومن هذا الجنس قول أبى عدى القرشى.

ووقيت الحتوف من وارث وا ل وأبقاك صالحا رب هود

فليست نسبة هذا الشاعر الله — عز وجل — إلى أنه رب هود، أجود من نسبته إلى أنه رب نوح، ولكن القافية كانت دالية، فأتى بذلك للسجع، لا لإفادته معنى أتى به (١) ». فمثل هذا القول يبدى أن قدامة يريد من الشاعر أن يوظف كلماته كلها لخدمة المعانى، ولأن يضيف كل دال منها جديدا إلى ما قبله، وليس يكفى اللفظ أن يكون محققا لانسجام الإيقاع، أو محافظا على وحدة القافية، وتلك نظرة دقيقة لم تر من قبله إلا فى ظلال القرآن المعجز، وكان مثالها وأشباهه مما تذرع به شعراؤنا المعاصرون فى هجران الشعر التقليدى إلى الشعر الحر المتجرد من القافية.

---

(١) نقد الشعر ص ١٣١.

٢ــ وابن طباطبا في كتابه عيار الشعر يعرض قضية فنية لا يخرجها بالمصطلحات كثيرا إلا ما جاء بها عن عمر العصر (١)، ونرى البلاغة فيها مبثوثة بين طرايا الكلام من غير تبويب لها، ولا ترتيب لضروبها، ولا اهتمام بمصطلحاتها، ولا تفسير محدد لما أورده منها، مما قد يصرف البلاغة إلى حد عن الكتاب والتمثل قد تجد اهتماما واضحا بالألفاظ كل البلاغية، والبديعية، والحسن منها وغير الحسن، لم يدل عليه المؤلف بمصطلح إلا في القليل، ولم يحدده بتفسيره إلا في النادر، وأبرز اهتمامات المؤلف البلاغية متجهة إلى الألفاظ وصياغتها، وإلى التشبيه وأدواته، وأوجهه، وحسن التخلص ومراتقه، وحسن الابتداء وقرائنه، مع إشارات بلاغية إلى ألوان مختلفة من البلاغة:

(١) فأما: الألفاظ فقد أهمت كثيرا، وأطرف في الحديث عنها نظريا، وتطبيقيا، واعتدها صاحب حديثه ومن خلالها كانت لمحاته البلاغية الأخرى. لأن «الشعر ــ أسعدك الله ــ كلام منظوم . . . إن عدل عن جهته مجته الأسماع، وفسد على الذوق (٢)، وخلاصة ما يريده ابن طباطبا من هذه الألفاظ أن يكون «الكلام الوارد على الفهم . . . صادق من كذب المعنى، منقوشا من أود الخطأ واللحن سالما من جور التأليف، موزونا بميزان الصواب لفظا ومعنى وتركيبا (٣) وأن «تتضح فيه كل كلمة موضعها حتى تطابق المعنى الذي أريدت له، ويكون شاهدها معها لا تحتاج إلى تفسير من غير ذاتها (٤)، ولهذا يدعو ابن طباطبا كل شاعر إلى اجتناب ما يشينه من تعسف الكلام وسخيف اللفظ (٥).

---

(١) راجع دراستنا عنه في كتابنا نقد الشعر بين ابن قتيبة وابن طباطبا العلوي.

(٢) عيار الشعر ص ٣.

(٣) عيار الشعر ص ١٢٤.

(٤) « « ص ١٢٧.

(٥) « « ص [illegible].

ويوجب أن يؤتى بكل لفظة مستكرهة لفظة سهلة نقية (١) ، ومع ذلك فهو
ذلك فهو لا يستبعد الغريب من الألفاظ في الشعر ، ولا يرى الغرابة مخلة
بشروط الفصاحة ، وإن كان — كما يبدو من كلامه السابق — يؤثر السهولة اللفظية
إلى حد تكون الألفاظ السلسلة فيه قد خرجت خروج النثر سهولة وانتظاما (٢)
إلا أنه يقول : وكذلك الشاعر ، إذا أسس شعره على أن يأتي فيه بالكلام البدوي
الفصيح لم يخلط به الحضري المولد ، وإذا أتى بلفظة غريبة أتبعها أخواتها ،
وإذا سهل ألفاظه لم يخلط بها الألفاظ الوحشية النافرة الصعبة القياد (٣) وهو
هنا يريد من الشاعر وحدة فنية في لون الألفاظ التي يؤلف منها الشعر ، بدويا
وحضريا ، غريبا ، وسهلا .

(ب) وأما التشبيه فقد تحدث فيه عن صنيع العرب به في الشعر ، وقال :
« واعلم أن العرب أودعت أشعارها من الأوصاف والتشبيهات والحكم
ما أحاطت به معرفتها ، وأدركه عيانها ، ومرت به تجاربها . . . . . فتضمنت
أشعارها من التشبيهات ما أدركه من ذلك حسها وعيانها ، إلى ما في طبائعها
وأنفسها من محمود الأخلاق ومذمومها ، في رخائها وشدتها ، ورضاها وغضبها ،
وفرحها وغمها ، وأمنها وخوفها ، وصحتها وسقمها ، والحالات المتصرفة في خلقها
وخلقها ، من حال الطفولة إلى حال الهرم ، وفي حال الحياة إلى حال الموت ،
فشبهت الشيء بمثله ، تشبيها صادقا ، على ما ذهبت إليه في معانيها التي أرادتها ،
فإذا تأملت أشعارها ، وفتشت جميع تشبيهاتها وجدتها على ضروب مختلفة ،
تتدرج أنواعها ، فبعضها أحسن من بعض ، وبعضها ألطف من بعض ، فأحسن

---

(١) عيار الشعر ص ٥ .
(٢) « « ص ٤٩ .
(٣) « « ص ٦ .

التشبيهات ما إذا عكس لم ينتقض بل يكون كل شبه بصاحبه مثل صاحبه ، ويكون صاحبه مثله مشتبها به صورة ومعنى » وربما أشبه الشىء الشىء صورة وخالفه معنى ، وربما أشبهه معنى وخالفه صورة ، وربما قاربه وداناه ، أو شامه وأشبهه مجازا لا حقيقة » (١) وكأن ابن طباطبا بهذا الذى استخلصه من الشعر القديم يريد أن يرى الشعراء طريقة القدماء فى استعمال التشبيه حيث يربطون فيه بين ما يحسون به ، ويعاينونه ، وما تنطوى عليه طبائعهم من خلائق محمودة ومذمومة وما يجدونه فى نفوسهم من أحاسيس ومشاعر ذاتية ، وأحوال متغيرة ، ويستغلون فيه من الصور ما تتفق أطرافها معانى وصورا ، أو تختلف من جانب منها ، أو تتدانى متشابه فى الحقيقة أو المجاز ، وتلك نظرة إلى التشبيه واسعة المدى جديرة بالاهتمام ، ذكية فى التقدير والاستخلاص ، لا يسوؤها — عندنا — إلا قوله فيها « وأحسن التشبيهات ما إذا عكس لم ينتقض ، بل يكون كل شبه بصاحبه مثل صاحبه ، ويكون صاحبه مثله مشتبها به صورة ومعنى » لأن معنى هذا ، ألا يكون هناك فرق بين طرفى التشبيه ، وعندئذ لا ترى فيه إلا صورا متراصة لا يضيف بعضها إلى بعض شيئا ، وأقصى ما يمكن أن يستفاد منها هو الملامح الجمالية البحتة التى ترى فى متشابهات الأشياء ومتناظراتها الهندسية .

ولكن ابن طباطبا يفسر بعد ذلك القول فى ضروب التشبيهات ، ويطيل الحديث فى الأوجه التى تكون بين صورها فيقول : « والتشبيهات على ضروب مختلفة فمنها « تشبيه الشىء بالشىء صورة وهيئة ، ومنها تشبيه به معنى ، ومنها تشبيهه به حركة وبطؤا وسرعة ، ومنها تشبيهه به لونا ، ومنها تشبيهه به صوتا ، وربما امتزجت هذه المعانى بعضها ببعض ، فاذا اتفق فى الشىء المشبه بالشىء معنيان أو ثلاثة معان من هذه الأوصاف قوى التشبيه ، وتأكد الصدق فيه ،

---

(١) عيار الشعر ١٠ — ١١

وحسن الشعر به(١) ، وكل هذه صور حسية يذكر شواهدها ، ويتلوها بحديثه من التشبيهات القائمة على أوجه معنوية يقول فيها « وأما تشبيه الشيء بالشيء معنى لا صورة فكتشبيه الجواد الكثير العطاء بالبحر والحيا ، وتشبيه الشجاع بالأسد ، وتشبيه الجميل الباهر الحسن الرواء بالشمس ، . . . . — ويقول — وقد فاز قوم بخلال شهروا بها من الخير والشر ، وصاروا أعلاما فيها ا فربما شبه بهم فيكونون فى المعانى التى احتووا عليها ، وذكروا بشهرتها نجوما يقتدى بهم ، . . . فهم فى التشبيه يجرون مجرى ما قدمنا ذكره من البحر والحيا والشمس والقمر ، والسيف ، ويكون التشبيه بهم مدحا كالتشبيه بها ، وكذلك أضدادها ، وقوم يذمون فيما شهروا به يشبه بهم فى حال الذم كما يشبه بهؤلاء فى حال المدح. . . — فالشاعر الحاذق من يمزج بين هذه المعانى فى التشبيهات ليكثر شواهدها ويتأكد حسنها(٢) وعلى هذا يبدو أن ابن طباطبا لا يريد أن تتشابه صور التشبيه إلى الحد الذى يفقد التشبيه آثاره المعنوية بقدر مايريد صورا تتلاقى أطرافها فى أكثر من صفة جامعة ، أو أوجه شبه مختلفة فى الصورة التشبيهية الواحدة ، لأن جميع ما اختاره من الأمثلة لا يصح فى أى منها عدم انتقاض التشبيه فى حال عكسه .

ويتحدث ابن طباطبا عن أدوات التشبيه فيربط بينها وبين الصدق الفنى فى التعبير الأدبى ويميز بينها على أسس من هذا الارتباط ، ويراعى فيه المعطيات اللغوية لكل أداة من هذه الأدوات ويقول : « فما كان من التشبيه صادقا قلت فى وصفه : كأنه ، أو قلت ككذا ، وما قارب الصدق قلت فيه : تراه أو تخاله ، أو يكاد (٣) » وكأنه يعنى بالتشبيهات الصادقة التى وقفت أدواتها حاجزا ذهنيا

---

١ — عيار الشعر ١٧
٢ — عيار الشعر ٢٢ — ٢٢
٣ — « « ٢٣

فاصلا بين المشبه والمشبه به مثل : كأن أو الكاف الدالتين على التشبيه نصا ، فأما الأدوات التي تدني المشبه والمشبه به بالذهن ، أو تقرب بينهما في التصور مثل تراه ، وتخاله ، وتحسبه ، أو يكاد ، فالتشبيه بها دان من الصدق ، وليس متحققا صدقه ، وكأنه يريد الأديب صورا واضحة قريبة في تخيلها من الواقع النفسي على الأقل .

وتفريق ما بين صور التشبيه على أساس من المدلولات اللغوية لأدوات التشبيه ظاهرة جديدة في البحث البلاغي ، لم تر قبل ابن طباطبا ، وفريدة لم تتردد في الدراسات البلاغية من بعده ، وهي جديرة بالاهتمام بالنسبة الباحث البلاغي والدارس النقدي ـ على الأخص ـ إذ يمكنهما من خلالها أن يميزا بين مختلف الصور التشبيهية في معطياتها الحسية ، والنفسية ، والفكرية ، كما تدلهما على اندماج الأديب في موضوعه ومداه كما أنها تمكن الأديب ذاته في تشكيل الصور التشبيهية على الوضع الذي يناسب غايته وفكره .

(ج) وكما يختار الصور التشبيهية القريبة ويؤثرها ، يفضل كذلك الاستعارات وصور المجاز القريبة والكنايات الواضحة ، وأوصى الشاعر ، أن يجتنب الإشارات البعيدة ، والحكايات الغلقة والإيماء المشكل ويتعمد ما خالف ذلك ، ويستعمل من المجاز ما يقارب الحقيقة ولا يبعد عنها ، ومن الاستعارات ما يليق بالمعاني التي يأتي بها(١) ، وفي كل ذلك ترى ابن طباطبا يؤثر الاستعمالات البلاغية الواضحة القريبة ، وإن وشت المعاني بستر لطيف ، ولذلك تراه يقول « ومن أحسن المعاني والحكايات في الشعر وأشدها استفزازا لمن يسمعها ، الابتداء بذكر ما يعلم السامع له ، إلى أى معنى يساق القول فيه قبل استتمامه ، وقبل توسط

---

١ — عيار الشعر ١١٩

العبارة عنه، والتعريض الخفي الذي يكون بخفائه أبلغ في معناه من التصريح الظاهر، الذي لا ستر دونه، فموقع هذين عند الفهم كموقع البشرى عند صاحبها، لثقة الفهم بحلاوة ما يرد عليه من معناها(١)».

(د) وحسن التخلص موضوع نال من اهتمام ابن طباطبا قدرا كبيرا، إذ تراه يقول: «يحتاج الشاعر إلى أن يصل كلامه - على تصرفه في فنونه - صلة لطيفة، فيتخلص من الغزل إلى المديح، ومن المديح إلى الشكوى ومن الشكوى إلى الاستماحة، ومن وصف الديار والآثار إلى وصف الفيافي والنوق، ومن وصف الرعود والبروق إلى وصف الرياض والرواد. . . . . . بألطف تخلص، وأحسن حكاية، بلا انفصال للمعنى الثاني عما قبله، بل يكون متصلا به، وممتزجا معه(٢)» وعرض في تسع صفحات(٣) متوالية من هذا الكتاب القصير صوراً للتخلص الحسن استعملها القدماء من الجاهليين، وسلك سبيلها الشعراء المحدثون من العباسيين، عرضها لتكون نماذج تحتذى، وصورا يهتدى بها.

٥ — وبدا في الكتاب إيثار ابن طباطبا للمبالغة، على الأخص بالنسبة للشعراء المولدين بعد أن سبقهم القدماء «إلى كل معنى بديع، ولفظ فصيح، وحيلة لطيفة وخلابة ساحرة»، وأصبح الشعراء في عصره «إنما يثابون على ما يستحسن من لطيف ما يوردونه من أشعارهم، وبديع ما يغربونه من معانيهم، وبليغ ما ينظمونه من ألفاظهم، ومضحك ما يوردونه من نوادرهم، وأنيق ما ينسجونه من وشي قولهم، دون حقائق ما يشتمل عليه من المدح والهجاء وسائر الفنون التي يصرفون القول فيها(٤)»، وكذلك عقد فصلا ذكر فيه

---

١ — عيار الشعر ١٧
٢ — عيار الشعر ٦، ٧
٣ — عيار الشعر ١١١، ١١٩
٤ — عيار الشعر ٩

« الأبيات التى أغرق قائلوها فى معانيها(١) ملأ ثلاثة وعشرون صفحة من الكتاب الصغير ، وعلق فيه على قول الفرزدق .

لقد خفت حتى لا أرى الموت مقبلا ليأخذنى والموت يكره زائره
لـكان من الحجاج أهون روعة إذا هو أغنى وهو سام نواظره

فقال « فانظر إلى لطفه فى قوله « إذا هو أغنى » ليكون أشد مبالغة فى الوصف إذ وصفه عند إغمائه بالموت ، فما ظنك به ناظرا متأملا يقظا ، ثم نزهه عن الأغماء ، فقال : « وهو سام نواظره(٢) وهذا تعليق منه يدل على إيثاره هذه المبالغة وأسبابها .

(هـ) وحمد ابن طباطبا الاختصار والإيجاز فى أمثلة كثيرة ذكرها « التعريض الذى ينوب عن التصريح والاختصار الذى ينوب عن الإطالة(٣) .

(و) وكره التقديم والتأخير الملبس الذى يوهم خلاف المقصود فى حديثه عن « الأبيات المستكرهة الألفاظ ، المتفاوتة النسج ، القبيحة العبارة ، التى يجب الاحتراز من مثلها(٤) ولكنه ارتضى بعضه فى القصص الشعرى وقال عقب هذه الأبيات : « والذى يحتمل فيه بعض هذا إذا ورد فى الشعر هو ما يضطر اليه الشاعر عند اقتصاص خبر ، أو حكاية كلام إن أزيل عن جهته لم يجز ولم يكن صدقا(٥) » .

(ز) وكره الحشو غير المفيد عند ذكره « الأبيات المستكرهة الألفاظ ، القلقة القوافى ، الرديئة النسج(٦) » وسجل كثيرا من الأبيات الشعرية [illegible] تتناسب مقاماتها فى فصلين متتاليين .

---

(١) عيار الشعر ٤٥، ٤٧
(٢) عيار الشعر ٤٨
(٣) » » ٢٩، ٣١
(٤) » » ٤٠، ٤٣
(٥) » » ٤٣
(٦) » » ١٠٢

وكان ابن طباطبا فى كل ذلك معلما يضع النظرية ويصوغها فى هيئة نصائح وإرشادات للشعراء ، يستخلصها من الشعر ، أو يستفيدها من سابقيه ، أو يقدم فيها خلاصة تجربته ، ويتلو ذلك بالأمثلة الكثيرة من الشعر القديم والحديث المعاصر له ، الحسن الذى يرتجى من الشعراء احتذاءه ، والقبيح الذى ينصح بالبعد عنه ، وعدم التذرع بما جاء فى الشعر القديم منه .

وخلال ذلك جاءت أحاديثه البلاغية بمصطلحاتها أحياناً ، وبغير هـذه المصطلحات فى غالب الأحيان ، يستحسن منها ما يراه حسنا ، ويفرق بين صورها : ما يستحب منها ، وما يكره ، ويذكر صورا شعرية لكل مما أحب ، ونصح به ، ولما كره وحذر منه ، وكثيراً ما يفسر أسباب الاستحسان والاستقباح ، وقليلا ما يترك ذلك .

وكتابه : عيار الشعر هذا وإن أخذ عليه شىء من آراء صاحبه فيه (١) .

يعد مثلا لدرس البلاغة من وجهة نظر شاعر مارس الشعر ، وعاش زمان مترفا فآثر الراحة وعنى بالوضوح فى الصور الشعرية ، وأحب الجمال وعنى بالتشبيهات الشكلية الحسية ،وأحب الثقافة فاهتم بالدقه التعبيرية فى الأعمال الأدبية، وكره الفضول والفوضى ، واستحب الوضوح فى الصور الأدبية ونفر من الإبعاد فيها ، والإغراق فى تخيلاتها ، وجاءت أحاديثه البلاغية صريحة فى كل ذلك،وهى ـ وإن لم تمن بالمصطلحات المعهودة إلى زمنه ، ولم تضف إليها جديداً ـ تتسم بالحرية الذاتية فى التعبير ، وتوحى برحابة الفكر وسعة النظر ، وتنطوى على إيثار الدقة وحب الجمال ، ومن أجل ذلك كله ، كانت جـديرة أن تعرض على

---

(١) سجلنا آراءنا فى قضاياه النقدية والبلاغية فى كتابنا نقد الشعر بين ابن قتيبة وابن طباطبا العلوى .

المتعلمين كى يفيدوا منها شيئاً من سعة الافق ، وحرية النظر ، وشفافية الفن ، وكثرة التدريب .

٤ — وكتاب « سر الفصاحة » لابن سنان الخفاجى ، كان جديراً به أن يسمى « سر البلاغة » بناء على أفكار صاحبه فيه ، وموضوعاته التى ضمنها إياه ، لأنه يرى « أن الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ ، والبلاغة لا تكون إلا وصفا للألفاظ مع المعانى ، لا يقال فى كلمة واحدة لا تدل على معنى يفضل عن مثلها : بليغة ، وإن قيل فيها : فصيحة ، وكل كلام بليغ فصيح ، وليس كل فصيح بليغاً ، كالذى يقع فيه الإسهاب فى غير موضعه (١) » وعلى هذا فكل شروط الفصاحة داخلة فى البلاغة ، والبلاغة لا بد أن تتضمنها ، وتزيد عليها صفات فى المعانى ، وقد تضمن الكتاب شروط جمـــال المعانى ، ولم يقتصر على أسباب الفصاحة فى الألفاظ وحدها ، فاتسع لحد البلاغة وأسرارها ، ولم يقف عند حدود الفصاحة وشرائطها ، فاستحق ـ من وجهة نظر مؤلفه ـ أن يسمى « سر البلاغة » وقـــد استدرك هو ذلك فى صلب الكتاب فقال : فى حديثه عن البلاغة : « وإذا كانت الفصاحة شطرها ، وأحد جزءيها ، فكلامى على المقصود ، وهو الفصاحة غير متميز إلا فى الموضع الذى يجب بيانه من الفرق بينهما ، على ما قدمت ذكره ـ يعنى : اختصاص الفصاحة بالألفاظ ، وشمول البلاغة لها وللمعانى ـ فأما ما سوى ذلك ـ من أحاديث الألفاظ ـ فعام لا يختص ، وخليط لا ينقسم (٢) »

وإذا كان ابن سنان قد ذكر فى كتابه هذا شرائط البلاغة بما تتضمنه من « سر الفصاحة » فقد بدأ الحديث عن الفصاحة مفسراً معناها فى حده اللغوى وهو « الظهور

(١) سر الفصاحة ٤٩ - ٥٠

(٢) سر الفصاحة ٥١

والبيان »(١) ثم انتقل إلى الحديث عما يقصده بهذا المصطلح فقال : «إن الفصاحة – على ما قدمنا – نعت للألفاظ – إذا وجدت – على شرائط عدة ، ومتى تكاملت تلك الشروط فلا مزيد على فصاحة تلك الألفاظ ، وبحسب الموجود منها تأخذ القسط من الوصف ، وبوجود أضدادها تستحق الاطراح والذم ، وتلك الشروط تنقسم قسمين ، فالأول منها يوجد فى اللفظة الواحدة على انفرادها من غير أن ينضم إليها شىء من الألفاظ ، وتؤلف معه ، والقسم الثانى يوجد فى اللفظة المنظومة بعضها مع بعض »(٢) ثم ذكر شروط فصاحة المفرد فى جملة أمور بعضها يسلم له ، وبعضها يستدرك عليه فيه ، فيسلم له . «أن تكون الكلمة غير متوعرة وحشية »(٣) و «أن تكون الكلمة غير ساقطة سوقية »(٤) و «أن تكون الكلمة جارية على العرف العربى الصحيح غير شاذة »(٥) و «ألا تكون الكلمة قد عبر بها عن آخر يكره ذكره »(٦) غير أن هذه الشرائط ، وإن سلمت له نظرياتها ، لا تسلم له تطبيقاتها وبخاصة ما مثل به لعامية الكلمة ، وما عبر بها عن أمر آخر يكره ذكره ، إذ الذى نراه أن المفردات لا توصف بعامية ولا ابتذال وكثير من المفردات التى ذكرها نموذج لعامية الكلمة مما ورد فى المعجم القرآنى ، فهل أصيبت بالعامية بعد استعمال القرآن لها ؟ ، ربما ، ولكن الحدود التى تميز الكلمة العامية من غيرها – وكلتا الكلمتين عربى فصيح – غير واضحة ، ونحسب أن العامية والابتذال صفتان للتراكيب الأدبية التى يمتهن استعمالها بكثرة ترددها ، فتصبح رواسم شكلية لا تنم عن حسن ، ولا تدل على اقتدار ، ولا يتميز فيها أديب عن غير أديب .

---

(١) سر الفصاحة ٤٩ (٢) سر الفصاحة ٥٣ — ٥٤
(٣) سر الفصاحة ٥٦ (٤) سر الفصاحة ٦٣
(٥) سر الفصاحة ٦٧ (٦) سر الفصاحة ٧٢

وأما الكلمة التي عبر بها عن معنى يستقبح ذكره، فهي خاصة بمواقف وموضوعات معينة، وكان يصح أن يربطها ابن سنان بالمواقف والأحاسيس الذاتية للأديب، ولا يتركها على إطلاقها، فربما دلت في موقف على حس دقيق، على أن ذلك يرتبط في البحث الأدبي بتاريخ استعمال الكلمات ودلالاتها، وقد لحظ المؤلف ذلك في بعض ما قال.

ولا يسلم لابن سنان من صفات الكلمة المفردة - في حال فصاحتها - أن يكون تأليفها من حروف متباعدة المخارج(١)، أو أن تكون معتدلة غير كثيرة الحروف(٢)، أو ألا تكون مصغرة في موضع عبر بها فيه عن شيء لطيف أو خفي أو قليل، (٣) وقد استدرك عليه ابن الأثير في الأولى، وعارضه البلاغيون المتأخرون في الثانية ونرى في الثالثة أن ذلك يرتبط بمعجم الشاعر وأحاسيسه، وقدرته التعبيرية، وأن كثرة التنويع في التعبير عن هذه الأشياء أولى من الاقتصار على صيغة التصغير، لما يفيده التنويع من إثراء الأدب، وتعميق الفكر، وإثارة القارئ.

وأما الذي يوجد في الألفاظ مؤلفة فهو نوعان. نوع يشارك فيه صفات المفرد وهي الثانية المذكورة فيه على اعتبار أن الأدب صناعة تتفاوت مادتها الأولية - وهي اللغة - كسائر الصناعات، وعلى ذلك استقبح الكلمات التي يتنافر تجاورها إما بسبب تكرارها، أو لتعثر النطق بها، كما استسمج بعض ما ورد من صور الالتفات لتجافيها - عنده - عن العرف العربي الفصيح في التأليف.

---

(١) سر الفصاحة ٥٤

(٢) سر الفصاحة ٧٨

(٣) سر الفصاحة ٧٩

والنوع الثانى من صفات التأليف هو ما يخص التأليف وحده ، ورأى « أن أحد الأصول فى حسنه وضع الألفاظ موضعها حقيقة أو مجازاً ، لا ينكره الاستعمال ، ولا يبعد فيه »(١) وعلى هذا الأصل كره التقديم والتأخير والفصول بين المترابطات فى التراكيب إذا هي أدت إلى غيابة المعنى أو اللبس فيه، ورفض « القلب » وأول ما جاء فى التعبيرات الأدبية الجيدة والآيات القرآنية من أمثلته تأويلا ينأى به عنه .

ثم رأى أن « من وضع الألفاظ موضعها حسن الاستعارة »(٢) وعرفها بتعريف الرمانى لها ، وأشار إلى ضرورة تميزها على الحقيقة بالوضوح فيها، وفرق بينهما وبين التشبيه على أساس غير الأداة ، وهو استعمال الكلمة فى غير ما وضعت له ، أو فيما وضعت له ، وقسمها على أساس من قرب ما بين طرفيها وبعده وهو ما يسمى « الجامع فى كل » واختار القريب وهو « ما كان بينه وبين ما استعير له تناسب قوى وشبه واضح » وانتبذ البعيد وهو « إما أن يكون لبعده مما استعير له فى الأصل ، أو لأجل أنه استعارة مبنية على استعارة فتضعف لذلك »(٣) وبذلك استحب الاستعارة العمودية البديعة ، كما فصل بينهما المرزوقى من قبله .

ورأى أن « من وضع الألفاظ موضعها ألا تقع الكلمة حشواً »(٤) وربط الحشو بإصلاح الوزن أو تناسب القوافى فى الشعر ، وبالسجع وتأليف الفصول فى النثر ، وقسمه إلى حشو مفيد ، واستحبه ، وإلى حشو غير مفيد ، وحشو ضار ، وكره الآخرين ، وتنبه إلى أن الأول هو ما يسمى الإيغال .

---

(١) سر الفصاحة ١٠٠ (٢) سر الفصاحة ١٠٨

(٣) سر الفصاحة ١١٠ (٤) سر الفصاحة ١٣٧

ورأى أن « من وضع الألفاظ موضعها اللائق بها ألا يكون الكلام شديد المداخلة ، يركب بعضه بعضا(١) » وبهذا فسر المعاظلة ، ورفض تفسير قدامة لها بأنها فاحش الاستعارة ، وعلى هذا الأساس كره التراكيب المجهدة للذهن فى تتبع معانيها ، واللسان فى تلاحق ألفاظها ، واستحب فيما يقابلها ما يسمى التوشيح أو التسهيم أو رد الأعجاز على الصدور .

وذكر أن « من وضع الألفاظ موضعها ألا يعبر عن المدح بالألفاظ المستعملة فى الذم ، ولا فى الذم بالألفاظ المعروفة للمدح ، بل يستعمل فى جميع الأغراض الألفاظ اللائقة بذلك الغرض » (٢) ورأى أن « من هذا الجنس حسن الكناية عما يجب أن يكنى عنه فى الموضع الذى لا يحسن فيه التصريح(٣) » .

ثم رأى بعد ذلك .. أنه « من شروط الفصاحة المناسبة بين اللفظين » فى التماثل وفى الصيغة ، وجعل « من المناسبة بين الألفاظ فى الصيغ السجع والازدواج(٤) » وحد السجع ، وذكر وجوده فى القرآن مخالفا لما رأى الرمانى ولمسا سماه به ، وحذر من التكلف فيه ومن تكراره «بألا تجعل الرسالة كلها مسجوعة على حرف واحد(٥) » .

وفى الشعر استحب لزوم مالا يلزم طلبا للزيادة فى التناسب ، وحسن الابتداء فى القصائد وتجنب عيوب القوافى العروضية ، وما سمى التضمين ، واستحسن التصريع والترصيع ، وما يسمى اللف والنشر .

ورأى أنه « من التناسب بين الألفاظ التجانس ، وجعل منه اللغوى القائم على

---

(١) سر الفصاحة ١٤٨ (٢) سر الفصاحة ١٥٤
(٣) سر الفصاحة ١٥٥ (٤) سر الفصاحة ١٦٣
(٥) سر الفصاحة ١٧١

على الاشتقاق ، والاصطلاحى البلاغى القائم على التغاير فى المعنى مع التوافق فى الحروف أو أكثرها ، وكره من ذلك المتكلف ، واستدنى قيمة التجنيس بالتصحيف .

وقال بعد ذلك : « وأما تناسب الألفاظ من طريق المعنى فإنها تتناسب على وجهين ، أحدهما أن يكون معنى اللفظتين متقاربا ، والثانى أن يكون المعنيين مضاداً للآخر أو قريباً من المضاد(١) » ، وعلى هذا تكلم عن الطباق والمقابلة ، وما سمى بعد « مراعاة النظير » .

ثم تحدث عن شروط الفصاحة والبلاغة معا فقال « ومن شروط الفصاحة والبلاغة الإيجاز والاختصار وحذف فضول الكلام ، حتى يعبر عن المعانى الكثيرة بالألفاظ القليلة(٢) » ، وذكر فى هذا الإيجاز بنوعيه والإطناب والمساواة ، وذكر حداً لكل منها ، وكره الإطناب وسماه التذييل ، وفرق بينه وبين الحشو ، وربط بين التذييل والتطويل ، وجعلهما فى الترادف .

ورأى أن « من شروط الفصاحة والبلاغة أن يكون معنى الكلام واضحاً ظاهراً جليا لا يحتاج إلى فكر فى استخراجه وتأمل لفهمه(٣) » وبسبب هذا كره الألفاظ الغريبة وفرط الإيجاز ، والالفاظ المشتركة فى معانيها وحاجة الكلام إلى تفسير ، والإلغاز والتعمية .

ثم ذكر أن « من نعوت البلاغة والفصاحة أن تراد الدلالة على المعنى فلا يستعمل اللفظ الخاص الموضوع له فى اللغة ، (٤) وبذلك استحسن الكناية وعلها الإرداف كما سماها قدامة وغيره .

---

(١) سر الفصاحة ١٩١ (٢) سر الفصاحة ١٩٧
(٣) سر الفصاحة ٢١٢ (٤) سر الفصاحة ٢٢١

ورأى كذلك ، من نعوت الفصاحة والبلاغة أن يراد معنى فيوضح بألفاظ تدل على معنى آخر ، وذلك المعنى مثال للمعنى المقصود(١) ، وبـــذلك أدخل الاستعارة التمثيلية .

ثم تكلم عن صفات المعانى المفردة ، من حيث توجد فى الألفاظ المؤلفة المنظومة على طريقة الشعر والرسائل وما يجرى مجراهما ، وقال : « . . . إن الألفاظ التى تطلب من هذه المعانى هى : الصحة والكمال والمبالغة والتحرز مما يوجب الطعن ، والاستدلال بالتمثيل والتعليل وغيرهما »(٢) ، وعلى هذا تكلم فى حسن التقسيم ، وصحة التشبيه ، وصحة المقابلة ، وصحة النسق بحسن التخلص وصحة التفسير ، وعن المبالغة والغلو والفرق بينهما ، وعن الاحتراس ، وعن التمثيل وحسن التعليل .

١ — وتنسيق مادة الكتاب على الصورة التى عرضناها يبين أن مؤلف الكتاب صاحب نظرة كلية للعمل الأدبى تراه صناعة كلامية ، مادتها الأولية مفردات اللغة ، وهى تتفاوت حسنا وقبحا ، وعلى الأديب أن يختار منها أحسنها ، ثم تتدخل الصنعة الفنية فيها بالتأليف فتتفاوت مظاهر حسنه وقبحه أيضاً ، وتتعدد أسبابهما وعلى الأديب أن يراعى أسباب الجمال فى الأصول والشروط التى وضعها المؤلف ، وفى دقائقها الصناعية الفنية .

٢ — وأسباب الجمال الفنى فى التعبير الأدبى هى صور البلاغة والفصاحة فى الألفاظ وفى المعانى وقد عرضها المؤلف مرتبطة بالعمل الأدبى ، ومبينا آثارها الجمالية فيه ، ومدققا فى التمييز بين ما تحسن به الآداب منها وما تسوء ، فى نظرات تجرد الفن لذاته ، دون رعاية الفروق الفردية بين الأدباء ، ودون ربط بين

---

(١) سر الفصاحة ٢٢٣ (٢) سر الفصاحة ٢٢٦

الأدب وأحاسيس صاحبه ، ثم قد يصبغ الأدب بصبغة جمالية بحتة تهتم بالشكل ، ولا ترى في المضمون غـير صحته ، وكماله ، والتحرز مما يوجب الطعن فيه بالاحتراس .

٣ — وقد استكثر المؤلف من ذكر الأمثلة الحسنة والقبيحة — من وجهة نظره — لكل الفنون البلاغية التي ذكرها ، وأكثرها استقاه من النماذج الأدبية التي عيبت أو استحسنت قبله ، ولكنه لم يقف منها موقف الناقل دائماً ، وإنما وافق على آراء سابقيه فيها أحيانا ، وعدل في نظرتهم إليها أحياناً أخرى ، وجعل نفسه مسئولا عن كل استحسان لها أو استقباح .

٤ — وطبيعي أن يكون الرجل قد أفاد من دراسات سلفه العربي في البحوث البلاغية ، وقد كان ذلك فعلا ، وقد سجل الرجل آراء من أفاد منهم ، ومن عارض أو عدل في آرائه أو تسمياته ، وأسند كل رأي لصاحبه مما يسمه بالأمانة العلمية ، والدقة في عرض مادته ، ولذلك مالت مصطلحاته أو أكثرها إلى التحديد ، واتجهت نماذجه إلى التدقيق والجمع ، واتسمت طريقته في عرض المادة بالاتجاه الشكلي كما رأيت .

٥ — وقد يختلف البصراء بالبحث البلاغي والنقدي على كثير من آراء ابن سنان أو على قليل منها وقد يجدون فيها قصوراً عن استقصاء أسباب الحسن أو القبح في العمل الفني ، ولكن الرجل حاول أن يجمع الكثير منها ، وأن يمحص فيها أقوال سابقيه ، ويعرض من خلالها رؤيته ، في كثير من الحرية الفنية تدع المجال مفتوحا للنقاش ، والاهتداء ، والدنو من الكمال مع كل تطور يخلص لوجه الفن ، ويبتغي صالح الأدب .

ب : فى كتب البديع :

ودراسة البديع تتوالى فى ثلاثة كتب(١) فى ثلاثة قرون من الزمن ، أول هذه الكتب خالص لوجه البديع وحده ، وهـــو كتاب « البديع » لابن المعتز العباسى ، وقد ألف فى القرن الثالث الهجرى ، والكتابان الآخران كتابا نقد جاء البديع فيهما جزءا من كل منهما ، أحدهما كتاب الصناعتين لأبى هلال العسكرى وقد ألف فى القرن الرابع ، وثانيهما كتاب العمدة لابن رشيق القيروانى وقـــد ألف فى القرن الخامس .

وطبيعى أن يضيف المتأخر من كل من أصحاب البديع إلى من سبقه ، وقد كان ، وطبيعى أيضا أن تتحدد المصطلحات مع التطور ، وقد حدث ، وطبيعى كذلك ، أن تدق النظرات فى الفنون البديعية ، وهذا ما يحتاج لمراجعة .

كان البديع فى كتاب ابن المعتز خمسة أنواع ، هى الاستعارة والتجنيس والمطابقة ورد الأعجاز على ما تقدمها والمذهب الكلامى ، أتبعها بعدة من محاسن الكلام والشعر ، اقتصر منها على الالتفات والاعتراض والرجوع ، وحسن الخروج ، وتأكيد المدح بما يشبه الذم ، وتجاهل العارف ، والهزل يراد به الجد وحسن التضمين والتعريض والكناية ، والإفراط فى الصفة ، والتشبيه الحسن ، ولزوم ما لا يلزم ، وحسن الابتداء ، وبذلك اكتملت فنونه ثمانية عشر . ثم جاء أبو هلال فبلغ بها خمسة وثلاثين أفاد فى كثير منها مما وضعه قدامة فى كتاب نقد الشعر من النعوت ونص هو على ما زاده منها ، وهو ستة أنواع : التشطير ، والمجاورة ، والتطريز والمضاعف ، والاستشهاد ، والتلطف ، إلا أن ادعاءه هذا لا يسلم له ، فالتلطف والتطريز أشار إليهما ابن طباطبا من قبله ، وليس لابن

---

(١) ذكرنا من قبل ما جاء فى كتاب الباقلانى من البديع .

هلال فيهما سوى المصطلح ، والتشطير لون من الموازنة استحبه الجاحظ فى النثر كثيراً ، ثم جاء ابن رشيق من بعد أبى هلال فأكمل عدة البديع سبعة وثلاثين، حذف فيها مما ذكر صاحب الصناعتين وأضاف كثيراً مما لم يذكره ، وفرع فى كثير مما ذكره ، وليس يهمنا هنا ذكر المصطلحات أو التفريعات والتقسيمات التى وردت فى دراسات البديعيين من بعد ابن المعتز ، إنما يهمنا المنهج الذى سارت عليه هذه الدراسات من خلال الكتب الثلاثة .

١ — وقد ذكر ابن المعتز وأبو هلال غرضهما من الكتابة فى البديع فقال الأول : « قدمنا فى أبواب كتابنا هذا بعض ما وجدنا فى القرآن واللغة وأحاديث رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وكلام الصحابة والأعراب وغيرهم ، وأشعار المتقدمين ، من الكلام الذى سماه المحدثون البديع ، ليعلم أن بشارا ومسلما وأبانواس ، ومن تقيلهم وسلك سبيلهم ، لم يسبقوا إلى هذا الفن ، ولكنه كثر فى أشعارهم فعرف فى زمانهم ، حتى سمى بهذا الاسم ، فأعرب عنه، ودل عليه(١) » وقال أبو هلال : « . . . هذه أنواع البديع التى أدى من لا رواية له ولا دراية عنده أن المحدثين ابتكروها ، وأن القدماء لم يعرفوها ، لما أراد أن يضخم أمر المحدثين »(٢) وواضح أن الرجلين يردان على ناس حسبوا أن البديع من مبتكرات المحدثين ، فأرادا أن يقوما الخطأ ، ويدلا على الصواب ، فذكر كل منهما فنون البديع التى توصل إليها ودل على وجـــودها فى موروث الشعر والأدب من قبل المحدثين .

لكن التشبيه والاستعارة وأنواعا أخرى من الفنون التى ذكرت فى البديع كانت معروفة من قبل أن يوجد المحدثون ومن بعد أن وجدوا وكانت مستخلصة

---

(١) البديع ١٥ — ١٦   (٢) الصناعتين ٣٨٢

من الشعر القديم ، ومن القرآن الكريم من قبل أن يدل على وجودها فى هذا القديم ابن المعتز أو أبو هلال ، فهل ترى الرجلين يرددان ما قيل من قبلهما ؟ أو تراهما يريدان صورا بديعية مغايرة لما عرفه السابقون عليهما ودلوا على وجوده فى المورث من القديم ؟

فى اعتقادى أن ابن المعتز كان يريد معنى ، وأبو هلال كان يريد معنى آخر من التساؤلين السابقين .

فابن المعتز يشير فى حديثه عن الاستعارة إلى فروق بين صورها ، فيذكر من أمثلتها « قول القائل : الفكرة مخ العمل » ويقول : « فلو كان قال . لب العمل ، لم يكن بديعا(١) » ويقول : « وقال أبو بكر الصديق وذكر الملوك فقال : (إن الملوك إذا ملك أحدهم زهده الله فى ماله ، ورغبه فى مال غيره ، وأشرب قلبه الاشفاق ؛ وهو يحسد على القليل ؛ ويتسخط الكثير ؛ جذل الظاهر حزين الباطن ؛ فإذا وجبت نفسه ونضب عمره وضحا ظله : حاسبه الله عز وجل فأشد حسابه ، وأقل غفره) أراد من هذا . نضب عمره ؛ وهو من الاستعارة(٢) » وفى « لب العمل » استعارة أيضا كمخ العمل ؛ فلم كان مخ العمل بديعا ولم يكن لبه بديعا ؛ ولم كان قول أبى بكر (نضب عمره) استعارة ولم يكن (اشرب قلبه الاشفاق) استعارة ؟ إن هذا وأمثاله فى كتاب ابن المعتز يلفتنا إلى أن الرجل يفرق بين لونين من الاستعارة ؛ أحدهما مستعمل كثيرا ؛ وعلاقاته قريبة ، مثل : الفكرة لب العمل وأشرب قلبه الإشفاق . والثانى استعماله نادر وعلاقاته بعيدة ، وتصوره غريب ، مثل : الفكرة مخ العمل ، ومثل نضب عمره ، ولهذا يعد النوع الثانى بديعا ، ويخرج النوع الأول من البديع ، ومثل هذا هو الأحرى

---

(١) البديع ١٧ (٢) البديع ٢٠

أن يكون ، وهو أظهر فى باب الاستعارة والتشبيه من غيرهما وذلك لأن شعر بشار ومسلم . وأبى تمام الذى عد بديعاً . هو ما خرج على طرائق الأقدمين فى تصوراته وفى طرائقه التعبيرية . أما الذى جاء منه على طرق القديم فلم يعد بديعاً ، وعلى هذا فرق الناقدون بين التصورات والطرائق الشعرية العمودية ، والبديعية ، واستحب كثير من النقاد أمثال المبرد ، وابن طباطبا ، وابن قتيبة التشبيهات القريبة ، وانتبذوا التشبيهات البعيدة ، ووضع - فيما بعد - المرزوقى أسس عمود الشعر وفيها (المقاربة فى التشبيه . . . . ومناسبة المستعار منه للمستعار له (١) .

لكن أبا هلال ومن بعده ابن رشيق . وكل الدارسين للفنون البديعية من بعدهما لم يلتفتوا إلى هذا الفارق وتوقفوا فى التفريق بين العموديين والبديعيين عند حد الكم ، فما كثرت صور البديع فيه اعتبر بديعيا ، وما قلت هذه الصور فيه ، وجاءت طبيعية غير مفتعلة اعتبر عمودياً :

١ - ومهما يكن من شيء فإن ابن المعتز كان فى اقتصاره على ما ذكر من فنون البديع أكثر حكمة من الذين جاءوا بعده من البديعيين إذا اقتصر على الاشكال الفنية المتميزة التى لا تتداخل فيما بينها . ولا تمزق أجزاء التركيب بين أساسى ومكمل ، ولا تولد فنونا من فنون ترهق الدارس لها فى استيعابها ، وتشتت ذهن المتأمل فى النصوص الأدبية عن مضامينها ، وتشغله عن التأثر بها ، كما تشغل الأديب - لو حاول تطبيقها - عن لب أدبه ، وغايته من فنه ، وتصبغ عبارته بالشكلية المطلقة .

ولقد كان أبو هلال أكثر اقتصاداً فى التفريع والتوزيع وكثرة المصطلحات

---

(١) مقدمة شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ٩

لأشكال الفن الواحـــد من ابن رشيق الذى فرق أكثر فنونه . وأغرق حديثه بالمصطلحات .

٢ — وكان ابن المعتز فى كتابه صاحب هدف عند كتابه له : وهو الإقناع بوجود فنون البديع فى موروث الأدب القديم ، فأهمه الاستدلال بذكر الأمثلة القديمة واستكثر منها ، وإن زاد فيها بما قال المحدثون منها ، وهو فى غير حاجة إليه . لأنه لم ينكر وجوده عندهم .

وكذلك صنع أبو هلال ، غير أنه استكثر من أمثلة الفنون التى درست من قبله ، فنقل أمثلهما من كتب سابقيه نقلا يختصر أحيانا من كتاب ويضم إليه من كتاب آخر ، أما الفنون التى قلت الكتب فيها قبل أبى هلال . فنقل أمثلتها عنـــده أيضا .

ولكن ابن رشيق يذكر أمثلة كثيرة تنوء فى التفريعات الكثيرة التى يصطنعها وهى تدل على مقدرته فى الاستنباط ـ من غير شك ـ وتدل على دقته فى التمييز بين مختلف الأمثلة كذلك ، ولكنها ـ بعد هذا ـ تعوق عملية التعليم على أسسها . وتوزع المتعلمين إن قدروا على استيعابها .

٣ — وأمثلة ابن المعتز موظفة للاستدلال بها على غاية صاحبها من كتابه ، ولذا قلت إشاراته إلى فروق ما بين حسناتها ومعيباتها ـ وفيها ما يعاب ـ ولم تشر إلى شىء مما يعاب إلا فى باب التجنيس .

أما أبو هلال وابن رشيق فأشارا فى كثير مما ذكرا إلى عيوب الجنس البديعى وذكرا بعض الأمثلة التى تكره منه ـ إلى جوار ما يحسن ـ وشرحا بعض ما يستحسن ، وبينا أسباب استحسانه ، وفعلا مثل ذلك فيما يستقبح ويكره . وكانا فى خطتهما هذه معلمين أكثر منهما ناقدين .

- وابن المعتز لايهمه الحديث عن وظيفة البديعي في التعبير الأدبي لأنه رجل يستدل ليس إلا .

ويقل حديث أبي هلال عن الآثار والقيم الجمالية للفنون البديعة إذ يكاد يكتفي بذكرها وتفسيرها والتمثيل لها وشرح الفن البديعي فيما مثل به .

لكن ابن رشيق يستكثر من ربط الفن البديعي بقيمة الفنية في التعبير شكليا أو تأثيريا .

٥ — وابن المعتز يعتز بقدرته على الاستنباط والاستدلال وهو صادق في اعتزازه جدير به .

وابن رشيق في كتابه تبدو أمانته حين ينقل إذ يسند منقولاته لأصحابها ، ولا يدعي شيئا هو لغيره .

أما أبو هلال فأكثر كتابه منقول من كتب سبقته ، لكنه لا يذكر منها شيئا ، ولا يدل على مصادره فيه ، ويدعي بذلك ما ليس له .

وأخيرا فإن كتب البديع ، وأبوابه تتعامل مع نصوص ذات طابع بديعي : أي تحتوى على هذا البديع ، تستخلص منها ، أو تشرع لمستقبلها ، وقد كانت ثمرتها غير مرضية في آداب من احتذوا أمثلتها ، كما هو معروف في التاريخ الأدبي

ولكن ذلك لا يعني رفض كل صور البديع ، فالحق أن كثيرا منها ، له صبغة تطورية حسنة ، يثرى بها التركيب الفني ، ويتجدد ، ونعنى بذلك الاستعارات والتشبيهات التي لا تنظر إلى الجوامع والأوجه القريبة بقدر ما تجسم المعنويات ، وتبث الحياة في الأشياء الجامدة ، وتراعي المشابه النفسية في الصور التعبيرية ، كما أن منها ما يعنى به الإيقاع في التراكيب الأدبية ، عن طريق السجع والازدواج والترجيع والمجانسة . ولا شك أن الانسجام الصوتي — في فطريته ، وطبيعته عامل من عوامل التأثير في النفس المتلقية ، وبخاصة عندما يكون الفن الأدبي له طبيعة إلقائية كالشعر والخطابة والتوصيات .

أما الفنون التي تعتمد على اللعب بالألفاظ ، وإبراز القدرة اللغوية عند أصحابها ، كالتورية والإلغاز والتعمية ، والتكلف في السجع والتوازن والمجانسة مع

والترادف ، والاشتراك ، وما أشبه ذلك ، لكنه غريب على الطبائع العربية الراقية كفيل بأن يحط من أقدارها ، ويصرف المتلقى عن الغاية منها .

البلاغة فى عمود الشعر :

ولقد يناسب ذكر البديع والكتب التى ألفت فيه أن نبين الجانب البلاغى من عمود الشعر ، فالفكرة التى حدت بالبديع أن يبرز إلى الوجود ، وأن يكثر فى الأدب ، وأن تؤلف فيه الكتب إنما كانت ثورة على هذا العمود ، ولذا صح أن نجمع بين الاتجاهين العمودى والبديعى ليبرز فرق ما بينهما فى الصور البلاغية.

ولقد جاءت خصائص عمود الشعر مبعثرة فى عدة كتب أبرزها عيار الشعر لابن طباطبا ، وكان أول كتاب جامع لأبعادها وفنونها هو كتاب الوساطة بين المتنبى وخصومه ، القاضى على بن عبد العزيز الجرجانى الذى قال فيه : « وكانت العرب إنما تفاضل بين الشعراء فى الجودة والحسن ،بشرف المعنى وصحته وجزالة اللفظ واستقامته ، وتسلم السبق لمن وصف فأصاب ، وشبه فقارب ، وبده فأغزر ولمن كثرت سوائر أمثاله ، وشوارد أبياته ، ولم تكد تعبأ بالتجنيس والمطابقة ، ولا تحفل بالإبداع والاستعارة ، إذا حصل لها عمود الشعر ونظام القريض ، وقد كان يقع ذلك فى خلال قصائدها ويتفق لها فى البيت بعد البيت على غير تعمد وقصد فلما أفضى الشعر إلى المحدثين ، ورأوا مواقع تلك الأبيات من الغرابة والحسن ، وتميزها عن أخواتها فى الرشاقة واللطف تكلفوا الاحتـــذاء عليها فسموه البديع(١) » ، ثم جاء المرزوقى وكتب شرحه لديوان الحماسة لأبى تمام ، وكتب الشرح مقدمة ضمنها أبواب عمود الشعر ، فى قوله : « إنهم كانوا يحاولون شرف المعنى وصحته ، وجزالة اللفظ واستقامته والإصابة فى الوصف ، ومن اجتماع هذه الأسباب الثلاثة كثرت سوائر الأمثال ، وشوارد الأبيات ، والمقاربة فى التشبيه ، والتحام أجزاء النظم والتئامها على تخير من لذيذ الوزن، ومناسبة المستعار منه للمستعار له ، ومشاكلة اللفظ للمعنى ، وشدة اقتضائهما للقافية ، حتى لا منافرة

---

(١) الوساطة ص ٣٣ - ٣٤

بينهما، فهذه سبعة أبواب هي عمود الشعر (١) ، ومن الشبيه مما نجد أن البلاغة في عمود الشعر قد تلتقي مع فنون البلاغة في بديع الشعر ، وأن الفرق بينهما إنما يقوم على الصور ، فالتشبيه والاستعارة ، واقتضاء المعاني والألفاظ للقافية مما يمكن أن يدخل فيه رد الأعجاز على الصدور ، أشياء مشتركة بين العمود والبديع ، لكن الفرق بينهما في الاستعارة وفي التشبيه يقوم على قرب ما بين المشابه وبعدها ، ومدى مناسبة الأطراف بعضها لبعض فما كان منها قريبا متناسبا كان عموديا ، وما بعد طرفاه أو لم يتناسبا في الرؤى العقلية أو الواقعية كانه من البديع .

وفي الشعر العمودى وجد التجنيس والمطابقة ، وكثير من الفنون التي دخلت — فيما بعد — تحت اسم البديع ، غير أنها وقعت خلال قصائده قليلة لي غير عمد وقصد ، وكذلك وجدت في الشعر المحدث المتعمد للبديع ، لكن أصحابه أكثروا منه ، وتعمدوه ، فالفرق بين هذه الفنون في العمود وفي البديع هو الكثرة أو القلة ، والقصد والتعمد ، أو الفطرية والطبيعة .

ويبقى — بعد ذلك — لكل الشعر العمودى ، والشعر البديعى من الخصائص الفنية الأخرى ما يميز بينهما على أسس من المعاني ونظام القصيدة .

ب — في كتب الموازنات الأدبية :

وأبرز كتابين ظهرا في هذا المجال هما « الموازنة بين أبي تمام والبحترى » للآمدى ، و « الوساطة بين المتنبي وخصومه » للقاضى على بن عبدالعزيز الجرجاني وكلا الكتابين قائم على الشكل التطبيقى للبلاغة ، يتخلله أحيانا فقرات من الفكر النظرى ، وكلا الكتابين قائم على الشكل النطبيقى البلاغة ، يتخلله أحيانا فقرات من الفكر النظري ، وكلا الكتابين اتسع صدره لما هو أبعد من شكليات الفنون البلاغية ، ولكنه اعتمد هذه الفنون بين الأسس التي قامت عليها الموازنة ، وفي

---

(١) مقدمة شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩ .

كلا الكتابين تمهد سطوة الأساليب الموروثة على الابتكارات الفنية المستحدثة، وإن لم يتعصبا لتقديم القديم على الجديد .

١ — كتاب الموازنة للآمدى :

(ا) فأما كتاب « الموازنة » فينظر إلى الوضع اللغوى ومعانى الكلمات فيه نظرة صارمة ، تستمسك بالمعانى الوضعية للكلمات استمساكا شديداً ، يكاد يجعلها أحيانا قوالب صماء وترى مثال هـــذا فى قوله عن أبى تمام : « ومن خطائه قوله :

« ما لامرىء خاض فى بحر الهوى   إلا وللبين فيه السهل والجلد

« وهذا عندى خطأ ، إن كان أراد بالعمر مدة الحياة ، لأنه اسم واحد للمدة بأسرها ، فهو لا يتبعض ، فيقال لكل جزء منه عمر فكما لا يقال : ما لزيد رأس إلا وفيه شجة أو ضربة . . . فكذلك لا يقال ماله عمر إلا وهو قصير (١) ومثل هذه النظرة تقف عقبة فى وجه الإبداع الفنى ، وتقيد الأديب أو تحبسه داخل أوضاع فكرية محددة ، ولم لا يتبعض العمر ، وهو مراحل طبيعية من الصبا والشباب والشيخوخة ، وقد أطلق الكريم لفظ العمر على الفترة التى قضاها النبى — صلى الله عليه وسلم — بين قومه قبل الدعوة فقال : (قل لو شاء الله ما تلوته عليكم ، ولا أدراكم به ، فقد لبثت فيكم عمرا من قبله(٢)) ووصف حياة الإنسان فى الشيخوخة الهاذية بأنها (أرذل العمر(٣)) ولا شك أن القرآن قد أطلق لفظ فى الآيات على بعض عمر الإنسان ، فليس عيبا أن يستعمله أبو تمام فيما استعمله فيه القرآن .

لكن ذلك لا يعنى أن الآمدى يريد الأدب أن يقف عنـــد الاستعمالات

---

(١) الموازنة جـ ١ ٢١٤ .

(٢) سورة يونس آية ١٦ . (٣) سورة النحل آية ٧٠ والحج آية ٥

الوضعية لمعانى الكلمات ، فكثيراً ما يلتفت لإشارات الكلمات إلى معان خفية، ولمحلمات لطيفة تراها منثورة خلال الكتاب، بخاصة عندما يتحدث عن البحترى

(ب) ويتمسك الآمدى كذلك بالأوضاع والقوانين النحوية والصرفية فلا يستبيح تجاوزها إلى درجة تخل بالمعانى . أو تخرج على قواعد التصريف ، مما يدخل فى بحوث الفصاحة ولذا تراه يقول عن أبى تمام : « ومن خطائه قوله :

يدى لمن شاء رهن لم يذق جرعاً   من راحتيك درى ما الصاب والعسل

لفظ هذا البيت مبنى على فساد ، لكثرة ما فيه من الحذف. لأنه أراد بقوله : يدى لمن شاء رهن : أى أصالحه وأبايعه معاقدة أو مراهنة . إن كان لم يذق جرعاً من راحتيك درى ما الصاب والعسل ، ومثل هذا لا يسوغ لأنه حذف إن التى تدخل للشرط ، ولا يجوز حذفها ، لأنها إذا حذفت سقط معنى الشرط ، وحذف « من » وهى الاسم الذى صلته (لم يذق) فاختل البيت وأشكل معناه ، والحذف لعمرى كثير فى كلام العرب ، إذا كان المحذوف مما تدل عليه جملة الكلام (١) » .

(ج) ويحرص الآمدى فى الصور الاستعارية والتشبيهية على أسس العمود الشعرى فيهما ، حرصاً شديداً ويقول : « وإنما استعارت العرب المعنى لما ليس هو له إذا كان يقاربه ، أو يناسبه ، أو يشبهه فى بعض أحواله ، أو كان سبباً من أسبابه ، فتكون اللفظة المستعارة حينئذ لائقة بالشىء الذى استعيرت له ، وملائمة لمعناه (٢) » وعلى ذلك يرفض كل استعارات البديع التى ابتكرها أبو تمام فجسم بها المعنويات ، وشخص بها الجمادات وأضفى فيها حياة على ما ليس فيه حياة ، من مثل قوله :

يا دهر قوم من أخدعيك فقد   أضججت هذا الأنام من خرقك

---

(١) الموازنة ج ١ ١٨١   (٢) الموازنة ج ١ ٢٤٥ — ٢٤٧

وقوله :

تروح علينا كل يوم وتغتدى خطوب كأن الدهر منهن يصرع

وقوله :

والدهر ألأم من شرقت بلؤمه إلا إذا أشرقته بكريم

وقوله يرثى غلاما :

أنزلته الأيام عن ظهرها بعـــد إثبات رحله فى الركاب

ونحو ذلك مما عابه الآمدى على أبى تمام واعتبره من مرذول ألفاظه وقبيح استعاراته ، ويستحسن فى الوقت نفسه استعارات رأى قربا فى الصلات بينها وبين ما استعيرت له من من مثل قول زهير .

وعرى أفراس الصبا ورواحله

وقول طفيل الغنوى .

وجملت كورى فوق ناجية يقتات شحم سنامها الرحل

وقول أبى ذؤيب :

وإذا المنية أنشبت أظفارها ألفيت كل تميمة لا تنفع

ومن غريب أن يقصر الآمدى نقده لأبى تمام فى البيت الأول على جعله للدهر أخدعين ، ويستقبحه ، وقد نادى أبو تمام الدهر وجعله إنسانا يتوجه إليه بالطلب، وأعقبه بأن وصف تصرفاته بالخرق وسوء الصنيع ، ثم أليس تقويم الأخدعين رمز للاعتدال وحسن المعاملة بعد التكبر والتعالى والتغطرس وسوء المعاملة ؟ فلم إذن يطلب الآمدى من أبى تمام أن يقول بدلا من (أخدعيك) من اعوجاجك، أو قوم من معوج صنعك ، أو يا دهر أحسن بنا الصنيع(١) ، وتقويم الأخدعين يتضمن ذلك كله ؟

إن التجسيم والتشخيص أمران اعتد بهما الشعر القديم ، وقد ذكر الآمدى جانبا من الصور القائمة على أساسهما عند القدماء ولم يعبه ،ولقد عاب أبا تمام بهما تأثرا برأى ابن المعتز فيهما ، أو لظنه أن أبا تمام أسرف فيهما وأكثر منهما ، والحق أنه صاحب طريقة تجديدية فى صياغة الأسلوب، تمثل فى كثير من صورها

التصويرية المتخيلة حالاتي ما بين هذه الصور ، وترى الأشياء في صور جديدة ، أو خاصة ، لا علاقة بينها وبين الأصل الذي عرفت به ، وتلك رؤية تدخل في الخلق الفني وتوسع مجا مداه .

(د) ويحرص الآمدى على البديهة والفطرية في التجنيس والمطابقة ، فيستحسن منهما ما لم تتأثر به المعاني غموضاً ، أو فساداً ، ولم تسق به الألفاظ ثقلاً في النطق ، أو غرابة في الاستعمال ، ولذلك يستحسن من قول أبي تمام في التجنيس قوله :

يا بعد غاية دمع العين إن بعدوا

وقوله :

أرامة كنت مألف كل ريم

ويستقبح له قوله :

ذهبت بمذهبه السماحة فالتوت فيه الظنون : أمذهب أم مذهب

وقوله :

فاسلم سلمت من الآفات ما سلمت سلام سلمى ومهما أورق الشجر

واستحسن له من الطباق قوله .

جفوف البلى أسرعت في الغصن الرطب

وقوله :

قد ينعم الله بالبلوى وإن عظمت ويبتلى الله بعض القوم بالنعم

ويستقبح له قوله .

قد لان أكثر ما تريد وبعضه خشن وإني بالنجاح لواثق

إذ لاقيمة لقوله « وبعضه خشن » إلا الرغبة في المطابقة ، أما المعنى فهو مفهوم ضمنا مما قبله ، لأن لين الأكثر يتضمن خشونة الأقل ، لكن الرغبة في المطابقة هي التي دعت إلى ذكره .

(هـ) ويكره كذلك غرابة الألفاظ في اللغة الشعرية عامة ، ويكره معها الجمل الطويلة التي يتركب بعضها على بعض فتجهد في تتبع معانيها ، كقول أبي تمام .

خان الصفاء أخ خان الزمان أخا عنه فلم يتخون جسمه الكمد

وأشباهه مما أورده في كتابه هذا لأبي تمام(١) .

وفى مقابل هذا يستحسن من الأبيات ما قصرت جمله ، أو طالت وخفت تركيباتها بالفواصل بين أجزائها كقول زهير :

السترُ دون الفاحشات وما يلقاك دون الخير من ستر

وقوله :

ومن لا يقدم رجله مطمئنة فيثبتها فى مستوى الارض تزلق

ونحو هذا مما يقتضى بعض بعضا فى خفة تركيبة لا تثقل على اللسان أو فى تصور الذهن .

(د) وبالجملة ، فإن الآمدى استغل فنونا بلاغية كثيرة فى كتابه هذا أسساً تقوم عليها موازناته ، يذكر صورها ولا يتحدث عن حدودها ، ويستكثر من قبائحها فى شعر أبى تمام خاصة وما يوجد من أمثالها فى الشعر القديم أحيانا ، ويقابلها بحسناتها من شعر أبى تمام أيضا ، ومن شعر البحترى وشعر غيره فى كثير من الأحيان .

ومن خلال ما استحسن واستقبح نحس أنه يريد للأديب نمطا معينا من التعبير يقوم على الدقة المتناهية فى مراعاة معانى الكلمات ، حتى لا تصبح اللغة فوضى يستعملها الأديب كيف أراد ، ويعتمد على الوضوح فى الفكر ، وقرب التصور والخيال ، ورعاية المألوف السهل من موروث القول ، ويستحب ما لم يحوج إلى جهد من الكلم بسبب غرابته أو ثقله على اللسان ، وما لم يرهق المتلقى فى تتبع تراكيبه فكريا أو صوتيا ، بسبب تعقده نحويا أو تركيبيا ، أو ما أشبه ذلك مما يؤدى إلى اليسر والوضوح والانسياب على اللسان ، والانطلاق إلى نفس المتلقى دون عقبات تقف فى طريقه ذهنيا أو نفسيا أو ذوقيا .

وفى سبيل الوصول إلى إثبات ذلك يشتغل الآمــدى فى الشرح والنقد والاستحسان والاستقباح طاقات واسعة من أحاسيسه النفسية والذوقية ، ومعارفه الأدبية والنحوية ، واللغوية ، ويدير أحاديثه فى اقتدار مقنع ومنطق بليغ ، لا يغض من قدره أننا اختلفنا معه فى بعض أفكاره ، فحسبه أن كتابه هذا يقف قمة شامخة بين كتب النقد الأدبى القديم ، لا يكاد يعدله فى عمق نظراته ، ودقة تطبيقاته ، وسعة المعارف الأدبية وتشعبها فيه كتاب آخر .

٢ — كتاب الوساطة للقاضى الجرجانى :

وهو كتاب يريد صاحبه أن يقف وسيطا بين أدب المتنى وخصومه والمتعصبين له ، فينصف شعر المتنى من المتعصبين ضده ، وينصف الأدب عامة من المتعصبين للمتنبى الذين يزيفون حسناته ، ويبررون أو يستحسنون سقطاته ، ويرى فى المتنبى صورة من غيره من الشعراء : كلهم يخطىء ويصيب ، وحسب الرجل أن تكثر حسناته فى ميزان النقد .

(ا) ويعرض صاحب الكتاب ألوانا متعددة من فنون البلاغة يتحدث عن استحسانها واستقباحها فى الشعر ، ويحاول التمييز - أحيانا - بين خفياتها ودقائقها فيفرق - لأول مرة - بين التشبيه البليغ والاستعارة فيقول : « وربما جاء من هذا الباب ما يظنه الناس استعارة ، وهو تشبيه أو مثل ، فقد رأيت بعض أهل الأدب ذكر أنواعا من الاستعارة ، عد فيها قول أبى نواس :

والحب ظهر أنت راكبه ... فإذا صرفت عنانه انصرفا

ولست أرى هذا وما أشبهه استعارة ، وإنما معنى البيت : أن الحب مثل ظهر ، أو الحب كظهر تديره كيف شئت إذا ملكت عنانه ، فهو إما ضرب مثل أو تشبيه شىء بشىء ، وإنما الاستعارة ما اكتفى فيها بالاسم المستعار عن الأصل(١) » وهذا القول هو الذى هدى ابن سنان الخفاجى فيما بعد إلى التفريق بينهما .

وفى التقسيم يفرق بين تقسيم يستوفى الأقسام ، مثل قول زهير :

يطعنهم ما ارتموا حتى إذا اطعنوا ... ضارب حتى إذا ما ضاربوا اعتنقا

وآخر قريب من جمع الأوصاف كقول النابغة :

فلله عينا من رأى أهل قبة ... أضر لمن عادى وأكثر نافعا

وأعظم أحلاما وأكرم سيدا ... وأفضل مشفوعا إليه وشافعا

ويقول عن الأخير : « فهذا ضرب من التقطيع على معان مختلفة ، واستحسن أحيح بتسميته تقسيما ، وقد رأيت من يطلق عليه هذه السمة(٢) » .

---

(١) الوساطة ص ٤١ (٢) الوساطة ص ٤٧

ويتحدث عن معارفه بالبديع ، كالاستعارة والتطبيق والتجنيس والتصحيف والتقسيم وجمع الاوصاف والترجيع ويقول عقبه . . « وقد يمتنع بعض الأدباء عن تسمية بعض ما ذكرناه بديعا ، لكنه أحد أبواب الصنعة ، ومعدود فى حلى الشعر ، وله أشباه تجرى مجراه ، وتذكر معه ، كالالتفات والتوصل وغيرهما . . (١) » وبذلك يربط بين هذه الفنون وقيمها فى الشعر إذ يعدها من أبواب الصنعة فيه ومن أسباب حليه .

(ب) وعلى الرغم من محاولته إنكار التعصب القديم من الشعر على الشعر المحدث والتماس الاعذار للمحدثين ، على الرغم من ذلك يبقى فى أسر القديم من الصور الاستعارية والتشبيهية التى قربت المشابه بين أطرافها ، ويستقبح ما استقبحه الآمدى قبله من صور أبى تمام التشخيصية ، وإن كان مع ذلك استحسن صورا تشخيصية أخرى له ، وكره استعارات مثلها للمتنبى ، لكنه فى النهاية ذكر أسباب كرهه أمثال هذه الاستعارات فقال : « وهذه أمور متى حملت على التحقيق ، وطلب فيها محض التقويم أخرجت عن طريقة الشعر ومتى اتبع فيها الرخص وأجريت على المسامحة ، أدت إلى فساد اللغة واختلاط الكلام ، وإنما القصد فيها التوسط والاجتزاء بما قرب وعرف ، والاقتصار على ما ظهر ووضح (٢) » وبذلك أيضا يبين أنه يريد صورا قريبة معروفة ظاهرة واضحة ، ولا يريد صورا تغرب فى الخيال ، وتنأى عن العرف ، وتدعو إلى إجهاد الذهن وراءها ، فإن فى ذلك خروج على طريقة الشعر : أى عموده ، ونحن مع القاضى الجرجانى فى عدم الإسراف فى القرضى اللغوية ، واختلاط الكلام ، وأن الاستعارات التى عابها على المتنبى وهى قوله :

مسرة فى قلوب الطيب مفرقها وحسرة فى قلوب البيض واليلب

وقوله :

تجمعت فى فؤاده همم ملء فؤاد الزمان إحداها

لم يأت عيبها - عندى - من حيث تشخيصها ، وجعلها للطيب والبيض واليلب

---

(١) الوساطة ص ٤٨ (٢) الوساطة ص ٤٣٣

كلوبا ، ولا الزمان قولدا ، وإنما أتاها العيب من المبالغات الجافية التي وضعت الإستعارات ضمن عثوياتها . وإلا فمن تلك التي بسر الطيب بقربه من مفرقها ؟ وتحسر بيضات الرجال ودروعهم لعدم القرب منها ؟ ، ومن هذا الذي تخلا همة من همه قلب الزمان ؟ إنها المبالغات السمجة هي التي ذهبت بقيمة الصور كلها بما فيها الاستعارات .

(ج) وعلى غير عادة النقاد لا يهتم القاضي الجرجاني بكمية الفنون البلاغية في الصور الأدبية فقد تحسن الصور الأدبية ، والصنعة البلاغية فيها كثيرة ، وقد تسوء الصور الادبية والصنعة فيها قليلة ، إنما المهم عنده هو أحكام الصنعة في الفنون البلاغية عند ورودها في الصور الأدبية ، ولذلك يقول: «وقد تغزل أبو تمام فقال:

دعني وشرب الهوى ياشارب الكأس … فإنني للذى حسيته حاسي
لا يوحشنك ما استعجمت من سقمي … فإن منزله من أحسن الناس
من قطع ألفاظه توصيل مهلكتي … ووصل ألحاظه تقطيع أنفاسي
متى أعيش بتأميل الرجاء إذا … ما كان قطع رجائي في يدى ياسي

فلم يخل بيت منها من معنى بديع ، وصنعة لطيفة : طابق وجانس ، واستعار فأحسن ، وهي معدودة في المختار من غزله ، وحق لها ، فقد جمعت على قصرها فنونا من الحسن ، وأصنافا من البديع ، ثم فيها من الاحكام والمتانة والقوة ماتراه(١) .

د ـ ولم يهتم القاضي الجرجاني ـ كذلك ـ بالعلاقات النفسية في الصدر الاستعارية ، ولذلك استحسن صورا نراها قبيحة لبعد ما بين أطرافها في الحس العاطفي ، وإن بدت مشابهها قريبة في الشكل ، أو في الواقع ، من مثل قول ابن المعتز (٢)

مازال يلطم خد الأرض وابلها … حتى وقت خدها العذران والخضر

وقول أبي نواس .

تبكى فتذرى الدر من نرجس … وتلطم الورد بعناب

---

(١) الوساطة ٣٣ (٢) راجع البيتين في الوساطة ص ٣٢

إذ لا شك أن ابن المعتز يصور منظرا جميلا حبيباً إلى النفس عند العربى القديم ، وهو نزول المطر بغزارة يترتب عليه تكون الغدران وانتشار الخضرة ، وجمال المرئيات ، واستعارة اللطم وهو المنظر القبيح المصاحب للتأسى والمهلكات فى العادة لا يتلائم مع الإحساس الفرح بنزول المطر ، وإن كان ضربات المطر لوجه الأرض قريبة فى الشبه من ضربات المولهة وجهها .

ولا شك أن أبا نواس يتحدث عن جميلة تبكى وتلطم ، وكان جديراً به أن يتأثر ببكائها ويحزن لمأساتها ولكن الرجل لم يشعر بشىء من ذلك ، فقصر شعوره على المنظر الخارجى وحده ، فلم ير إلا الدر فى مدامعها ، والنرجس فى مجاوى الدمع ، والورد فى وجنتيها ، والعناب فى أطراف أصابعها ، وكل هذه صور مجردة من الأحاسيس الإنسانية غفل القاضى الجرجانى عن تجردها منها رغبة منه فى مجرد الحصول على المشابهة القريبة ، أى أنه لم يراع المقام الذى تستعمل فيه الاستعارة ، وراعى قرب المستعار للمستعار منه فى الصورة وحسب .

هـ — ومع اعتزاز القاضى الجرجانى بإحكام الصنعة فى الشعر ، وعدم الاهتمام بكمية الفن البلاغى ، وتنوع أشكاله فى الصورة الأدبية ، إلا أنه يفضل عليه ما جاءت صوره الأدبية طبيعية فطرية ولو خلت تماما من كل شية بلاغية ، ولذلك نراه عقب تعليقه على الأبيات الغزلية التى أوردها لأبى تمام وذكرناها فى الفقرة (ج) يقول : « ولكنى ما أظنك تجد له من سورة الطرب ، وارتياح النفس ما تجده لنحو بعض الأعراب .

أقول لصاحبى والعيس تهوى	بنا بين المنيفة فالضمار
تمتع من شميم عرار نجد	فما بعد العشية من عرار
ألا يا حبذا نفحات نجد	وريا روضة غب القطار
وعيشك إذ يحل القوم نجدا	وأنت على زمانك غير زار
شهور ينقضين وما شعرنا	بأنصاف لهن ولا سرار
فأما ليلهن فخير ليل	وأقصر ما يكون من النهار

فهو كما تراه بعيد عن الصنعة فارغ الألفاظ سهل المأخذ قريب التناول(١) .

---

(١) الوساطة ٣٢

و — ويلتفت القاضي الجرجاني إلى حال الحشو في بعض أبيات الشعر وأن لم يعلل أسباب جمالها إلا فيما يتصل بالصنعة الشعرية في شكلها التقليدي ، يقول في معرض الحديث عن استحسانه الشعر المطبوع على الشعر المصنوع « وقد علمت أن الشعراء قد تداولوا ذكر عيون الجآذر ونواظر الغزلان ، حتى إنك لا تكاد تجد قصيدة ذات نسيب تخلو منه إلا في النادر الفذ ، ومتى جمعت ذلك ، ثم قرنت إليه قول امرىء القيس :

تصد وتبدى عن أسيل وتتقي بناظرة من وحش وجرة مطفل

أو قابلته بقول عدى بن الرقاع :

وكأنها بين النساء أعارها عينيه أحور من جآذر جاسم

رأيت إسراع القلب إلى هذين البيتين ، وتبينت قربهما منه ، والمعنى واحد ، وكلاهما خال من الصنعة ، بعيد عن البديع إلا ما حسن به من الاستعارة اللطيفة التي كسته هذه البهجة . هذا وقد تخلل كل واحد منهما من حشو الكلام ما لو حذف لاستغنى عنه ، وما لا فائدة في ذكره ، لان امرأ القيس قال : (من وحش وجرة) وعدياً قال (من جآذر جاسم) ولم يذكرا هذين الموضعين إلا استعانة بهما في إتمام النظم وإقامة الوزن(١) فهو يستحسن البيتين على ما فيهما من الحشو فيما يرى ، ولو كان الحشو فيهما قبيحاً عنده لغض من قيمتهما في نظره ،

وأحسب أن ذكر المكانين في البيتين ليس من الحشو في شيء ، وإنما هما موظفان لدلالات نفسية خاصة عند الشاعرين ، فوجرة موضع بين البصرة ومكة في نصف المسافة بينهما ، وهناك مملكة كندة التي نشأ فيها امرؤ القيس ، وجاسم في الشام في الشمال منه ، وهناك كانت تقيم عاملة قبيلة عدى بن الرقاع ، والشاعران حين يذكران المكانين إنما يحسان مشاعر خاصة تجاه المكانين وما فيهما ، وقد تكون هذه المشاعر غامضة ، ولكن غموضها هو الذي أضفى على الصورة الشعرية في كل من البيتين جمالا تحس به ، ولا تدرك أسبابه ، ولو أن القاضي الجرجاني

---

(١) الوساطة ٣٢

ومن ثمة كان سنان سلك الأخليس الداخلية فيا يعقبه كل من المكانين لما اعتبر ذكر المكانين في البيتين حشوا .

ز — ويهتم القاضى الجرجانى كذلك بالألفاظ فيستحسن ما سهل منها فى النطق ، وما قرب منها من الفهم ، وما جرى على العرف اللغوى ويستقبح منها ما عسر فهمه لغرابته ، وما صعب جريه على اللسان ، وما خالف قواعد اللغة كما يستحسن من التراكيب الأدبية ما اتفق مع قواعد الفصاحة البلاغية ، وجاء كل ذلك مبعثرا فى الكتاب خلال الانتقادات التى وجهها إلى الشعراء الذين أورد لهم شعرا فى الكتاب .

وأخيرا فإن هذا الكتاب : الوساطة بين المتنبى وخصومه ، كسابقه : الموازنة بين أبى تمام والبحترى ، يعدان — من وجهة نظر بلاغية — من خير ما حدث عن البلاغة فى شكلها التطبيقى : استحسن كل منهما ، واستقبح من صور البلاغة ما وافق فكرته استحسانا أو استهجانا ، ودققا النظر فى عمق بعيد ، وإن كان صاحب الموازنة أدق فكرا وأعمق وعيا ، وصاحب الوساطة أخف روحا ، وألين جانبا فى نظرته البلاغية ، وكل من الرجلين استشهد وأكثر من الاستشهاد ، وحلل وعمق فى التحليل ، وإن كان تحليل الآمدى أكثر وأعمق ، ولقد كان لكل من الكتابين — بعد ذلك خصائصه فى النظرة البلاغية — وإن التقيا معا فيها على تفضيل الصور السهلة والخيالات القريبة ، إلا أنك فى الوساطة تجد الميل إلى تحديد الأشكال البلاغية والفصل بين أنواعها ، وتفتقد ذلك فى الموازنة .

ونحسب بعد هذا أن نظرات الكتابين من خير ما يفيد فى الدرس التطبيقى على الفن البلاغى .

فهرس الموضوعات

(تابع) فهرس الموضوعات